المدَجِ مِن اللهُ اللهُ

تاليث

الدكورمت الكريم زيدان

مدرس الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق بجامعة بقداد ومحاضر في كلية الشريعة وجامعة الشمب

الطبعة الاولى

7871a - 37815

حقوق الطبع والتأليف معفوظة للمؤلف



Laydan, "Ald al- Karim

al-Madkhal li-dirasat J v = 11

الراسيالة المعالمة المالية

تاكيسف

الدكنورعب دالكريم زيدان

مدرس الشريعة الاسلامية يكلية الحقوق يجامعة بغداد ومحاضر في كلية الشريعة

الطيعة الاولى

7X712 - 31714

حقوق الطبع والتأليف محقوظة للمؤلف

الطبعة العربية _ يقداد _ تلفون : ٨٧٢٥٤



1

بِسَيْنِ إِنْ الْمُؤْلِلَةِ عِنْ الْمُؤْلِلِينَ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينَ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينَ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ السَامِيلِينِ الْمُؤْلِلِينِ لِينَالِينِ الْمُؤْلِلِينِ لِينَالِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِينِ لِينِي الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمِلْمِيلِيلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمِؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمُؤْلِلِينِ الْمِؤْلِلِينِ الْمِلْلِيلِينِ الْمِلْلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِيِيِي الْمِلْلِيلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِيلِي الْمِلْلِيلِي الْمِلْلِيلِيلِي ا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسمالام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وبعد :

فهذه مذكرات في مادة و المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية و لطلبية الصف الاول بكلية الحقوق بجامعة بغداد و وقد حرصت أن تكون كافية لاعطائهم فكرة عامة واضحة عن الشسريعة الاسلامية وخصائصها ومبادلها ومصادر الاحكام فيها ويعض النظم الفانونية التي جاءت بها الى غير ذلك من الابحاث التي تساعد على تكوين ملكة فقهية عند الطالب تعبيه على نفهم أحكام الشريعة الاسلامية وما خلفه فقهاؤنا العقام من تروة فقهية عظيمة و وقد جملت هذه المذكرات وسطا بين الاحتصار المحل والاسهاب الممل وحدير الامور أوسطها وود واني لارجو أن أكون بهذا الممل السيط المتواضع قد سهلت على طلبتنا الاعزاء سيل تفهم الشريعة الاسلامية و شريعة انة و سائلا المولى عزوجل أن يوفضي واياهم الى خدمة شريعته واعلاء كلمته انه سميع المدعاء محب و

الؤلف

بغداد في ۽ جمادي الثانية ١٣٨٣هـ ٢٠ تشرين أول ١٩٦٣م

- 7 -

2276

المقدمية

١ -- الاجتماع الانساني ضروري كما يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته ١٠٠ وهو ما يعبر عنه الحكماء يقولهم : الانسان مدني بالطبع أي لا يد له من الاجتماع والعيش مع يتي جنسه • وما ذهب اليه ابن خلدون همو الحق ويؤيده الواقع • فالانسان يولد في المجتمع ولا يعيش الا فيه ٢٠٠٠ ، وتصور انسان خارج المحتمع ضرب من ضروب الوهم والحيال لا حقيقة له في الحفارج •

وهذا العيس المسترك لا بد أن تشأ عنه معاملات وعلاقات فيما بين الافراد وما يسج عن ذلك من منازعات و كما أن الفرد في المجتمع لا يمكنه أن يتمتع بحرية مطلقة لان ذلك يتعارض مع حريات الاخرين ويؤدي الى خصام مستمر لا يكون من وراثه الا فناء المجتمع و ولهذا كله كان لا بعد من قواعد تحد من هذه الحريت المطلقة وتنظم تلك العلاقات حتى يستطيع كل فرد أن يعيش بأمان ويتهيأ للمجتمع سيل المقاء والاستقرار وهده القواعد هي القانون و فالقانون ضروري للمجتمع كما أن المجتمع ضروري للالسان ، ولهذا لم يخل مجتمع ، في الماضي والحاضر ، من قواعد تحكم علاقات الافراد فيما ينهم وعلاقاتهم مع المجتمع وتحدد حقوقهم وواجباتهم ومدى حرياتهم على نحو ما ه

۲ – والقانون قد یکون علی شکل عادات و تقالید و أعراف یخضع لها
 الجمیع وقد یکون علی شکل أمر و نهی یصدره شخص مطاع کر ٹیس قبیلة

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ٤١ ٠

⁽۲) اصول القانون للدكتور المنهوري ص ۱۵٠

أو ملك ، وقد يكون على شكل قواعد وأوامر تصدرها هيئة خولها المجتمع حق اصدار القانون ، وهذا النوع من القانون ، بمختلف أشكاله ، مصدره البشر ، فهو قانون وضعي ، وهناك قوانين لا يكون مصدرها البشر ، بسل خالق البشر وهذه هي الشرائع الالهية أو السماوية ، وقد عرف البسسر هذين النوعين من الشرائع : الشرائع الوضعية وهي من وضع الانسان وصنعه ، والشرائع السماوية وهي من صنع الله ووجيه ،

٣ - والاساس في تبرير انزال النسرائع السماوية يقوم على فكرة (الخالقية) و فالكون وما فيه ومن فيه مخلوق لخالق عظيم هو الله تعالى ومن لوافرم حكمة الله ورحمته وربويته أن يهي، لكل مخلوق ما يحتاج اليه ويلائم طبيعته ويصلح حاله ويحقق الفرض الذي خلق من أجله والانسان مو وهو المخلوق المعتاز ما يحتاج الى هداية من خالفه وتعريف بعلاقت بالكون وبالفرض الذي من أجله خلق ، وبان معالم السير في الحاة وقواعد السلوك في المجتمع و وحكمة الله تأبى أن يترك الانسان مدى بلا ارتساد لطريق الحق ولا بيان لقواعد السلوك و ومن ظن ذلك فهو على خطأ عظيم على المحتلفة ، ومن ظن ذلك فهو على خطأ عظيم على تعلى : « أبحسب الانسان أن يترك سدى هذا ، أي لا يؤمر ولا بنهى كما قال الشافعي وغيره (٢٠) وما الامر والنهي الا بان مناهج السلوك في الحاة وقواعد التنظيم لشؤون الانسان المختلفة ، وهذا هو القانون .

٤ - وقد ختمت الشرائع السماوية بالشريعة الاسلامية التي أنزلها الله على رسوله محمد (ص) وبلغها للناس ، وجاءت أحكامها وقواعدها شاملة لجميع تواحي الحياة ومنظمة لجميع العلاقات ، سواء أكانت هذه العلاقات بين القرد ودبه أم بين القرد والقرد أم بين القرد والحماعة أم بين الجماعة والحماعة ، فهي بحق دين ودولة .

٥ ــ وقد كان لهذه الشريعة السيادة القانونيــة المطلقة في المجتمع

⁽١) سورة القيامة ج ٢٦ الآية ٢٦ .

⁽٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٤٧ .

الاسلامي ، فقامت الدولة على أساسها ، ونظمت شؤون المجتمع على مقتضى أسولها وقواعدها ، وتحددت حقوق الافراد وواجباتهم بموجب أحكامها وأنظمتها ، ولم يحرج عن حكمها أي شأن من شؤون الحاة ، وقد سعد الناس بها ما شاء الله أن يسعدوا ووجدوا في أحكامها النخير والعدل وحفظ حقوقهم ومصالحهم الشسروعة ، ثم أصباب الشسريعة انكماش في التطبيق شبئا فشيئا وهجرها المسلمون هجرا غير جميل وعزلوها عن واقع الحساء حتى آل الامر الى عدم تطبيقها ، في معظم البلاد الاسلامة ، الا في روابط الاسرة ، الاحوال الشخصية ، ومسائل قليلة من المعاملات المالية (١) ،

ولا شك أن هذا المآل الذي صادت اليه الشريعة يرجع الى عوامـــل وأسباب كثيرة تعاولت وتظافرت فأدت الى هذه الشيجة ، وليس هنا محـــل تيانها وتفصيلها ه

⁽١) ويلاحظ هنا أمران : (الاول) أن البلاد الاسلامية التي تطبق الشريعة الان هي المملكة العربية السعودية واليمن • ولسم يجر فيهما تقنين لاحكام الشريعة قمة زال مرجع القضاء فيهما الى الفقه الاسلامي وكتبه . كما أنه لم توضع قواتين على أساس الشريعة عدا يعض الانظمة التي اصدرتها المملكة العربية السعودية ، مثل نظام الزكاة ونظام الجنسية ونظام الاقامة. (الثاني) أن البلاد التي لا تطبق الشريعة الاسلامية الا في نطاق الاحموال الشخصية جعلت الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر قانونها المدنى ، ففي مصر تص القانون المدنى في مادله الاولى على أنه : ﴿ اذا لَمْ يُوجِدُ نُصُ تُشْرِيعِي يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف فاذا لم يوجد فسقتضى مسادىء الشمريعة الاسمالاسة ، فأذا لم يوجمه فيمقتضى القانون الطبيعي وقواعمه العدالة ، ٠ وهذا فضلا عن الاحكام التي استقاها من الشريمة الاسلامية في بعض المسائل التقصيلية من ذلك : يبع المريض مرض الموت ، والاهليك والشبقعة وايجاز الوقف وغيرها - وفي العراق سلك القانون المدني العراقي مسلك القانون المدلى الصرى ، فنص في الفقرة الثانيـة من المـادة الاولى : ه فاذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكمت المحكمة بمقتضى العرف فأذا لم يوجه فبمقتضى مبادئ، الشريعة الاسلامية الأكثر علائمية لتصوص القانون دون التقيد بمذهب معين فاذا الم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة ، • الشريعة الاسلامية بمذاهبها المختلفة ومن المجلسة ، القانون المدنى العراقي القديم ، وهي فقه حنفي مقنق • والمطلع على القانون المدني المصري والعراقي يحد الاحر أحد أحكاما من الشريعة الاسلامية أكثر من الاول •

٦ - ومع هذا كله فنحن تعتقد أن المستقبل للشريعة الاسلامية وأن
 السيادة القانونية ستكون لها في يوم قريب غير بعيد للاسباب الآتية :

(أولا) أن تطبيق الشريعة الاسلامية يعتبر في تظمر المسلمين من الدين وجزء من عقيدتهم ولهذا فهم يحرصون على تطبيق أحكام شريعتهم ويدعون الى ذلك على ألسنة كتابهم وعلمائهم وقد أخذ يشاركهم في هذه الدعوة بعض أولي الرأي والمعنون بالقانون ، وأكبر الظن أن الحكومات ستلبى هذه الرغبة وتستجيب لهذه الدعوة ه

(نانيا) أن القانون في كل أمة يصر جزء من ضميرها ومرآة لآمالها ، وضمانا لعقدتها ومصالحها ، ومستقرا لتقالدها ومثلها العلما وأفكارها في الحياة ، وما تتطلع اليه وتريده في المستقبل ، والقانون الذي يكتب له البقاء وترضى عليه الأمة هو الذي تتحقق فيه هذه المعاني وتحوها ، والشريعية الأسلامية هي الوحدة التي تتحقق فيها هذه المعاني بالنسبة ليلاد الاسلام على الأقل ، ومن تم فمن الطبيعي والمعقول والموافق لمقتضيات الامور ومصلحة الامة ، أن تكون الشريعة هي فانون هذه البلاد والاسلس لكل تقنين فيها ،

(ثالثا) أن الشريعة الاسلامية - بغض النظر عن كونها دينا - صالحة لكل زمان ومكان ، لا تضيق بحاجات الناس وما يستجد من أحوالهم وامورهم ومحققة لمصالحهم المشروعة ، وقد تغطن لهدد الحقيقة المنبون يدراسة القانون وأعلنتها المؤتمرات الدولية كمؤتمر لاهاي للقانون الدولي المقارن المنعقد في سنة ١٩٣٨ حيث قرر المجتمعون من علماء الغرب في القانون أن الشريعة الاسلامية تعتبر مصدرا من مصادر التشريع العام وانها شريعة أن الشريعة الملور وانها قائمة بذاتها ليست مأخوذة من غيرها (اكتالي : كما قرر مؤتمسر المحامين الدولي المتقد في لاهاي سنة ١٩٤٨ القرار التالي :

⁽١) محاضرات في تاريخ الفقة الاسبلامي للدكتــور محمد يوسف ص ٩ . ويلاحظ هنا أن الشريعة الاسلامية واصولها واحكامها القطعيـــة لا يدكن أن تتبدل أو تتطور ، فالتطور يتناول الاحكام الاجتهادية المبنية على العرف والعادة أو الصلحة المرسلة كما سنذكره قيما بعد .

ونحن اذ تذكر هذه الشهادة من علماء الغرب لا يضي النا في شك من صلاح شريعتنا أو النا يحاجة الى شهادة من الغير على هذا الصلاح ، والسا تذكره على سيل الاستثناس ، لان صلاح القانون مستمد من ذاته وطبيعة أحكامه ونظمه لا من ثناء المثنين ولا من مدح المادحين ،

٧ - وما يعجل تحقيق ما توقعه وتأمله من عودة الشريعة الى سابق المدتها القانونية ، قيام نهضة فقهية لدراسة الشريعة وبيان مبادئها وقواعدها وأحكامها ووفائها بحاجات المجتمع في اللوب جديد ونهيج حديث ولفسه مسساغة "" ، ونحن نلمح تباشير هذه النهضة تلوح في الافق وتسبع يوما بعد يوم ومن مظاهرها هذا الانساج الوافر الذي يقدمه الملباء في مصر وغيرها من أبحات في الشريعة وتجلية لمادئها وأغراضها ومقارنتها مع غيرها من الشسرائع والقوانين ، وكذلك ما تلاحظه من قيام بعض المؤسسات الرسمية في المناهمة بهذه النهضة الفقية ، من ذلك قيام وزارة الاوقاف المصرية بتأسيس مجلس أعلى للشؤون الاسلامية من أغراضه : العمل على احباء النراث الاسلامي واخراجه الحراجا علمها حتى يسهل الانتفاع به عواخراج موسوعات في مختلف العلوم الاسلامية " ، وهذا قضلا عن عاية واخراج موسوعات في مختلف العلوم الاسلامية " ، وهذا قضلا عن عاية

⁽١) بقول الدكتور السنهوري في كتابه الوسيط في شرح القانون المدني المصري الجديد ص ١٨ هامش ١ : « أما جعل الشريعة الإسلامية هي الاساس الاول الذي يبنى عليه تشريعنا المدني فلا يزال أمنية من أعز الاماني التي تختلج بها الصدور وتنطوي عليها الجواتح • ولكن قبل أن تصبح هذه الامنية حقيقة واقعة ينبغي أن تقوم تهضة علمية قوية لدراسة الشريعة الاسلامية في ضور القانون المقارن ٠٠ ، ٠

 ⁽٣) الفقرة (د) ر (ر) من المادة الخامسة من لاثحة المجلس الاعلى
 للشؤون الاسلامية بوزارة الاوقاف الصربة لسنة ١٩٦٠ .

كلبات الحقوق واشتريعه في عداد ومصر واشام وعرها بد البله اشتربعه الاسلامية وان كانت هذه الدرالية مقتصره على بعض بواحيها ه

A مد و بعراعه الماهم دراسه الشراعة هي اتي تدأ معدم بمهيد عدام لها أو معدمه علمه أي (مدحل) كما هو اشأن في دراسه العلوم المحلفة ، فهاك مدحل لدراسة الأقصاد ومدحل لدراسة الأحصاء ومدحل مراسة الأحصاء ومكدا ، وهذا ما فرزية كلبال الحقوق في مصر مبد أمد فراسا وسعتها كليه الحقوق العراقية مبد للات سوال ، والحق أن هيدا النهج في دراسة الشراعة دو قائده كيره للطالب لاية بعطية فكره عامة على الشراعة من حيث حسمها وحصائفها ومصراتها كما يجعله بحيف الحاطة الشراعة من حيث حسمها وحصائفها ومصراتها كما يجعله بحيف الحاطة مرب بها حركة الشراعة الأسلامي ، فدا ما يم بلطالب ديك والسوعية كان على سنة من مصطلحاتها والأفكار الأساسية فيها وياسان مستهل علية فهمها وي دراسة بعاصلية ،

٩ ــ وقد رأينا أن نقسم هذا المدخل الى قسمى

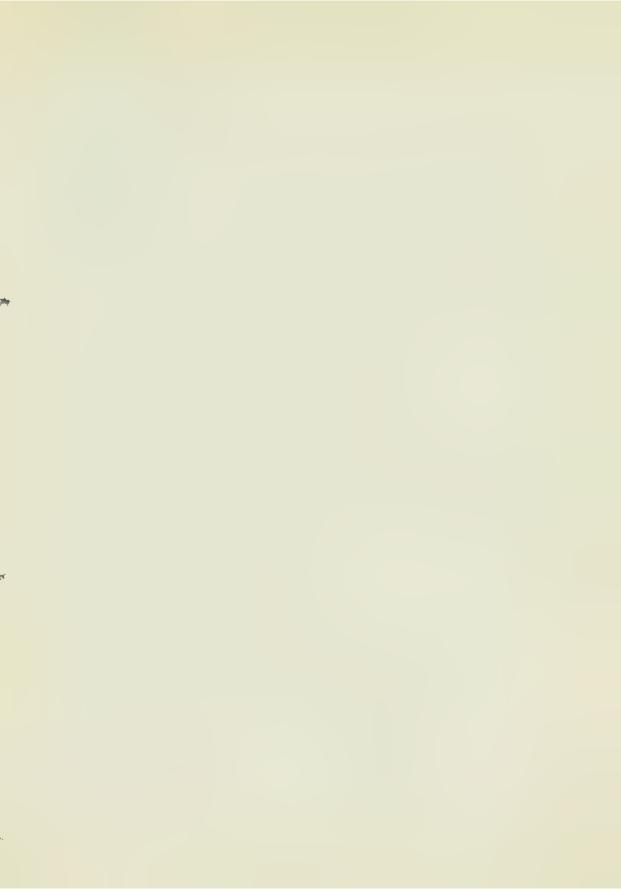
اعسم الأول للكلام عن اشراعه الاسلامية وحصائصها ، والفقسة الاسلامي وباريحة ومدادسة ومصادره ، وسنبق دنك نسان حالسة العرب الاحتماعية والقانولية قبل الاسلام •

القسم الثاني لدراسه مص المعلم القانوسة التي حاف بها الشريعية الأسلامية كنصاء الملكية أو نصرته الملكية ، ونطاء العقد أو نظرته العقد ، ونظرية الجريمة والعقوبة »





في التعريف بالشريعة الاسلامية وخصائصها والفقسه الاسلامي وتاريغه ومدارسه ومصسادره



الباسب إلأول

في النعريف بالشريعة والفقسه

٠١٠ تعهد ومهج البحث :

رن الأسلام في علاد العرب ومنها الشير الى أبيجاء العالم الأخرى .
وقد كان عند العرب عادات وهالمد منوا عليها مجتمعهم ويعلموا بها علاقاتهم
القانونية ، فأفر الأسلام لعص طلت العادات ، وأنظن المعص الأخر ، ويهدا
رأنا من المفيد أن سكلم بالتجار عن حالة العرب الأجتماعية والعانونية قبل
الأسلام سرى ما أفرت منها اشتراعه الأسلامية وما ألف ، ثم يسكلم لعبد
دلت في سائر مواضع هذا الناب ، وعلى هذا سكون قصول هذا الناب على
التجو التالى :

القصل الأول - العرب قبل الأسلام - حالتهم الاحتماعية والقانونية •

انفصل الثاني .. حريف الشريعة الأسلامية وينان حصائصها .

القصل الثالث ـ تمريف الفقة الأسلامي وبنال حصائصه .

العصل الرابع _ علاقه الشرعه الاسلامية بالشرائع المبابقة .

الفصل الحامس . شرح سص القواعد اكليه في الفقه الأسلامي .

ولفي ولالاول

العرب قبل الاسلام حالتهم الاجتماعية والفانونية

1 4-47-41

موض المرب الأصلي في الأقلم الواقع في الجنوب القربي من أسنا ،
ولجدد من اشتبال بادية اشاء ومن اشرق الحلح المارسي وتحر عملان ومن الجنوب المحلط الهندي ومن العرب التحر الأحسر ، وقاد تنتي هذا الأقلم تحريزه القرب أو سنة حريزه العرب سنة النهم لأنة موضهم الأصلي كما فك ، وقد الليوس تقطيم حارج الجريزة العربية لا سنما في بادينة الشيبام (١) ه

وقد دهب المفض الى أن العرب ومن جولهم يرجعون الى أصل والجد لا أن العرب علين عليهم البداوء للنما للحصر من حولهم من سكان القرات ووادي التيل^(۲) »

و برجع المسون الأنساب العرب الى شعين كبرين ، هم ، القحطانيون والعد باليون ، والمحطانون من نسل فحطان وهم عرب الحوب ومهسم التماليون ، والعدباليون من نسل السماعين من الراهم وهم عرب الشنمال

 ⁽١) فحر الاستلام بالاستناد أحيد أمين جا أص ١ ، الأوصاع استسريفية
 في الدول العربية للدكتور صبيحي مجمعياتي ص ١٤٠٠

⁽٢) فحر لاسلام ج١ ص٥

ومنهم أهل التحجار ، ومن هدين الشعيل الكبرين تفرعب سالر الفسالل المرابسية (١) م

وقد علب على عرب الحود الحمارة وحاد الاستراد ، سما علب على عرب السمال المداوة وحاد السفل وعدم الاستقرار ، وقد أسار القرآل الكريم الى نقص ما عد عرب الحوب من حرات ورزوع وما سندرمه من حاد مستقرم ، قال نقالي ، و لقد كان سنا في مسكهم آنه حتال عن نقيل وشعال كنوا من رزق ريكم واشكروا به بلدد فينه ورب عقود دالله .

وقد سمنت الفترة التي سفت بعنه النبي الكرايم محمد (ص) باخاهليه ، واست النها الغرب في هذه الفترة فعيل ؛ عرب التحاهلية^(٣) ه

وتسكم فيما علي عن حالبه العرب الأحساطة فيس الاسلام وأتسر الاسلام فيها ، بم تكلم عن حالبهم القانونية وأثر الاستلام فيهينا ودلما في منحتين مثتاليين م

(١) فين فحطان تفرع شعب كهيلان وسعب حبير ومن كهيلان بفرعب فيائل طي وحدام والارد ومن حبير بفرعت فيائل فضاعه وتبوح وكلت وحهشه ، ويفرع من عديان ربيعه ومصر ومن مصر تفرعت فيائل اسهرها واثن واسد ، ومن مصر تفرعت فيائل اشتهرها فيني عيلان وتهنم وهديل وكتابة ، فجر الاسلام ج١ ص٦٠٠١ .

(٢) سورة سباء الآية . ١٤٠

(٣) قال الاستاد أحيد اللهي في قحر الاستلام ما ص ٨٦ - ٨٧ و حاملية ليسب من الجهل الذي مو صد الفلم ، و كل من الجهل الذي هو سدمة والفصت و لائمة ١٠ - إلى أن قال فيرى من عدد كلة أن كلمت المحاملية تدل على تحقة والانفة والمحسلة ، والراجع في نظرنا أن كلمت الحاملية يراد بها ما قالة الاستاد أحيد أمن ، كما تراد بها أيضا الجهليل بدي هو صد عدم دا ما قيس عصر تحاملية بعصر الاسلام ، اد مها لا ر ت لدي هو صد عدم دا ما قيس عصر تحاملية بعصر الاسلام ، اد مها لا ر ت ليه ن عرب تحاملية كانوا على جهل بالشرائع الحقة والاحكام العادلة و عثل لعليا اللهي حاد بها الاستلام ، قصلح اطلاق لقط الحاملية على العصر السابق لعصر النبي (ص) بالمسي المدكورين لكلمة المجاهلية ١٠

للبنج أيلاقالا

حالة العرب الاجتماعية

۱۹۲ کان اعرب من الاسلام ، الاالفلى مهم ، بعثون عشبه الداوه وهؤلاه هم الدو ، والقلبل مهم سكوا الاصقاع والفرى واسعن المنحصره كالمن وسرب ، المديد ، ومكه وعاتوا عشه المثقرار ، وهؤلاه هم الحصر ، والدو من العرب سكوا المادية وألفوا حاة اللقن والرحل عبدا بلكلاً والماء ، وسكوا بوب الشعر وانحام واعتمدوا في معشبهم على ما بشجه ماشبهم ، كمنا اعتمدوا على العبرو كوسله من و بالل العش ، فكاتب القيمة بعبر على الاحرى فتمم العالمة ما بحد عد الملوية من مشتاع وحوال ويسني بسامهم ، وهذه الحالة وعادة العرو والعارات حمل الدو أقدر على القال من الحصر وأكثر شجاعة منهم والهاء ،

ومن عدات المدو عروفهم عن المجارة والرراعة والصناعة واحتفاؤهم لها واعتازها من المهن الحسسة التي لا بلس بهم ولهذا لم براولوها عالا أبهم اشتهروا عكما الشهر الحصر أنصبا عاشمر والحصابة والامتبال وسائر فنون اللمة المرسة عورواية الباريخ ويرزوا في هذا كلة واشتهروا به - وكان عدهم شيء من علم البحوم ومعرفة أوقات يرون المعنز وهنوب ايرياح - بعلموا ديك عن طريق التجرية بسبب أسعادهم وتعلهم -

۱۳ و بحلاف الدو ، فقد سكن الحصر الدن كما فل ، واستفروا فيها وراولوا التجارة والرزاعة وكانوا أرفى من الدو وأكثر مهم حصارة . وقد أشار الفرآل الكرام الى ما اعتلاله فرائس من الرحلة الى الشاء والسمن لمراض التجاره ، قال تعلى الا الألاف قرائس الملافهم رحلة الشتاء والصبعة فللمدوا دن هذا البيد الذي أطعمهم من جوع وامهم من حوف ، "" .

⁽١) مقلمة ابن حليون ص١٢٥٠٠

٢) سورة قرش الآية ١ - ٤٠

١٤ اساس تطامهم الاجتماعي ونعض أوصافه :

كان العرب فائن مشرفه ، وعنى أساس المسله وما برسا عليها من سوح المصلة المبلة من أفرادها قدام تعامهم الأحتماعي ، والمسلة المداني و العلم دوله ولا كناه ساسا و بما هي وحده احتماعه بقوه عنى صلة المراني و العلم المدان و تحصم أفرادها حصوعا احتماء با الى السبهم بناه على ما بريعه بهم من و يعلم السبب ولما كان شبهر به عدد من السجاعة والكرد و ولادية في سنام بالرياسية ،

10 - وقد كان من مائح العصبة المله للاحرام بالأنساد و ماسرهم على أسد ما بكون الساسر في الحق و الماسان الله المحلي عليه المحرية و سار علم حاله على احرام من قبلة أحرى هي قبلة المحلي عليه للمرية و سار له من الحالي وقبله ، و كذلك للمعل قبلة المحالي ، لذاقع عله و يحالهم من حله وال كان هو المنام الماعي ، والمناصر المبلي ما كان للماس ألفست اقراد اعسله المسركان في المست و رابعه المم ، من كان للماس ألفست المحلوبين على القبيلة يسبب التبني أو المحلف والموالاة أو بسبب الحوا ، ما التبني قعد كان عدد مأوقه عند المراب وكان بتم يعقد بين المتني والمسلي و من دوب عنه ولا تكن به سروف مصله من حهد الممر أو عرضاله ، أما الحلف والموالاء في الحلب بأن عول أحدهما على من دوب على أن عمل و هدمي هدمك و براسي وأريف ، فسعافيدان المحلف والموالاء في الحدة منهما صاحبة قدفه عنه و تحمله تحق كان للما أو تأخذ منهما صاحبة قدفه عنه و تحمله تحق كان للما أو تأمل الموال فكان لم يأن تحرر رئيس المسلة أو أحدد للما يأتي النهم مستحيرا بهم الما يراسي يأتي النهم مستحيرا بهم الما يوسي وحومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و حومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و المحلة أو الحدد من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و حومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و وحومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و حومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و حومها من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و المحلة عنه و تحمد و عمل يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و المسلة أو الحدد المسلة أو الحدد من يأتي النهم مستحيرا بهم المالية و المناسة المالية و المناسة المالية و المناسة المالية و المسلة أو الحدد المالية و المناسة المالية و المناسة المناسة المالية و المناسة و المناسة و المناسة و المالية و المناسة و المنا

١٦ وكان العال كثم العائل وينشب لاتقه الاسباب كعمايسة

⁽١) - تفسير المناز للمرجوم رشيد رصا جه ص٥٥٥ -

 ⁽٦) أحسكام أعرآن بلحصاص ح٢ ص٧٧ ، الأرضياع البشريعية
 في ٤٤ ،

⁽٣) أحكام القرآن للجمناس ج٢ ص٢٩٣٠ ٠

⁽٤) الاوصاع التشريعية ص٥٥٠٠

ورد من قبلة على آخر من قبله أخرى فشود المحرب بين الفيلتين استحاله الداعي المعسم ، وساعد على كبرد اعبال بين اعبائل أن اعرف اعالم أبداك أفر اعرو والمهب و سلب واعشرها أمورا صبعت وصبر با من صروب الشبخاعة كما أفر فاء اعبله بطف البار لأحد أفرا ها من الله الأحرى ، كما أن حاد الداوء وسفف الفسن وعده وجود سلفه بحصع بها المحمع ، وانحاد اعرو وسلم لمفش ، كن بعد سهن شوب اعتال بين اعبائل وحرا المهوي على أكن الصبعت ، ويهدا بحاب مفس عبائل الى المحاف عسلى الشوي على أكن الصبعت ، ويهدا بحاب مفس عبائل الى المحاف عسلى السلم والسامر فيما سها الما وقع اعتداء عنى احداها ، ومع وعهد باعبال فقد كان من عالمدهم العالى حاله الحراب و بحراسها في الأشهر النورد وهي في فقد كان من عالمدهم العالى حاله الحراب و بحراسها في الأشهر النورد وهي في القددة وقو المحجة ومحرم ورحدالها »

۱۹۷ - اکسره الحروب بین المنائی حص بعرب کیرون شدان الوحین است میدا و به الدی و ست میدا و به الدی دارد الدی دارد الدی دارد الدی و با المدو و بحور المسمه و بدافع عن شرف المساله ۱۹۰ افد در با علی هدد المعرد بلسراد از الحصد میریها و همینت حقولها و حریب من البراث و وحی شاخ بین بعض المنائل واد المنات و هن فی قید الحیاد حوق من و فوعین بایدی المدو ساله حرب وقی هذا الماد الذی لا تحسین و المعید المی بایدی المدو ساله حرب المران اگریم ای هده الحاد الحاد الدی لا تحسین و المسحه وی بایدی المدو ساله بای وی هدا الماد الذی لا تحسین و المسحه وی بایدی الران ۱۰۰ و وقد المناز و الموقرد سئلت بای و الحرب المدی و الحرب و الدی الدی الدی الدی الدی الدی المی و می تلد می المواد و هو کعیم به وارد شر احده بالایی مین و جهه مسودا و هو کعیم به واری من الفود می بیوه ما شر به با استکه علی هوان آم بدینه فی التران بواری من الفود می بیوه ما شر به با استکه علی هوان آم بدینه فی التران به الاساد ما تحکمون و کنا و کما کان الواد حوقا می الفاز فقد کان آبصاله به و کنور و بایور و سیس و به الدی ادا کرورا با قال بهای دولا تقتلوا الاحق و المور و بایور و سیس و به الماد کان الواد حوقا می الفاز فقد کان آبصاله به و کما کان الواد حوقا می الفاز فقد کان آبصاله به دول المور و بین المور و به قال بهای دولا تقتلوا

⁽١) فاريخ عبرت قبل الأميلام للدكتور حواد على حد ص٢٤٢٠

 ⁽۲) سورة التكوير ، الانة ٨ ــ ٩

⁽٢) سورة النحل ، الآية ٨٥

أولادكم حشمة الملاق بنحل رزفهم والماكم ال فتلهم كال حصَّ كبراء ١١٦،

۱۸ - و بالرغم مما كان عد اعراد من الصعات المصمة كالمرو ووأد المات والمصلة المثلة ، فقد كان عدهم فيقات حميد و حالان حميلة ، من الكرم والمسجوعة والوقاء والماء الصبية والأنفة والصدق وحمالة المحيار والمقو عبد القدرد و عبر و بالله أن كما كان عدهم اكراد الصنف وقسيد اعتروه حقا لمصنف بحد أن تعصاد وان اهمان هذا الحق أو القصير فيه أو المعاصي عبه بقد مجاعة فينجة لمقادات والمناسد المثلة الودوية (١٤) .

١٩٠- أثر الإسلام في حالتهم الاحتماعية :

ما قدماد وصب محمل بجاله العرب الأحساعية قبل الأسلام ، قلما جاء الأسلام أحدث لصبرا جدرنا في التجمع العربي ، وأقامة على أساس جديد ، وأزال ما فيه من قساد ، وأشى ما فيه من خير ه

^{11 4 71 1} may a poor (1)

⁽٢) حدد محمد (ص) د عند الدكتور محيد حسين هنكل من ٧٨

⁽٣) الارصاع الشريعية ، من ٣٤

⁽٤) من حديث المرضول (ص) الطر تقسير الطبري -٢٨ ص٧٨

 ⁽٥) سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

 ⁽٦) الحامع الصغير للسيوطي ، ج٢ ، ص٠٤ .

قد أهم عليه اوصار الجاهلية وأن المتاصل سهير بالون سندار ما عند الاسان من تقوى ولا كون الاحداث الاسان ، فكان السير الرجعون الى أده ، وادم حلق من برات وقعد حاد في حصله اللي (بس) في حجم الوباع ، أنها الناس أن الله بعنى باهم عنك بحود الجاهلية وتجوزها بالاباد ، كلكم لا ما وادم من الراب ، بسن بدراني على عجمي قصان الا بالمتولى بالله ه

والحق أن تعسبه عبله و يجبل والامة التحليم على هذا الأسام المعلق والأسلام و الأسلام على أساس تعلق وهذا المبود و يعلند الأسلامية هي الأساس المعلول الذي يعلق دعلوه الأسلام لأنه تللم المسل المعلول الذي يعلق دعلوه الأسلام لأنه تللم المسل تحليما ولا تصلق بأحد يجلاف الحلي على معلمة أنباس حلق لا تسم الماس حملها فليس تمعدور السال الدول من الحاس لذي يهواد بعد أن كان من حلس آخر سواد و ويسا فقد حمل السراعة الأسلامية الأسلام هو الأساس الذي تقوم علمة المحلم واعشرت السلمين أخود ما المما المؤلول الحود و (٢) م وي احداث المراس ما ياكن السلم على السلم حرام والا المسلول الجود و (٤) م والحال الأسالاء أنباسا للمحلم هو الذي التعلق المسلول الجود و (٤) م والحال الأسالاء أنباسا للمحلم هو الذي التعلق الأسلام ومواطا في دولة الأسلاء من تحمل حسيها فيعم بعدل الأسلام ومواطا في دولة الأسلاء من المحلول وعلم ما عليها من أواحال الأسالاء فلم على المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلم على المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلم على المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلم على المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلم على المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلى المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلى المشلم المسلمان و يكون له ما يهم من المحلوق وعلمة ما عليها من أواحال الأسالاء فلى المشلم المسلمان ويكون المالاء فلي المشلم المحلم فلم المحلوق وعلمة ما عليها من المحلوق و علمة ما عليها من المحلوق و علم المحلوق و المحلوق المحلوق و علم المحلوق و المحلوق الم

۲۰ دولا در ب عن هذه العصب الشلية دوال الساصر الساص الله أفراد السله لان الاسلام حرم النعاول على السياطان والنعى عاقان تعسيالي *

⁽١) المتاع الاسماع للمقريري ص٣٣٥

⁽٢) - سنورة العجرات ، الآنه - ا

⁽۲) المفريري ص۲۲ه

 ⁽³⁾ كتابيا أحكام الدمين والمستأمين في دار الاسلام ص ۲۰۰ – ۲۰۰
 ۱۳۲۶ -

و وتعاونوا على المر والتقوى ولا حاونوا على الاثم والعدول الم ويعد أن الصلة كان الشعار في الحاهلية الم الصير أحاك طالما أو مطلوما الم يمعني أن الصلة همت الى حالت أى فرد سها في حق والمحدر وحتى الو كان صالا ويدافع عنه وعدن معه المصر المحدث السرائب على المحدث السرائب على المي (ص) الم المصر أحال حالاً و مصلوما اللي المسرد الما كان مصلوما فكم العدر صالاً الله المرافق المحدر الما كان مصلوما للمحدر الما المد عمر دالما المحدر الما المد عمر دالما كان مصلوما المحدر الما كان مصلوما المحدر الما المد عمر دالما المحدر الما المد عمر دالما المحدر الما المحدد الما الما المحدد الما المحدد الما المحدد الما المحدد الما المحدد الما الما المحدد الما الما المحدد الما المحدد الما المحدد الما المحدد الما المحدد المحد

ومع هذا فند اللي لأسائه النصاه ل والناس بين افسراد العملة في المحراء من مصاهر هذا المعاه ل من وحسه السرامة لأسائله من وحول الدية في المثل لحصاً عوا عصله المحالي من حسال فليه أنه كلب العي الأسائة المحاليات الذي يحرف من على المحراء المعاول والعلل المحاليات عوا عول العداء و وهذا مدح اللي (اللي) حديث المعلول الذي حرق في تحاهله وقد حضراء الدي (اللي) قبل اللوء و قعد الجلمعا في هذه الحديث في هذا المحلف في هذا المحلف على المحاليات في ماله عاوفال اللي (اللي) في هذا المحلف المحلف أن اللي تحلف حضراته حديد المحلق أن اللي تحلف المحلف المحلف حضراته حديد المحلق أن اللي تحلف المحلف المحلق ال

٢١ ــ وأنصل الأسلام عام النهب والسلب والسي عد أب والأعبداء على

⁽١) سورة المائدة ، الآمه ٢

⁽٢) تيسير الوصول ج٣ ص٢٨

⁽٣) سورة الطعمس، ألاية ٢٦

 ⁽٤) كديد أحكام بدمين «السندين في دار الإسلام عن ٢٧٦_٢٧٧
 و المصلية أفارب الرجل الدكور من أبيه «

⁽٥) الحصاص ع٢ ص٢٩٤ ، امتاع الإسماع ح١ ص١١٠٠

الأخرين ، فقد حاء في المبران اكبرانيا ، الا نسدوا أن الله لا يجب المعدوني، فأس الصعف شر القوى وبقيه هـ كما أبطل الالـــــلام التنبي ، كما المندكراء النما نصب.د. .

٣٢ نــ و أنكر الإسلام عاده ، ١ نــ و حرمها واعسرها بحق هـــس سيء العادات ، فالأسي كالمكر أهن لار طبقار عليه المجبر والمعل المجملين ومن أم فهي حديره بالكرم و ما و وهي كار حل و محاصة بالحسايم ومكلفه بما كلتب به الرجن ، فتد أمر بها السرابعة الأسلامية بالأسان و معرفة والأعمان الصالحة والعدال دالمعاملات كبد الراحل بهباد الأمواء وقد بالم اللي (ص) المؤمل ، كيا بالم المؤمل ، وعالم فم الأسلام قدر التراء فلم بعد ديف التجلوق الذي يستصغره القان والرابانة التحسم ه وحفل نها من المحقوق مثل ما لمرجن لا في حق واحد وهو حق الاسه لاسرة ما فعد حاه في أغرال كريان ، ونهن من أندي عليهن للمروق والمرحال علمهن درجه ه ۱ ه فالمحتوق بين الروحين منيا. به وما من حق على أمسر م للرحس الأوعاملة حق من حبيبة على الرحس المسر أداله وأما رياسية الأسرة التي ومها الرجل وغير عهيسا المران الكرابم والدرجان علمهن درجه ماء وهوله جاي و الرجال فوامول عن السناء والدي هذه برياسية وما تسترمه من الأنفاق على الأسره والصابة بها وتباعه الروحة لروحها ء أفول ال هده الرياسة أمر السمي لا عرابه فيه ، لأن الجناد الروحية حسام أحماعته وسركه بخص أخص الاستان والانتان فنهاأن تكون دائمية مدي الحياة ، وكن شركه أو احتماع لا بدائه من رئيس بكون المرجع في حسم الحلاف لللا تحين النبركة وتنقصم عرى الأجيماء ء والرجن أحق تهسده ابرياسة من الرآم با أوية من فوه بدينسة وجيره اكتبيها من معامسيلانة وتتحاريه ، هي أكبر مها عند الرأة عاده ، فصلا عن تكفيفه بالأعاق عبسي

⁽١) - سورة البقرة ، من الايه ٢٢٨

 ⁽۲) نفسیر المدار بلاستاد محمد رشید رصا رحمه الله ح۲ ص۳۲۷

البت دون الرأة ، وأيضا فان هد رياسه منه على المبودة والرحمية والماملة الحسنة ، قال تعالى ، وم الله راحلي لكم من ألفسكم أرواط سكو البها وحفل بنكم مولد ، حمة (١) وقولية للمسالى ، اعاشروهي للمعرد في الله والماشرة المحسنة للمكول والله على المودة والرحمة والماشرة المحسنة لا لكول والله حليلة على الله ي على المكون والله حليلة على الله ي على المسل منواء مرضية ، ومن الله الله على المسل منواء مرضية ، ومن الله الله على المدالة الرحمية الرحمية المراحمة المراحمة الرحمية المراحمة المراحمة

۱۹۳ مند و الراح ما عد بران المحقلة من كريد علمان وحمل المحلال مثل الوقاء بالمهد والصدف ، المالة المحال والشنجاعة والكرم ، يعلم المحلول مثل الوقاء بالمهد والصدف ، الكال في الله المحلول العلم على المحلول الم

⁽١) صورة الروم ، الأنه ٢١

⁽٢) - سورة السباء ، الآيه ١٩

۲٪ مقدمه في حسب، عدرم سبر عه الاستلامية بتذكبور صبيعي محيضاني ص٢٠٨ - وقد حاء في نفس هسده عليجيه - ، فيدكة الانكلس نفسها عندما دروجب سالها الكامل - هن نظيفين روجك ١٠ فاحانت نعيم ، وذلك قبل أن يكلفها بالرواج الديتي ۽ ٠

⁽٤) تيسير الرصول ج٤ ص٢٥.

 ⁽a) تیسیر الوصول ج٤ من ٢٥

٣٤ و الحاص ما من حصع ما عدم أر اشتر بعد الاسلامة ، أصب من عدال عرب الحاهلة ما كان صابحا منها و منتظ مع مد ثها و هدالها ، وأحد ما كان فاعدا منها ومدائها ، فأعص علصا حاصه من الاثقاء ، كما أعطت للعاسد حقه من الاثقاء ، كما أعطت للعاسد حقة من الاثقاء ،

- Y£ -

للبجث لثاني

الحالة القانونية عند العرب

المهمينيات "

المحبيم صروري الاسان ، و بهذا به بحن محمد من فو عد فاو له على المحبيم صروري الاسان ، و بهذا به بحن محمد من فو عد فاو له على بعدت و ما يقلم علاقات الأفراد فيما سهر ، وقد بدول هذه التواعد عبه دعى عددت و أعراف و هذه سير أمو . الماس بمعصاها و ببحاله ، فيما كان عدهم المحصاء والبراح ، وهذا ما كان عد العرب في بحاهله ، فيما كان عدهم حكومه أو سلطه بولى السريم ، وابنا كان عده عدل ، أعراف وتقاليد بكون ما يمكن سيسه باعدول الحاهلي ، كما به بان عبد الدرب سلطه فضائله سرافعول النها في مارعاتهم ، وابنا كانوا برجعول أي سح المسلم و الى الكهان الا موما كان واحد من هؤلاء علي بناول مايول داليب بنايل المهان الا تعوم وأعرافهم الدين بمنين فيما سهر ، كما يرمون المها براضيهم ، وادا ما أصدروا حكما فقد لا يصعه المحكوم عليه ولا يو، عليه سوى ما قد شعرص له من شمه قبله أو عصب من بهمه بنميد من المحكم من سيلطه بحكم هؤلاء المحكمين بعدم في بعدم على ما يسم به المحكم من سيلطه اديه وعلى مدى احراء المحكوم عليه ولا المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه الدين والماء المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المدان المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكوم عليه المحكم من سيلطه الدين وعلى مدى احراء المحكوم عليه المحكوم المحكوم عليه المحكوم ال

وقد تعرضت الشريعة الاسلامية للقانون الجاهلي السي على عاداتهمم وأعرافهم يم فأفران تعص هذه العادات وعدلت حصا منها كما ألمت النعص

⁽١) - لاسره في الشرخ الاسلامي للدكتور عبر فروح ص٣٧

⁽٢) فحر الإسلام ج\ ص3٧٢_٧٧٧

الأخر م وبدكر فيها بدي تنص ما كالاحد عديد من أوصاع فانوسه وما أثقته الشريعة الاسلامية منها وما أنكرية أو عدلته ه

أولا _ في قانون الاسرة

أولا _ النكاح ويعض ما يتعلق به :

۱۹۹ عرف عرب بجاهدته بو عامل نكاح ، منها لكاح الدس أدوم م تحصد الرحل في ترجا ها م ها به فضدفها به للجهاء أنا ، وقسد أفي الأسلام عد النواح من بكاح ، ماضع الاحتداد ، صولاً ، فاهستاه الكلحة فالمدد الكرانها السراعة الأسلامية و لم عن العرب عليها ومن همامد الألكحة الفاسلام :

التعار : وهو أن روح الرحل ابنه أو من تحت ولايمه لاحر على روح مد الاحر على الدوم مد الاحر على الروحة ولايمه ميدال (أ) و أي لا يدفع أحدهما مهرا للأحر ، مل مسر كن من الروحتين مهرا بلاحرى و ودر على لاحاد عن هذا أوج من الدوج و عند حاد في البحديث الشريف : و على رسول الله (من) عن الشعار و وفي حديث أحمر و لا سعار في الاحلام الأ) و

والد كان هذا من عدد الحاهلية ، فاذا ما توفي الرحل عى قوضسه أبيه يو وقد كان هذا من عدد الحاهلية ، فاذا ما توفي الرحل عى قوضسه وكان له الل من عرها فديدا الاس أن سروحها الا مهال و دول الوقت محلى رضاها كن كان به أن سروحها من السماء و بأحسد مهارها ، أم السماع من لرواجها حتى بدور فيريها ، وكان همدا الكاح السالعا معروفا عند عرب للوالحيا حتى بدور فيريها ، وكان همدا الكاح السالعا معروفا عند عرب الماد الكام المداوفا الماد عرب الماد الكام المداوفا الماد عرب الماد الكام المداوفا الماد الكام المداوفا الماد عرب الماد الكام المداوفا الماد الكام المداوفا الماد الكام المداوفا الماد الكام الماد الكام المداوفا الماد الكام المداوفا الماد الكام المداوفا الماد الكام الماد الكام المداوفا الماد الكام الماد الكام الماد الكام الماد الكام المداوفا الماد الكام الكام الماد الكام الكام الكام ال

را، عن حديث احرجه المحاري ، الطير بين الأوطيار ليشوكاني ج٦ ص١٥٨ ٠

⁽٢) سبل السلام للمسطائي ج٣ ص١٦١

⁽٢) بيل الإرطار ج٥ ص٠٤١

المحاهلية (ما قارات رغب لا بن فيها بين حية الى حولة و بن سيار معلق الأفراد فادفراد اله وقد نصل لابنائه هيد الماح سياد وله بعلق به ما فقد حام في غراب السارب مولاً سلام أم يا بها بدني السياء الا ما قد سلت المام في مار فاحسته ومنا وبناء سيلام أم يا بها بدني منوا لا بحل ساد الربو السام فرها ولا بعصلوهي عامل المام في ال

ودر من عدد به المسلم ا

- ٣٠ ــ المجرمات من السناء في الملاح ، الان عبد المرب للجرالم الأمهاب
 - (١) الحصاص ج؟ ص١٠٦ ، ١٠٢ ، عسير المدر ج؟ ص١٦٥
 - (۱) الاوصاح استريميه ، صاده
 - (١) سوره استاه ، الایه ۲۲
 - (4) منوزه (نسباه) الآية ص19
- رائي استان السلام المصنفاني ج (اعلى ١٧٥) ، اللي الأوطار السير كالي چە صي ١٣١٠ -
 - (۱) سوره اسسه ، دیه ۲
- (٧) تاريخ بنسريغ الاستلامي ومصادرة لاستناديا معظمت ستلام مذكور ص ٣٣٠٠

والدات والعمات والخالات ع فحرم على الرحل مكاح أمه أو سه و عمده و حاته ، كما كار بحره على الرأد بان حد بدونها او فره عها أه حوالها أو أعمامها ع كما جعلوا التهي مالها من الرواح ع كالدون الحديدا ؟ ، وقد فر السلام بحريد الأمهاب المحوص وبان من بحره بلاحها ، كما أيض السبي وما برب عليه من أعياد عكساء من موالع برواح ، فان بعدي في العمال السبي الما منا بحمو أعداكها الماكل وقال بعالى في ما يحرمان العمال السبي المهاكم وباكم و حواكم وعياده المحالية وبان المحرمان المعالى ويالها أمهاكم وباكم و حواكم وعياده المحالية وبان المعالى ويالد والمهاكم الماكل و حواكم وعياده المحالة المهاكم الماكل وميانه المحالة الم

٢٦٠٠ الهنسر ٥

کال الرحل في الحاهلية دا الله حدد مهراه الدهام وقد فيرا العمل هذه الآية بأنها حطال تعالى : و واتوا الساه صدفاتين للجله و وقد فير العمل هذه الآية بأنها حطال الأولياه المرأة بأن الا يحسوا عها المهلى اذا قنصوه عالال لهراس حل الرأه والا حل لمولي فيه و كل يصلب هذه الانه على مافيه المعلل عالى على الروح أن بعضها الهر المليه من للسنة وهليد للفلس مع لي كلمة الحله الله على الروح أن بعضها الهر الملية من للسنة وهليد للفلس مع لي تلم الرفح الله المحلة المام المعوا المول على أن الرحل بدفع الهر المبرأة وهو لمول كم محصلين عبر المسافحان و للل على أن الرحل بدفع الهر المبرأة وهو حق الها على الروح الوقائل الروح الها على الروح الوقائل الوقا

⁽١) - الارضاع الشريعية ص٣٥

⁽٢) سبور قالبسنا. ، الآية ٢٣

⁽۲) الجصاص ج۲ ص۷۵

⁽١) تاريخ التشريع للحصري ص٧٨

ثانيا - فرق النكاح :

٣٧ - فرق حكاج هي ما سحل به عقده الكاج فسطع نهيما ما بان برا خان من عادله را حده (١٠ ه و بدكر فيما نقي نتص هيده العرق التي كانت عبد العرف وما طرأ عليها بعد الاسلام ه

٣٣ - الطيلاق

العلاق في سريعة لاسلامية في الرابعة الروحية بألماط محصوفية (*) وقد عرف عرب للحالف عصاف ولكن لم لكن له عدمها عدر بالحدة وهكذا للعل مراب عدم و ولهذا الاسلوم من الحدد و كان الرحل للمعلم أن للمنا الاحداد فيها لكن الرحل للمعلم أن للمنا الاحداد فيها لكن ولا تقوم بالحقها كروحة له و في عدد ولا تقوم بالحقها كروحة له و لا كان المنطق أن للمعلق أن للمعلم أن للمعلم أن للمعلم أن للمعلم أن المنا الرواح حيى للمد القلماء عدلها و

٣٤ و ١٠ . سر مه د ١٠ مه و فافر ر مد المقلاق و كل به بجله المحد كما كل عليه بحل في خاهله و فحملت حق الروح في المسلام الله عليات و منامية به المرقة به الروحان و قال بعالى المالمان مرائل فلسله المرقة به الروحان و قال بعالى المالمان مرائل فلسله المحرد في والسراح باحسار الأنه وقوله بعالى الاقال فلا يحل به من بعد حل باحل محال الأنها أن يقلق روحه وله أن أحمى في المعدد ال كان المسلاق الحدة وهكذا بنفس في المعلمة المائية قال بعد في المعلمة المائية قال بعد في المعلمة المائية قال بعد المرقة المهدد الأنفد الأنفد المائية في المعدد المرقة المهدد فلا بحد الانتفاج المائية في المعدد الأنفد الأنفاذ أو بسوب المواقعة ويحرض جهد الأمكان المسراعة المرافعة ويحرض جهد الأمكان المسراعة الراحمة ويعلى فرضة كافية المرقاح المعلق للراجوع على طاء الراعية الراحمة ويعلى فرضة كافية المرقاح المعلق للراجوع على طاقة ادا كان طلاقة حاء بلا روية ولا بديراء فالشريعة الإسلامة بحرض

⁽١) محاضرات عن فرق الرواج للاستاذ على الحقيف ص١٠٠

⁽٢) سبح عداله على عيدانه ج٢ ص ٢٠ ، قسع المدير ج٢ ص ٢١

⁽٢) تفسير المارج٢ ص٢٠٤

⁽٤) سورة القره ، الآية ٢٢٩

ره) سوره المفرد لانه ۲۲

على عاد الرائعة الروحية وتكرم الطلاق وكل بصرف منة وتفره كوسيلة الحسم المحلاف بين وحين به بعد بالامكار الاستمراد على حياتهما الروحية و قا الوقع العلاق حريا للمرأد أن تترج بعد القضاء عديها ولا يحق للروح أن تسعيد من الرواح و بهذا أحمى الاسلام عدم تحاهلة التي تفطي للمطلق المحق في منع مقتلفة من الرواح و قال بعالى الدام طلقته السياء فيلعن أحلين قلا بعضلوهن أن تكحن أرواحين الاتراضوا سهم بالمعروف والامها

۳۵ – الحلم عرف الدرب لحلح كولسله من وسائل حل الرابطة الروحة ، مماد أن الروحة أه أهلها للطفول الى الروح متداا من السال لصر أن عليها الروحة أه أهلها للطفول الى الروحين لرضاهما مقابل لصر أن عليها الروحة أو أهلها الى الروح * وقد أقر الاسلام التخلع وين العقها، شروطة وما يتملق به (٢٥) م

الإنالاء معولي المدة الحلب ، وفي الاستقلاح المعهى الحلف الواقع من الروح أن لا نصاً وحدة ، وكان الأنلاء عدهم فبلاقا بلم تعدد النياء مدد الأللاء وكان وقد أفر الأسلام الاناد وكان وقد به ربعة سهر أنا مصب دول أن عرب الروح روحته ، وقمت المرقة سهد نصلته الله عند تعلن المنهاء ، وتتعلمه الحمة عليد البعض الأخر(4) ه

۱۳۷ العليم كان لملهار عندها عاراته العامل الأموال المول الروح لروحه أن على كليهار النيال ما وقد ألمان الأنساد العام العلمار طلاقا وأمحال فله الكناء عام الحق المروح أن النيال روحة وللرابها الالعام لل لقوم الهاد الكتارة عال لللل في المرآل الكراب الدين للعاهرون مكم

¹⁷ may a may a 1777

⁽٢) فرق الزواج لاستادنا علي الحميف ص١٣٢

و٢٠ كيانيا أحكام الممين والمستمين في دار السلام ص ٣٩

رئی محصاص اے سے۲۵۷ سے الروشر ج7 س ۲۵۷۔۲۵۸

⁽٥) الحصاص ج٣ ص ٤١٧

⁽۱) تاريخ النشريع للحضري ص٨٣.

من بنائهم ما هن أمهانهم ال امهانهم الآلالي و مايهم والهد ليقولون ملكوا من العوب وروا أوان عه منو عقور و مالم سن تصاهرون من سنسائهم ثم تعودون ما فالو فنجريز إفته من فيرائن سناسا باكم توعفون به والله بنا تعملون حير و فين به يجد فصياء سهرين مناسان من فين أن شماسا فمن لم يستطع فاطعاء ستين مسكيا ووه ها() و

۱۹۸ - آثار العرقه ؛ من آثار العرقة العدة ، وهي مدد سريصها المرأد على وقوع سب من أسال بترقه ، فسيح على الرأد أن سروح بعير روجها حي عفس هدد الددا؟ ، والعديمة مهيدا المباكد من براد الرحم معيدا لاحداث الأسال ، وقد عرف العرب العدد ، فقد كان من عاداتهم أن البرأة الداف، في روحها بقائل و سور برمها العدد ، اكانوا بعملون عدد الوقاد بنه كمله أن ، وقد أول الشريعة الاسلامة بقده العدد وسب معادارها بقدورد معلومة بالسبة بحداث السبة ، فحملها الانه فروه السبة بدوات العجمل أن ، الله منهر السببة المسراء على لا يحتل الدرسها أن معادر منها أن العمل ، والمها به والمعلومة ، والمه سهر وعسرد أنه بالسبة المسوفي عنها روحها ، ووضع الحمل المدول بها والحمل بالسبة للحامل ، ولا عدد على المراد فين الدحول بها ،

ثالثا ـ الوصية والبراث :

٢٩ - الوصيحة :

الوصلة للدلك مصافى في ما لعد النول الله وقد عرف العرب هذه المصرف المانوي ، وكانوا للحدول الوصلة للوال وعرد ، ودول للحديد للمدرها ، وقد فر الأسلام مداً الوصلة وحملها في حدود ثلث تركة الموضي

⁽١) سورة المحادثه ، الآبات ٢ - ٤

⁽۲) فرق الرواج س۲۲۷ ــ ۲۲۸

⁽٢) - لازمندع البسراعية ص٠٦٠

ده دروه ي بلائ حنص از بلائة أظهار عبلي احتبالاف بين المفسارس .

ره، اسر سحدر عد صرارات

• ع للراث :

الأرب من أنساب عن الملكية فستتن الأموال والحتوق الماسسية من اللوات بعد موله الى واثبه نصريق التحلاقة لتحكير الشراع بقد العاه التحصيوق السلقه سركه البت الله وقد عرف العرب الارث كسبب من أساب الملكية ، وكاو يوريون شيئان السب ، والنب ، والدين يسجعون السيراث بالسب أي بأغرابه هيا الأنباء الكنار أيدين بقابلون عني أنجن وتجملون السلوف والجورون المسلم ، وكانوا العقول النزاب الأكبر فالأكبر ، على ما دكرد الأماء عدى في نفيته د و فان لم يوجد أحد من الأبياء كان السينجور افرت وبناه السوفي من المصنة كالأخ والمهر ويجوهما ء وما كالوا توريون السباء ولأالصعار ركوا كالسواأو اثاناه أمنا النوارن بالسب فلتصلص التوارب ننسب السني والتحلف والعافدة + فلما حاة الاسلام تركهم ترهيم من الدهر على عوائدهم في المراب به بسيم المراب بالسي 4 قال بعيسان ه وما حمل أدعاءكم أناءكم والله ما ادعوهم لأنالهم هو أفييط عبد الله فال لم تعلموا أناءهم فاحوالكم في الدين ومواليكم بالأن م يم جين الإليلام في اول لامر التوارب سنب الهجرة ، فالمهاجرون من مكه الى البدية سوارثون فيما سهم ، وكديم حص لاسلام الأجوة التي أحي بها رسول الله (ص) مان المهاجر من والأنصار مسامن أساك البراث ثم سلح الأسلام الهجرم والمؤاجاة كسبين من أسنات الميرات • قال تعالى • • وأولوا الارحام يعصبهم أولى ببطس في كتاب الله من المؤسس وانهاجرين ء^{ودي} فصار الميراث في الشريعة الاسلامية

⁽١) حصاص ح١ ص١٦٤ وما بعدما ، الاوصاح البشريعية ص٦٨

⁽۲) كتاب احكام عاملين والمستعلين في دار السلام ص١٧٥

⁽٣) - سبورة الاحراب ۽ اڏنه ٤

⁽٤) سيره الأحراب ، الآية ٥

⁽٥) سبورة الإحراب الآبة ٦

سب الفرابه على المحو المعطل في كان به وسة رسوله ، وحسد السهاء التي أفريها الشريعة الاسلامية بهد ، دفية حدد في عسدا المعلم الأنان ، والصفار ، فلمرأه بول ، القيمر برث وبهذا ألتي نظاء الحاهلية الظالم الذي حرم المرأة والصفار من المبرا. • واعترت الشريعة الاسلامية أيضا الروحية لسا من أساد الا ل فر محال مو على سد رمحه ، وكدل حعلل الشريعة ولاء عدفة ساله بالدين المحلف الشريعة ولاء عدفة ساله بالمدين عدمية عدمة منالات بالحلف والموالاة فمسود عدم حديق المعلم، عدم مصوداً ، والموالاة فمسود عدم حديق المعلم، عدم مصوداً ،

و الاحصار ما به ي عليه عرب المحله من حرس سيماه معلمه والصعد من المرك من المراب كان بقي د عدم الاحتماعي عدهم و فقد اعسرو العارد والعرم من أهم أسال كيب السيال والا سوى على ربيا الألز حيال فيكان من المعلول في نفر عمد أن يحصد هم مامرات دم المسيماء والصعار و فاتهم أن العديم و بمتور أن يحصن عليما والميدة فيث من المراث يحاجم في مور المان والا ادار فد تكيب بعيد سي الها في المراث يحاجم في مور المان والا ادار فد تكيب بعيد سي الها في حق منظم الأموا في عليماء وأنتهى كان ي حق منظم والا الا يحتف و عمله عن السادة عندا في المراك عليما وأنتها في موال و

ثانيا _ في المعاملات

الله - عرف حرب فين الأسلام أنواع المصارب كالسركة والمصاربة والرهن والسع - لحواريد الدولدكي فيما للتي تعصل الأثار الدالة على معرفيهم للعصل عقود المحاكل ما ذكر ما أور الأسلام بنها وما أنصل م.

١ عقد السركة كان مدروة عده، ما ما على الداما حاء في السعرة السولة ، وكان به أي الرسول محمد (ص) بـ قبل هشه بشارك السائل من أي السائل عالما كان يوم الفتح بـ أي فتح مكة بـ جاء، فقال عليه السلام :

 ⁽١) تفسير الطبري ١٥٠ ص ٣٢ حصاص ١٢٠ عن ٧٧ - ٧٧ ، تفسير الفرطني ١٥٠ ص ٧٩٠ •
 (١) البركة (٥٠ ت في الإسلام مدك ر محمد توسيف مدسى ص ٢٤٠ ما الشريعة الإسلامية (م٣٠٠)

مرحنا بأحني وشربكي كار ١٠ بداري، و ١ عناه ي، ٢٠٠٠ . وقد أفو الاسلام عقد الشركة ووضح العقياء شروط هذا العقد وآثاء . .

٣ - عقد المصاربة وسيمى أحسا بالقراص • ومعناء أن يقدم ذو المال ماله الى من يبحر به على حرء معين من الربح • وكان هذا المقد معروفا عند العرب وشائعا عند فر ش ۽ فعد كان أهل مكه يقدمون مانهم مصاربه مسل سحر به • كان غر بس . حاس بحا بيان كني بال الأولى إلى اليمن في الشتاء والدامة في بياد بيان الدرآن إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدرآن إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدرآن إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدرآن إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدارية إلى المدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدارية إلى المدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدارية إلى المدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدارية إلى الدران إلى هذا • وقد أقر الاسلام بعد المدارية إلى المدران إلى الدران إلى الدران إلى المدران إلى المدران إلى الدران إلى المدران إلى المدران إلى المدران إلى المدران إلى الدران إلى الدرا

۳ وعرفو عدد المثلم و قرط الأسلام عليه ، فقد حا، في الجديث سير بعث عن بن عدل ، فان فيه السي (من) الديث وهم المثلول في المعدر المثلة والمثلث ، فتدل من أسلت فلتسليب في كيسل معلوم وورال معلول الى أحل معلوم ، والمثلم بع معدوم وقت المتدعي أن سيلمة المائع فيما يعد في وقت معين (٢) ...

ع سالقرص وادربا : «عرفوا عقد القرضي به وكانوا ينجرونه بالربا به فكانوا يتدابنون إلى أحل برباء مشروطة فكانت الربادة بدلاً من الاحل به وادا ما حل وقت الاداه قال الدائل للمدين أد أو . ب ، فال سم بؤ راد الدائل سد على الدال به فحرم الاسبلام مداكله و بهاهد على المال ما بحصم أنواعه!) با قال حلى المواجد على الدال العداسع وحرم الربا بالاي الدال الدال حلى المواجد الإسلام وحرم الربا بالاي المال الدال العلام المساعمة و عواد المدال الدال العلم الدال آليوا الدال أصعافا مصاعمة و عواد الله المدال الدال المدال الدال المدال الدال المدال المدال الدال المدال الدال المدال الدال الدال المدال الدال المدال الدال الدال

١١) أمناح الاستماع عيمفرتري في ١٨ - ٩ ومفني لا الدري٠ أي
 إذا تحاصيم ٠

 ⁽۲) الروس النصير شرح محبوع الفقه الكبير ج٣ ص٣٤٦

⁽۲) بيل الاوطار للشوكاني حه ص773

رق) المحصوص ح. التراقة (٢٠٠٠ - التمريخ الاستلا**مي للمحمري** ص. ٩٥ -

a mega waya Buk CVP

ورا المتورد أن ميران الإنه ١٣٠٠

لله ودروا ما هي من رام راكيم مؤمين دادر يا معلو داديوا بحرب من الله والحرد والله والحرد من الله والحرد والله والحدد والله والمحدود الواع عاقد حاء فيها:
وأكد الرسول (من) تحريم الربا في حجمة حجه الواع عاقد حاء فيها:
م د د د الراكي بي د ما عبر عجمته بحد دا بي عوضو ما د د الله عليه الله عليه الله د الله عليه الله عليه الله عليه المحدد من المحتمع من فساده على الله يتعق وما يحد أن غوم علمه المحدد من تعاول وتصامي وترقع عن السفلال حاجه المحتمع من وترقع عن السفلال حاجه المحتمع الله المحتمع من المحتمع من المحتمد الله المحتمد عن المحتمد المحتمد المحتمد عن المحتمد المحتمد عن المحتمد عن المحتمد المحتمد عن المحتمد المحتمد عن المحتمد المحتمد المحتمد عن المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد عن المحتمد ا

ه اره وعرفوا عدد الرهي الحازي ۽ وکان عدم يحور أن سلام مرجور مرجور الله من الحديد الله مرجور الله مرجور الله مرجور مرجور الله من الله الله يسدد الراهي الله في مداده (۱۹) ه

۹ سوح معرفو توجدت سوم بافاترهم کا ۱۰ علی سوخ الصحیحه عائمه علی بار نبی با با نبی با با بحابت فاطعه باز قبی با ما فیه غوز اماک بان بدر دادی و قبل های سوز سی تطفیه کا ۱۲م

ل سع سامه و الاسته و بعد وهدد باعال كال هسم المحاهلية الماملور بها و للادل حدها الأمل المسلحة و أعلى حوب الا ملاحلة أو وصع عليه حجب وحل الله و قادل وقلوج المام معلما بعام الأحداث و هنول و با بعن حرائله حدهم قائلة الأساء و قصد حاه في الحم ما السراعب أن اللي (س) هن عن المحسد وعلى الملاهبية والمنافذة في الله أنه وقال بعض في عليه عدد الحصاد هو الرابط من هدد الأولى ما وقعل عليه هدد الحصادة والمن هيدة أو من هدد الأراض

⁽١) سبورة القرة ، الآيات ٢٧٨ ، ٢٧٩

⁽٢) أمتاع الاسماع للمعريزي ج١ ص٢٢٥ - ٢٣٥

⁽۲) الحصاص ج۱ ص ۲۸ه

⁽٤) الجصاص ج١ ص٥٣٠

ما انتها الله في الرمى • وبنع الملامسة هو أن بتول الرحل لمرحل أسعك تولي بنولك ولا عسر أحده سهما بي ثوب لأحدر لاكن طلمسة سلم • والماللد أن لقول ألك ما معي وتبد ما معك فيشتري كل واحد متهما من الآخر ولا يدري كم مع الاحر⁽¹⁾ •

ال الدالع الحديث وكان مأوفا عدمها ، ومعاد ، على ما فسرد الشافعي، أن الحصر الراحل السلعة بناع فلعصى بها تمنا وهو لا ترابد شراءها المثندي به السواء فلدفعول بها أكثر مناك و المصول و به السلعوا سومة ، و بقع المحش بنو بدأة النائع وقد المسم بعير علمة ، فيهي السي (ص) عن الله ، فقد الحاد في الحديث ؛ بهي اللبي (ص) عن التحش (٢٠) م

د له على المدين الدين العرف المحافلي ال سم الدائل مدينة استعام الدين ال

ثالثا ـ العصاص والديات

الله القتيل) هو صاحب الحق في المطالع على العراب و والمهم ما كاتوا معول عدد حد المعاليين من الحقي عليه ، بن سحة وي بدلك الى حميع فراد اعليه ، فلار عليه الحقي في عرضه ، منسؤوه عن حراسه ، فيحاد الساء له القصيرها على الحالي عليه ، فعله بحث المعالم الدأين عالاول القصاص ، أل بر الاراد ورز أخرى ، و ويهسدا وحده ، ويسادا ولا المعالم مندأيين عالاول القصاص ، والناتي قصره على المحاتي وحده ، وبين الحكمة من شريع القصاص ، أن فيه حقبا للدماء وردعا للمجرمين و وبكد و يا الحدي المعالم و يا المحيى عليه و القبيل) هو صاحب الحق في المطاله بالقصاص من الجاني ، فأهسر عليه و الحاتي ، وأهساك المحياس من الجاني ، فأهسر عليه و المحتول المحتول ، والمات المحتول المحتول ، والمات المحتول من الجاني ، فأهسر عليه و المحتول المحتول عليه و المحتول من المحاتي ، فأهسر عليه و المحتول المحتول المحتول من المحاتي ، فأهسر عليه و المحتول ا

⁽١) بيل الارطارج، ص١٤٧، ١٥٠،

⁽٢) ليل الاوطار جه ص١٦٦

⁽٢) الاوصاع الشرسية ص١٦

وكان نظام الديات معمولاً به عد العرب ، ويصر منه من حسن فعالهم فأثر هم لأساء على هد العام وحمد المام في السال حد الم عليه المحمل اي على عصبته من رحال فيلته ، ويدفعونها في اللا السوات واعتبر تحمل المعسمة منتم المدام مع المدان من فيد الواسدة بالمدالة في المدان عمد العدا الله في المدان وحدم العدا الله في المدان وحدم العدا المحاني وحدم المدان المدان المدان وحدم المدان المدان وحدم المدان وحدم المدان المدان وحدم المدان المدا

رابعا ـ في البينات

والمستسامة :

** بعد مه عدد ما سر سد را سي (س) از عدامه عدد ما كانت عليه في الحاهلية ع والقسامة مصدر أقسم والمراد بها الأنبان عليه المعتهاء ، وصورتها ، بني با ذكره بعض المنها ، با وحد قسا في قراسه أو بسحله ولا بدرف فائله ، وهذا سبهة أدعو أن الحس را الله من هي المناعر به و المحله ، فنحق لأولناه بشول الحسب حسيان الما من ها بلك المحلة حسيان المناه ، فن علم المناه المناه المناه حسيان المحلة حسيان المناه المناه وال أبوا الحلف حسوا حتى يتخلفوا أو يقروا(٢٠) ،

اليمن في الدعاوي :

على ما كان من عوائد المراب فين الأسلام عالى عليم مدعي السمة على السحة دعواد فان لم يسمكن فقة أن للحقف المدعى علية ما وقد أفر الأسلام هذا المنذأ فقد حام في الحديث مالسة على من ادعى واليمين على من أنكره (١٤٥٠).

⁽۱) الحصري ص۹۷

⁽۲) - الحصاص ج۲ ص۲۲۱ – ۲۲۷ ، الحصري ص۹۸

⁽۲) بیل الارطار ج۷ ص۳۱ – ۲۷

⁽٤) الارصاع التشريعية ص٣٩

والفيصورون

الشريعة الاسلامية تعريفها ويبان خصائصها

و داده دو بنصه المسرات الماد ما ي چه د الحداث و بارعه دادي المواد المواد المواد المواد المادي الماد

و سرعه دا در دیده سد در در دو در برعه عب در من حلاد ده کن هدد لاحد در سنی سرعه ست و صفیا در این واسفامیها ، و سنی دارد دفت الحضواح این دفار ایه اینا ده سنی مله باعث الملائها علی الناس (۳) ه

اما الأسلام فیمان لاعام و لانستالام به نعنی مایم حص اسعمانیه بایدین آلمای آریین ایم به سه محمد (س) و بهذا نممی و درب کلمینه دلاسلام فی فوله نمای ایا نوم المدن سکم ایکم و اسمت علیکم تعلی

⁽۱) محدر من صبحاح معه فرود؟ العسيم المرطبي ح١٦ ص ١

 ⁽۲) تفسیر بفرطنی ۱۳۰ ص ۱ ۱ سرچ ساز فی لاصحان ص ۱۱، تاریخ انتسریع لاسلامی بلانساد محمد سیلم مدکور ص ۱۱ وهواهشها

۳) نفستر سار عسیج محمد رسید رصا رحیه یک ح۲ ص ۲۵۷ وشراح المیاز حر۱۲ •

ورصب تم لاسائم ما حرفونه بدى اول سع باير البائم يا قلل هنال مئه وهو في الاجرة من الجاسرين و⁶⁵ م

وعلى هذا ، فاستراعه الأستانة في الأسطاح استرعى هي الحداء التي سرعها الله عداد ، سوا أكان ستراح في الحداء الراب والله التي سرعها الاستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الأستلامة الماد في الأستطلاح السباد الاهداء لأحداء الوجو في الدارات الرابة الوقي السبة المولة التي هي وحي من الله الواسة محمد (بين) الملهة الى الناسين ف

خصايص الشريعة الاسلامية:

۳۶ مسر مه لاساسه حصائص سرها بن عدم و و يحل لا بر ما ال بدكرها حصرا م الني عليها مصلح ال بر ما را در الحمارا م الني عليها مصلح ال در الله الله و أهم هدد الحصائص كونها من عند الله و وان الحراء فنها منوي و حروي و وانها عامه في المان و إمان و سعده لحصح للمسؤور الحسائلة هـ

اولا - الشريعة من عند الله :

٧٤ - مصد اشراعه (ساامه هو به ندى ، فيي ١ حـ١٠ ي رسوله محمد (ص) بالمصد و بدي ١ هـ اغر ـ أو بالدي ١٠ ـ المصد ه هو الله أك فيي نهذا الأعلام للحائد احلاق حوهر باعل حسح المرائع وصعه لأن مصد الهدد السرائع المسر و بصه الأسلامية إلى المسر و بحــ ترتي على هذا الحلاف الحوهري حملة تتائج مها :

ران صورة المائدة ، الآية ؟

 ⁽٢) سورة آل عمران ، الآيه ٥٨

ر۲) نفستان غرضتي ج. ۱ ص۱۹۳ التقه الاسلامي بندگور محمه يوسف عوسي ص۷ ه

Dr. Said, Ramadan, Islamic Law its Scope and Equity p.42 (5)

در المحلق و بهوی الا صديق عبر عدد مداميد جاید من معاني تحسود و المحلق و بهوی الا صديق المانی هو من وارد داده و تخالف علی عدد المانی الانسال و المحلق المانی علی المحلف المانی الانسال و المحل المحلومين معانی تحییل و تحور و تحصر والمحوی و در الی المان و المحلف الله الله المحلف المحل

حال سريعه سد مناه داي باس يعص عفر على حيا ويه في اللول أو النجلس أفي اللغه (أ) وحقلت أساس التفاقل سهم همان فعالم من معدر ما عدمة عراد من حداد والاسمان الاسلام من الاحلماكم من دكر والدي و حقل كد سعده والدار المدا المدا المسال حال به سبر عدال والد المعلم ما في المحلم والي سال والمانسية والمانسية والمدا المدال المولي والحد المدال المولي والمحلس في المحلم المدال المولي والحد المدال المولي والحد المدال المولي والحد المدال المولي والحد المدال المولي على عليمي المان المدال المولي المحلم المدال المولي على عليم المدال المدال المولي المدال المولي المدال الم

را) و سلا سباوه عدل سا بق بالملاص في يعلقه مع مراعه ما يكل عقيده الا يرام هير المسلم الا يدمى الله والا يسم هير ويعلم الا يدمى الله والمي يسبح المدمى الا يم المام على يلادم والا يسموله الا يستم المام المام المام المام المام المام المام والمام والمام المام المام المام والمام والمام المام المام المام والمام المام المام والمام والمام المام والمام المام والمام والما

⁽٢) سورة الحجرات ، الايه ٣

 ⁽٦) الحديث رواء البيه في بهد النعم ، يا ابها الساس ال ويسكم واحد وال ادام واحد الالا فصيل عمراني على اعجبي والا لاعجبي على عربي والا لاحين على استود والا الاستود على احير الا ياتشوى) .

قال من التشفع (مواد من لتي مجروء سوفت ، و يا لله و را فاصفه الت محمد شراف عظما الدها ، ١ ، وقد للغ تصلق هذا الله من الدفية القالم حداث التي (ص) ١٠ على من فان سند عار عرابي ، يا اين سنو ، اداد واعتبر ذلك من إهايا الجاهلية وتفاجرها بالأنساف والأجناس ،

وقي اغرب اغتران با تستم قبير من مول حدق هد الدا العالى و تطبيعه فتي وراد المحدد ومراته لا بن العروق فاته باين الموقيين على الدان المول و تحسن الاقتناجات المراد المحسن مراء و على غد الاس الحد المبرد الوال و والمند الداني لا لين الدانية و لا في المدل الحديث الحديث الامرادية و و بها ورادان الحديث الحديث الامرادية و و بها ول المبرد المان الحديث ولا الدانية و و بها ول المبرد المان الحديث المبرد المان الحديث ولا الدانية و المبرد المان الحديث المبرد المان المحتل المبرد المان المبرد المان المبرد المبرد

قع د بایا الاحلام اسراعه همه و حراره فی عوس انومین بهده حلامه کانوا او محلومه لایها بناد د دن عبد الله ومن بم فلها بنیمه اندس ه وما به هدد انصفه من حته ان بحرام و نصاح صاعبه اختارات بنیمه من

⁽۱) هذا حوء من حديث ورد في اعراق محرومية سرقت فجاء اسامة بن ربد نسستهم بها عبد ترسول عدل عدله شداد ، سدلام نستهم في حد من حدود عدل ما في عليه سنلام الله اعدل الدال من فيدكم بهم في الدوا د سرق فيهم السعيف فاموا عدله تحد و يم نه يو ان فاصية بنت محيد سرفت عطفت يدها اليسار الوصول الى جامع الاصول من حديث الوسول ج؟ حي؟ ا

⁽۲) لاستاد علي سحانه . ترق سنا و بين امريكا ص ۶۹ طبعيه

ا على ه موه من الا مار مال عليه الاسار فيها و في هذا كليه عليم صدر حسر عليه الدوح م العراض من حدث وعده الحروج عليه ولو مع القداء على هذا الحروج م أما القوائين الوضعية فانها الا تبلغ مبلغ الشراسة في هذه الناحية أمنا ع الله مثل سلطانها على النموس و لا متدار حراء عمده الله من يها و والدار من في متوس حراً على محافلة المعول وصدي أنسا سلطان الأثار من في منافل والمعه المعول وصدي أنسا المعالم الأثار من فيه المول وسلطة المعالم و أن في عدال له على المعالم على عوسهم الدال على المدالة على عوسهم المدالة على الموسيم المدالة على الموسيم المدالة على الموسيم المدالة الموسيم المدالة على الموسيم المدالة المدالة الموسيم المدالة الموسيم المدالة الموسيم المدالة الموسيم المدالة الموسيم المدالة المدالة المدالة المدالة الموسيم المدالة المدا

دن العرب في المحقيلة مو هاي المحلول والمحلول والمحلول والمحلول المحلول المحلول في الدال الدائم المحلول الدائم الله المحلول في الدالم المحلول الدائم المحلول الدائم المحلول ال

فكان لكلمة و فاحتسوه و من يهمه والأحترام و بايد في العوس أن العلق و سند استدى واستكاكين و سنونها باسدى واستكاكين و بالنول ما فها و علما و بالناس و به عليم بحدول نصبه من حسن فانهم ال در نقوها و هاسدا هو الدنول الأستارامي ومدى ما نستسع به من الحرام وسلطان *

دق بدر عسرت الداولان البحد الأمريكية أن تخلص سعيه من مصار البحد و بعد لدياد عالم عالمول الأسلامي فشرعت في سنة ۱۹۹۷ فالول بحراب البحمر ، والذي حرم على بناس بع المحمود أو شراءها أو صبعها أو تصديرها أو البيرادها ، وقد مهدت الحكومية لهندا القانول

^{9. 45.} Vy on w o, ye (1)

بدعاله والبلغة عراجا والسيما والتمثيل والأداعة وشير الكتب والرسائن وكلها بني مت المحمر مدعومه بالأحصائات بدفعه والبحوث العلميسة والصبة و وقد قدر د المواعد المديد ملك (١٥) بلود من الدول بـ و وسودت تسعه آلاق ملون صفحة في بان مصار الحمر و إحر عبيب ، و على ما قد مجموعه بعه ما الله و عشد بر تحليات لأجال عبد هذا الفاتون ، ودلت الاحصائات للفئرة أو فعم أن أنه أسر عم مايين بسر س الأول ١٩٣٣ أنه قتل في سان الله فد الديون و أنا الله و حسن الصلف ملول للمه ولا إلا التجاعون له عرامان اللمة المدون والعامل اللول مي يحميها وصدر ب دو السد المحالفة الله الله بالله الماله الماله الماله و کان حر معافی را صعد ، محادثه اد باید ی اعادی در محرب ق و حرار به ۱۹۳۳ و در عمل عدا دوال مالله و مصحاب عجسمه تجدیر ایاسی علی برا ایجام ایال جان می این ایسان سالطان على المقواس الحسانها من الحبرانية والدعية والدين كلمة والحدمود و سي حال بها المبرعة الأسلامية في حرارة عرب داي أس عداله سرعه دان با سنق بالمدادعاته والنفه والسنر كب و سنالم المحيد الأفواء عن تذوق الجمر ودفعت ولئك الناس الى اراقة حمورهم بأيديهم لا بند سردي و حندي أو النب به فهال هد هد من جاجه او ديم عندي صحه ما قلياء ؟

ثانيا - الجزاء في الشريعة دنيوي واخروي :

من حصائص عابول افترانه بحراء بوقعة بدولة عند لاقتصاء على من بحراء على أحكمه (٢) م وهد الحراء قد بكول حاليا سميل بأدى فييت حسد الاستال و بعد حرابية و تصلب منه بتعلى د المرابية م وقد بكول الحراء مديد عن فير في بعيد البرانية عن أو تتعابل

 ⁽١) بشيريع الرياي بالميانون بالإستثناء بي الأعيل مردودي ، من مقتدل له منسور في محمه السنيون التحلم الحامل من ٧٥٧ وما يعدها -

⁽٢) اصول القانون للسنهوري ص١٣٠

معوض عالى و تكون بعطلان الأعلى المجالف للقانون وعسدم ثرثت شيء من اثاء و الا أن الحراء دوعيه حراء دموي مال الانسان في حاته لا قي آخرته عالان الدولة لا تملك من أمر الآخرة شبئا وطائل لا تصمع من الحراءات الا ما ينفذ في الديا و

و حكمها عبر را يجر و بوقع على المحالات و يكنها بحلت منها في أن قواعدها و حكمها عبر را يجر و بوقع على المحالات و يكنها بحلت منها في ال الحراء فيها الحروي ودتيوي و على أن الأصلى في أجر بنها هو المحراء الأحروي و يكن مقتصيات الحياة وصرواد السقراء المحتمع وتبعيم علاقات الأفراد على بحو واقلح مين مول وصلار حتوفها كال بالما على أن بالمول مع الحراء لأحروي حراء بوي و وهذا بحراء الداوي منه ما بالمول حاليا ومنه ما يكول مدا كنا هو بحدا في بوليان وسعيه و وال كال نطاقة أوسع من يكول مدا كنا هو بحدا في بوليان وسعيه و وال كال نطاقة أوسع من يطول بحدا في بالمول المالول المناهمي تحسيم سؤور الأفراد ومنها الداب و الحلاقة حال بتالول المولي الوسمي في المول المالول المناهمي تحسيم سؤور الأفراد ومنها الداب و الحلاقة حال بتالول الوسمي و

۱۳۵ مد والحراء لأحروي مرس عني كن مجاعه لأحكام اشريعه مسواء كان من عبان الملوث اء من عبان الحوارج ۽ وسواء أكاب من مسائل معادات عوف عليه الأسال في مسائل معادات من عبان معاوج و حدل من حله الأسال في الدين ۽ يا حدث ما يا شرال تحديد بوله عبوج و حدل من حق المعراء و هذا ما شير الله المصوص الكنداد منها ان الله سابي عبد أن بال احكام الوارسة و حدث بحدو الله ومن بصح الله ورسوله بدخله وحدث بحري من بحق لايه، حدد بن فيه و ديد المعوم ه ومن بعق الله و المدين ه ومن بعق الله و المدين ه ومن بعق الله و المدارة مهان الله و المدارة عدال مهان (۱) ه

وي حرابية فضلح التقريق ۽ يتون الله بقياني أو العيا حراء العاس تحاريون الله ورسولة و سعون في الا ص فلسادا أن تفلوا أو تصليوا أو تقطع أبديهم وأرحلهم من حلاف أو التموا من الارض باعث لهم حري في

⁽١) مبوره النساء ج٤ ، الايه ١٣ و ١٤

الديا ولهم في الآخرة عذاب عظم ه^(١) م وفي الاحلاق يقول الله تعسالي : « وين لكل همزة لمرة ع^(٢) «

وفي كن طال عبر بالمصن بعول الله يعلى من الدير بأكلول أموال السامي صلمه السام تعلم السام تحصيم لأحكام الشريعة خصوع الحدد بافي المراوالعلى حوفا من عقال الله والحدد افترف حريمة في عقله من الماء فيلا الماء والماء والماء افترف حريمة في عقله من الماء فيلا الماء فيله الربي وقيد افتمة الحديد فهذا ما عراكبرف أماء الرسول (س) بحريمة الربي وقيد افتمة الحديد علمة و وهكذا برحر المقوس عن محالته المانول الأسلامي ما بدافليل الأحراء به والمشتعار المحاء من الله وأما به فيم المحوف من المعال الأحل الدي يسطر المحافية و ما بحد كن بنش ما عمل من حبر محصرا ومن المي يسم بود بود و أن بنها مانية أما بداء الأحق هذا وذاك أعظم ضمان يرحر النفوس عن المخالفة وكفها عن المصائ ه

ثالثا - عموم الشريعة وبقاؤها :

هال بعلى الشريعة الأسلامية علمة للحسم السير في كان مسكان و مان ع قال بعلى الدفان بالدول بي رسول عه البكر لحسمة الأ¹⁹ و وسلم أد سفاك الأكافة لمدال سير و بديرا ا⁽¹⁾ وهي نافية لا لمجمها سللح و لا تعليم لأن الناسيخ بحد أن كون عود السلوح أو قوى منه فلا لسلح الشريعة وهي سيريع من المه الأسترام الحرامي به ، وحد ان المتربعة

⁽۱) سیره ماکنه ح۲ (۱)

⁽۲) سوره الهمره ۲۰۰ ، ۱ به ۱

⁽۲) سوره السلاح کا ، زیه ۱۰

^(£) صورة آل عبران ج٣ ، الآبة ٢٩

 ⁽۵) سورة الرارله ج۳۰، الآية ۷ و ۸

⁽٦) سورة الإعراب ، الآية ١٥٨

⁽٧) سررة سنا ج٢٢ ، الآية ٨٨

الأسلامية خاصة اشترائه ومحمد (س) خانه السين ، فان تعالى ، ما كان محمد أبا أحد من رحالكم ولكن رسون الله وحاتم السين ، فلا يتصور أن مسجها أو يعبرها سي ، ،

والله و كل علوم المراحة و عالمها الله وعاده الاللها للسح والله و كل المال مثلا أن يكول فراعدها و حكامها على يحو يحفق معتسلح المن في كن عصر و مكار و يتي يحاجلها ولا عسق بها ولا تتخلف عن أي مسوى عال يلعه المحمم و هذا كله منه فر في الشريعة الاجلامة لال الله يعانى و هو الملم الرحملها عاملة في المكان و الرمال و حاسلة يحملها المراثم و حمل فواعدها و حكامها عني حد يحملها بالحملة بكن و مال و مكان و وهذا ما يدل عليه و أنه اشريعة ومصاد ها و تشبعه ما لها و حكامها وما است عليه هذه الأحكام و ولا المحلة والمالية والمات صحة ما تقول الأدلة والبراهين و

٥٤ - البرهان الاول - ابساء الشريعة على جلب المسالح ودرء الماسد :

اشراعه به وصمر الاستنب عبديج الماد في الماحل والاحل ورد. الفاسد عليم (١) حتى أستند العلياء فان وقد ما حق الران شراعه كلها مصالح ته أما دره مفاسد أو حلب مصالح د(٢) .

وهده الجفيفة أه هذا الوصف عاأمر الاس للشراعة الذن علية السقراء عموضها وما اللب علية أحكمها الدكر العص ذلك فيما اللي

⁽١) الموافعات للشاطبي ح٢ ص٦ ، ٣٧

⁽٢) قواعد الاحكام للعز بن عبدالسلام ج١ ص٩

⁽٣) سورة الاسياء ج١٧ ، الآية ١٠٧

⁽²⁾ سورة العرة ج٢ ، الاية ١٨

وقوله الما الرائد السلطان أن توقع صائد العداوة والتعليباء في الجمر والمنظر ويصدكم عن كرائة وعلى المناد فيه الدائم ويصدكم عالى المواعدوا لهم ما السلطيم من فود ومن الاستحداد المداء المناد مصلحه لالما الله وعدوكم الألا على المناد مصلحه لالما الله عن عدد الماعي المنادسان أدا رأى قولها و ومن فوله للاى الما والمن عن المحتص والالدائم على المحتص الالالدائم على المحتص الالالدائم على المحتص الالالداء والمن عليان المحتص والالدائم على المحتص الالالداء والمن عليان الآلاية المحتص الالالداء والمن عليان المحتص الالالداء والمن عليان المحتص الالالداء والمن الحتى المحتص الالالداء والمن عليان المحتص الالالداء والمن المحتص الالالداء والمن الحتى المتعلم المناد الله المناد الله المناد المناد المناد الله المناد المن

وقوله عليه سناه ما العليم المناب الماسية الماد فلم ما فاله أعص للعمر وأحصن للعراج ما فالهام

المحمد المطول للكلمة المعراعة وحود مسلة في نفسق الأحدة من الما المحمد المطول للكلمة المعراعة والأكراد عليها حديد المسلحة المسال الحاراء والمحمد المحراء والمحمد المعراق والمحمد المعراق المعلى والمحمد المعراق المعلى المسلمان والمراعد والمحمد المحراء المعلى والمحمد المعراق المحمد الأحكام كل ذلك مهاد مالاحظة المصلحة كما سيأتي بيسانة فيها حساداة

(رابعا) وحد بالأسترا ال متباح عد المدى بدو صره رابه و خاصه أو للجناسة ، قاده في التي لأ قدم حدد الدال باولها القال حل المساد وعمل الموضى و حدل عدد الدال والمدل و لمدل والمراض و بال و دلمشهد الجنال مع المراض المدل و والمحاصد هي التي للجدح الميا الدال المشتوا للدر وسعة والا فالهم لم تحل بعد المجاد و بدل تعليد الدال في حراح و

و ما التحسيب فيني من برجم أن محاس عاد لا ومان م الأحالم

⁽ا) سورد ماشد حل ۱۱ ۱۹ ۹۱

⁽۲) سیره ۱۲ مال کی ۲۰

⁽٢) سبوره المعرة ١٠٠ والآية ٢٢٢

⁽٤) الماط مؤمة الرواج وما يصدر به عليه

وادا قات قلا نحيل نظام الجام ولا نصب الناس خرج وكن تنجرج جانهم عن النهج الأقوم وما نسبه تمنه المتطر السلسة والمدان اكرانية م

واشر عه حال أحكاميا للحليق وحليف الفيرو. بان والخاجيات والتحليبات وبهذا جعظت مصالحهم ه

قاله بن سرح لأعلمه العباات ، مثير ، الجفقية الجهاد وعقوله التراب . والحجر على النفلي الناجل ، والحرامل تعليد على النابل عقيديهم م

وا نصل شرع لا تجابها الكام وتسرع الجعطيما الفضاص عملي من مدي عليها و حراب النا النفس في النهلكة ، ولردم العم الفسرار عنها .

والعمل شراب بحققه بحراب المحسر وعقومه شاريها و والسيل شيرع لأنحاده الرواح و سراج الجمعية عقومة الرابي والقدفي و حرامة الجهاس المرأة المحامل الأنصراء في وعمومة الراب والعدفي فيها حفظ الأعراض أنصبيا و والمال شرع سحفيه أنواء المحاملات من بح وشراء وسركة وبحور على السفية وشراع بحققه حرامة أكل مال الماس بالناص أو الملاقة والحجر على السفية و حرابم الراباء وعقومه السرالة و واحاجات شرعت بها الرحمي عبد المشته على كيمعير للمربعين و وي المحامل سراع السلم (وهو بع معده م) وكسفا الاستفياع فيما المصني والحراج عن الماس عامل لم بحر هذه المعود على المواعد المامة و وشراء المالاتي للحلامي من حالة دوجه لم بعد تطاق أو بوجود ما بدعو للفرقة و وي المعولات شرعت المالة (الصنيان المالي) في المناس المحلياً على أناب المال الماكور من جهة الأن (عافلته) بتحليف عن المخطىء في ا

وفي المحسسات شرعت الصهارة للدن واشوت ، و لتر المورة ، وأحد الرابة عبد كن مسجد واليهي عن الاستان على بع أحمه ، والنهي عن قتل الاطعال والتساء في الحروب وتحو ذلك ،

فاستمر و تصوص الشمر بعد بدل على أن الشبارع با قصد بشريعة الاحكام بدس الا الجنف لهسماد الصروريات والحاجبات والتحسسات ، وهدم هي مصاحبهم م وادا مارض العاسد والصاح رحح عصمها فال كال الأعظم مصلحه سرع الحكم لدفيه وال كال الأعظم مصلحه سرع الحكم لدفيه وال كال الأعظم مصلحه أعظم مهي حفظ حاد الناس على العلوم م وكشف الموره مصلحه أعظم مهي حفظ حاد الناس على العلوم وكشف الموره مصلحه حفظ لله الحدال لا الحال لا الحال لا الحال الله مصلحه حفظ لله الحدال الله الحرام والراح الحلم والمحالم والعلم العلم المحلحة حفظ لله معلكمة له لا في ديم يحفظ الراح له وكن فيه مفسده عظم وهو الأصرار با من قدم مسلم في الأحكام والدفاع عن اللا العراض المورس والمناس فيلام مصلحة ولان برا الأعدام بدخلول الملا وسنميرونها منسده عميم في فقيا مصلحة عظم من مصلحه بعرض مصلحة المحلم أه بداء بليا المصلم الكورى و وهيد بحول المدا المحلم المحلم وهيد المحلم والحد المحلم والمحل المحلم والحد المحلم والمحل المحلم والحد المحلم والحد المحلم والحد المحلم والحد المحلم والحد المحلم والمحد المحلم والمحد المحلم والمحد المحلم والمحد المحلم والمحد المحلم والحد المحلم والمحد المحلم المحدد المحلم والمحد المحلم والمحدد المحلم والمحدد المحدد ا

وعلى هذا فكن مصلحه مسروعه نظر أو مقيدد نظهر قال السريعة سنح البحاد المجلم سخفيل بلاد الصلحة ويا و هذا الفسيد و قال الشريعة كما نفول الأمام الل اعتماله مساها و ساللها على المحكم ومصاح المفاد في المعاس والمعاد و هي عدل كلها ورحله كلها ومصاح كلها وحجمة كلها و فلال مسأنه حرجل من المد. في المحود وعن الرحمية الى صدها وعلى المصلحة الى للمدد وعلى المحكمة الى الملك فلسبب من السريعة وال أدجلت المسلحة الى للمدد وعلى المحكمة الى الملك فلسبب من السريعة وال أدجلت فلها باللوب ، فاستمر بعة عدل الله بين عليا د ورحمية لين حلقية يا أأ و في فلسبر بعة المدل المكن أما أن نصبق بجاحات الماس و يحقيق مصاحبها في صالحة لكل زمان ومكان ه

⁽١) اعلام الوقعين لاس القيم ج٣ ص١

۲۶) منهاج السنة عنوية للأهيام ابن تسمله ج١ ص١٤٧ ، و ج٢ ص٢٤٠ ، و ج٣ ص١٥٨ ٠

٥٥ - البرهان الثاني - مبادى الشريعة وطبيعة احكامها :

أحكام الشريمه يوعان ، الاول جاء على للكن أحكام بقصيفه ، والثاني على للكل فواعد ومنادى، عامه ، وكلا النوعين جاء على ينجو يوافق كن مكان ورمان و سعق مع عموم اشتريعة و بقائها ، وهند البيان بالبجار .

الموع الاول: الاحكام المصلم ، وهسدا أما أن يمل بالمعيدة والمسادات أو بالأحلاق او بنفس اسائل الحادية بتلافت الافراد فيما ينهم ، والمسادات أو بالأحلاق الافتاد فيما ينهم المحدد كلانسال بالله والنوم الأحسر ويجو بالمد لا يصور محي، عصر سبعتي فيه الشير عنها ، لانها بالي هذه لاحكام بين حفائق الله ، وبأن هذا النوع من الحفائق سال والنفاء ، ومسائل المعادة بنفي علاق المرد يربه على شكل معين ، وهذا المصير بحياجه الأسيال في كن زمان ، لان هدد المعادة من والد محلوفية بحياق عصم أزاراً ليكن رمان ، لان هدد المعادة من والد محلوفية بالمحلوفة به على هذا المحو فصلا عن أن لاكنال هدد العبادة وألده ديونه يعتهر في صلاح النفس وما سنح عن ديد من فيلاح المحلمة وحسا أن يذكر صلاعتي بالم الفسلام ، فقد قال الله عنها ، ان المسلام مهي عن المحتاء والبكر ، والرحار الأسيل عن المحتاء والبكر مصلحة طاهرة للحماعة ، والركاه وهي عدد معيم علاقة المرد يرية من حية المان ، وقتها مصلحة واصحة للحماعة وكذا الحج اد قلية الصاغاع عاد وسيارق وتدارس للاحوال ، وهكذا يقية الماذات «

٥٧ - والأحلاق عصر أصل في هويم شؤور الحاه وصلاح المجمع ولا يعني عنها أي هذم في محال النقافة والملوء وآنه دلت ما يحده في العالم في الوقت المحاصر قال الأرمة التي سرانها الدمة أحلاقه في أساسها وجوهرها وليس ها محل نقصيل دلك ، وعلية فاشر بعة في تأكيدها على حال الأحلاق وفي تشريعها بلاحكام الحلقية الما هدفت الى ارسناء فواعد المجمع على أسس فوضة وأقامت صرح الأصلاح انتداء من النفس وه والاخلاق بعند هذا كله مقال ثامة لحاجها الأسنال السوي ولا نصور أن يحيء توم يقال فيه ال الصدق والعدل والوقاء المهد و برك الظلم معال فاسده لا مليق بالسال

ممدن ، اللهم الا ادا ارتد المشر الى حاد الماب والكاس العصرة .

ما الاحكام المصلحة الاحرى المعلقة بعض علاقات الاقتراد فيما سهم فهي أنصا عبر فابله لمسديل لان بتصلها سي عني أساس أن الحاجة الحائمة في كل رمان و كل حماعة وان عرها لا سببة مسدها ولا محق المصلحة لماس و في في هدد الاحكام بنظيم الاسرم وكفيلة الروح وحق المحقوم والولالة ويحو دلم من سؤون الاسرة عاليكاح حاء بنفيلة عاله في السباطة وحاليا من المسكلة والمعقوس ومن ثم فهو صابح لكن عان ومكان و فيكمي فيه الحاب من الرحل أو المرأد وقبون من الاحر مع سهوم على الانقال تمسر اله عن السفاح واطها والشرف هذا المهداء فلا تسرط على هذا الأنفاق تنسرا له عن السفاح واطها والشرف هذا المهداء فلا تسرط على عد ستحقيل معين أو في مكان معين أو بكميلة السفية السفية أو يلمه معية أو سراس معية وما الى دلماء فهدد الكفية السفية المعيد الكام لا يصور العيل حيرا منها واصلح منها ه

وشرح آمرفه من الروحان هو السيء المسمي المعول الله مساحدار شخصين على الساء الرابعية الروحانة بالرغم من قدام ما بدعو الى العصابهما من قدام بغره أو كراهية أو سلم وبحو دلك ، وابنا المعمول أن بناح المرقة سهما لدهب كل الى حال سلمة و تحرب حقية في شركة أخرى ورابطة حديده ، ويهذا أباحث معهم الدول المرابة المرقة بان الروحين بعد أن كان محرما عدها ، ولا نفال بد أعطي حق المعلاق لمرحان وحرما منه المرأد ، لايا بقول أن للمرأد أن نشراط المسها حق السلاق في عقد الرواح ، كما بها أن نظل التمريق قصاء الراميها من الروح صرو ،

وسطم المران وبحديد أنصبه انورته حاد على شكل مبدر لوحط فيه محلف الاعتبارات كفرت الوارث وحاجبه ، وتعتب التروة ، وهذا السطم بلمبراث وما سي عليه من أسس واعبارات صابح لكل رمان ومكان ، ويسس هنا تقصيل ذلك .

وتحريم الرماء وهو حكم يحص المعاملات المالية عحكم تفعيلي عبر قاس للتندس عالان مقاسد الرما داتية لا معت عنه أبداء وهو من مطاهس الحلال المحتمع وقداده واستساعه للطلم ولقدان المساول الأحتماعي فلما على أفراده • وعلاج منان هذا المجلمج القالبيد لكول بالبلاحة حدرنا لا بيرك فسالم واعوجاحه والسرائع الأحلام الملائمة لعب د واعوجاحة •

والعتونات في استراعية خاب متصلة المدد مجدود من الحرائد وهي عقونية الراء و الراع و للمحق و السيرعة القطراق وسيرب العراق وسيرب الحمار والمصادق وهدد الله الحدة ، و لمصادق وهدد الله الحدة المراق المعروب العراق الأخرى فقد الراع للمدد الله والمحتولات العراق ومدى واللاحظ في شدارها مدى حسمة الحراسة والمرافها وحال المحاني ومدى صور المحتمع منها م كل دلك في طل قولة تعالى ؛ وحراء سنة الله المنها منها ما كل دلك في طل قولة تعالى ؛ وحراء سنة الله المنها منها المحتمع منها م كل دلك في طل قولة تعالى ؛ وحراء سنة الله المنها منها المحتمع منها محاني المحتمد المحتمد

و عفونات عند د کفید خبر د سلاح دعدن و ل نستنبی عنهد أي محتمع فاصل لانها بست علی بناس بعد به و حر بنجرد و جفف مصفحه التجماعه»

فعفونه أو د سب على ساسان ، الأول دخلال البيلم بالمرامة بأحكام الأسلام ، فالمالي درم بفسيد على تحليم و وبال دلك أل الفرد بالبلامة بالول فله المرد حلام لأسلام معيد البحروج عليها أو هدمها قال فعل دلك كال محلا بالمرامة فيله حراء هذا الأحلال ، كيا أل في السردة واعلانها معيدة للحداعة بعنها في ستكيما باللى في عنائدهم واحدال الأسطراف فيما سهم ودعرعه بكيال الدولة التي المحدل الأسلام أساسا عنامها و بقائها والدين لا يدامل عمونة الحرد سع هذا المسيدة على مجيم يدال بالأسلام وعلى دولة الجعلت أساس حياتها الأسلام و

وعفونه الربي نسب على أساس اقتنادها للاحلاق ، واصر . ها البلمة باهراد والأسرة والمحلم ، كسوع الأمراض واحتلاف الاستناب وحراب السوب والمروف عن الرواح وما بي باساء والسراعة من البولها المناب بالاحلاق ودفع الأصرا عن الباس ، ولا شبك أن المحلم المناصل الذي بحرص على المصلفة و يعني بالأحلاق برحب بهذه المقولة ولا يصيق بهنا درعا ولا تحد فيها الا المصلحة والحيار ورجر المصادين الدين بريدون المنك بأعراض الله واشاعة العماد في المجتمع ه

وعقوبه السرفه ، وهي قطع اليد ، قد يقال أن فيها فسوة ولم تعسد ملائمة عصره ، وهذا فول صفت لم على الشر العلى د لاحاصله يجواب السالة + فيم العلوم . الشراعة لأنااعة وحب فيمان حساعا للن فرا و بيد عن الأسرة و ينهي المدة و فالمراء المحاج بحيام ما سند محمده بما وحده المسريعة من نصاص الرامي من الدراد الأسمره سميل بالتحال علية لمفاهر سجام عن على والال والله على الم توجد فللمفتر حق باي في أموان لأعناه بسوفيه الدوية واستمية الله عافان لم الله الله وحد وقاده والأدامة بشؤوله عن الحياد العماق للعادر عصه قال به وحد بمثل أو دخد ذكال بتجاله عاجر فالددية مقرمة تاهله التحت - د لا قال الل مستلق وغير مسيلة ما الد تحمل الحسيبة الأسلامية أأه فتي من هذا مجمع الدلم عن هذا سفيم و أوجد فسه سارق يمد يده الى مال العبر عبر حق ، او شبلق الجدار في جبح العلام ويروع الأمين ويسعلو على الموالهم لا ثم حالت الشراسة بايحاب عقاب هدا البداق تصع بدداء لأسمن أناعون معيد المعتباد فاس والهيسعاد أحدماه والمقلة مان المرضي بي المتولة الأصاح ما إلحر محيط التلفي المحتسم فانعث العلما له في التوالي له والأسام ال حمال عقوله السرقة فطع المد يحدق هدر التعالي على ه حه كمين ه لم من عنوله المنتجي ، و واقتسع بؤيدنا عافينا ادعت السنحول التعوش على الشرقة بالال عقولة فقيع السنج رباعت المحرمان في الناصي فالناباء عسني رباعهم في الوقب الحاصرا له وكول

⁽١) وهكد فقل سند با عمو الل يحصاب ١ كفن أعاجر ال الحماحين من أهل ألدمه الطر الحراج لابي يوسف ص182 - ، في كناب الأموال لامي عبيد ص20 - 71 - أن عمر الل عبد أخر الكناب الى عبى الل رطاه بالمصرة أما عد - أو يصر من فينك من عن الدمة قد كراب سنة اصطفت فوسسة ووالي عبه الكاسب فاحر عليه من الله الماسات ما تصلحه فقد بنقيي أن عبر الله المحصاب من سبيح من أهل اللهمة يستأل على أيواب (ألباس ، فقال ، ما أنصبعاك أن كنا حديا مناب الحرابة في شنستك ثم صبيعتاك في كبرك ، لم أخرى عليه من بنا عال ما تصنيحة - وانظر مؤلفنا أحكام الدميين المحمد الحرابة في شنستك ثم صبيعتاك في كبرك ،

اشيء فديما لا ندن على قبياً د قما كن قديم نفاسد ولا كن جديد نصابيح قال صلاح اشيء تستقاد من داية ويدن عقة لا من جدته وقديمة م

«القصاص في اشرعه الاسلامة حفل حفا للمحني عليه أو لأوبائه (في حريمة اعتل) فلهم أن يطلوا التصاص من القابل كما هم أن يطلوا الدية (المعويص المالي) كما لهم أن يعلوا « وهذا هو الشطيم الكامل الذي لم يعقل حاب الطبيعة الشيرية وما حلب عليه من حب أحد البأر من التحالي والرال القصاص العادل بنه ، كما م يعقبل حاب المحسيم ومصلحة ، فالقصاص بردع التحالي عن الحريسة ، وفي هندا الردح حياة به و هيرة دوكم في القصاص حاد يا أولي الألمات ، ويسل المعه من النفوس ، ومع مدا كله قال الحالي الذي لم يقص منه يقفو أولاد القبيل عنه وأحدهم الذيه منه لا يقني أنه يحا من كل عقال ، فللدوية أن يوقع علية عقولة يعرفونه ما في حالية من العالم من المحلية ، الحق العادية أن يوقع علية عقولة يعرفونه ما في حالية من العالم من المحلية ، الحق العادية أن يوقع علية عقولة يعرفونه ما في حالية من العال الحلية ، الحق العادية أن يوقع علية عقولة يعرفونه ما في حالية من العادة على المحلية ، الحق العادية أن يوقع علية عقولة يعرفونه ما في حالية من العادة على المحلية ، الحق العادة على المحلية ، الحق العادة الذي العادة على المحلية ، الحق العادة العادة على المحلية ، الحق العادة على المحلية المحلية ، الحق العادة على المحلية ، الحق العادة على المحلية المحلية ، الحق العادة على المحلية ، الحق العادة على المحلية ا

وعلونه العدف سرس على من برمي عبرد ، امرأد أو . خلا بابر بي ، والحكمة من وراثها وقاية أعراض الباس من نقاله السوء وما سبح على ولك من عداء وحصاء وحراب النبوب ، فهلنده المقوسة للحد للسلمان في رعاسة الأخلاق ومصلحة الحماعة ،

وحريمه فليع المفريق كجريمه السرفة من حيث أنها اعتداء عسلي موال الباس ، ويسار عليها بالفضاعة والبحاهرة بالفدوال والحروج عسلي سلطال الدولة واحافة الطريق ومنع المرور فيه وما الى دلك ومن لم كانت عقوشها أشد من عقوبة السرقة المادية ،

وعفونه شرب المحمر ، نظر فلها الى أن الحمر الصند المعل وتفقلها التمسر وتؤلي الى الأحراء وسع هذا كله سترعب هذه المقولة .

فحسم الفقونات المقصيلية فانت عنى معان وأوصاف ثانية لا تتعير فهي تحقق المصلحة في كل زمان ومكان ه

 ⁽١) وبهد قال النائلة أذا عمي عن العابل العبد على بدية أي على عطائها قابها بحب عدية ، ونصرته الإمام مائة ويحسن سنة ، تنصرة العكام لابن قرحون ج٢ ص٣٥٩ -

٥٩- النوع الثاني من الاحكام:

وهذا النوع من الأحكام ، حاء على شكن قواعد ومنادى، عامه لا بمكن أن نصبق بجاجان الناس كما لا يمكن أن بتجلف عن أي مسوى عال ببلغة التجماعة ، وتكفيما أن تذكر هذا تعص الامثلة بأبيدا با شول

اولا - حادث الشرعة الاسلامية عبداً اشورى في الحكم ، قال على .
وأمرهم شودى سهم الأوقولة تعالى و وشاورهم في الأمل الأوقولة وميداً
اشوالى أسمى نقام للحكم بمكن أن نقبل الله الوق الشري ولا يمكن السخلف عن أي مسوى عال بنعة الجماعة في نقام الحكم وقد حياء هذا البدأ النوام على حواص العموم والمرولة بحث يسلع لكن نقسم فالومي يوضع لتحقيق هذا المداً ه

دسه مندا استاداه ، وقد ، كرناد سائله ، «هو مدأ عصم ، من مطاهر م استاداه أماه عدنول ، مساو د سندن الجبيح من رئيس الدولة حتى أسط مواصل في الدولة الإسلامية ، قام امسارات لأحد فالكن سواء أمام القانون ، ومن ثم فهذا المدأ صابح كن رمان ومكان ولا سجلت عن أي مستوى عان تبلغة حماعة ما «

۱۱) سوره اسوری ع۲۵ لاله ۲۸

⁽٢) ستوره آل عبران ح٤ د لايه ١٥٩

⁽٣) سيوره سساه م ١٠ الايه ٨٥

⁽٤) صورة المأثده ج٦ ، الايه ٨

مدانه والحكام المحاكم ، فهما وتحوم يجوز لامله من مسلومات تحقيق مدانه والحكم بالمعالم عدد صرف معلم ممان معان ، والسراعة لاسلاملة لا تصلى بأي سلوب حق حتى أعراضها و بؤاي بن حسن بعالى مبادلها ، وي هذا تقول الأعاد من القلم ، في صور . الدال العال و سفر وجهة بأي طريق كان فتم شرع الله ، وسه ، ١١٠ .

راها - فاعدد (لا صر ۱۰ صرا) وهي حد سابوي ، ومعاهد أن عصر مرفوع بحكم اسراعه ي لا حو الاحد بناج اضرار المسلم أو يغيره ، كما أن مقاطة الضرار بالصرا لا يحول لابه عنت وافساد لا مصي له ، فس بحرق ما با اعترال بحور المد احراق ما بالاراق هدد الماطه اكبارا بلاصرار والماسد ، والما درفع هذا الماس بالحيال المسمال السابي على المشبه ي ه

ولا شد أحكام في السرامة الاسلامة سحسق مدول هذا الماعدة على ويث خاب أحكام في السرامة الاسلامة سحسق مدول هذا الماعدة على ويث تقرير حق شععة بدفع السراعين سراما والحاراء واعتد السممال المحق على وحة لا لمحق صراء بالأحراس كما في مع الاستان من اقامة مديمة ويحوها في دا ماذا كان في المداد لمحتران ، واحتار صاحب الأرفي بالمراد الماء من رضة سعدة أصل حدد الاكان بجاحة الى المداء ممره عدة وعدد من المحقال وعادد من المسحانة وهو أحد المواس عن الاعام أحمد بن حسن "الموادا وها دها المله

۱۱ اطری حکمته ی استناسته استرعته لاس انتیز ص ۱۹ ۱
 ۲۵ الطرق الحکمیة لاین فیم الجوریة ص ۲۵۰

قال بحيد بن الحسن الحديث مالك عن غيرة بن بحي عارضي عن أيلة أن الصبحات بن حيفة كان به حديد في العريض ويادي في المدينة) قارالا الناسر في برص محيد بن مستبية فالي محيد فيكثم فيله الصبحاك غير من الحطاب فدعا غير بن الحجيات محيد بن مستبية الانصاري فامرة أن لحلي سببلة فقال محيد الآل وقتل عمر الناسم الحاك ما يتقله وهم لك تافيح بسمي به أولا وآخرا وهو لا تصرك عمال محيد الآل و فتد و فقال غير و فقا يتمرن به ولو على نصبك فامرة غير ان سراية فعمل الصبحاك بن حيمة لانصاري الاشهالي الموط الامام مالك برواية محيد بن الحسن ح كاص ٣٤٠٠٠

عمر بن الحقاب ما هو الأنصاق عقراء حديثه عرفت بطراء المسلم السلم المحق ومن فليحانها بضافي اعتم الأسلامي الراء فلحان السلم على بيع سلمهم يقيمه اسن ا المتعواعن السم الا تأكثر من هذه القدمة وكان في سنس حاجه الى ما عدم بن نصائم ومنو الله و فاستمال الحق في الشراعة لأسلامية مند بعده الاصرار بالعبر عادا وجود للجفوق لطلمة في اشراعة الأدامة في مندد الله بحدول له لي تحتو مصلحة الحداعة وتصم العبرو عنها ه

٦٠- البرهان الثالث - مصادر الاحكام :

معدد الأحكام سرعة نصب دروة و فالدن و سنة وهميا الصدران الأصلين للسريعة و حال احكاميية على يحو ملائم لكن ومنان كما بنا و و لاحتاج و المعادل مرتة دلك عليها السريعة وشهدت لها بالاعتال و وهده المعادل بنا بالاعتال من و حية و فائم عني و در بها عنن صريح و وعبل الاحكام استنداء من هذه بعنا در حروم من السراعة بعنا در معادرها مشهود لها بالحجنة والاعتبار من قبل الشريعة بعنيها و

ومن حسم ما عدد بنان باختلاجية الشراعة المعود والكاء .

رايعا -- شمول الشريعة :

١١ - س العروف أن السراعة الإسلامة بعاد سامة لحميع سوة العجاد فهي براسم الإسال الأسال واللي له السول العصدة والنظم صللة برامة عاماً أمرد الراكلة نفسه م و لحكم علاقاته مع لمراداء والملادا لا تحراح من حكم الشريعة أي شيء ها

وعلى صوء هسندا المستمول بمكن هسيم أحبكاء الميريعة الى اللائ محموعات :

⁽١) الطرق الحكبية ص٢٢٤

الاولى الاحكام المعلقه بالعنبدد كالاسان بالله والنوم الآخر وهسدد هي الاحكام الاعتمادية ، ومحل د السها في علم الكلام أو النوحد .

الناسة بـ الأحكاء استلقه بالأحلاق كوجوب الصدق والأمانة والوقاء بالنهد وحرمه الكدب والحنالة وتنص المهد له وهدد هي الأحكاء الأحلافية ومحل دراستها في علم الأخلاق أو التصوف ه

البالية لـ الأحداء المعلمة بأقوال وأفعان الأنسان في علاقاته مع عسره وهديا هي الأحكاء العملية ، وقد سمنت قيما بقد (بالفقة) ومحل دراستها علم العقبسة ه

۱۹۶ مروالأحكام المعلمة بالسمة إلى ما ينطق به تعليم إلى فسمع. القسم الأول العادات كالصلاء والصوم والقصود بها تعليم علاقة المرد يريسه هـ.

الفسم الناسي العداب أي العاملات ، وهي التي تفضد لهسنا للعليم علاقات الأقراد قسا سهم ، وهدد لسمل حسم ، والطّ الدانون العام والحاص في الأصطلاح التحديث (١) ، لأن أحسكاه العبادات (المساملات) بفسم الى منا يأتني :

الاخلاء التعليم بالأسرة من بلاح وطلاق ونعيم ونبي وتحسو
 دلك وهي ما سيمي في الوقت الحاصر عابول الاسرة أو الأخوال الشخصية .

ت ــ ولاحكام المتقلفة بعلاقات الأقراء المائية ومعاملاتهم كالسع والأحارم والرهن واكفاته والجوادات وهي ما سنتني حالنا تقانون المعاملات أو عالقانون

⁽١) مصلم عالم ل فانول عام وقانول خاص و لصابط للمن الإليان وجود الدولة باعتمارها صاحبة السلطان في القلافات للتي للطبها العالمون وهذا هو القانول العالم ، أو عدم وجودها فيها ، وهذا هو القانول التجامل ، وصدا هو القانول التجامل ، وهذا هو القانول التحامل ، وهذا هو التحامل ، وهو التحامل ، وهذا هو التحامل ، وهذا هو التحامل ، وهذا هو التحامل ، وهذا هو التحامل ، وهو التحا

وأفسام اعتبون المام هي المالوني العولي العسام والمالون التستوري والإداري والمالي والحياثي *

وأقسام عانون أخاص هي أهانون الدبي نشعبه الأنون الإحتوال الشخصية وقانون العاملات المالية ، والعانون النحاري وقانون المرافعيات المدنية والتجارية والقانون الدولي الخاص ا

مدني الم ومن همه و الاحكما ما معلق باشمركات والتعليس والامتور التجارية الأخرى التي تضمها في الوقت الجاضر القانون التجاري م

ح ــ الأحكام سماعه بالمصاه و بدعوى واشتهاده والتمين وهي يدجل فيما يسمى النوم بقانون المرافعات »

د ـ الأحكام اسطاعه بنعامله الأحاب عنير استلمان ، ستعلين ، في الدولة الأسلامية منعلم علاقاتهم فيما بنهم أو مع رعانا الدولة الأسلامية ، وهي تدخل فيما سنسي الموم بالدانول الدولي المحاص ،

هـــــــ الأحكاء استلمه ستيم علاقه الده به الأسلامية بالدول الأحرى في السلم والحرب وهي بدخان قسما نسيس النوم باعانوا. الدولي العام م

و ــ الأحكام السعلمة بنصام التحاليم ، فواعده ، والتعلوق الأفراد في الدولة وعلاقاتهم معها ، وهي تدخل فيما بسمي النوم ناعدتون الدستوري .

 الأحكاء المعلقة بدوا برابدونه الاسلامية ونصارفها ، وتنظيسه العلاقات المالية بين الأفراد والدولة ولين الأعلياء والعفراء ، وهي تدليل في القانون المسالي .

ح الأحكام استلفه ببحد بد علاقه المرد مع الدولة الأسلامية من جهة الأفعال المنهي عنها (الحرائد ومقدار عقومة كن حرامة) • وهذه تشخيل فستا سبعى الموم بالهانون الحسائي • أو فاسول العقومات • والمحق بهستا الأحراءات التي سع في تحقيق احرائد والرال القفال بالمحرمين وهي ماستعى الموم يقانون تحقيق الحايات «

۱۳ فهـدا اشتول الدي حامل به اشريعه لا يطبر به في القوالين الوصفية فهي لا تنظم مسائل الفتيدة ولا الأخلاق ولا الفندان ه

وحتى في حانب المادات (المعاملات) الدي ساوسه الفوالين الوضعية

 ⁽١) بسيل الفاتون لماني في الاصلى مسائل الاحوال الشيخصية ولكن معظم هذه المستائل فصلت عن العانون للدني ، في العراق ومصر ، و بركت بلقعة الاسلامي أو تقواني استنفيت من الشرائعة الاسلامية

مسطيم بعد مطلم المرابعة به حام على يحو بسرها عن الموادن الوصعية ، فالحاب الأحامي مراعي في السريعة مراعات بالداعلة بالراء والسير الم والحراب الرائي في عبال عليه م والروم الوقاء بالعهود من قبل المدينة الأسلامية في عامليها مع الدال الأحرى في السيل والحراب الأحرى من الها في السيل والحراب الأحرى من الها في السيل حيل والها في المنال على الدول الأسلامية فيها عافلاً المنال المنال على المنال المنال

المسل فيها ع فهو يكسب المعل فنفه الحل والتجرمة بناه على حققته الناطبة المسل فيها ع فهو يكسب المعل فنفه الحل والتجرمة بناه على حققته الناطبة المسحة و فعله المعلى و المحاجلة و فعله المراجلة المسحة و بالمه المسر حرالا المحافة حالية المداود و المحاجلة المالية و المحاجلة المالية المالية و المحاجلة المالية المالية و المحاجلة المالية المالية المالية و المحاجلة المالية المالية و المحاجلة المالية المالية المالية المحاجلة المالية الما

المحل مصافر لابير ما بلاحيه في عليم حوار سينم لاحيمي في المدونة لاسلامية في دولة والواقع على عدد ما يستم في المدونة الإسلامية في دول المال وعلى المدون المدان المحل المدون المدان المحل المدون المدان المحل المحل المحلم فيه فيلا يحور السيسيم لكير الامام معجبة اللي تحديد المحلم السرحسي المحل المدون المدحل في والا لاسلام فيمان وحد منه فيرانية على مواد المحديد المدحل في والا لاسلام فيمان وحد منه فيرانية على مواد المحديد المحديد المدحل في والا لاسلام في المدون المدان المدر عجمان المدر المدر عجمان المدر الم

الناص وحلهم ومناط للعلق احتموق واثنونا الأنارم وكس أشيء للقي لعدادلك مصفا معن و بجرمه بده على حقيقه الناصة لار المحكم بالقاهر لا تصلير المجلال حراما ولا المحراء حاذل ومناي لا بحل لمسلم أن سنج أعسه لعل الحراء وال باح به . لما العصاء باء عني باهر العلى م و بدل على ما فلساد فول التي عليه النبائم م ليد أنا يسر ۽ لام لحصمون الي و عل تعصكم أل لكور ألحن تججه من نعص فأفقي له على بحواما أسبع منه ، قبين فقسب له شي من حق أحيه فلا بأحد منه منك قاسا أفقع به قطعه من ال ١٠١٠ . وبهذا ارا طهر الماض طهور كافياه كستان حللته فالمرد به لا باطاهسو سواء كان هذا الطهور بدلانه الجان أو سنرط في العقد ، فينوان الأجان العي توسن بهای از باکش شه لاحا شلعه داند استه به ساریها بنه خلا ستعماله عد ، نعس ناصله عبد كن اعتبياء لان جديمه التصليف يا حدث سکن اسم و وقد ب سر به سی هدر اجملیه قلا عبرد بشاهر سه و وگد بكاح المحدل على على عليه مرائل المحالات اللاح الله علم كبر عن المعهد ، و هنار فاشد عبد جمهو هي شيريد فيه ٢٠٠٠ م ما بي بتعيين الما عيسة كلام عن بدر به المتدال المدال ما عاد الحام المسي في الماملات وما ترتب عليه من وصف الفعل بالحل والحرمة ماء على حسفيه وناهبه و بحص السلم لا عدم على صرف لا يا كال حيالال و و كان القصاء سن به داند سادعي صفير شيرف ، كما تحله لا سيب ولا نظات سي، لا حق له فيه وا كان سكيه النات بد أمام تنصاه م ولا ويت ال هذا كنه بدعو الى الأشكال في العملات ، فهاك رقاله ديسة على الأسلار في علاقاته مع العير رنا ، على الرقابة النشائية على هذه الملاقات r وفي هذا أعلم صمان حسن سلم علاقات الافراد وعدم ضياع الحفوق على أصحابها ه

١١ كتاب الام للامام الشامعي ج٦ ص٢٠٢٥

 ⁽۲) المضي لابن قدامة ج٤ ص٣٥ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، وبدايه المجتهدة
 لاس رشد ح١ ص١١٧ - ١١٩ وقدمه المالين على بطال المحسل الدميام
 اس تسميه ص٤٠٦ - ٢٠ ، ٢٠ وأعلام الموقعين اح٢ ص٤٨ وما يعدما ٠

المفالاولان

تعريف الفقه الاسلامي وبيان خصائصه

۹۶ - الفته في المفه ، العلم لاستي والمهم له و كما بعني ادراك عرض التكلم من كلامه ، ومنه فوله بعالى ، فيم لهؤلاء المتوم لا بلادون بعمهون حديثاً ه¹³ م وقوله بعالى على سان سه تنصب ، فاتو الاشتخب ما تتقسمه كثيرا مما تقول يا⁴⁹ م.

١٩٦ - ير أصلى عمد داعله ، في الأسملاح المسرعي على حسلم الأحكام الدلية التي حامل بها السراحة الأسلامة سواء أكامل هذه الأحكام معلقة بامو المقدد أو بالأحلاق و بالعاال أو بالعاملات و وبهذا المي الأصطلاحي لكلمة المله ، خاد بعر بقل الأماء أبي حسبة بلفقية الأسلامي بقولة . د هو بعرفة المقبل بالها وما عليه ، فيلمين هذا البعر بقب الأحكام الأعتادية كوجوب الأسال بالله بعالى ، والأحكام الوجدالية ، الأحلاقية ، كوجوب الفيدى ، والأحكام المعلقة بالمادات والماملات كوجوب الفيلم والماحة البيع المعلقة المعلقة بالمادات والماملات كوجوب الفيلم والماحة البيع المعلقة المعلقة بالمادات والماملات كوجوب

۱۷ ـ ثير سرأ ستر على مفهوم و المده ، في الاصطلاح ، فصار طلق على و الملم بالاحكام الشرعية الباسة لافعان المكلفان خاصة كانوجوب والخطر ـ أي الحرمة ـ والاباحة والبدب والكراهة وكون العقد صحيحا أو فاسدا

⁽١) صورة البساء ، الآية ٧٨

⁽٢) سورة هود ، الايه ٩١

⁽۲) الترضيح في اصول العه ج١ ص١٠ـ١١

أو باطلاء وكون العادة قضاء أو أداء وأمثاله على واسرحوا أن يكون العلم بهذ الاحكام عن طريق المصر والاحتهادي الاداء اشرعته ولهما فال بعض العلماء في تعريف العلم بأنه د العلم بالأحكام اشرعته العلمة من أدلتها التفصيلة بالأسبدل والمحال العلموا كليم المقلة على هذ الاحكام نفسها وهذا المعريب هو العريف المحال والراد بالاحكام اشرعة الاحكام استبويه لى اشريعة الأحكام اشرعة المعلقة بما يعيد عن الكلف والمقصود د والعملية والاحكام اشرعة المعلقة بما يعيد عن الكلف من عبادات ومعاملات و والمقصود بالكلف الإسبال الماج الماقيل و والادة المعلمة هي الاحكام الحرالة المي معلق كل دمن منها بسيانة معية وينص على حكم حاص بها مين قوله بعلى و ولا عربوا الريا اله كان فاحشية وساء سيانة بعيدة وينص على حكم حاص بها مين قوله بعلى و ولا عربوا الريا اله كان فاحشية وساء سيانا و فهذا ديان عقيماني أي ديل حرائي بعلق بينانه معية وهي الريا ويدن على حكم حاص بهاء وهذا الحكم هو حرمة المنان

وبهذا العلى الاصطلاحي الحديد لكلمه المته حرجت من مفهومة الاحكام الاعتقابة والاحلاقة وصار مدولة فاسراعتي الاحكام العملية أي على المبادات والعاملات كما قلباء وحرج أنصاص مفهوم لفقة وحسب النفريف المحار ، الاحكام التي لا تؤجد بالاستدلال أي بطريق البعر في الأدلة المفسلة واسحت والاحتهار وقعلم المعدس بالاحكام لا يسمى فيها لاية غير مكسب عن طريق المفر والاستدال ، كما لا يسمى فناحها

والأحكاء الشرعبه المملية التي سبب لأفعــــال سكلفين ، أي تتعلق بأفعالهم التي هي من الصادات والمعاملات ، هي :

آ ـ الوحوب ومسى هذا أن الفعل الذي تعلق به هذا الحكم يلزم الكلف الفيام به على وحه الأرام ، وتسمى هذا الفعل بالواحب ، فانواحب

⁽۱) المستمنعي لنفر ي ١٥ ص ١٥٥

⁽٢) المنونج شرح التوصيح عا ص١٣ ١٣ ، مناحث المحكم عند الاصوليين للاستاد محمد سلام مذكور ص١٢ ٠

هو ما صف اشارع من مكتب فعله عنتي وحسنه النجب والأبراء كالصلاء والوفاء بالنقود »

ال الدالجومة ومعلى هذا الحكم أن العمل الذي تعلق به نفوه المكلف الركة على والدارات والدارات والمسلمي هذا المفل التطنوب تركة الراقب المحرد والمحرد دالان المقواما فعلى السادع تركة على وجه الأنوام كالريا والبيرفسية ه

ح با بندل أي فقل المسارح انميام بالعلل فوجيمة المفضل والمراد ، والسمى المعل الدي على به هيدا الحكم بالمدول ، فالمدول بالعدول بالعدل الديل حفظ فحقوفي الدائن ها

رات کراهه اصلی استان از العمل سی و خه امر خلح لا الاترام ه واسمی اعمل الدی تعلق به هذا المجاب عالم رام د فالمحرود ما فلب الشداخ برگه علی و خه امر خلح الا الا رام میل اعلاج اعماق ۱۷ میر را گاف ه

ها بـ الأناجة الوالدي هذا التحكيد تجدير الملقب بين الداء بالمعين الذي يعلق به هذا التحكيد وباين أركه ، والمعين المحدر بين بركة والمداه به المنطق بالمناح منان الأكن والمنزات والمنساء والمقود الالماسيرة السائر المصرفات الشائد علمه ها

ه د الصحه حدد سرعي سفلق الاقتال التي نفود به المكتف على الوحة الذي قراله السراعة الإسلامية ، والسمى المعل في هذه الحالمية بالصحيح ، والصحيح تتراثب عليه آثاره الشرعية سواء أكان من المهادات أو المفود والتصرفات ،

ا مصافر حكم سرعي لمحق افعان مكلمان دا حاؤا بها على عبر الوجه استروح ، وتسمى عمل في هدد الحالة عناص ، و ناصل لا سرسا عليه الآثار الشرعية التي تترتب على الصحيح ،

۱۸ – ثم صرأ بحول في اعلاق كلمه و الفقة ، فصار همدا الأسم في عرف الفتهاء بطلق على حميع الاحكاء اشترعية القملية البائلة لافعال الكلفايين سواه أكاب بلف الأحكام معروفه من الدس بالصرود ولا تحتاج إلى نظر واحتهاد كوجوب الصلاه وجومه الرباء أم كابت تلك الأحكام مستفادة عن طريق النظر والأحلهاد في الأدبية ، أم كابت تلك الأحكام مستفاده عن طريق النظيد للتعلياء ، فالأحكام اشترعيه التي تكنيب من جميع هدم الطرق أصبحت سبعى فعها والما في بها يسمى فقها بنواء اكتبها عنس طريق النظر والأحتهاد أو عن طريق التقليد (1) م

١٩٠٠ علاقة العقه بالشريعة :

قلدا آن الشرعة الأسلامة تسمن على حسم الأحكام الشرعية المعلمة المعقدة أو الأحلاق أو العدال او المعالات و أما العلمة فلا يعلى الأعلامكام المملمة أي أحكام المعادات والمعاملات ، وعلى هذا فالعلم لا يشتمل الأعلى الأحكام العملية ومن أنه فاشرعة أعم منه واكثر شمولاً لانها تشتمل عملى حصم الأحكام ه

والفقة ، وهو معرفة الأحكاء شرعة المثلية ، يعتبد على تصوص اشراعة أي على المران والسنة سوية ، كما تعتبد على الصاد التي شهدت عه اشريعة بالصحة والأعنب . كمصدر الأحمياع والمناس ، فلولا أن اشريعة شهدت عدد الصادر ، تحجه والأعناء له المكن عقبة أن تستبد منها الأحكام الشرعية ،

والشراعة الاسلامية ، وهي الاحكام اسر به من الله عالى على سنة فيجمد (ص) في الشرآن أو السنة السوالة ، متوم على الوحي الأنهي ، فهي تشريع أنهي ، لا محان فيه برأي الاستال ، ويجرم مجاعلة ، أما الفقة الاسلامي فليس كله كذلك ، ويتان هذا أن الاحكام الفقهة بوعان

النوع الأول ما تصنف فيه حالت برأي والأجتهاد أو تتعدم كمعرفة الأحكام المعروفة من الدين بالصرورة والتي لا تحهلها أحد كوجوب الصلام وحرمة الريا أو التي تستفاد من النص الشرعي رأسة بلا أي كلفة أو تتحت

 ⁽١) مدكر ب في تاريخ العقه للاستاذ الشيخ محمد قريج السمهوري
 من ٤٠٠

و احبها عليور هذه الاحكاء من المصوص السرعية من حرمة لكساح الامهات التي وراد بها المص الشرعي ، حرمت علكم أمهاتكم هم » وهذه الاحكاء المتهية عدر حرمين اشراعة الاسلامية » أي تنشير تشريعا آلهيا ومن بدلا تجور بجديمه ه

النوع الذي من الأحكاء المصيح ، هو ما بعل عليه حال الرأي والأحبود ، وهذا وع من لأحكاء لا بعس حراء من الشريعة الأسلامية بمعاها الأسطلاحي ؟ أي لا يعشر من قبيل التشريع الآلهي الذي لا تحول محافقة ، من بسوح هذه المحافة بما دالل مستدد الى ديل أقوى من ديل الرأي المفهي المرود أو مستدد الى احبهاد أفراد الى وح المعنوس ، لان المحافة المحردة من بد بقسر من قبيل الناع الهوى ، والهوى لا بحوا أن بكول مستدا للاحلاء ، وهددا الوح من الأحكاد أكبر من النوح الأول بكول مستدا للاحلاء ، ومع هذا في المفيه الاستلامي بمحموعة بنقى معموعا المعلمة الدسة لاية فالدا على المفية الاستلامي بمحموعة بنقى وداخل في بعافها المدمة الدسة لاية فالدا على المدا في الدائمة ومناد لها وقواعدها وداخل في بعافها المدمة الرابي فلكها ، ويهذا فان اراء المفها، الاحتهادية تغير سائمة ومنحل تقدير واحترام ه

٧٠- خصائص الغقه الإسلامي:

الفعه الإسلامي فاد على أساس اسراسه الإسلامية ، ومن ثم قله فسمة دسة بدعو الى احترامه وعدد ميجاهية ، و يجراء فيه ديوي واحروي عكما فيا في حصائص اسراسه الإسلامية ، لا هسيدا الحراء وسف كاس بلاحكام اشترعية ، و منفه اشتمول ، كن على بحو أفل مما للشراعة ، وأكثر مما لمقوابين اوضعية ، فهو بنظم الماملات والعادات ومن ها كال بطاما بلدس و بديا ، وحاب الأحلاق مراعي فيه بماء الرعانة ، والحاب المعلى الدي عصر أصل في حميم بنسيانه المدان وعلى أساسة بكسب المعلى من العادات أو المعالات وصف الحل أو الحرمة على البحو الذي يسساه في كلاميا عن الشريعة وخصائصها ،

٧١ – ويعتاز الفعه لاسلامي بمروشه وقابليته للبقاء يسب وفالسمه

تحاجات آباس ومصابحهم سيروعه و وعدد يحصيفيه و بالجديمة و والت على صلاحية السراعة الأسلامية لمعموم والتده و آن المتعد لاسلامي و لسن الا وجهنا من وجود المهم والمتسم والنبار لصوص سيراعه د حكامها و واطلبتا سارتها وفو عدها على حرائات الوقائع والأحداث حسال لا مسلمة والامكنة ومصالح الناس و

ومقدار عقه و وفي عن صرحت بها سريعة الدائمة و أو دب عليها و أوعاد بها مان الروية والبيعة بحد بيد يحسم الأخطاء اللامة تواجهه متنصات الحاء اسجد داء الهدا اللهال التله جا دما منجركا وال كانت أصوله وقواعده وسادؤه ثانتة ﴿ سَمِّي وَلَا تَشْدَلُ * فَالْمُمَالِحِ الرَّسَلَةُ عَ ميلا ۽ معدر حقيب من معد التبه ۽ سمت بالحکم بحثقه لمنعم يہ المي م بأب اسريعه الإساامية تعن صرح مجملها ولم عبد دسال عبي العالية ، من حمد القرال في من لي للراب الى الصلحبة في الله ، والمالي فقهناه الصبحانية أي تصليها الصناح وقال في دالسال سندنا علي ه لا عسلج ا على الا دائد ، ، ومنان الى عمر ، ، بعه الصبحاء فيه ، ال الحماعة تقتل بالواحداء واتحاذه السحنء وتدويته الدواوينء وأخسده شطره من أموان ولانبه ودهما أي سن السان با راي أن ما اكسبوم كال بيست ولأنتهم ومحالاه البدني بهير سبب سلفتانهم أأأه وعلى هذا ولميسية سار الأثمة في البحاد لأحادم باء على الصلحة ، قادمام بالما حار ينفيه المصول مع وجود الماصيل لا مولم الحك للماصل مه محود من هو أولى مله لأن تعلان ولأنه تؤدي اي فيناد واصطراب وقواء مصالح كبيره على ألماس ، ومنها عند أماكمه وحواء فرض الصرائب على الأعباء أ أحلا ست المال ووجدت حاحة الى المال(٢٠) .

قانف ج الربيلة أصال عصم ومصد. حصب عليمة الأسلامي ، وعملى أساسة لمكن ولي الأمر (الحكومة) أن وحد النصر الصرورية للدوسة

⁽١) الطرق الحكمة لاس المم ص ١٦

⁽٢) امساذنا أنو وهرد ، في كتاب عالك ص٠٠-٤-٢٠١

التي تحقق الحر والمصلحة للناس ، وال لم يرد بهده النظم بعن صريح في الشريعة ما دامب لا تحالف ما نطق به اشرع ، لال السياسة العادلة وتحقيق العدل والمصلحة يعشر من الشريعة لا حارجا عنها أأ ومن أمثله دنك فرص السعير ادا المسع التحار عن سع ما عدهم الا تأكثر من قيمة المثل وكان في الناس حاحة الى ما عدهم ، ومنه أيضا حمل أرباب الصناعات والحرف على الممل تأخرة امل ادا الشعوا عن العمل وكان في الناس حاحة الصناعاتهم وأعمانهم (١) .

والمرق ، وهو ما اعتاده الناس وحروا علمه في أمورهم المحلم فلمي سبي عليه الأحكام وتؤثر في نباتها ونطبيقها ، فتعد الاستصناع أحير بحريال النعامل به واعتساد الناس علم ، وتحقق الحاجة الله ، ودحول الحمام أخير بحريال العرف بدلك وافرار العلماء له ، مع أبه اخارة مسبع مجهوليه مده المكث في الحمام ومقدار الماء استهلك ، ووقف المعول بحول بدا حرى به العرف ، وهذا هو ما دهب الله صاحب أبي حبيمة الأهام محجد بن الحسن الشمالي ، ومنه صحه الشيرط الذي حرى بنه العرف فصح شراء ساعه مع السراف عصلتمها من قبل النسائع مندة معيسة ، وما يعشو فادحا في العداله محلا بامروه بنظر فنه أي المرف ، وما نعس عيا ويرد فيه المنع بنطر فنه أي العرف ، وما نعس عيا ويرد فيه المنع بنطر فنه أي العرف أنصا حي أدا نعير العرف بحث لم يصد ما كال عن مشرا من العوب فان النبع لا يرد به الماء ومن ملاحظة حام العرف حامت العرف حامت العرف عان التجار عن مقترا من العوب فان النبع لا يرد به الماء أو المروف بين التجار كالشروب فنما نعد ، وانعادة محكمه ، كما نسبيه فيما نعد ،

٧٣ ــ والأحماع هو الأحر مصدر بعهي واسع بحمل العقه في حالــة بمو مستمر وسلاحه دائمه بلغاء ، ومعاه اتفاق المحتهدين على حكم واقعة بم برد بص شأنها كما سأني باسه فنما نسد ، ولا شبك أن المحتهدين

⁽١) الطرق الحكسية ص١٣٠ ١٤٠

⁽۲) - الرجع السابق ص۲۲۱ ، ۲۶۰

⁽٣) اعلام الموقعين ج٣ ص٦٦

يلاحطون الصلحة وعادة الناس في الواقعة التي مر بدول استشاط التحكم لها والاجماع عليها «

ومن هما كله ، بعول مطمئين ان العمه الاسلامي بمصادره ومقوماته واستاده الى الشريعة ، بعني كل الوفاء تحميم حاجات الناس والاستسراد والدولية .

والمالاول

علافة الشريعة الاسلامية بالشرائع السابقة

تمهيسان :

\$ السرائع الآنهة أو الساوية وهيها الوصوعة من قبل بسير وهدد هي السرائع الآنهة أو الساوية وهيها الوصوعة من قبل بسير وهدد هي الشرائم الوصعة و يريد أن بين وجه الملاقة بين اشريعة الأسلامية وبين هذه السرائم يوعنها و وقد احبره العانون الروماني كسريعة وصعبة عند الكلام عن علاقة أسريمة باسترائم الوصعة في العانون الروماني هو العانون المعدم الذي كان به كر لاير في العوانين الماحية عليه و ولان المحسدان لا يران موجودا بين السيشرقين وعبرهم عن مدى بأير المستريعة بالقانون الروماني و ويهدا سعيب هذا المصل الي منجيان (الأولى) عن علاقية السريعة المرابعة الشريعة المرابعة الشريعة المرابعة الشريعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة الشريعة المرابعة المرابعة

المنتجف الأقال

علاقة الشريعة الاسلامية بالشرائع السماوية

⁽١) سبورة فاطر ، الآية ٢٤

ما معدل ، والأسمال ما يوم الآجر والاستعداد ، ما يعدل الصابح » و مد الشرك فال سال " ، و ما " رسلنا من فلك من السول الأ يوجي الله " له اله الا أما فاعدول " " ، و في آنه أخرى ، و عد يمينا في كل أنه رسولا " راعدوا الله واحسوا العدعول " " ، و فال يمين ، ما سرع كن من الدين ما وقتى به يوجا والدي اوجيد المين و ما وقتى به يراهم وموسى وعيني أن أقيموا الدين ولا تقريروا فيه م م الرائم السماوية واحده في معيدرها وفي أسول المعيد ، معاصد المسرية العامة ، و بالمها بحدلت في الاحكام العملية والمقتلات الحراثة المعلمة ما الأوراد تحاليه ، أو تعالما في الاحكام العملية منهم ، قال تعالى " ، كال حقيا مكم شرعة معهاجا ما ألى أن كال حملياك على شرعة منهاجا ما ألى و الأمراد المحلول الأحكام المعلمة الموادة الدين لا تعليور الأفراد" ا ، و هدد الأحكام في المنا المسلمة المعلمة المؤول الأفراد" ا ، و هدد الأحكام في التي قد ير عليها السح في السريمة اللاحدية كالمادي عن المنا الوراد ويتني في السريمة القرآن (*) «

٧٦ - وعلى صوء ما عدم سنصح أن تحمل أدعه الملاقة بين الشريعة الأسلامة وغيرها من اشترائع السماوية الساعة بنا يأني

أولا ما وحد مامصدد في المسرائع السماوية ومنها الاستلامية مصدرها واحد هو الله ساي فهو سريها ومشرع الحكامها ، وما وطنفه الرسل القيام بتبلغها إلى الناس ه

ثانا - وحدة الأصول والتناصد حميم السرائع السماوية متشابهة في

⁽١) سورة الاساء الالة ٢٥

TT iny in been (1)

⁽٣) سوره الشوري ، الانه ١٣

⁽٤) سورة المائدة ، الآيه ٤٨

⁽٥) سورة الجائية ، الآية ١٨

⁽٦) تفسير المارج٦ س٤١٤

⁽V) اصول اعله للسناد السنج محمد أبو وهره ص٣٩٢

الدعوة الى اصور المتنده ومشاعه في مناصد الشرام العامه كتركيه النفس الاعمال الصابحة ، والحرص على هذائبه الناس الى الصبراط الستقم ، وتحصق الحير والصلاح لهم في الدنا ، والسعادة في الأخرة(١) .

النا - اشريعة الأسلامة باستجه ما قبلها ما اسر بعد الاسلامية باعشارها حاممة الشرائع فهي باستجه ما سبتها عرضي وحدها دول عبرها واحبة الاباع قال بعلى أد وأبرانا الله الكناب بالحق مصدقا لما بعن بدية من الكسياب ومهسما عليه فاحكم سهم بما أبرال الله ولا سع أهواءهم عما حادر من الحق لكل حقلنا مبكم شرعة ومنهاجا (٢٠٠ أي أبرانا الله هذا القرآل الذي أكملنا به الدين فاحكم بين أهل الشرائع الساقة لل كنا بحكم بين المسلمين لما به أبرال الله الله من الحكاء لا بما أبراء الله الى الأمم السابقة من أحسكام الشريعة الإسلامية بالسخة الشرائعيم (٢٠٠).

راما مدان الأحكام الموجودة في اسرامه الأسلامية كلها فائمة عسلى الوحي الألهي الى رسوية محمد (ص) ولسب مأجودة من الشرائع السامة على الرسول (ص) لا يسع الأاما بوحي الله من دية عال تعالى ، عاف البها أتبع ما يوحي الي من ربي والما أسع الأاما بوحي الي الأحكام الشرائع السماوية فان التشابة بين بعض أحكام اشرائع السماوية السابقة بعني أن الله بعالى شرعها في الأسلام كما شرعها للامم الساعة عكما في قريصة الصوم فقد حاء في القرآن الكرام : عام أيها الدين آموا كتب على عليكم الصنام كما كما حدي الدين من هلكم لعلكم تقون الأما على مخاصون بأحكام الشراعة الأسلامة الرولها علما لا يكونها شرعت المسل مخاصون بأحكام الشراعة الأسلامة الرولها علما لا يكونها شرعت المسل مخاصون بأحكام الشراعة الأسلامة الرولها علما لا يكونها شرعت المسل

⁽١) تفسير التارجه ص ٢٦ ، ١٤٤ ج٦ ص ٤١٧

⁽Y) سورة المائدة ، الالة A3

⁽٣) تفسير المنارج٦ ص٤١٣

⁽٤) سورة الاعراف ، الاية ٢٠٣

⁽٥) - صورة الانعام ، الاية ٥٠ -

⁽٦) سبورة النفرة ، الاية ١٨٣

⁽٧) تعسير المبارج " ص ٤١٧_٤١٦٧

حاصا - ال أحكام الشرائع السابقة التي أشار اليها الترآل أو السنة دول الكار أو افراد ولم شهر دمل على تسجها في حما لا بعسر شريعا لمنا ولا حراء من اشريعه الأسلامية ، وهذا على دأي حبهور الفقهاء ، ودهب النقص التي أنها بعسر حواء من شريعية » والرأي الأول هو اراجيح لال الآيات القرآسة شير الى أن الواحد هو اتناج ما أبرله الله على سولة محمد (ص) ، كما سب عدد الأياب أن كن رسول شريعا حاصا بلغة الى اللمن الكل حققا ملكم شرعة ومهاجا ، « با حملان على سريعة من الأمر فانعها ولا تشع أهواء الدين لا يقلبون » وسأبي ريا لا يسط وارضاح لهذه المناتة عند الكلام عن شرع من فيها وهل بعشر من مصادر المقية الإسلامي أم لا هد

للبخثالثان

علافة الشريعة الاسلامية بالعانون الروماني

دههرستان د

٧٧ - منهر الأسلام في ١٧٠ العرب ، ومنها بطلق العرب ، بعسب المالامهم ، اي اسلامهم ، اي اسلام المحاورة والمعدد علم بهم فيحها والسيطرة عليها بعدة وحبره ، ومن هذه البلاء المعوجة الأقاليم التي كانت خاصمية للدولية الرومانية الشرفة كاشاء ومصر وعزها ، وقد برات على هذا المتح أن جلت الشربعة الأسلامية محل المانون الروماني الذي كان مصقا في بلك الأقاليم ، ومن أحل هذا أثيرت منابه علاقة الشربعة الأسلامية بالقانون الروماني ، فدهب معظم استشرفين اين القول بأثر اشربمة بالقانون الروماني على الخالف فيما بيهم في مدى هذا التأثر ، قدهب فريق منهم الى أن الشريعة المسائل مستمدة من القانون الروماني ، فهو ، عدهب مصدرها ، وعلى أسياس مستمدة من القانون الروماني ، فهو ، عدهب مصدرها ، وعلى أسياس المستمدة من القانون الروماني ، فهو ، عدهب مصدرها ، وعلى أسياس المستمدة من القانون الروماني ، فهو ، عدهب ، مصدرها ، وعلى أسياس المستمدة من القانون الروماني ، فهو ، عدهب ، مصدرها ، وعلى أسياس المستشرق حويد ريهن (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستشرق حويد ريهن من (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستشرق حويد ريهن منها (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستشرق حويد ريهن منها (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستشرق حويد ريهن منها (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستشرق حويد ريهن منها المستشرق حويد ريهن منها (Goldzifer) ، وقول كريس Von Krouier المستفرة المستمدة المستشرق حويد ريهن منها المستفرة المستمدة المس

وشيدون أموس Schelaan Imas ، ومن أقوال هيدا الأحير : « ال اشرح التحمدي نسل الا انتابون بروماني الامتراضورته استرقيه معدلا وقيي الأحوال الساسة في المسلكات الفرانية ، « وقولة . « المانول المحمدي ليس ينوي قانون حسسان في عاس عراني ه ١١٠ وقال قرانق احر أمن اعالليين تنقريه الدير الرائيريعة الإسلامية بالرب بالقانون الروماني في تعص أحكامهام وكن بعد فيهور نصرته بأنز اشترعه الإسلامية باغانون الروماني بسننده وحبره طهرا وأي بدهب الي عكس هذه النصرانة والنمي بالرا بشرائعة بالفاتور الروماني ه ومن أصحاب هسدا الرأي عص استشرقين مسان استشرق الأنصابي بالمنبو الأمالية والأستناء فسر خيرات ما المالية الما وحين بواء هذا الرأي بعص أعلاء المانون والمقة في مصر مين الأسياد على المدوى ، والدكنور عبداترراق اللسهوري ، والدكسور للصق شسجانه ، والمكنور مجمد تولي مولتي ، والاساد مجمد للله مذكور ، وأحسرا فان هناك رأيا كاليا في هذه السبأنه يدهب الى بأثر الفالوق الروماني بالشريعة الأسلامية ، وسنعرض الى هذا الرأى الناب في حالمة هذا المنجب ، وأاكر فيما على أدله اعالمين سأمر اشرامه الأسلامية بالفانون الروابي لم أبان ما يره عليها من غد أو اغراض أو نصعيب ه ونهده النافشة سنفهر وحبه الحق في هذم السألة ه

ادلة القائلين بناثر السريعة الاسلامية بالعابون الروماني

٧٨ - استدل العائلون بأثر اشترامة الأستالامية بالفاتون الروماني
 حملة أد ه^{٩٧٥} ، بذكرها فيما يلي ثم سعها بالنافشة :

أولا _ فانوا ال النبي محمدا (ص) كان على معرف والسبعة بالقانون

الدكتور صوفي حسن أنو طالب بن السيريعة الاستسلامية والقانون الروماني صن ، والدكتور صبيحي محيضاتي ، فنسمة التسريع في الاسلام ، ص١٨٨٠٠

 ⁽۲) لاستاد أحمد أمن ، فحر الاسلام ح ۱ ص ۳۰۳ ، الذكبه راصوفي حسن أبو طالب ، المرجع السافع ، ص ۱ وما يمدها ،

الروماي السريطي الصلق في الأميراطو. به الرومانية الشيرفية ، وعن طويق هذه المفرقة تستريت قواعد هذا القانون الى الشيريعة الاسلامية ،

تابيا به وفالسوا كانت مدارس لمتابون الروماني في فيصر بنيه ومتروب والمستطلطينية والأكندينية وكدلت وحدث محاكم في أقام الدولة الرومانية مسير في بعامها حسب الهابون الروماني ونصق أحكامه تم وقد نفيت هسند المحاكم وطف الدارس بعد الفتح الاسلامي و مما أدى الى وقوف العتهساء المسلمين على أحكام هدد المحاكم وتعرفهم على أدا فقهاء علم المدارس فقدوا هدم الآله والاحكام الى أحكام المقه الاسلامي و درعموا أن أكثر فيقهاء المسلمين تأثرا بما ذكر با الامام الاوراعي والامام الشافعي و

الناء وقالوا ال صهاء السراعة السروا في بلاد الاسراطورية الرمانية بعد فتحها ، وقد مكتهم هذا الاستبار من مجاعلة العارفين بالقانون الروماني والاطلاع على أحكامه ، وحب أن أهل الملاد المسوحة قد بعودوا على هذا العانون وأنفوه ، قال فقهاء السراعة الحصوا فواعدد التي لم بعرفها السراعة وضفوها على الملاقات القانوسة التي كانت سائدة في بلك الملاد وعانة لحسا

العالم على صريق الفاتون الريامي أثر بصوره عبر ماسرة في السريعة الاسلامية على صريق الفاتون المحاهلي وكان اللمود النهودي ، وهو كتاب فقة الشريعة المهودية ، وسلمان بالم أن الماسون الحاهلي بأسر باعاتون الروماني فتسريت الله تعلق فواعد هذا الأحو كيمنا يسرين الى السلبود ، وحث أن اشريعة الأسلامية أفرال بعض بعبد عرب الحاهلية فقد تسريب بعض قواعد الماتون الرواني بهذا المفريق الى أحكاد الشريعة الاسلامية ، وكذلك أحد فقهاء الشريعة بقض ما في الملمود من أحكام ممنا أدى الى تسريب بعض أحكاد الفاتون الروماني الموجودة في الملمود الى اشريعينه الاسلامية ،

حامساً ــ وقانوا ، ومن الآدلة الصاهرة على تأثر الشريفة الأسلاميــة بالقانون الروماني ، ما للاحظة من تسانة في النظم القانونية والأحكام والتمواعد الموجودة في اشتر بعه وفي المانون الروماني و وهذا بعني أن اشتر بعه اللاحقة - أي الشر بعه الاسلامية لـ عني للى افسست هذه النصم والاحكام من اشتريفة الساهة لـ أي التدنون الروماني للـ لان الملاحق هو الذي نفسس من السابق وليس المكس ه

نقد هذم الادلة ومثاقشيتها

٧٩ منافشة الدليل الاول ونعضه :

رعمهم أن النبي (ص) كان على علم باغانون الروماني رغم بالطبيل وبالل هالب لا انارة عليه من علم ولا يحقيق ، فمن المعروف أن السي(س) ولمد في ست غرالي أصل ا في ماه وهي للد غرالي حافض لا أثر فيه للتماليد الرومانية ولا للندول الروماني ، ولا توجد فيها من تمرقه ، والسي (ص) تم عاده ماله ای خارج بحربره بعرات لا مربان قبل اتنصه ، الأولى وهو ابن التي عشره سنة وقيل ابن سنع سنل محراج به عمة أبو طاب الي الشام في تجاره قبله به صرى ، والنابية حروجة الى الناء في تجاره تحديجية وكان معه علامها مسرد وكانب سنه أبدال حبب وعشراني بنبه ه وقد وصل اسي (س) في هدر الرحله الي نصري وما بب فيها الا فلناز حتى رجع الى مكه (١) م ولير برافعه في هايان الرحليان الأعرب خلص لا ممرقه بهم بالطانون الروماني كما لم تجاهله في عمري أحد من علماه القانون الروماني أو العارفين به دويم بكي هناك أي سبب بدعو حكاء الدواه الرومانية أو أحد فقهائها لتعليم السي محمد (ص) قبل اسعيه فواعد اعانون الروماني في مدة مكثه في بصري ، ولم تحر أعادة توقوع مثل هذا المعلم مع البحار العرب الفادمين أتي الشام في رحلاتهم المعدد، و عما قال اسي (س) لا مصور مه الأطلاع على الفانون اروماني مكتونا ، لانه كان لا تعرف الفرادة واكتابه ، قال تعالى : ه وما كنت بلو من فيله من كناب ولا يخطه سبيك اباً لارتاب المطلون ع^{وم،}

⁽۱) - المعر برى ، اصاع الاستماع ج ١ ص ٨ – ٩

⁽٢) منورد العنكبوت ، الايه ٤٨

واشريعة الاستلامه بعده عددا ورالا وحي من عدد الله فمن حسيمال أن يتخلط بهذا الوحي شيء من التدنول الروماني أو عبره لا سهوا ولا تعمدا من الرسول لأن الله قد نولي جعمها + قال تعالى مدال بحن برايا المكر والما له يتخلطون الأنه و وقال تعالى عن بنه الله و عول علما بنص الاللوبال الاخدادا منه باليمين ولقطعا منه الوبين والله الم

٨٠- ثانية ــ مناقشية الدليل البائي ويعصه :

احيجاجها سدارس اعانول الروماني والمحاكم عالى احر ما فالود في دلملهم الناني ، اختجام هران لا الناس له من الصحة ، ووقائع الناريسة بدخصه ما فين الناب باريجيا آن الأميراطي .. وماني حيستان فراد عوجت يسور أسدرد في ١٩ دينين سه ١٩٠٠ المنية حسيم لمدا بن القانون الروماني في الأميراطوه بنه الرامانية عندا بد للسبة روما والمستقطيلية و سروب (۱۳) م و بد باني نواحده من هذه ابدا بن باير على الفله الأسلامي ولا على العلهاء السليل ، فادعاء التعلي بأثر الملهاء السليلي بمدرسية الأسكندرية ادعاء ناص فقعا على هدر بداليه سوحب السور حسيال الساعب الذكر فين فيج السلمين لها الذي لذ في سنة ١٩٤١م . أما مدرسية روما ومدرسه المسططسة فلم بالن عما أنصار كأنتر لأن وبا لم تصحها المسلمون ۽ والفينطيفينة ۾ نميجوها الا في سنة ١٤٩٣م ۽ وقال فيجها مينا كأب العلاقات ودنه سها وتان ندونه الأسلامية حتى تسمح عقهاه الشريعة الأسلامية بالوصول النها والأطلاح على بالمدرس فنها حتى بحصيل التأسير بها به وأما مدرجه مروب فلمن الناب بارتجا الها الدثران فلسبال الفلسلخ الأسلامي بما يربد على بلانه أ باع الترارا أله والأ مصور بأثير هدوسة مبدارة ﴿ وَحَوْدُ بَهَا فِي الْفِعَةِ الْأَسْلَامِي ﴿ وَعَلَى أَسَاسَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ النَّارِيَجِيَّةِ المَادِيَّةُ شنن بعلان ادعائهم تنأثر المفيه الالبلاسي الأمام الاوراعي والامام اشتاهمي

⁽١) سورة الحجر بالاية ٩

⁽٢) سورة الحاقة ، الاية ١٤ ، ٥٥

⁽٣) الدكور صوفي حسد را يو عالب ، المرجع السابق ، ص ٤٨

⁽٤) الدكتور صوفي ، المرحم السابق ، ص٥٢

سدرسه بروب واراء فتهائها و عصيف هذا الرافد الأوراعي ، كما بدل عله فتهة استو. عنه في كتاب لأم بسافعي وعرد ، ال هذا بتنيه بعبر من فتها مدرسه احد ب فتها مدرسه احد ب فتها مدرسه احد ب أمل الرأي ، وفنها مدرسه احد ب أسد الدس بابرا باعزول الروطاي على قرص عديهم به و والأمام الشافعي ولا عرم بالعلم أهله وهو رصم و سد قصامه الى مله حب ب هاك و حد ششا من عقه على علمائها ، ثه اربحال الى الدلية وقليجا الأمام ما ما بالله من بين والله على قمة عدا البلد ، تسم بالدارس ويلقه علمة ، م اربحال الى بين والله على قمة عدا البلد ، تسم وسيع منية فشاه اللحقية ثم البحل محمد بن الحسن السالي فلاحل أي حبقه وسيع منية فشاه اللحقية ثم النقي في مصير قبل وفائسة بأربع أو حمس بيوال أن و من عدا لمله أن اشافعي للقة العلم على قمد على بدل بعده على مراكر المدول بروماي قالا بيسور تأثر دانه أو اطلاعه علمه ه

اما اعاد عاد عاد المحاكم الرومانية بعد السح الأسلامي فعد بمحمح لايسلمية المعاد في الدولة الأحسة بدر المحاكم الوصية والأسلامية لا الأحسة و ١٨٠٠ تاليا : منافسية دليلهم البالث ونقضة :

ه هذا الدين كما ساء تصمن سئان . (الأول) ان فتها الشمر معه الشمر معه الشاره، في الأفاسية على القانون الروماني الأفلسية على القانون الروماني التي لم معرفها الشراعة على الملافات السائدة أبدا عالم با أنمه أهل بلك البلاد من نطسين هذا المانون ا

وهذا الدين سنيه بين من لا يتولى على الهوض لأساد ما وعقود م فقد بنا عد مافقيت بلديل الثاني عدد بأثر فقهاء الشريعة الأسلامية بمدارس المانور الروماني الرعومة ، و قسف هما أن بسيادهم في الثلاد الرومانية المقوحة با يمكنهم من المعرف على المانول الروماني ، قمن الباب أن فقهاء اشريعة بم تصفوا على هذا المانول ولو الهم عرفوا منه شئا لاشاروا اليه في كنيم المقهلة مؤندين أو مكرين كما فعلوا فيما أحدود من علوم الفلسفة والأنب والمناعل عرفهم من النوبان والمرس (٢) ، كمنا أنسه له شرحتم والأنب والمناعد عن عرفهم من النوبان والمرس (٢) ، كمنا أنسه له شرحتم

رُمُ) البحر في باريخ الفاتول بالاستاد عبدالرحين أسيرار ص ٢٧١ ، وقيسته الشريع في الاسلام لندكتار صبحي محمصاتي ص ١٩٥٠ -

نصوص اعانور الروماي ولا سروحه الى المعه العربية لا من أيل فقهسناه الشريعة ولا من عيرهم ، ولو الله حصل شيء من دلمك لمرف دلك عهم ولحمط لنا التاريخ كتابا واحدا أو رسالة واحدة غلوها الى العربيسية من فانون الرومان كما عي لما الكبر منا علود من تراث الفرس الأسي والعلمي نجاب ما نقلود من برات التويان^(١) م والنسب في هذا التوقف السلبي من فقهاء الشريعة أراء النابول الروماني وأعراضهم عنه وعدد الأهساد به يدهو اعتدادهم بحق أن اشرعه الأسلامية هي الشريع الكامل والفالون العبادن الدي بحقق المحير والمسلحة والمدالة بلياس ، لابه قائم على أساس الوسعي الأنهى، ونهدا لم شعروا للحاجه الى دراسة أعالون الروماني ، بن ولسلم يروا داعيا الى مجرد الاطلاع عليه .

واشنق الماني من بالمهم نافيل أنصا ، لان المفهاء السلمان لم تعرفوا الفانون الروماني كما فلنا ، و و عرفوه بسا صنوه ، لأن اشريعه الأسلامية هي المانون الواحد النصلق في دار الأسلام بالنسبة للحديم العلاقات المانونية يين حميم الواصلي والمصلين في والر الأسلام (٢) ، قالا سيم العاصي السلم أن تحكم سير اشرامه الاسلامية ، وكذلك لا يسم أعلمه أسبك أن نفتي بعير أحكام هده شريعه + وعلى هذا دل اعرأن في آيانه اكبيرة ، منها ، ومن لم تحكم بما أبرن الله فاويثك هم الكافرون ٥٠٠٠ . وأبريب اليك الكياب بالحق مصدقا با يين بديم من الكتاب ومهيمنا عليمة فاحكم سهم بما أنوان الله مه والله و الحكم سهم سا أبرل الله ولا سم أهواءهم داله م وهدم الأمان وعبرها بنبد وحوب الحكم بنه أبرل الله أي بالشريفة الإسلامية دون غيرها ۽ ويهدا الل المسرول (١٩١٠) وعليه الحياع القفهاء من مختلف الداهب

لعقه الاسلامي بدكتور مجيد يوسب موسى ص٥٧٠ (1)

⁽۲) کناب احکام اندمنی وانستامین فی در لاسلام ص۹۲۵ - ۹۹۵

thay come of (*)

سورة المأئدة ، الإنة 28 (1)

مموزة المأثدي ، الأمة 93 (0)

عسير الطبري ح٦ ص٢٦٨ ، تفسير الراري ح١٢ ص ١١ ، (5) بعسير ابن كثير ح٢ ص٦٦ ، ٦٦ ، بعسير اشار ح، ص٢٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٠٠ تفسير القرطبي ج٦ ص١٨٦٠٠

الأسلامية " عادلا معمود الحالم بالمناول بروماي في دار الأسلام من فين المقهاء استعمل أو فصالهم و وإذا فرمس ال هائد معلى العلاقات الفاتونية والوقائم الحداد التي فيادف المثهاء في علم البلا والس بها حكم صريح في عصوص الكثاب والسلم ، فال المتهاء للمسول الأحكام الشرعة بها من مصادر الفقة التي الأشداد النها المتراقة كلاحماع والمساس ، ولمس من هذه العمادر الأحالة الى فاتول أحلى كالماتول الروماني ،

ومع صهور نصلان هسدا الدين وقداده وال من المكن التول بأن فقهاء الشريعة وحدوا في الأفاسة الرومانة الشوحة عادات وأعراط ألفها ألهن طلا البلاد و قمرضها المتهاء على الدول البيرانية وأحكامها واقروا منها منا كان صحيحا لا تحالت السريعة كنا فعلو في عادات أهل السلاد الأحرى السي لم يكن حاصمة لمحالم الروماني كالعراق وقارش و وزعالته فقهلماء الشريعة يهده المعال و لأعراف المسحيحة واقرارهم ها لا يرجع الله الى الفالون الروماني اعترها واعتدالها و رعاها فهد بالعولة في هذا المسلك و والما يرجع السبب الى ال السريعة الأسلامة بأمر الرعالية العرف المسحيح والمادة المستحجمة أناك كنا فعلى المستحيمة المدلك والمسادة المستحجمة الدي لا يحديث أحكامها والمسلب الماسد الذي لا يتمق وهذه الأحكاء والن ألفون وتمودوا علية من المادات الحرب في الحاملة من المادات الحرب في الحاملة من المادات الحرب في حدل الماس على عدراما ألمون وتمودوا علية من المادات الحديث الحديث المادات المادات المادات المادات الحديث المادات المادات الحديث المادات المادات

⁽۱) وقعه عدهر به سحل ج٩ ص ٢٦٠ ، وفي فعه الريدسة شرح الإرهار ح٢ ص ٢٦٠ و سحر برخار ح٥ ص ٣٦٠ ، وفي فقه الجعفريسة خواهر الكلام سحد مصدخ سبه ٢٨٧، وسفيله بلحده ح٢ ص ٢٨٧، ووق فقه الجعفريسة وفي فقسة الحددية عصبى ح٨ ص ٥٣٥ ومنيتي الارادات ح١ ص ٧٤٠ وولى فقسة الحديث ح١ ص ١٢٧ و وقي الشافعية الأم ح٤ ص ١٢٩٠ وولى الما ١٢١ و ح٥ ص ٢٥٠ واليدت ح٢ ص ٢٧٣ ، وفي فقه المالكسية المدوية الكبرى ح٤ ص ١٦٦ و ح٨ ص ١٩٠ وفي فقه المالكسية بدوية الحديث الحديث

و سندر عتی الناس و فع بحرج عینه باقال بعنی از دانه بدیا دیا و آن با بدیا و آن با بدیا و آن با بدان و آن با بدا و آزاد دیگه العسر دارا از بدانه از بحثیث عالمی آن با اید بد

٨٢ مناقشية دليلهم الرابع وتقضيه :

في هيد الدين ترغبور ان تعمل لقيد الديون الروماني سترمد الي عادات عرب في علاهله عال في تبديها للكان الدولة الوطالة واللها سرب عدد عيد في (الطبو) كدر فيه سرمه مهو مه د حد ا. لأسلام و يعشن هم يجاهله و د الشبها السلمان السبير تعقم أحاء للمودة فال تعلى المداعي المدود المعالى ستراب والسويعة لا به "منه فاقتهیه و بدا بنا بحر و با الناس و ال عدا الاست و در این طلبه من ملك عراسج واللسل ها اكتاب بالبرق الأصلي بالماو Nathno _ أي دائر على تسرف الشير عالة الرفعالية الي الشير مه لاسلامية يواليمه الدران في المحاهدة أناه والواقع ال العرب في المحاهلية الدو عواسعه عجر بهد من سال الدونة الرومانية والأن كاب عدا العسلة صفيقه مد دميجدد وقدد كاب يجالومه يرده سنة عال لليون العرام الدي طاعي في سام مه الديمة لا يجو بهم يجه فايد العلم وعرم ه تعبري ۽ مادات کال عبانها، سنفوات الممالة الرودانية صبيلة ۽ فعاله عن عسي لامنه في مراء د حولهما با عال لاحسه ، و بها كله سر المعلى ا العالي عرب سنون لاما منو له رمينه في المن الحية التيوية الأاه فالمستب لاللموم فأأكلك هدفها واللياطلة باللي سي األهم من وجود كمام ما منها : (١) ان القانون الروماني ــــر نعني ، بعد انقرق الثالث الملادي ، هو

Mada saga maga M

⁽۲) سوره ست (۵ څ

ر٢ سور والماللة الله د

کا اص محاصرہ کا بعددان کی علاقات عملہ الاسلامی باید ہوں ارومدی د سسور کی محدہ اسلیمی سحید تحامیل جائے لائا وہا عدمہ ا ارومدی د سسور کی محدہ اسلیمی سحید تحامیل جائے لائا ہے۔

⁽٥) الدكتور صوفى ، المرجع السابق ، ص٥٦ ـ ٢٦

۸۱ – الشرعة الاسلامة (مد٣)

بمي ، ر ماما ور اليهودي وليس المكس ۽ يدل على دلك أن الشراح في هم حصر عدددن الأصل اليهودي للحص النظم القانونية الروعانية ، ومعتى دنك أن نظم الدور أبروسي لم ستل ألى الشريعة الاستلامية عن طريق الفانون اليهودي • (ــ) ان الاحكام الواردة في الشـــرائع السماوية الـــالفة لا يكون حر من سريقة الاسائلة ، عني يراي ير حج ، الا اوا فام الدليل س اسرع السامي عي سرعها حق ساسان . (ح) يوجد احكاه للجاد في المصور محاعه لما هو دارا في علمه الأسلامي ، من ديما مرواح فهو عند سالمي عدا بهو (عند ال وافرات قه سكار معله مسال عمق العلام بي عدا . حاصة الممه المرابة و كنامة المعد و وعداسته على در يق اقامة ما ١٠ الله حاصة الحصر هو عد المعين من الراحان ، و لا يحواد جددي بما لأسا الويدية والراح في المستوب والسبد بعقد عقد الرواح في اعته الأنه الاسي ، براسي ، تجليل الساعد بن ولا السيرط عنده الشكال حاصه ۱۰۰ عامور الهوان سے معد الحال دا حد و بسما شرح الاسلامي سحه ی حد به دخت ده در د سروحه فی المانون البهودی ، لاسلف للصرف في موالها النس لها هليه العاقداء واحتمام ما يتلف تروجها للصرف به کلف الله ۱۰ ۱۰ سرامه الالتامية بحالت الديول المهودي في هده السبانه عافهني بصرف للمراء الباراجة كالمار أهلسها وقدريها على المصرف عموانها ده را حاجه ای از من اه جها ه از عدای عمم فی استراعه الأسلامیه دون التشراط المسكان مفيان ما للما في العالوا. النهوا بي لا بد الوقوعية من سكال مفيلة مين أن له بالمعة العيرية وأن لا يقع في أنام السلوب والأعلام والومنية لأحسى خارد في ألشريعة الأسلامية مبنع وحسود الوارث يتحدود سلب ، نشما لا يحم الوصية في المانول ليهو ي الأعد عدم وجود التي کر ہ والمرکه ستان ان ہو نہ بنا بھا وعلمها بن جنوف یا فیل انتزائ ہ سما بحابر فی سرعه لاساامیه آن امرکه بین کی اوا ب عبر معله بالديسون د سعني آن او آن لا بلرد بدفيت ديون انت و بيا يوفني من تركته أولاً فسال شي مهسا شبيء استبتحقه النوادب ، وال لبنم تف

سركسه سسم الدول و لا لمام وال النبي و و السماع المسر كديما في المالول من موسع الرواح في السرامة الإسلامية الاسلامي ولا وحواليا المناور المنودي وعنودات المعرار موجوده في المناول المنود المنودي و ومن هذا المراص الماس الراعالول المنود المنودي للحصر على المالول المنودي المناول المنودي والمنافل حواليات و لا عالم المنافل المنافل المنافل المنافل المنافل المنودي في المنافل الاسلامي والمنافل المنودي في المنافل المنافل المنودي في المنافل المنافل المنودي في المنافل المنافل المنودي في المنافل المنافل المنافل المنودي في المنافل المنودي في المنافل والمنافل المنافل المنافل

٨٣... مناقشة الدليل الحامس ونعضه :

ه شده آنهم نشانه تعص التنم عالويه الوجو دفي السريعة الأسلامية واعاول الرقام بي عني تأخر في السراعة والشدلان صفيف و من وحسود كبيردا آن فهوا دارا و دان سافط مردود ما دمن أن يه تصدد دار

الا در بعض هدد الموعد السابهة المتعدد عن الساد على من مدعى و الساد على من المعنى و و من من حدد سلها في سريعة المعنى من عن و المعنى عن من المراعد حلى و بعدر من موعد سالعة في حدم سرائع الني سادي مها عمل ساده و واعد الله و واعد في أي تشريع بدل على فصور وعدم عدالته و ومن لم الأبدل هدا الشابة في هذا المعدو عن راسر عدا الحدة حدد من ساعة و

لاه با السامة الوجوا في معلى الصياعة والمالين الريضي لا يعال

را الدكتور صبيحي محتصائي فيتدعة للسارام في الأمثالام من ١٩٥٠ الدكتو صدفي الدخم للنابي في ١٩٦٠ الدكتو صدفي الدخم للنابين في ١٩٦٠ الدكتور على للدائل في ١٩١٠ في السرائم السلمار في محلة الفائون الاقتصاد الصرائم الملك الأرثي في ١٩٤٧ وما بقدها المدكرات في ١٠٠ عراق الاستاد طلماء حسن الرائب في ١٤١ وما بقدها المدكتور فقية الدكتور فيوفي الاستاداء في الدكتور فيوفي المراق الراجع المنابق الدائل في المراجع المنابق الدائل في المراجع المنابق الدائل في المراجع المنابق الدائل في المراجع المنابق الدائل المراجع المنابق الدائلة الدائلة الدائلة المنابق الدائلة الدا

حيما على أن حداهيد حدر هدد عب من الأحرى با عد بدون بالله من شبابه العروف الأحساعية حي مرب بهت كن من اشر بعين ه كنت ال المعود السلمة سبابه في كثير من ابواج المعابراء وهذا المراضعي في الأمم حميعا فلا تصبح مجر اهذا السبابة النوال باللهدد شراعة بقلب عن الأحري والسن الفكس ه داد كان لابد من المواد الأحد والأقسس في هدد البحالة والسن في هدد البحالة فالمستخدج الراعات الراعاتي حد من السراعة الأسلامية تقسفيا المناعي فللحد فهو الراكامية العقولة هي التي تنسين من شراعات الأمة العالية وليس المكس المناعي فللحد المكس الماء

الديات بالرعم من هيدا السائلة العاهري في نقص النظم الهابولية ، فهال الحافظ الكبرة ومهمة التن شير عم الإسامية والنابول الروماني بدن توصوح عنى السدال كان فيهما عن الأحداء خلافهما في مصاد الأحادة ، فقي النابول الروماني علم لا واحق الهافي السيريعة الإسلامية مين

() نعاه اسلعه الأنونة ، وهذه استقه سلكيا رب الأسرة عسي اولاده م ولا عير الأدد م ولا الرادة م ولا الشرعة وهذه السلطة مطلقة تقع على شخص السرعين استوجان السوء الشرعة و وهذه السلطة مطلقة تقع على شخص المحاصم بها ه سند الى كن در لاسته دل دال » وهي الله للتي در داد و و در عم من الأسرة حدد السلطة و محتلف للديا و لقد عليا كالله للله المها العلا المحد السلطة و محتلف للديا و لقد عليا والدام و الله مها العلا حلى دل الأسرة في سنح و لاده في حدلة السرورة المصوى و وعلاء رب الأسرة في سنح و لاده في حدلة السرورة المصوى و وعدا وربية دون وجه حق (؟) ها

(ب) الرواح مع السنادة ؛ وهندا النوع من الرواح بنيم نصريبيق الرواح الديني تم أو مطريق الشراء ، أو بطريق معاشرة الروح بروجته ، اي لم سروحها تحدي العرضان الساعيان، مدد بنيه لكسنة السنادة عليها،

۱۱ مصمه این جیسیال ص ۱۵۷

 ⁽٢) مددى الفياري بروساني ، للدكسور عبدالمم البدراوي
 والدكتور محمد عبدالمم يدر ص ٢١١ ، ٣٣١ - ٣٣٣ ٠

ومن آثار هذا الرواح أن الروحة ستن من عائلتها الاصلية الى عائلة روحها و مسر بحكيا اسه با سنة عائلة و سبط حسم الجنوى سرامة على حسم بالجنوى سرامة على حسم سائلتها من . با ووصاية وقوامة ، وتصبح في عائلة روحها كأنها بت به وأحد (ولا ها منه وترث روحها بناه على هذا الاعتبار » وتحضم لسيادة روحها ، و بسمة هذه السادة السلطة الأولية ، فللروح بنقيت ، و بالمنت و بالمنت عيد الجنوى ، و احد الرواح (ا) و بالتني : وهو نقساء فانوني يقصد بنه ابتحاد السلطة الأبوية عن در بن الحد عاصة المنافقة الأبوية عن در بن الحد عاصة المنافقة المنافقة من السني والسنى ، وهو بنج بنس لأن الني سراس على الولادة من الرواح ، و به سروط حاصة لا بحدد ، من بالمنافقة من عائلة من عائلة من المنافقة و يتحصم للمنطقة و يؤول الله أمواله (۱)

(د) والفاتون الروماني حرم الهنات بين الروحين •

است وحد في استراعه الأسلامة عبد قانوسه لا مسل بها في الهانول روماي ميل بعده الوقت المحرى و عدد المنفية عامل الرساع مانعيا من الرواح و و بعده الحبيبة وهي وصفة احتماعية عامل بعاه البالة المعومة ووطائف البلدية في الوقت الحاصر ع و بعده التعريز في المقويات ع وجوالة الدس و فهي حاثره في المانول الروماي علما توجد عبد قانوا و مانول الروماي كما توجد عبد قانول الروماي و معدد في السراعة الأسائمية الي حد الربع فهو قراري في القانول الروماي و ومعدد في السراعية الأسائمية الي حد الربع وحال و وعام المعالق حق كال من الروحين في المانول الروماني و وهو في الأصل حق الرواح وحدد دول الروحة الأادا السراعية للمسهد في عفيد الرواح وحدد دول الروحة الأادا السراعية للمسهد في عفيد وتواد و مانات المورق في حالات مفيد كاصرار الروح بها و في المانول الرواح و بها و في المراث وقية احتالات حوام به و قاعروع معدمول على الأصول في المانول الروماني ولا ترثول هم المراوع وجود العراع ستقيل المانول الروماني ولا ترثول هم المراوع وجود العراع ستقيل

⁽١) الدكتور المدراوي ، المرجع السابق ، ص٢٣٢ _ ٢٣٥

⁽٢) الدكتور البدراري ، المرجع السابق ، ص٢١١ ـ ٢١٥

حاص المام و دارعه من عموره فانه به عندن اي عاد هذه المسكنات المندأ عام عود عده ماثر العبد المام فيه و فالملالة لا يتين بان عبرفان بمجرد الأهاق دور الدع الحالوية فيه و فالملالة لا يتين بان عبرفان بمجرد الأهاق دور الدع اجر الد سكلية و دا براء العبرفان بموجد عدد لا بير الا ادر فرع في أسكان المسلم و و علي هذه المواعد الشكلية الى عهد حسسان و بان وجاعرا اعساد المراء المعاقدين بمجرد الرجا وانتقال لمكنة بمجرد الاتفاق من المدى المعامدة لا في فالول بالملول المراسي في أوالا العرب المالية عسم و و بحلاق هذا في السرامة الاسلامة فهي فائمة عسمي المساطة في المعامل ومنجرده عن المسكنات للد شأنها و فلا يسترط فيها الأسراء بموجد المعامل ومنجرده عن المسكنات المعامدة وصفا حاليا وابعا الماليات بموجد المعد والمعلى الملكية بمحرد الاتفاق المحالي من الأحراءات الشبكلية و

سايسات اسد أنظم استأند في القانون الروماني هو القصان بان القانون والإحسادي و من أمثله اديد التصويين الفير يتجبه الوال دافي موسيوعه حسستان التي تشر النيزاجة أن السياء، السفيال التحق لا تعسر فعياد عليم منتزوج الا ويتحادف هذا النيأ و شود فواعد النيزيعة الاستانية على معيان

أخلافه ، وتسمح شمرت ساميء الأخلافية الى علمها المالوسة ، وقد مالي هذا الأختلاف الى احتلاف في نعص النب النابولية داني دخو العبرانات في المتربعة لا وحود بها في التانون بروماني ، لاندبون الروماني أفر علمهما التعادم كمصراعه أكنس الملامة الشروف معله المتعف الصله فيه بالمراكبان والأخلاق ۽ سيد فعيت سيريعه الأسلامية في عيدا اليد لأن العيالي الأخلافية استألماد فيهيد أأست يتحون أعصر أداحي وأولا للمح أن بالول مصى أمدد بدانه مأسية و مستقد بالمتوفى و وق سريعة لأسامه قامت نقرانات فالواسة التاليم الأعتارات الأجارات ماء مهام عبراسم بنسع استنجمان الحق و فالتنفعان لحق منتبد لعباد الأصر الأسيار و فليلي في السرابعة حقوق معلقه ، بن منباد . ثبنا بنيا فسنني هو عدم لأصرار بالعدر ، وهيده التغيرانية بعشرامي أحيدان بعيرات في عوالين للجدانية والمي بعينها في المله الأسلامي أن نحي الني الناسعة الحصية في معالمة المعمالاً للحق صر ا فاحسا بجاء ، ومين نقر له عشروره و منتها اي حد كير نصرته العروف العدالية عني مهر . الأند ا في عدول الأندري القراسي وأحدت نبيداني فرواء المانول لأجرارا باوسي بصيتانها في القلمة الأسلامي أن يرا عا القلب با فه يتسام له فان يجر ا - اصر له على الأرض الرزاعة أأسقط ويعلل العقهاء هبدا الجبكم بأن صاحب الارب ألصاب فسنحق المولة ؛ ولاته طهر أنه لم يتمكن من استقلال الأرض(١٩٠٠ ه

٨٤ العلاميية :

و مخلص با من حملج با عدد أن السراعة الاسلامية لا علاقة بهلك بالمالون الروماني و لقد شأن مسئلة عنه و بنا فقهها والرهر بالعرب عن هذا الفانون الذي بدء عنى شبكان عال و والسمدر أحكامها من مصلار خاصة بنس منها الأحالة في فانور أحسى و وحسب فواعد مصلوطة فام على أساسها على الدون المقسم و وه أصدى كلمة الاستنا المكتور عدائر راق السهوري و وهو عال بين الشريعة الاستلامية والقانون الروماني : و فان

⁽١) كنابيه أحكام عامين والمستأسين في دار الإسلام ص ١٧١

عبدا عدول بداعات ، کما فدمستاء و بداوار بقواعی صوای بدعوی ولحر والمعدة والسرعة لالملالة فيد بداء كالأعول بن عد الله وبنت واردهرت عن طريق الفاس اشطقي والاحكام الموضوعية ••• الأ أن فقياء المسلمين امتازوا على فعياء الرومان ۽ بل امتازوا على فقياء العالم السيحانية بول دماره، عامة بن و با بدا هي اليون النساب لأحكاء ير معينة عا وعد أن ينبوء تعلي صور المتله أن أا فالتحلاف جوهري بال شريعه الأسلامية د بدول (دماي د انتوم استريعه على بيدس يوجي الأنهي وهدا من الرا ما سرا سراعه عن عرفا و تحين عراق فالله بنتها وبين القانون الروماني - عرد من القواين الوصعة ، وفي هذا يقول العالم ند جي سر Zeys نحق تي سعر حاسا فر في کلب عقيمه الأساهم أي قد تشد كن ما عرفه عن لديور الروماي ١٠٠٠ مستحب عند د عبيله ستعبعه يين سريعه الم "مية و بال هيدد" المدون و فيست عبيبة قاوياً عن المتاري يبوه الشراعة على الوحي لأنهي ٥٠٠ فالتقب عصور المواقيق من علمين فالواعين وصلا ألى فدد الداعية من الأخيلاق والأله و بدر بعه الاسلامية بعد عداء الراجية. على بقيا فالوالة بدايشان المهنة عالون الدماني حتى في الحراعصور بعورم وقعيداً أثنابه في التصرفات اعالو به سعی و بحص علح و سب عله عارد فی مناشره الصرف الا من الماليين المعرف بها في المنبر تعالى التحديثة ولها السلم به العابول الروعالي حتى في عيمند حمستار دار كار همان علمدهم في أداخر عصمور اعانوق الروناني بعض الأستندات أجا وا فيها النابه الكابلة (٢٠) م ومن أجل هذا كله و نظرا واقع السرامة الأسلامية الذي تصرها عن عرها ويدن كل ما

⁽١) أصول العابون للدكتور السبهوري ص١٣٢٠

⁽٢) الدكتور صوفي ، المرجع السابق ، ص٩٠١

٣ سينكبر عن البيانة عبد الكارم عن يطييم العقد في بسيريقة الإسلامية -

 ⁽٤ مكاور سفيق شنجاته ، السظرية العامة للالبرامات في الشريقة السندة عام الله كانسور عبدالمعم المداوي والدكتور عبدالمعم يدر ص-٥٦ ـ ٥٦١ ،

فيها على أنها فالمه بدانها عبر مستمده من عبرها ولا مدائره به فان المكور سنق بنجابه بحق م ديا حقد هما فقط قبس مجولات التي فتهرت فديما وحديثاً لاتناب الشمداد المستربع الاسلامي من القانون الروماني ١٠٤٤ع س تعلم أن بعض الكناب التحديم بدهت لى بالمور بردماي مستمد من عقه لاسامي عن ضربه برحمه هذا المقد في المدينا من للمه بعربه بي بلغه الادامة أنه و حجم بلغتي الأخر الى بالسراح الماون بروماي في بالادامة أنها به ما يدين بحرجوا في مدالية واول الانقالية وعبرها من بده بن الأوالية في مروجهم بلغالون روماي بعض بلغم من بالوالية في سروجهم بلغالون روماي بعض بلغم من بالأوالية في حير ها من بالأدامي التي باللهم عن مرايق الأندس وعبرها المن من بدارة به فيه الحلول المن وسليها عن مرايق الأندس وعبرها المنابعة في منابع بن من بدارة الأندس وعبرها المنابعة المنابعة في المنابعة عن من برايق الأندس وعبرها المنابعة المنابعة في عقد المنابعة عن من بدارة الأندس وعبرها المنابعة المنابع

⁽١) الدكتور شفيق شحاته ، الرجع السابق ص٦٧

 ⁽٢) عد ما دهب الله الإستاد الو القصائل الجرفادة في الأبراني ،
 عالم عن له حرافي فارتبح القالال للاستثناد عيسته حسن الرياب ، هاعلي
 عن 120 - 107 -

 ⁽٦) له کشور علیجی محیصت کی افسیعه النشراح فی الاستیلام
 حی ۱۹۳ ـ ۱۹۶۰

w 3) beel

شرح بعض الغواعد الكلية

ق الغه الإسلامي

ە۸ــ نەھىـــد :

الفاعدة في المعد الأساس ، وفي البطاح العقياء حام كلي للصواعلي حسم حراثاته أو كرها للعرف أحامها الدائم وفي الفقد الأسلامي حمله كبره من هذه التواعد لتي تعسر كان فاعدد مها صابعا وحامها لمبنائل فعهله كبردائا ، ، قد السحر - الفلياء هذه التواعد للسعها مبنائل المله وقروعه والحامهم كان محموعه مها أي فاعده عامه للبري حكمها العام على حمله أو أكثر حرائات هذه المحموعية التي تسانة فلها هذه الحرائات للعص المسالي ه

وهد المواعد المنها لحلب عن قواعد النول المقه و لان قواعد الأصول علم الماهج و لما السالم المحكام الشرعة من أديها المهسلة (أما المواعد المهية فهي من قبل النادي، المامة في المقة الأسلامي التي تعليم حكاما شرعة عامة معلق على الوقائع والحوادث التي يدخل بحث موضوعها () و وهذ المتواعد بها مكانة عقلمة في المنة الأسلامي فهي سناعد على بالوين الملكة المقيلة عند قبات المقتلة و يمان على تعرفة (حكام الحراث) و وضح المسوران والافكار المالونة في يمته الاسلامي همه وقد يود خصلها وعظم فاتدتها غير واحد من المفهاء

١ - ١٧سماه والنظائر لاس مجيم وشرحه للحموي ص٢٢

را ا ورز يحكم بيرج مجلة الاحكام للاستاد على حدور ص١٥٠

⁽٣) كتابها الوحير في اصول العقه ص١١.

الدحن اعتيى عام للاستاد مصطعى احمد بررفا ص777

كا مقده اسبور عرفي الدور مسلم واعتب الماي قواعد لايه فقيله حلمه كدو العدد عصمه الدور مسلم عني أسراء السرح وحكمه ، سكن فاعدد من المروح في السراعة لا المحقق وهذو المواعد مهلمة في المقلمة على المعلم في المقلمة في المقلمة في المقلمة والسرف و أ أ و وجمة للأحقد في هذو المواعد الها فللما في المدالة والمدالة في المدالة في المدالة والمدالة في المدالة في المدالة والمدالة في المدالة والمدالة والمدالة في المدالة والمدالة وا

العاعدة الأول الأمور يمعاصدهــــا

۱۹۱۰ الانس في هذه المعدد الجدد السريب ، ابنا الاعتسال اسال و تداوي و المعنو الهيدد المناعدة ال المحدد المناعدة ال الحدد السرعية في مو الدين تاليب حسب فقيدهم من اجرائها و فقية بعمل الانسال عملا يقصد معين فشرات على عبله حدّد و يا قد تعمل مثله مصد أجر فيترتب على عبله حكم آخر (٢٠) و

ومن نظیتان هده الفاعدة ؛ ال ملتقط اللقطة پیشر أمیا لا صیبان عده ادا نلمت فی بدر بده را بد سه أو تعییر از کان فیندر من الفاضها حملتها ه . هدای مناحیها » مسر عاصبا ۱۱ کان المناصها فیصد بملکها فیصلی هالاکها و بلغیها » و بدول سد سه أو فیصلر » واسع بلفض المعین المصد با عصد المحال لا الانستان بنعد به عقد بنیم » کتول المالم » أمعین فرسی » » وادا فیند به الانستهال لا ینتقد البیم »

وكما أن العمل سكيف حكمه _ في أحكام الدنيا _ ماه على قصيمة فاعله ، فكم لما سعر حكمه من حيه وصعه بالحل والحرمة ماه على فصلة فاعله ، كالكاح مسجب وسه من سم الإسلام ، كن بحرم اذا كان تقصد

⁽¹⁾ العروق لنعراق ص7 — 7

⁽٣) رياص الصالحن للووي ص١٣ - ١٢

⁽٣) شرح المحلة للاستاذ مدير القاصي ص3٥

مصارة الزوجه أو طلمها » وامساك ا روحه أحب لى الله من سريحها ادا كان الأسباك قصد ابقاء الحاد ا روحيه والتبام بحقوفها ، وينحرم هسيدا الامساك ادا كان بقصد الاصرار بالمرأة ، قال تبان : » ولا تمسكوهن ضرارا المعدوا ومن يعمل دلك فقد طلم نصيه ها اله

ه ۱۰ حصد ها ه کمه هو استهوم سر هدد اندعدد ، از سه العجردد ، ای اسی لا شار را بها فعل ه لا سرات علیها حک ه فیس بوی طاافی روحیه لا نقع طلافه ^{۱۱۱} ، ومن بوی شع با در و همه ه بر بعلق بلت به بنا بدن علی بیشه قال دا بواد لا یقع ه

العاعدة الثانية العبرة في العقود للمعاصد والعائي لا للالعاقل والياني

۸۷ وهدد استانه الماعدد الناصة في رست فرحاته على الأمو التي تدارها الأسال و وجاب الله على رست فرحاته على هدد الأمو هو ما فضاد فعلها مها و فادها الحالم في المتواد فالا سراب في المتواد فالماني الحقيقة التي على مطلق العالى مي تحملها والماني مي تحملها في المتواد و فلا الماني الحقيقة التي عصدها العاقد ال من فالعالم السيميلة في استعاد المعتد في المصدد المعتد في المصدد و فوامها و المانية عمل المانية هي حقائق المتواد وفوامها و المانية المعتد الاعاماء في المحلق المانية و المانية المانية و المانية و المانية و المانية و المانية المانية و الم

⁽١) سبوره لنفرق، الأنه ٢٣١

⁽٢) الاستاد على حيدر ، المرجع الساس ، ص١٩

 ⁽٣) ألعقد هو ارتباط ارادتين على انشاء النزام أو بقله و الهائه
 كما سنقصل هذا قيما بعد -

(۱) الهمة بسرد عوض بع فين فال لأخر وهيد هذي عرس بحسين ديا فتين لأخر كان عليمة بلغف الهيد ،
(١) لأخارد سرط عوض اجاء فين فال لآخر أغربك بنا لمي تحسيم عر سنافر به بي تحر الدالي فيد الأخر ، كان المند بين لا اعارة ولو أن الأنجاب كان بلفظ الأغاد ،

(ع) أحواله بشرف عدم بر أد الأنسل كدنه العلو فال شخص لأحر حمل بنا لك من دان بدانتي على فائل على الرابش دانتي مشعوبه بدانت حتى بدقع النجال عليه بدان ، فاعد ها عبد كتابه لا حواله لان النجوالة على دين في دمة إلى دمة ولم ياسل هنا ،

العامدة البالية الاصل في الكلام الحقيقة

المحمد المعدد المعدد في المدي بدي وطبع لله مين كديم المدر المحدد في عبر ما وضع للله شرط أن يكون بين المعلى الحقيقي والمحاري علاقه مع وجود قريبه صارفه عن الده المن للحديثي كردا في كلمه (ور) عن الاسلام و عن المعد و ومعني المسدد لل رحح حمد المداد على معدد المحديثي لا محامي ومعني المسدد لل رحح حمد المداد على معدد المحديثي لا محامي الا ارا بعد الداد الدي المحديثي فيضا في البحد و وعني هذا لاساس تفسير عقود الباس وضيرفاتهم عمي فيس قال وقعت داري على أولادي ثم على المعدراء فال اوقت مصرف ال أولاد الصليان ولا سيان الاحتداد الا كلمه (ولاد) حديمه في الاولاد الصليان وللمعدر محارا في الاحتداد المحدد ا

⁽١) الاستاد معر القاصي ، المرجع السابق ، ص٥٦

⁽٢) الاستاذ علي حدر ، للرجع السابق ، ص١٩٠

⁽٣) خلال لدين السيوطي ، الاشياء والنظائر ، ص٥

ولکن او لم یکن للواقب حین العقد أداد صلسون ، بل کان به أجماد فقط قدر اوقف بصدرف بهند بعدد حدید عبی الاولاد الصدین بسیده وجودهم(۱) م

الفاعدة الرابعة اعمال الكلام أولى من أهماله

الله المحلم المحلم على المحلم على المحلم على المحلم المحلم على المحلم المحلم على المحلم الم

العاعلة الحامسة

لا تسبب الى سناكث قول ، لكن السكوت في معرض الحاجه بنالُ

٩٥ بعني لا بعد ساكت ابه فان كنا ، « بنتني سنكون فيها بلاره التكلم به اقرار ويان « فهده الفاعدة تتضمن أمرين « لاون « لا بنست الى سأكت قول » فادا أتلف شخص مال آخر بخصو « دلك فلا بعلم دلك من صاحب المال ادنا باتلاف المال » « « الثاني » السكوت في معرض المحاجة بن » فمن ترك مالا عبد آخر فائلا له : إن هذا المال وديمة عبدك المحاجة بن » فمن ترك مالا عبد آخر فائلا له : إن هذا المال وديمة عبدك

⁽١) على حندر ، الرجع السابق ، ص٢٧

⁽٢) علي حدار ۽ المرجع السابق ۽ ص٥٦٥

وسكت المسئودع انطلت الوديمة • وسكوت است الباتر عبد استثدانها من فين وسها في الرواح بعسر حدا السكون أصابي بالرواح •

الفاعدة السادسة لا مساغ للاجتهاد في معرض النص

الم الأحلية في المتعاج عليه السراق و بدر العاقة و عداد الموصول إلى الحكم الشرعي من الله السراعي و وتعلى الماعدوال لاحلياء المائل التي لم يرد في الشراعة على صراح سالها و ما ما و و النص المسراح الحكمة فلا يحور الأحلياء فيه و فسلا ورد النص يتحريم أبراه فلا يحود الأحلياء في حلة و وورد النص غرابية كرامان حلم الأسلى الرام فلا يحود الأحلياء في حلة و وورد النص غرابية كرامان حلم الأسلى في المراب فلا يحود الأحلياد فاعطاء الذكر مثل تصيب الأشي و

القاعدة السابعة اليقين لا يزول بالشبك

وعده وقوعه و مرا الماس من ما سمل في المحاد وأنه سبب فيه و عده وقوعه و مرا الماس من ما سبب في المحاد و أن سبب فيه و مرح لاحد على الأحراء و فيمن من الوقوع وعدمه و أي لا وحد مرحح لاحد على الأحراء و فيمن هذه الماعدة اللهي منتقل لا يرفي بالشبب المعالى، عليه والما يرفي سنتي مله و من فروح هذه الماعدة الله سنوب المدن مدمة المال الم أو اداليه من الدين مدمة المدال لا يرفي الأموال المالية الا يمال و ومن المدن و ومن المدن و ومن المدن و والمالية الا شوت ما يريلها الماكة و في حسم هذه الأملة الاجعد بوراسي، عنا فيتي هذا اللي الستن الألادة و الدين فلا يعتد به والمالية والمالية والمالية والمالية المالية الما

⁽١) علي حيدر ، المرجع السابق ، ص٠٢

⁽٢) كتاب الوحيز في اصول العقه ص٢٥٩

الفاعدم الثاملة

الاصل إراءة اللمة

الاسمان أهلا لما له وعليه من الانسان أهلا لما له وعليه من المحبوق و معمل عاهد الرائد هو عدد السعد الله والرائد السعالها لاحراء لأن كن شخص يولد مدمه برئة من أي حق للعيراء وال الشعالها للحل اللي تحربه مع الأحراب و وقد أحد بهدد عاهده في للعلمان الدنه و يحرابه مع الأحراب و وقد أحد بهدد عاهده في المساب الدنه و يحرابه المعنى الله المان المان الله المان الله المان الله المان المان الله المان الما

الفاعده الباسعة

البيئة على من ادعى واليمين على من انكر

ولا مدى عوى المعنى المعنى الله على الله على الله على الله على الله و الله على الله و الله على الله و الله على الله على

⁽۱) كتابيا لوحير في أصول الفقه ص٢٦٠

⁽٢) علي حيدر، الرجع السابق، ص ٥٤

⁽٣) لطوق الحكمية لاس قيم الجوزية ص٣٢

⁽٤) خلال الدين السنوطي ، الاشتناء والنظافر ، ص٢٩٢

العاعدة العاشره ها حرم الحذه حرم اعطاؤه

والمرام العرام للعبر أو أحده من العبر سواه في الحرمة ، لان المعدوب شرعا اذالية المكر والعينا والمحرمات ، قادا عجر الاستان عن المناهمة في الله هدد المعالمة فا أن الله لل سناهية في الديها والمعاونة على وقوعي ، وعلى هيدا (يحول المعند لل يحول المعند الله ولا يكن لا يحول المحدة ، حدا في المحدث الشيريف عن اللي (فن) ، و لمن الله الراشي والمرشي ، و وكديد الراب لا يحول المدر له حدا ، عدد، حدد في المحدث المراس لا يحول المدر له حدا ، عدد، حدد في المحدث المراس المراس عدد عن المراس المراس المراس عدد عن المراس المراس المراس المراس عن المراس ا

العاعدة الحادية عشرة التصرف على الرعية متوط بالصلحة

99 - الرعية عنوم الناس الدين هم تحد ، لابة الولي ، كالسيطان والحاكم ، وسائر ولاد الأمور ، قس بلي من أمور الناس شيئاً فعلمه أن سمرف فيها المصرف التي حس المسلحة لهذا الله الله المحد المسرف فيها المصرف المواصل ، فالله المسال فيها المحد المحد المواصل الماعد الله المحد المحدد المحدد

⁽١) - السياسة الشرعية للامام ابن تسيه صغ وما بعدها

⁽٢) المدحل لفقهي العام للاستاد مضنعفي احيد الررفاه ص٧٠١

العاعدة الثانية عشرة لا ضرر ولا ضرار

٩٧ تشييمل هذه العاعدة على حكمين :

الأول لا يحو الأصر المداء ، و لا يحو الانسيار أن تصبح سجف آخر في نفسه ، ١٠٨ لا العسر عده الصلم محرد في حسيم اسرائع ، العبر المدول هو الصرف الماحش مطلقا ع أي حتى لو سبام فلا الاستان الافتان ماحدار جارد ع أو مني حدارا يمنع النور عن جه ، ال وكدلك يمنع العبر الناسي، من قبل عد المدروا كما حدر في المدرس الماء ، أن الصرف عدر مدروا على المدرس الماء ، أن الصرف عدر مدارا في دا دالمد من قبل مدروا فلسن للمدول ، كما و لني للحص حدارا في دا دالله الفدة من لواقد عرفه جاردان الله المدالة ا

الماي لا يحور متابعة الصر عمر وهذا مصي ولا صرار و الا عني المصر إلى براجع عصد يعويض صراره وعلى هذا قس أبلف مان عسره لا يحو المصدر إلى تبلف مان البلف و بان علمه مراجعه المحكمة لتمويضه عن عمر و و بالاحمد هند إلى بعديلة الصرار بالصرو قد يكون مناجة أو واحمه كما في المعويات التي توقعها ويو الأمر بالمحرمين وقل العصال صرار لا سات قبه بدين صرا احرامهم و باني السريمة أباحية وأوجبة ترجن المحرمين والأدبيهم ومتع الاعتداء على الناس و

الفاعدة الثالثة عشرة الغيرر يزال

۱۸۸ ما الصرو طلبه کما فاتنا ، فنحت اوالته ، وعلی هذه القاعدة شت فروع کنیره ، منها د استخ ناجت ، والحجر عبنی الصحیر والحول ، وشیر بع نصاء استفال ، وقتلع الفتی وقال النعاد ، والحاد الندام اوقاله منع الشنة الأوشه والامراض ، وتبع بال الندس المناطسيال

⁽١) الاستاد منز العامي ، شرح اللحلة ، ص ٨٠

خواعله لاعده الدي و جمع من سبي في اله حديقه تؤدي الحيران و بحو دلك و يكن اعبر . را و حد الله فانه لا يرال مبئله عكما بطقت بهذا فاعد أخرى و فلا بحو الله صد باحد بالديا در حد قده عيد وعلى هذا سبر المستري بالراب من المدار در حد قده عيد حديد و كما أن العبر ريوال فقد الأمكان أي يحد أن الدهمة بالوسيلة الممكنة المعام الديا بالله المدارة و بالله المدارة و المدا

الفاعدة الرابعة عشرة يتحمل الغيرو الحاص لدفع الغيرو العام

واحدا أو فته فليله ، و بهذا كان هذا الصر العالم العام ، ولهذا يدفع الصرا أو فته فليله ، و بهذا كان هذا الصرا العام و معنى هذا المامة والمحلم العام والله المسلم المامة والمحلم كثيرة منها سع المعتمي الماحل والصب المحامل وال كان في هذا بست أحكام كثيرة منها سع المعتمي الماحل والصب المحامل وال كان في هذا سع صرا المحراب به محد دا سعار المواد المدالية و سائر أموا المي محد حها الله و سائر أموا المي محد حها الله و سائر أموا المي محد حها المواد المدالية و وصع أحراج للعمل مواد من للدد لى أحرى أده كان أبي المحداد المائل عسلى العراجها أوتفاع الاسعار في الملدة ، وحواق هدم الحداد المائل عسلى العراجية و

العاعدة الخامسة عشرة الفرر الاشد يزال بالضرر الاخت

اده مي أن الصر الحود الرائته يضرو أحف منه ما ومن فروع هدد الماعدة للطلب المستبع لما أحدثه المشتري في النقسار بقسمه ولا لكلف الفلم و ولمن حلي عن نفسه الهائد جوعا أن تأجد من مال عبرد ما بدفسع به الهلال عن عسم ، ولو حبرا على صاحبه الا ا ا كان صاحب المان محتاجا الم كاختياجه هو به م والاحسار على اداء المقدر م وحيس المدين الملميء

اساعل ، ومثل كسر السداد لتحليص البلد من القرق ،

الفاعدة السادسه عشره الفروزات بيع المحضورات

۱۰۱ ما الما المحصور و هي حرف فاهر اللحل الأسال الله فعل المجرد و وص الما المحصور و فيي فارف فاهر اللحل الأسال الله فعل المجرد و وص فروح هذه عاصد الله السنة عند عمره و و حراء كلمه الكفر عليما الأكراد السداد و والدا المحمولة على بعرف الحلف المحور من المحلف المحور من الور عرف د و حد المال المجر المام الها المحمول على المحلف المحرد الأحد الله المحرد الأحداث المحدد المحدد المحرد الأحداث المحدد المحدد

العاعدة السابعة عشرة الحاجه بنزل مبركه الصرورة عامه (و حاصه

ا ۱۹۰۴ من بحرجه بنامه هي بي لا يحص بابنا دول باس ولا فطرا دول فطراء بدر جبهم حبيد كالحرجة في لا يك الالاستكان اله والتحامية هي التي تحصل باس حراءاس ولله الدراقة او حبيت دول صنف كحاجبة المحاد الى اعدا الله المسودج بينظا يحد الرؤية أداء ومين تحوير سع السلم والع الاستعدام في الحاجة المهدد فائمة فاحترا ال

القاعدة الثامنة عشرة در، المفاسد اولى من جلب المنافع

۱۹۳۱ ما اعتباد من سراح الأحكام فيح التاسيم عن الدين واحلب العمالية لهيم « والتنبالج التحقيم وأكداف التناسد التحقيم فليله ، والعالم منها

⁽١) الإستاد متبر القامي ، المرحم السابق ، ص ٩١

السما على الصابح والمصدا ، وعنى هذا ال بعارض مصدد ومصلحه الله وم الصدد عدد على حلب الصلحة دال السرامة اعسد باسهاب كو من اعتبائها باللهودات ، وعلى هذا بسح الشخص من الحراء عمل ينتج صروا بالمين أكثر من اللمه التي تحليه كنا في عمرفة في ملكة عمرفا سح صرا الكيرا ببجارية ،

الفاعدة التاسعة عشرة الفادة محكمه

الاست حدد سرعي و ومص محدد المادة و هي الرحم عدد الراح لالها دليل يسبي عليه الحكم و والعرف بيمني العادة و والعادد هي تكر السبي، ومعادرته حتى سفر في سفول و خور مدولا عدد و والعادد هي تكر السبي، حكما لالال الحالم المرعي بيول و حرر مدال عدد و والعاد المالم والعالم المرعي بيار بيار بيار المالم والعالم المالمة ود العالم فادا ورد النص عمل بموحه ولا يحوز ترك النص والعمل فالعادة (٢٠) و ومن أمثلة هذه القاعد، أن أنفاط الواقعين تحسر حسب عرفهم و ومن دفع نويه في من يحمله أو يسبعه أن كل بيد و باحيه مروق بآخذ الاحرة على دلك استحق الاحرد (٢٠) و وكل ما حرى العرف على اعتباده من مشملات دلك استحق الاحرد (٢٠) و وكل ما حرى العرف على اعتباده من مشملات المبع يدخل في البع من غير دكر ع كالحديثة المحيطة بالبدار تدخل في المبع بلا ذكر لعرف الناس بدنك و

و بالاحصاف إلى يا إلى يا إلى عصر الكان مصرد التي المحلف الم أو عالمه أي تجلف أحداء ، كلف حال التاعدة الأحراق المالية تعسو السيء العارة اليا أطروب أو علما الله ، وأن كول هذر العالم منا له تحصول السيء أو ساعه علمه ، ولا تعسر العارة أو العرف عنا ي، تعد حدوث السيء المراء تحكيم العرف والعادة فيه (3) ه كما يسترط في العادة حتى تعتبر أن لا تكون

⁽١) فواعد لاحكام في مصديح لايام الاعام عرائه بن بن عبد السلام ص ١٢

⁽٢) الاستاد على حيد الباحج سياني عن ؟

⁽٣) القواعد عجافظ في قد ح محمد الرحيد في رحب المحسني ص ٣٢٠

⁽٤) عزالدين بن عبدالسلام ، ما حم ساس عن ١٢٥

محالمة لنص الشارع ولأ لشرط المتعافدين ء

و ماه على عالمه عرف حامل ماعده المعليمة والمعروف عرفا كالمعروط شرطه وي عاجري سه العرف براسي من وي السراحة في عقود الناس و تصرفانهم و فالموه في عصود الناس و تصرفانهم و الأكن في الطاعة و كن ديما يستدره بالمام الأحراد لأن العرف تقضي بديات وال با يدكر من في أصراف المند و وكديما سيفان سنحص لأجراد ول العاق على حسره سعر في عرف قار كان ينضي به الأحرد قضي به بها و كندلان و وال بالقض له يها لم يستحق المشتقل أحرة (الله على المرقالة) م

و مرعب و أنصاء من حدد العاعدة فاعدة النمان فالمرف كالنعان فالنص اي ان ما لفعني لنعليه الدرف للون كالمعان فالنفس الصرابيح كالتوكيل في اللغ المعلق الحيان على اللغ النيان النيان الدودائيج و لفعني العرف أن الجمعية الوديج في حرار مثلها المعادة ان لم تسترف الله الموداع و

العاعدة العشرون لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان

ه و المحادد المستحدد التي تعتر تبعير الأرمان هي الأحكاد المستح على العوف والمدد و لانه على هستدا المعتر المدن أيضا العرف و وتقير العرف تقير الأحكاد السنة عليه و أنا الأحكاد السندد الى أ. به سرعه به سن عن عرف وعاد فاتها لا معتر كاعتماض من عان المعتدد به سن على عرف وعادد فلا تعتر و من الأصلة على ذلك

ستوف حدد ارؤ به برة به عرف من عرف المدد بحر بان العرف في الرمن المديد على بنا الحد المسلمانيا على سعد واحد الاساس معر عرف الناس وعاداتهم في بناء الدور أفتى الفقهاء بعدم سقوط حبارالرؤ به يرؤيلة عرفه والحدة عالى لا بد من أو بة حماع مشتملات الدال الدهب الامام أبو حسمة الى عدم بروم اركبه النهود في دعوى المان الله ادا صعن الحصوم

⁽۱) الأمام عدا شان ن عبدالسلام - الرجع السابق - في١٣٧

فهم ع علاج الناس في رمانه ع و لهي معار أحوال الناس وحرال الدمم أفني أبو توسف ومحمد بن الحسن المسالي بن صرف دايركه السهود السيرا وعلما و وعدد فعها احتمه الألحب العلمال على الماصل عالى المسال عالى وصفار في فلهاؤهم المأخرول على وحول الصمال على عاصل الله الموال المامي والوقف والعد للاستملال على وحه العصد الاستملال على وحه العصد الاستملال على وحه العصد الاستملال على وحه العصد الماساليات

الفاعدة الحادية والمسرون العبرة للغالب الشنائع لا للنادر

۱۹۹ ما اشاله هو الأمر الذي أسلح معلوما عامل ودائعها سهم ه والمادر هو العلل المحدول و فالمول عليه و سعو الله في تراسب الأحكاء هو الأمر الثالثي لا الأمر الدار و ومن فروح هذر الماعدة المحكم للموح من له من العمر حسل عسرد الله هو الممر الثالم للمعوج وال كال المعلى لا للمع الأ في السابعة عشره أو المامية عشره الأله ما رافليل فيا المعول عليه و وكديما الحكم ليلم المعارف من الرافسي والمع المعارف من العسي والمع المعارف من العسي والمع السابعة من عمر السابعة في المامة وأكله و حوالماً المعارف من العسي والمع المعارف من العسي والمع المعارف من العسي والمع المعارف من العسي عمل بعله في عاملة وأكله و حوالماً المعارف المعارف المالة المعارف من العسي المالة المعارف المالة المالة المعارف المالة المعارف المالة المعارف المالة المالة المعارف المالة ا

الفاعدة الثانية والعشرون القرم بالقتم

المركة القاعدة أن الشركاء يتحملون الخمارة بسبة جمعهم في مال الشركة كما بأحدول الربح بسبة هده الجمعيل و وكدا عناب و مسبد العقال المشرك كما بأحدول على المرك، بسبة جمعهم في ما هو الحمام في بقسم عليه و واحود بسجال بم العند. في العالو بتحملها الشيري لأنه هو الدي ينتقع بهذا الشيخيل فيتحمل تعقاته ه

⁽١) الاستاذ علي حيدر ۽ الرجع السابق ۽ ص20

الماعدة الثالثه والعشرون جنايه العجماء جبار

۱۰۸ - أي ما للته سيسه و ما للسه من صرر لماس بعلم هدرا لا صمان على صاحبها الا ادا سأ دلك عن سبد مسه أو تقصير ه فلو ربط للحص فرسه في الحر فا صبال على ساحبها ه و كن لو أطلق شخص دايشه في مردوعات العليم أو رآها فيله دول أل لعلمها هو قد للسبه و لحجرها عن اللله في الأولى بعدما وفي الثانية معصرا ه

العاعدة الرابعة والعشرون لا تجوز لاحد ان تتصرف في ملك القبر بلا الأنه

ادر من درد المناه الما محرم الله يحو النهائد حرمه بالمصرف فيه بالا الدر من دروجه وعلى هذه الحو السعمان ادر المستراء من فيل السريات بالله به والأدر فد يكون فيل المرتبعة في وكما السعمان حالف يحو الله و والأدر فد يكون فيل بلغ المحافي وكما في المحافي المحروب في معلم المعروب الأدن الأنه وكما في هدد المحالة و وكما لا يحور الأحد المصروب في معلم المعر يدون الانه والأسلس يحو أنصا به أن يامر المرد المصروب في معلم المعر يامن باء فال فعلمان المعروب في معلم المعروب في مدورا الأصيار علمه معلم المعروب في الأمراء

الفاعدة الحامسة والعشرون الاجر والضمان لا يجتمعان

۱۹۰ امر د نصبان النيء اعطاء مله ان کان ملا وقيسته ان کان قيمه د ومعني اعاظم ان ما يجب فيله صبان لا يحد فيله أخراد ، لأن في الصمال معنى المعلف و فالعناص كمانك و بالعد لا تدفع أخرد عبد ملكه فكدا الصاس • وعلى هذا من استأجر سنةً ثم أتلفه بتند مسببه أو تقصير ع صمن ما أتلف الملس أو بالمسم • لا أخرة علمه(١) ه

القاعدة السادسة والعشرون من استعمل السيء فيل أوانه عوقت يحرمانه

المقصية أي المدالية و وهن عاصد عن بعدي السالمة سيرعية الميه المرااعية المقصية أي المدالية و مان عرائي عبر السيراعية المستحدلا منه للحصور عني المقصورة فالله للحراء بر المنصولة هذا حراء فعلة والسلامة و ومن فرواح هدد الماعدة و حرائية الوالد من الألب القلب مورية بالألب سن سيرعي و و كد للحراء للوالدي له من وليله دا في الموليي بالاست سيرعي و ويورات معلقه المدالية بالمال والله و المدال هو الرائية مراض المولية المدالية والمدالية و المدالية والمدالية والمدالية

⁽۱) الاستاد سير القاصي ، المرجع السابق ، ص١٥١

الباسب الثاني أدواد الفقيه

۱۹۲ - تمهیساد :

قلياً ما أر أعلم هو أعلم بالأحكام الشيرعية العملية مأي الأحسلام المعلقة تأفعال الكلفان أو هو هذر الأحكام بقسها م

وافعال التكلمين لا يتني بالله على تنفيد واحد والتلوث مصيين وقياه. محدود ، قال تنابع الملين والنهب، « بندل الأحلوان والمتروف واحليافها ، ليئات كان بالك تدعو الى رياده هذه الأفعان والساعها ، وتنوعها واحتلافها ، ويبدل تعصلها وتعورد كما هو مشاهد في الماضي والحاضر - ومن البدنهي أن تكون المقه هو الأخر في نبو والساع واردياد وتعود بند تدلك .

و يحل في هذا القصل بريد أن يرجع الى أنه المقه الأولى يسطركك . يبيأ ، يه سابعه في شبأته البري كتف بنيا و را هرا ، ته كنف بركد ووقف ، وينتف على العوامل والأسناب التي أثراب في أصواء بالهدر كلها ،

وفي نسبل هذا الذي ترابد ۽ آثرانا لے تفسید الأدوار اللي مرابها المعه لی بسه ادوار ۽ بسهبلا المنحب ۽ لہ سکلم عل کن اور في فعيل على حدم . وحدم الأدوار هي :

أولا _ عصر النبي (ص)

تانيا ــ عصر الخلفاء الراسدس

تُدَا لَدُ عَصْرُ مَا عَمَدُ الْجَلِمَاءُ الرَّائْمُدِينَ أَى أَوَائِنَ الْعَرْنِ النَّالِي لَلْهُجُرِةً أو الى قسل سقوط الدولة الأموية • رابعاً من أوائل اعران الذي الهجري الى منصف اعران الرائسيع الهجري ه

حاملت با امل نها به العاول السابق في سنوف بعد ا على بدأ بيل سيسة. ۱۹۵۹ هـ ۱۰

سادسا ــ من سقوط يعداد الى وفتنا الحاصر ،

هد وال بعض الكتاب سبحي أدار المقدة الأسلامي درد أرو السريع الأسلامي و مع أن المشريع دوهو سن الأحلام السرعية على حق الله وحدد دوو حهيه في هسدر السمة هو أن المقدة سبيد الى تعبوس السريعة والمقدر التي أسارت النها عوال النساط الأحكام من هدر العبادر كان بادل من الشريعة دوعلي كن حيال فينواه قلبا أوار المقدة أو دور السريع الأسلامي فالمعني واحد على اعبار أن المقسود بالمسريع لأسلامي هو الأحكام التي و باب بها المصوص الفيريجة في الكتاب و سنة أو التي التشعت الساطا من هدد المصوص أم من المصادر التي أسارت النها هيدة التصوص ه

لهفي ولالاول

الدور الاول عصر النبي (ص)

۱۹۳ ما بعشر عفشر الشي (دس) عبد العصور التمليمة على الأشلاق ، لان الشير مع الأنهي الأن في عمدا العفشر ، و مسترام الأنهي الكنا عوالمعلوم السال المتعدد في حسم أوا د وعصورد في الناصي والحاصر والمستسل ،

والمنه في هذا المصر هو فيه الوحي فنصاء قادب لأحكام السرعة سرل على اللي (س) للتفليه والمعاه (أي المراز) و للعاها فنعد (أي الليماء) وتنوم اللي (س) لللميا الى الناس - فللصد الأحكام الشرعلة هو الوحي ولا للي، عبراء أن احليا اللي (س) المحلكات قراحا الى الوحي كما للليان ذلك فيما للد ه

١١٤ الشريع في مكه ، أو السريع الكي -

سراسي (س) ما عرب من بال عسره سنة في مايد مكرمة وهي المده من بعثه إلى هجرته و وقد اثبجه الوحي في هده الفترة إلى باحية المتبده والأحلاق ولم سعرص إلى الأحاء العملية الأقليلا وشيدن كاني عاماً أو المسلم في هذا المهج هو أن العسدة هي الأساس الأول بان ما تأمي فيسه اشراعه من أحكاء وتعسلات و فلا بد و الأن ومن اصلاحها وستسها من اشتوال والأناس والموسات وحملها فائمة على الأسان بالله و سولة واليوم الأحر، وهكما كانت آيات القرآن تران موضحة هما المشي بالدليسل والنوهان على في ملكوب السعوال والأرض والمناه من المحاطيين السعمان عقولهم والنصر في ملكوب السعوال والأرض والمناه من المحاطيين السعمان عقولهم والنصر في ملكوب السعوال والأرض والمناه من المحاطيين السعمان عقولهم والنصر في ملكوب السعوال والأرض والمناه من المحاطيين السعمان عقولهم والنصر في ملكوب السعوال والأرض والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والأرض والأراث المناه الم

١١, الساطني ح٢ ص٦٦ وما نقدها

منظره عليهم حهليم بالنوال بعدد الجدة وللدهر الأعمى عدالان لأن ولروم الأحدة ما والديد في الأحلاق ولروم الأعصاء بالعدد في الأحلاق ولروم الأعصاء بالعدد بالعدلية من لوازم العقيدة الخصاء بالعدل عدال بدر بعها بني بحو التحقيد في بدر بعدال عدل عدل عدل في الأحداء العملية فانان بدر بعها بني بحو فيدن و كلي لا بقصلي ، فيد أدر في استنباق من حدجة أي لاحداء العملية المعصيدة وهد فيه مستمعلون لا فود بهد إدر المنطقان ، حتى المعطيم هاجو في حديثة في المحالة في المحا

١١٥ - السريع بعد الهجرة ، أو السريع المدني

و المحال سله التي (س) البياء ولامه بالدعوة فيها والحادها مركل المولد لأسلام ووه دهاي التي (س) و سحاله البيا ووحدوا الجو المحال لأل بقلموا بهم عفلما الحباعا وساله على ساس الدين الجديد و فلالله لأل بقلموا بهم سقلما الحباعا وساله على ساس الدين الجديد و فلالها لأل بقلموا بهم سامله في علما المعه عليه البالية والمدية و وكار اول السن بها هو التي (بين) و وبي المد الوقال فيهرات الحاجة الى السريعال المعلمة التي عبديد و واللي المواجي عملمة التي الدين المواجي المعلمة المواجي المحلمة والمواجي المحلمة والمواجية والمواجي المحلمة والمواجية والمواجي والمدين الأسرة من واح والمال والحلمة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمحاجة المواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمواجئة والمحاجة والمحاجة والمحاجة المواجئة والمحاجة المحاجة والمحاجة المحاجة ا

كان شريع الأخلام في هذا القصر بير تأخذ الوجهان الناسان الأون : هم حوادر عنصي حكما من بنارج ، أو تعرض للمسلمان مور سعسهم سنؤال اسي (ص) عن حامها م فتي هندو بحالال كان سي (ص) بنصر الوحي السماوي قدرل عليه بالأنه أو الأبار مسته حكم ما وقع الا حوال ما بنال عنه م وقد سرل عليه الحكم بالمعلى وبعير عسية بلقصة وهذا هو الليه م وأحانا لا سرل عليه الوحي بالحكم المطلول فيحتهد اللي (ص) كما حصال به في قصية أسرى بدر وعرفا منا للسنة فيما بعد م

فيس الأحكام التي ترب بمناسبة حوادث وقت ، قوية بعالى (ولا تأخوا استركان حتى تؤمن ولأنه مؤمنة حتر من مسركة ويو أعجبكم) فقد ترب هذه الآية بساسية حادثة خلاصيها أن أحد المسلمان عرم عسمى تأدح مثيركة وعلى تكاحة على موافقة السي (سن) فلما أخرد بديك برك هذه الآية .

ومن الاحكام التي برلت جوايا عن سؤال قوله تعالى : (ويسألونك عن المحتص ، فن هو دى فاعد وا السناء في المحتص ولا عز بوهن حتى عنهران) ، وقوله بعلى (واسأو الله عن السامي فن السلاح بهم حبر) ، ا (واسأو لله عادا العتوال فيان العقبو) ، ومن السنية ما روى أن لعقن العلمانة بأوا التي (من) عن ماه البحر وجواز الوصوء للية فلسال لهم « هو الطهور ماؤم الحل منته الألكام»

ماني و دد الاحداد عبر مستوقه بسؤال ولا حادثه معمه ، وسكن السادع برى او الاول قد أن شريع هسدد الاحكام لصرورتها للمحمم الذي يراه بكواله والتحالم د لان السرائعة ما حدال قتصا سند حاجال قائمة واعتمام الحلول وقائم حاصلة قعلا والما حادث لا تحاد مجمع من يوع حاص قائم على الدن معمة للكول هو النال الاعلى تكن مجمع في السنفيان ، ومن هذا النوع من الاحتكام ، السورى في الحسكم ، وسلل فعادير الركام ، ومنصل كنار من أحكام الاسرم ومال بعض العقومات و تحو دات ،

⁽۱) - تمل الاوطار ج۱ ص۱٤

١١٧ - مضراب السريع في فقا الدوو :

قد المشريع على أحس مراعاة مصاح المس ودرة الأصرار والمعاسد عليم ، وهذا هو الأصل الكير الحامع للحميع أحلام الشريعة الاسلامية ، وعلى هد دور ، وهي بالمحملة مصاهر لهذا الأصل الكبر العامة مصالح المس ودفع الصرر عليما، فصل هذه المعاهر ، وال شئت قل المرات ، ما يأتي :

١١٨ - أولا - الندرج في التشريع:

فالقرآل الكريم عا برك أحكامه مرة واحدة وكدا أحكام المسة ما حامد دفعه واحدد ، وقد أنا بالأحكام كانت تترل حواما عن سؤال ، و ساه حكم حديه وقعد و سه على عدير سازع ال حكمه مصا قد ال المال شريعة ويعيده وهذا كله يحمل التشريع موصوفا بالتدرج ، والحكمة في دلك ال هذا المهنج في المسريج بحص الأحكام حساعي المسن مما يو يربت دفعة واحده ومالي بكول العي الى المنول والأسمال ، كما أل في مدا المدرج بسيرا للمنحاصين معرفة الأحكام وجفعها والأحاصة بأسمانها وصروف سريعها ، وهذا هو الملائل بحلة المرب ، وهم المسلمول الأونول، اد ما كان القراء و بحاية سائمة فيهم ، وكان حل المنا هم على ياكريهم وحفظهم ، فين حقيم أن يراعي حالية هسدد ويران عليهم الأحكام سينا وحفظها ،

والمرح في التشريع أنواع :

أن بداح ومني : ينصى أن الاحكام ما كانت تبرل في ومن واحد ، وابنا كان منها استندم ومنهنا الناجر كنب هو بعروف ، فأحكام التانول الإسلامي ما سرعب دفعه واحده وابنا استعرق شنريتها صله مدد السوة .

ب - سرح في الواح ما سرع من حكام وهمدا أمر طاهو عال السلمين لم تكلفوا بالكثيرة في بدء الاستلام عابل أخدوا بالرفق بسيرا على بقوسهم ، فحادر المكلمات فليله أولا الكول كن تكليف سابق سهدا عنول المكلف اللاحق ، فاعتبلاه مبلا شرعت في أول الامر صلاة

حداث بداخ بدکر الاحکام بسکان کلی بداد ہی بعضدی بعد و بت ہ فارسر بع بناي ۽ فيما بدر فال له فال حکام عمليہ ۽ جاء شکال کلي بير خا التشريع المدني معصلا لهذا الکلي⁽⁶⁾ ہ

١١٩ ـ ثانيا ـ رفع الحرج:

من مسرات سيريج في قدا بدم أصداء فع بجراح الله وقدا باهر للمسلم لأحكاد السراحة وقيات صوص سراحة بدل على إن الساوع ما ازالد عبادر الا السلم والتحديث ولا ازالد باحكامة الصياق والشدية قال بدالى الدراقة بكم السلم والا يريساد يكم القلم ه و يريساد الله أن بحقف عبكم ما دما حيل علياته في الدين من حراج ، م وفي السلة أنصا

¹ TAD may a CAT 1

TT 45 main me 17,

^{19 48} menonement,

^{89 45} Jas open (5)

⁽٥) الشاطني ج٢ ص٤٦ وما بعدما

رُدُّ) وهذه أَسْرَه بَسْبُ خاصه لهِنَدُ عَمِرُ بِنَ هِي مَبْرُهُ أَصِيلَةُ بَيْسُرِيعِ الإصلامي لا يَبْقِكُ عَنْهَا فِي أَيْ دُورِ مِنْ الأَدُوارِ *

اشي اكبه من العنوص ليبدأ ألعلى و من ديب النبرو ولا تعيروا له التحديثية السبحة و وصح أن النبي (من) لا حير لمن ششن الا اختار أيسرهما و وقال عليه السلام الولال أسل على أمي لامر لهم السواك عد كل صلاد و ه

فرفع الحرح أصل معطوع به في الشريعة ، مد مصاهر داما بأبي
اعتبار المرض والسعر والأكراد والحد والسيان عدارا للحصب
الأحكام وشريع الرحص والتاعدة السرعية باعترو أن سح التحقورات،
بيت على أصل رفع الحرام لعنا للمساق بالعسق عن أصحار الأعد والعبروزات ه

ما المكالف في السريعة في المرابع في المحدد والمحدد والمحدد المحدد في المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد في المحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد والمحدد المحدد المحدد والمحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد في المحدد والمحدد والمحدد في المحدد والمحدد في المحدد والمحدد والمحدد في المحدد والمحدد وا

١٢٠ ـ ثالثا ـ النسخ :

ومماء رفع الحكم انسانق ستكم لاحق ه وقد وقع المنتج في المسريع الاسلامي في هذا الدور فقط ، وسنة إعانه التصلحة و فع الحرج و تصلق عن المكلفين وأحدهم بيسة التدرج والرفق ، قس ذلك

أ ان عده الشوفي عنها روحها كانت في أون الامر سنة كامله وكان - ۱۱۳ ـــ الشراعة الاسلامية (م سـ ۸) على الروح . وصي چا دالمله والمسكني في همدد الدداء فال لهمالي و ودالدس موفور ملكم والدرون أ داخا وصله لأا واجهم ساعا الى المحلول عبر الحراج الله أنها جعلت العدد أ العلم أسهر وعشره أسام الا فال لعمالي الوقول ملكم الله يدال أ واحد المرافعين بالقليلين أرفعه أشملها وعشرا الله اللها اللها وعشرا اللها الها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها الها اللها اللها الها الها ال

ال الوكات الواسم علم عالى والأفراض واحسم ثيا تسخب ما تسم التواريب كما حامل السلم مؤكدة لهذا السلم فقد حام في التحديث عن السي (صل) الما الله اعطى كان اي حق حقم الألا ونسم و النام م

. ــ و مهاهم السبي (مس) عن الرجاء الحواد الأنساحي لأحل الوقود السي حادث الى المدينة ثم أباح الهم الأدخار بعد ذلك ه

ه كان السله أولا الى سن التدلي الله حملت المله في الصبالام الى الكميلة ه

١٣١ - الاجتهاد في هذا العصر واثره في التشريع -

ود، راعته في هذا المصر هو فيه وحي ، ي رامهبد التشريع هو وحي الله و كان بيت ان النبي هو وحي الله و كان بيت ان النبي (ص) احتهد ، وانه أذل الأصحابه بالاحتهاد وأفرهم على بعض ما اجتهدوا فه ، فهل بيسر الأحبيد في هذا الذو المصدرا للمنه و شيرانع الأحكام؟ هذا ما يجب عليه ، مبدلين أو لا يذكر العص با احبهد فيه النبي (ص) وما الجبهد فيه أصحابه ،

۱۹۲۷ با فلس اختهاد بر استي (مس) الله احد العداء من أستري للد. ، لان حائم الأستري ما كان فسم ستراح في بالما المحام والم ستران التوجي بحكم

^{(1,} majorisajo Vis 37

⁽٢) سوره النعرم الانه ٢٣٤

هؤلاء الأسرى فاحبهد اسي (س) واست، با بدر وعدر فاساد أبو يكس بأحد المداء وحامله عسر ، فاحد اسي (ص) المداء من الاسرى ، ومنه أيضا ادبه بلسجلتين عن عروه سو باسناه في المدينة بناه على ما الدعود من أعدار ، ومنه ما حاه في الحديث أر النبي (ص) قال لاحدى أرواحيه : « لسولا أن فومله حد سوا عهد باعر سبب المعنه عن قواعد الراهب ، وهسده المحد شهد سأن اسي (ص) كان برجح بعض لامو على بعض بنا براد من مصلحه بلامه ، وكذل قوله عليه السلام : « لولا أن أشسق على أمتي لامر بهم باسوال عنه كن صلاد ، فهد بعد بنه عليه السلام في أبر السوال وايثار ترك الامر به لدفع المشقه عن الامه ،

۱۲۴ ـ ومن احلیات الصحالة ، و ادر السي (ص) بهد بالأحلیات، حداث معاد استهوا و قار اسي (ص) بعبه اي اسمي وقال به کيب عديد ان عرض بد قصاء ۱ فال أقضى بينا في كيال بله ما فال الما يا يا في كان الله فا قان السبية البوال له فاقال الأداب الأن في سبة البوال الله فا فال جهد د بي لا و ي لا قصر ـ قصر ـ بول انه (س) سدر على صد د و قال الحمد لله الذي ه في النوال . شول الله با الراضي راسول الله ، • فهما على على أمر أسى (ص) لمستقمل في الأجبياء • ومن المنا أن صبحامين جراجا في ستر واجاز ه فد الصنائات ما يدي معهدا ما فسيما وصلا يو وحدا الما قبل حرة ح الوقد فيوت احدقها واعد الصالاء والم عد الأحر ، فلما قدما على سي (س) ، حراد ما حصال صوبهما و م سكر على تحدهما ، وقال عدى يا بعد صلاته ، صب السبه ، حر عد صلاعاء، وقال لمدي أعا مد لاحر مرس معنى لم الصاد السي (ص) با رجع من معركة الحدق وأرا أن براغ بالن الجرب أمرة الله الموجة ای سی فریعه ، فقاب اسی (ص) (صحابه ، ۱ بصلی حد میک المصر الا في مني قرعفة ، فسندوا مسرعين موجهان الى سي قرعبة ، فلما خان وف العصر صلى بعصهم في الصريق واول كلاء السي (س) بأنه أرا السرعة في السير لا تأجير اصلاد ، ويم نصيل المعمل الأجر الا بعد وصوبه اي نسي

فرانته ہ و یہ کر سی (ص) عوا حد انفر میں ہ

به بكن مصد المشريع مستداعن اوجافع في عصر اسي (ص) م ولكنه به بكن مصد المشريع مستداعن اوحي م وبان هذا ان احتهاد اسي (ص) ادر أن كور عن الهاد الله به فهد وحي بالنعلي وهو من قبيل المسلاء والما ان يكول احليا دعله السائد الدول الهاد من الله الداوية وفي هدد التحله لأ عبر دالله عني احليا دارا باللان صوابا كما في قصله أسرى الدواد برا أبر أن ملك الحد المداوية كان صوابا الم كدار المثال لاديه المسحلهان على عرود بوا باعده في الديم ما فالناهال المثال لاديه المسحلهان عن عرود بوا باعده في الديم ما فالناهال المثال الديم أدين الهاد الكريم ما فاحتهاد السي (ص) مردد حتى بناها الله على المداوية المسلم المدارات ما فالمدارات المدارات المدا

أما الجهاد البحالة قدر الى التي (بن) قال قرد بنار شويعا الأمة ولا وال يدونيان شويعا الأمة والا وال يدونيات المستدرا للفقة ، ولا يقال ما عائده ادل بن وقوح الأجنها الذالب بكن مصدرا للشويع ، لال الحكيمة من وقوعة اعلام الأمة بحوا البسنات الأحكام بطويق الأجمهساد والرشادها الية ،

ه ١٧٥ ــ لا اختلاف في هذا العصر :

سين منه فلده أن سني (سن) هو مرجع المنا «المصاه وهو الملع عن الله أحكام الأسلام ، فالا معيد المشتران في هذا المصير الأالفران والسنة • اما احتياد الصبحانة فلم أن أسني (صن) فيو الذي نفرد أو سكوم • فلما كان الحتيادهم مصدر المستالا لمقيلة ، وحدث لا الحتياد فلا الحيلاف ولا تعدد أقوال في المسألة الواحدة عاولا الجماع •

١٢٦ - التدوين في هذا العصر:

اليجيد النبي (من) كناما بكينود له ما باري من المرآن ، ومن هؤلاء رايد بن كانت وعلى بن أبي صاب ، وعيمان بن عصان وغيرهم ، كمنا أن تعص الصنحانة كان بكتب بقيمة ما تنسير له كنابية من آبان الفرآن الكويم، ولوفي الرسول (ص) والفرآل مجعوصا في الصدور ، مدول كله في الرفاع وللحوها ، الأكه له لل كن مجموعا في مصحف والحدوالما كال مفراة حتى لم جمعه في مجموعه والحدد أي في مصحف والحد في إلى للي لكر كما للمذكرة فيما لعد ه

أما السنة فلم شحد المني (ص) كتاباً يكتبونها ولم نأمر بكيامها و بالله فلي على كتابها في أول الأمراء حسم خطاصها بالمران به أساح بهما كتابها فكان بعض الصحابة بكم ما للسعة بن اللي (ص) مين عبدالله بن عمرواس الماص الحال أو المسلم ، وال سم سوراء فصد كاب محموطة في عبدون الصحابة ويلموها لمرهم ولم المدالة الي ما لأل السنة مسلم للفران وسارحة لم المالة المحموط بحموط بحمل الله والقرآل محموط بحمل الله و قال بناي ما انا بحل برست الله كي واتا له للحافظول ، ومن تمام حملة حملة السنة المسلم له و

⁽١) حاء في صحيح سيدم عن اللين وص، - لا تكنبوا على ومن كيب علي غير الفرآل فللمحة وحد و على ولا حرج • وعل كدن على ملعمة فللنبوا مقمده من البار - • فللحيج سيدم ١٣٥ ص١٣٩ • وهلله اللهي محمول - في اول لامر لـ على حسلة احتلاط السية بالقرآن فليا امن لمنس و لاحتلاط ألبح لهم أن تكنيه - ويحر إن تكون اللهي عن كيانة السلة موجها إلى كيان الوحى حاصلة لبلا لحنفظ ما تكنبولة من السية فيا تكنبول من القرآن •

والفصولاوي

الدور الثباني عمر العلقاء الراشدين

١٧٧ - تمهست :

انتعنى عصر التي (بن) وقد يافيه الشريع الأنهي في الخاب و بنيه وهذا الأسلان المصدان المدان جللهذا المصر المحي للاد وتجمع المعلوز اللاحقة به ه

وقد بده المته بالسو و لاساس في هذا الدور الذي يحق فصدود ، دل أل المتهاء بعد وقاء اللي (الله) والحيوا ه فالم وأحداثا ما كان لهم بها عهد في بده اللي (الله) فكان لابد من من معرفه حكر الله قبها ه كما أن الحروب اللي وقعل ما ما لله فها من قعب با وعاقات بين المسلمين و بين المسلمين و بين عرهم في أناه الحرب و بعدها الله اللي كبره المسائل التفهية ه و علوحات لأحلامه وما يراب عليها من المدار سلمان الأسلام على بلاد كبيره و والصال مسلمان باهن بلك المالا ، و كان بلد أنزاقه وعدايه و هابده و بعلمه ع كل دلما دى الى صهور مسائل وقصايا حديده السلم معرفة حكم الشراع قبها ه وقد فاه قتهاء المسحدة السائل وقواله المعرف على أحكاه هسمد السائل وأو قالم ومعرفهم المتابدها م وهكما مهر الأحلياد بالرأي كمعمد المستقل للفقة ومعرفهم المتابدها م وهكما منهر الأحلياد بالرأي كمعمد المستقل للفقة بها أن لما يكن له وحود في عصر السي (الله) م والأحلهاد ــ وهو يقلوم على الرأي المداد والله وهذا ما حصل في هذا الدور وما كان له من وحود في عصر اللي (الله) م وكما احتهد التفلياء في هسما المعراد في مناه المعرادي المناهة المداد والله في هذا الدور وما كان

واختلفوا فقد اختهدوا و هفوا ، والانفاق هو الاجماع ، وهكدا صهر الاجماع في هذا الدوا كمصدر للثقه وماكان به رجود في عصر استي (مس) ،

١٢٨ - طريقتهم في النعرف على الاحكام :

كان فقياء الصحابة ب ادا برس به بد السنوا حامها في كساب الله ، قال لم يحدوا الحكم ، فله ، قال لم يحدوا الحكم ، فلا يحو وا الى الله ، قال لم يحدوا الحكم بحو وا الى الرأي وقضو به داهم الله احتيالهم ، وكان الأحتياد في يمن أبي بكر وغير بن الحقاب احتيادا حماعا أبي بأحد بلكن السوري ، فكان المحلمة الاعراض عليه الأمر بعد أولي برأي المعته وضرح عليهم السألة وسافشوا فيه قارا المعت آزاؤهم في حكم المسألة قصى بد المعوا عليه ، وال احتلف أحد بنا براه بنو دا ه ، كما وقع الأحتياد الجماعي الفلم بعلما الأحتياد المراي ، من الحلمة بمنية ومن عدال الرائد لاحتياد المحماعي كان هو العباب في عفيسر المحملية الأدن المناس ي اكان كثر ما يكون في السائل العامة كما في مسألة بنيسة أن في السنوا في المراق على المالحين والشخيل المناسة على المالحين المالحين والشخيل المناسة على المالحين المالحين والمناسة في هذه السألة والمناسة على المالحين والمناسة وا

وقد وربان عن فتها، الصبحانة في هذا العصر الا كتاره بدن على ال الهجهم في استناف الأحكام هو أنا كراناء والهسم كالسوا بأحدول فالرأي حيث لا نص في النشأة ، وإن الأحدام كان معسرا عدهم ، قدن بالما^{ا ال}

کنال الله ع قال و حد قله ما متصي به قصى به ع دال به بحد في کاب الله بعمر في کنال الله ع قال و حد قله ما متصي به قصى به ع دال به بحد في کاب الله بعمر في سنه رسو به (سن) قال و حد قبها ما متصي به قصى به ع قال أعاد د بت سأل الناس هال عديم أر بيول الله (سن) قصى قبه بتصابه با قريبه قاد الله الموه فيمونون قصى قبه بكدا و كذا قبتصي به ، قال به بحد سنه بنبها النبي (ص) حمع رؤساه الناس قالسنارهم ، قادا احبام أبهم على سي، قصى به ، و كال عمر يقعل دلك ،

⁽١) اعلام المرفعين ج١ ص٤٥ وما بعدها ٠

ب نے کان اُس کر بحبہد براہ وہتوں ہدا ،اپنی فان بکی صواب قبل اللہ وان بکل حطأ فلسی واستثمر افدہ

ع - وعدر بر الحصار ، وكس عدر بن الحصار الى سريح اد وحدت الله في كتاب الله فاقص به ولا تلتفت الى غيره ، وال أبال شيء بيس في كتاب الله فاقص به ولا تلتفت الى غيره ، وال أبال شيء بيس في كتاب الله وم به فاقص بدارس) ، فان أبال ما بيس في كساب الله وم بيس فيه سول الله (س) فاقت المال ما بيس فيه سول الله (س) فاقت سا حمع عليه المال ، وال أبال ما بيس في كساب الله ولا أبال ما بيس فيه سول الله ولا أبه رسل الله ولا أبال ما بيس أل سأحر فأحر ، وما أرى التأخير الا أل يحبيد بر بال فيده ول بشل ال سأحر فأحر ، وما أرى التأخير الا حمال ما بي موسى الاسعري اعرف الاساد والامثال وقبي الامور ،

د ـ فال عدالله بن مسعود من عرض له مكم فضاه فلمص يما في كاب الله فلم فلم فضاه فلمص يما في كاب الله فلمعلى بنا فضي فله سه (س) فان حماء أمر حال في كاب بله ولا معلى فله الماخول ، فان حاه أمر لمان في كتاب الله ولم يتعلى بنه بها إس) ولم يقض يمه المالحول فلمحبهد برأته ، فان له تحسن فلمته ولا تسلحي ه

أنا ما ره ي عن فتياه العنجانة من أند الرأي فيو محبول عن وم الراي المستد أو الرأي المستد عمر التادر عليه أنام المستد أو الرأي المستد عمر التادر عليه أنام المراكب البرهان على صبحة طريقتهم في النعرف على الاحكام :

فدا أن فتها مصحامه ، ومنهم الحلقاء الراسدون ، كانوا سلمستون الحكم في كتاب الله بـ في سنة رسونة (ص) قال لم للجدوا فيهما حكم المسأنة للحولو الى الأحليا ، لا رأي ، ولا سلك الراهسدا المهنج هو المهنج السقيم ، ويذلك على ذلك الموار

 ⁽١) أنفر أعلام بوقفين ح١ ص٥٥ وما بقدما حيث بقسم أقسى القيم أبراي الى تلابية فسيستام ويوفق باين أحيد فقهساء الصبحيتانة بالرأي ودمهم له -

أولاً * فيما نحص الرجوع الى لكات والسنة ، وربات آمان كبيرة توجب الناع ما حاء فيها *

الدا وأد الأحها بدراي ، فيدل عليه أن سي (دن) عبيه احبيد فيم مرك عليه فيه وحي ، وانه (دن) الل صحابية في الل بحبهدوا كما في حدث معاد بن حين وعبرد ، كما أن بعلل الأحكام في اعرال مفي الله، بنجر أن شريع الأحكام متعبود به بحبيق مصابح الما ودر، الماليد عهده فادا طرأت منشه لا حكم نها في المناب والله والسنط حامها عبلي صو، المسلحة فال هذا الأسناف لكور موافقا لا بحاد السارع في سير بعد الحدد ،

١٣٠ - المصود بالراي :

قلب ال الصبحانة الجهدوا والتعليوا الرابعي فيما لا يقيل فيه و فيت المصور عالم أي الرأي كما يقول الأناء الل المبير الدارية الفلك بعد فيم ويأمل وقبلت بعرفة واحم الصوال حيد يقا من فيم الأما الله والله على من رأى عليم أموا عائبا عنه فيما تحييل به الله أنه والا عليات العب بالأما المعمول الذي لا تحييت فيم العنول ولا يعارض فيم الأما الله رأي والى احداج الى فكر ويأس كدفائق الحييات ويجوفها أناء

واواقع ال الرأي مسحد في هذا المصر سعني و حدد لا شركه فله عرم ، بن كان ساما ما سعي قلما بعد بألساء حاصه كاعلان والمصداح الرسلة و بلد الدرائع ، وهذا واضح من السائل التي رحوا فيها إلى الرأي في قلس بلك السائل ما كان مر ها الى الماس كما في أحدهم بالمون في البراث وادحال النقص على حميع دوي العروض فياسا على ادخال النقص على على المراه الترماه ادا صاف مان الملس عن الماء دنويهم ، وكما في قول الن عاس في المراه ادا صاف مان الملس عن الماء دنويهم ، وكما في قول الن عاس في وهذا المول من بن عاس بدل على أحدد باعباس ، ويورسهم مصلته المار أي من صلق روحه بائنا في مرض موضه ، أصلة بسد الدرائع ، وقيلهم المحماء بالواحد بأحدد المصلحة المراشع ، وقيلهم

⁽۱) این علیہ علام الرفعین جا صادہ

١٣١ ــ النفائهم الى تعليل الاحكام ورعايه الصلحة :

ومع هذا السوط في وجود الرأى عد المتهاء فان المسلح لأجهادهم للحف اله بأبواعه فادعني ساس عفرهم في على الأحلاد و عاليهم العملجة ولمراء السندد ، وعلى عدا الأساس لم لفتوا للعن الأحكاء النصوص عليها لروال عليها أو عدد تحقق شروط لعسق الحكم ، ال كان قد ترفي فناهر له ال هدد اشتروط متحققه ، أو تعرض الراح والرجر عرا وقوح في الفسدد، كما أرى فهذا الحبهادهم المائم على فا دكر فاد الى السناط الأحلام الحديدة فاحقمًا للمصلحة ودفعًا للمصلحة فا

١٣٢ ــ قدن الأحكاء التي و بات بها صنوس و با تصل و دو بأي المسهم المؤلفة قلوبهم :

حاد في اغرار الكراب المصاعي اعتداء الوعه فلونها للها من الركادة فان سائل المساعل المساعل والماطلان علها الوعة فلونها الها والن السلان فراعية من الله والله عليه حال المساعد في المدلة والله عليه سلم الدي تحليل سرد أو الرياس السلم المسلم في المدلة المهم عليم مسلم الدي تحليل سرد أو الرياس السلم الألماء الآن فكال المعداء فيؤلاء لموله مسلم الدي تحليل المار و اغاء سراغر المسلم أو السماعة للاسلام الموهدة هي عدل الحكم ناعطائهم و الكالم الرياسة المولاء في حالة صعب ويحاجه الى المحمر الحكم ناعطائهم و الكالم المول المنظمون فله وفي حالة صعب ويحاجه الى المحمر الركاد من كانوا السنول المنافق المي المنافقة الأحراء من المحملية عدم والماد المصال المحمل المنافقة عدم المحمد المحم

⁽١) سوة النوية ، الاية ،

⁽٢) المسير المار ج١٠ ص ١٩٤ – ١٩٥

ب ـ ايقاف حد السرقة

ورد النص في الكان عصم ساد السادي و وسائل عمر من المحطات أوقف للصليم ألدي السراق و كدلك أوقف للصليم على عليه للحاليب من للمه سرقوا بأقه لرحيل من مراسله و ولاحد عشر فيما دها دها الله هو أد أكنه عله الحسكم وفهر حكيته وسروف للطلقة و فالسرقة حرعه تسمه لأنها أعيدا، على مال المتر فيلسها عقوله قطع ألمد ربعه و حرا عنها و كن هدد الحرابية للسلوم لحقق سروط كثيره منها ألبعاء الصرورة لأن و الصرورات اللح المحقورات و كما يعلق الفاعدة القليمة و وأثالي في عام المحاعة كانوا في صلق للدنة حددا مما يحين تلك المعروف من قبيل الصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المصرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروف من قبيل المحرورات المنال المحرورات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المنال المحروبات المتحدد النال المنال المحروبات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروبات التي يوجب عن صاحب النال بدنة المتحتاج المحروبات الكلية المتحدد النال المحروبات التي يوجب عن صاحب النال المتحدد المتحدد النال المتحدد المتحدد النال المتحدد النال المتحدد النال المتحدد النال المتحدد النال المتحدد المتحدد النال المتحدد ال

⁽١) الاموال لاني عليه ص١٠٧

⁽۲) الطبعات الكبرى لابن سعد ج٥ ص٥٥٠

أما شمن اسن او ما محان على حلاف مان الملماء لا قادا له يدفعه للمحاح وسرق هذا مال العبر قان قمله بعسر من قبيل ما تجري عبيد الصرورة من قبل اسهباب ولا يعسر سرقه بالعنى الذي تسوحت عقوية قصع بنياء أما قصة عليمة حاصب بن بليمة عاقد كر عشر بن المحصاب البيست الذي عاد ابن عده قصع أنديهم قفد قال محاصباه عدار حسن بن حاصب به والله بولا ابني عليه بكم يستعملونهم و تحديونهم حتى أن أحدهم و أكل ما حرم الله عليه حل به قصعب أنديهم والما موقدا المسلم من عمر بن الحصاب لابدل على عليه حل به قصعب أنديهم والما يدن على قيم عليم الحكم و سره ف تعسمه على سبح الحكم والمراد الشريعة وحكمها وسبى أحكامها و بعد قال عسيدم مستعدم واقد ماروف بمروف التطبيق في هذه الواقعة إلى العني الماء الحكم والتا يمني عدد وافر بمروف التطبيق في هذه الواقعة إلى العني الماء الحكم والتا يمني عدد وافر بمروف

ج ـ ضوال الابل :

حاد في الحديث العسجيح عن ريد بن حدد أنه سأن السي (بن) عن صده الأبل فتأل السي (بن) و بديا و بها و رعها فال منها حدادها و سفادها و المدور حتى بحدها بها ١٠٥٠ و الله و فالحديث صريح في النهام و بأكل السحر حتى بحدها بها ١٥٥٠ و الله و فالحديث صريح في النهام صاله الأبل و وهكذا كال الحديد في عهد السي (بن) وعهد الي بكر وعمر و ولكن في رمن علمان بن عفيل أمر بأحدها و بنها وحفقه أنمانها الى أن يصير صاحبها و وفي رمن علي بن أبي صالب حميل صوال الأبل بنا حاصا بحسيها فيه و بعديها و سقيها من مان بن النال الى أن يصهر في بعديها و سقيها من مان بن النال الى أن يصهر في بعديها و بنا بعديا و في مردد ملاجعه بعديده النبي شرع الحديد من أحلها و وهي حفظ الأبل الصافية لصاحبها و في كن هذا الحفظ بكمي تتحصيله برد الأبل دول التنافية في مناجيها و بأحد الله و الأ أن هذر الصفحة به بعد بلامكان بحقيها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر الصفحة به بعد بلامكان بحقيها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر الصفحة به بعد بلامكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بلامكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بعد بالأمكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بعد بالأمكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بعد بالأمكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بعد بالأمكان بحقيبها نظر بق تسرك و بأحد الله و الأ أن هذر المصفحة به بعد بعد بالأمكان بحقيبها بقر بقر بالأمكان بحقيبها بقر بالمنافقة في المنافقة بي بعد بالأمكان بحقيبها بقر بالأمكان بحقيبها بقر بالمنافقة بيا بالأمكان بحقيبها بقر بالمنافقة بالأمكان بحقيبها بقر بالمنافقة بالأمكان بحقيبها بقر بالأمكان بالمنافقة بالأمكان بعقيبة بالأمكان بالمنافقة بالأمكان بالأمكان بالأمكان بالأمكان بالمنافقة بالأمكان بالمنافقة بالأمكان بالأم

۱۵ اعلام الوقعين ج۲ ص٧ - ٨

⁽٢) بيل الاوطار للشوكاني جه ص٣٣٨ - ٣٣٩

 ⁽۲) سرح ساحی عوط حالث جآ ص۳۶۱ ؛ ج۷ ص ۱۸۳ ؛ الورفانی شرح موطأ مالك چ۳ ص۳۹۱ ؛

الأبل على حالها حوفا من أن بسد يد عبر أمينة اليها فأحدها بطرا القبدير المتوس فصبع مان على بساحته ، فأنان هذا المعتر اعبا أن المناد الأسل وبنعه كما الى علمان ، و حفضها في محل معان كما أي علي ، وفي هذا و الد حفظ المان على فناحته وهو العرض الذي من حله سمراح الحلم ، فيد بكن ما فعله عندان وعلي محالت لمحدث الا محالفه فناهر بنه وهو في المحقيقة موافق للحديث ويحقق المرضى منه ،

د ـ الطّلاق الثلاث :

كان الطلاق الثلاث طعط واحد يعتبي طلقه والجدة على عهد ومسول الله (ص) وعهد أبي يكر وستين من خلافة عمر بن الخطاب و فقال عمر الرا الدال قد المدال عليه الموالات الدال قد المدال عليه والمدال الدال قد المدال عليه والمدال عليه والمدال المدال المدا

١٣٢ - الاحكام المستبطة على اساس جلب المصلحة ودفع العسده:

ومن الأحكام التحديدة التي السيطوها بناء على تتعلق مصطحه أو د . مفسدة ما تألي

بورس من طلقها زوجها باتنا وهو في مرض الموث عاسدا لدريعه
 الاصرار بالروحة ، وقد رأى عثمان توريشها سواء مات روحها في العدة أو

⁽١) عالم اللهفال لابن القيم ج١ ص ٢٨٦ ، ٢٣٣

بعدها ، ورأى عسر بوترشها اذا مائة تروحها في العدم ، لا بعدها ،

ح ومه عد حمح اعران عوقتی الحماعه بالواحد عصم القرآن اهی عده اعتجابه و وقت الحماعه بالواحد دهپ الیه عمر وعلی ولسم عرف بهمب محالت و ۱۲ بحکمان و حمد فیله تحدی العلامه و درو مقیده و واین هم اللیس عدد حمد عمر این الحقاب بامراز ایاد می رفی محمد بن مسلمه للنقی آرش جازد الصحاك و

١٣٤ - تعديرهم لأرائهم:

ومع احدهم در ی و حوعها دره و قط کال حد مهم عصع سال ما وقت این قال کال صواد قس ما وقت این قال کال صواد قس ما وقت این و حد این فال کال صواد قس این و این و سوله بر شال منه و و هد ایا بسیل علی عبر واحد من فعها العبجاده کالی کار وعیر وعدایه بن مسعو و حی ال در عمر بن الحقال ایر یکس حد به آنی اینه و آنی عمر و قفال به عمر بن الحقال ایر یکس حد به آنی اینه و آنی عمر و قفال به عمر بن الحقال ایر یکس حد به آنی اینه و آنی عمر و قفال به عمر بن الحقال قمن عمر (۱۱) و با هذا به آنی عمر قال یکن صوادا قمن الله و وال یکن خطأ قمن عمر (۱۱) و

کما بهم ما گروا بلرمول عبرهم بالأحد با الهم قلایل را به واحبها مه ما علی عبر می الحصار عبی حالا فعال ما نسخت افلان فعای علی و ربه کما و قال و کاب آبا عصب کادا و قال فعا معل والامر بعد افتال و کب آباد فی کمات الله آبادی سنه سنه (مس) عمل ولکمی در این آباد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این متمار و فلم بنتیس ما قال علی و ربد و این و ای

١٣٥ ــ الاكثار من الرأي والاقلال منه :

كان فتهاء المسجاب حسما لا للحاور الى الرأي الأ ا ا به محيده ا

⁽١) - تاريخ التشريع للخصري ص١١٨

⁽٢) - أغلام الموقعين ج1 ص20 ، ١٧٧

⁽٣) اعلام الموقعين ج١ ص٤٥

يعلم في بالمراء في الده والأنهام كانوا سود في حوعهم الى الرا و هده المحالة فسهم المستر من برأي ومهم حسن و وكر على وأل مكر بن عمر وعلى وعدد لله بن عسروا بن عمر وعلى أس الملح عدالله بن عمروا بن عاصل والرائر و وهذه المهرد في هد المدور برعماه في الفته الراعة الأكبار من برأي ومرعة الأقلال منه و ولا شبك أن موه هائل الراعة والمساك أن موه أخراء هو عوا من رحح و فسعه المتنه عسمه وما فطر عدم وعظ متمود و وسن دلك والالتهاء بحلمول في نصر بهم المصوص والمساطه الأحكاد و في نصر المداعة من والمحل الله المهم من فعل على حد الوقوف عدد بدهر العسوس والمن الله المهم من وعدد المنا على عدد المن الها الى الرائي و والأكفاء بالعسوس والمهم من الفتوى والرائي و

ومن العلماء من لا يكمي تفاهسر العنوس و بان سرح معطرت في المعلمات المعلمات في المعلمات في معالى العلمات والدراء أسلم الما المعلمات وحكمه و ومن سأل هذه المرعم حمل بماحها على المن في المرأى حيث لا تعلى في المسألة وعدم التهلب من الافتاء بالرأي و

وقد وحدت هاتان النرعان مند زمن النبي (من) لابهما تقومان على فعرة الفقية وما حل عله وتمط تمكيره وطبعة نظرته للامور وتمهما لمصوص و والمحل ما رهب المصوص و والمحل ما رهب الله و فعد روي أن النبي (من) أمر أصحابة بالبوحة الى سي فريضة وأمرهم الله معمد روي أن النبي (من) أمر أصحابة بالبوحة الى سي فريضة وأمرهم الله بصلوا المصر في بني فريضة و وبا حال وقد المصر منى بعض السلمين في الطريق وقالوا ما أزاد الرسول (من) بعولة الا السرعة في السبر وما أزاد منا تأخير الصلاة عن وقيها و وفريق أخر له نصل المصر في العربي ، بن أحرها الى حين وصولة الى بني فريطة و وقد أحر المربقال النبي (من) بما قعلا فلم يكر على أحدهما و

١٣٦ - الاحتلاف في الراي :

١٣٧ ـ أسباب اختلاف العمها، في هذا العصر:

الراجع احتلاف العلمية، في هذا المصر الى حملة أساب بذكر منهيب ما يلني :

أولا احدادهم سبب علم النص بالله وعده علم النص الأحير به و وعصد لله و السبه و كال مدوسة و كليا ال أحيد ما كال لسوعها حفظا و و بد كال مو عه قيما للهم و قدد بعلم بمصهر منها ما لا تعلمه الأحرول و وقد برال على بد ال من علم للله بولله معلمة أقلى بما يؤ به الله احتها د و وريسا وافق بمعلما عرف أل علم الله و الما حالمة و فيما يكال علم الحصال ما كال من أل عمر بن الحصال ما كال برى أل فيام الله في المدية فعدل على رأية و وكال ابن عالى يرى أن مساواة أصابع اليد في المدية فعدل على رأية و وكال ابن عالى يرى أن

الحدين الموقى عليه روحها حد لله لاحلان . . ب للعد له السي (س) في سلعه الأسلمة حد أحرها النبي (ص) ان عدتها تنصي يوضع حملها . وكان ربد بن الله وعدالله بن عمر وعدهما ردن ال الرد شوقي علها روحها قبل الدحول دفيل أن يقرض لها مهرا عال لا شيء لها من المهر علا يهر ما سلمها سله النبي (ص) في يروع بنت واشق الدي حمل لها مهر الشيالة .

اذا احالافهم بنين عدد وتوفهم بنيده فقد يجهل خدهم السم فادا ره ب له الله لا تعلق بردانها لاي سب كان ه فلا باحد بها وقص بدل العلم بر العصاب لم سق بحد بر فاصمه بلم فلس حدد فالب الراسي (سن) به تقرفن بها نقته الأسكن با منطها الثالاً ،

الما حداقها بسد احالاقها في فها الصوص فين بالد احتلافهم في العدد هل هي بلاية اصها و بلاد حيض ۽ دادر اختلافها أي منصو بالليه فرود آوا باد في فوله بلاي اداو مطلبات بريضان بالليها بلايسته فرود آ⁸⁹ فالمردد جلم فير الاستقبال بلغي العيس د بلغي الحيض ۽ فيرد على معني العيش د بلغا على معني الحيض د

العد الحلافية بسب الأحبيد فيما لا عن فيه عالم بالمسالين المي حدث في هذا عصر عالم بر فيها علوس عاصية المتهاء في السناس الحكامها عام كالب صوفهم في السناد الأحام يهده السنال معدده عاماء المحلمها عملول المناس وطورا بأحدول المصلحة عالم الدالم أو عدما والأعدار لمحلف في هده الأساب عوالاً عالى فيها عامما في الي وقول المحلاف في هده الأساب عادل أنا بكر كان بساوي على المان في المحلاف في هده السائل عافي الماد على أماني مانتيهم في الأسلام عاكل

⁽۱) معاصر ب فی استان خیلاف همهاه بایت سیاد با علی الحقیقی ص۱۵۶ و ما بعدها -

⁽٢) تاريخ التشريع الاسلامي للحصري ص١٣٠ ــ ١٣١

⁽٣) سوره النقرة ، الاية ٢٢٨

سمن الأحلاق فيما سجعو فيه المدن في الحصاء ، فيكان أنو بكر برى العدل في السياواء ولا دخل للاستقية في الاسلام في تقسيم المال ، وعمر كان الربي أن من حاد المدن عدد مساواد من المله أولاً وهاجر ويصر الاسلام بمن أسلم أحيرا ولم يجاهد ول العسر الاسلام بصرة الاولين ،

وس دلما کې سار فلم کځ الراد يې عدلها و دخل لها الها للحوم علمه خرامه مؤادد للد اللهر لل اللهلما علوالله له واردغا ۱۸ خواس و ووراي لامام علي س اللي قد سال را لا علي للجر للها علملله ، س لکتي اللهو لل سهلما و للمرابر د علي ما فلال و فلا خلاف ها مراد اللهر والرائي و تقد سر للجاحة الى الراجر اللجرانة الراد على من الراه خيا و هلي في العدد () و

۱۳۸ ـ الاحتلاف قليل لا كثير:

ومع را عليه في هذا المصر حديوا والآن حالافهم كان فلسلا لا كبرا لأن لاحتياد كان دحد سان سوايي لا سببا في من أبي كر وعمر وهذ السلب صرب وحيات بطر وتطبي عن الأحلاف في مقلسم الأحيان و كبان الله كان في هذا المصر فيها واقما بيعني أن المقياء ما لابوا عرصون السالة مقدد وسحبون عن حكيبيا وابنا عبول اذا وقعب بحادية وطهرا المحاجة في مقدفة حليبا منا حفل الأفياء فليلا بالسببة الى عادية وطهرا المحاجة في مقدفة حليبا منا حفل الأفياء فليلا بالسائل محموعها أبي منا حصل في المصور الأحياة بيسا و و تعملا قال السائل محموعها أبي منا حصل في المصور الأحياة بها ما حدول و كفاهم عيرهم، الصحابة ما كانوا بنهجمون على المنوي و يراكبوا بحول و كفاهم عيرهم، ومع فله المقتل عن الأحيلاف و

١٣٩ ــ اكتر فقهاء الصنحانة افناء

وده من حفظت عليم المنوى من أصحاب وسول الله (ص) أكثر من مائه و الالمن عليم ما من رجل والمرأد ، وكان الكثرون منهم في الفنسوى سمعه عمر من حطال وعلى من أبي طالب وعبدالله بن مسعود وعائشة

⁽١) - تاريخ البشريم الاسلامي للحصري ص١١٧ - ١١٨

أم المؤمنين وزيام بن ثانت وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عبد به واسوسطون منهم : أبو بكر الصديق وعثمان بن عنان و نو مولني لاسطري «سلمد بن أبي وقاص وسلمان النارسي وعبرهم^(۱) م

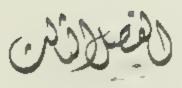
١٤٠ سائدوين في هذا العصر :

قی هذا المصر به سوی سر با الدر به قر محموعه واحدد بی فی مصحت واحد سد آن کان مو عاصر محموع و وسال دید و را عسر ساحصات حاد ای بنی بگر وقال به به اسان بسخر شراء غرال فی بنا و آختی آن یکٹو القش فیهم فی مواطن الحیا الاجری فیدمت کسر می القرآن و فقال آیو بگر کیف معمل شیال لم یقمله رسول الله (من) ؟ فقال عسر ؛ هذا والله خیر به فلم برق براحمه عمر حتی شرح الله صدر أبی بكر لدلك به فامر آیو بكر زید بن تابت بشع عمر حتی شرح الله صدر أبی بكر لدلك به فامر آیو بكر زید بن تابت بشع عمر آن و حتی شرح الله صدر أبی بكر لدلك به فامر آیو بكر زید بن تابت بشع الفرآن فی مجموعه واحدة و

آما النالة فليا تدول في هذه المصر وقبلت تجلوفه في بندوا الصبحالة. اللا تقلولي م وقد روي إن عشر أن الخصاب هيا تجانها الآالة بريد بالمدام.

⁽١) اعلام المرقمين ج١ ص٩٠

 ⁽۲) التعریف بالقبران والحدیث تأثیف استاذبا محبید الرفراف
 س ۷۹ ،



الدور الثالث

۱٤١ — تمهيسا- :

يندأ هذا الدور من بهامه عصر الجلعاء الراشدين أي من بنية 13 هـ. الى أداش الدرل النالم المهجداء الى الى قبيل للقوط الدولة الأموية •

وقد سار العقه في هذا الده على نهج الصحابة في العقة عالان التابعين بلفوا الفته عنهم عاددت واعلى ماهجيم في النساط الأحكاء و فكان ففهساه هذا المصر الرجعول الى الجناب برائى الدهال الأجلهاد بالرأي بأنواعه نامران الى عنان الأحكاء عامر عاد الصلحة ويافع المبلدة و

الأن تبجد بن سنه ح في هد المصر ١٠ الاساد سندكوها ه ولاحتها بالسوى - ١٠ سنه من احتاج على اي واحد أو عن الاص للمن الاحتاف بالمعاد وطهور للمنا الاحتاف بالمعاد وطهور بمض المرق كالحواج على هذا الدا بلغرق المعهاء في الأمعياد وكسره بمض المرق كالحواج علم هذا الدائدة وكسره النوادل أدى الى كثرة المسائل والاحتلاف فيها ه ١٠ حرا عال المفهاء في هذا المصر ما كالو سواء في رعبها المنهلة ، فلال منهد لل كما كال في عصسر المحتفاء الراسد من لد سهد من إي والحريء فيه ، الأأل فيهود هانهي المراسد في هذا الدور كالراعلي بحواله وأقوى وأوضح من الدور السابق مما أدى الي فيهور مدرسة هن الحديث ومدرسة أهن الرأي ه

وعلى هذا ، فيمكنا احمال التطورات في الفقه والمحاهاته في هذا الدور نامور للائه (أو لا) الساح دائره الفقه وكبره المحلاف في مسائله • (تابيا) تسوح روانه المحديث وأبره في المعه وعبره (عائد) طهور مدرسه أهسس التحديث ومدرسه أهل الرأني • وسكم فلما لمني لالتجار عن عدد الأمور وما نتعلق بها ه

١٤٢ ــ انساع دائرة الفقة وكثرة الخلاف ف مسابلة :

بالرة الفقة سنبه بدريانا الحوادب والوقالة باقلان واقعة لأ بديهسته من حلم في المرعم أما بالصل و ما بالأسباط م وقد اردادت الحوادب في هما العصر ، وهذا هو بنان تجام ، فاحد يناه با بالد مستر وطو ونعير م صاف أي النباح فقة الأد الدلامية ، وهذه الناد يحمل فيما ببا بالعابات والتدلم والأحوال لأحلماعه والاقتصادة وبمط العلس والملول المعملات وباحد الحصاء وأكن هيند الأمور بدعو الي سوام الوقائم وبالتالي كثرة مسائل المقه واتساع دائره •

هذا من جهه الناخ باثره المله م الدالاحداق في منسبائله فيرجع الى أسباب كثيرة :

أمل الشبا المتنهاء مامل الصبحابة والماهان مافي الأمضار الأسلاهية واستنجابهم فنها فأوقد بنم بالمنافق أالدس علبهم مسقبولهم ومساوتهم عي حكم اشرع فنما عم عندهم ، ويتلقون عنهم علم الدين والفقه في أحكامه ه ولا سبب أن أو لف الفتهاء ما كاوا سواه في المته وحفظ اسببه وعندار العهم لمسكتان والمسلم والأمسر الدي ثؤدي ان احتلافهم فلما ليجهدون فلسمة أو يعتون ه

ثاناً أن الأجنها. باشتواني عالمني تؤلي أن الأنفاق على رأي واحد أو بقريب وجهاب البصر الاست عد معكما في هذا الدور الاكما فلما لا تتعرف المعهاء والأمصار ونعدر البراجعة والداكرة والأعبال فلما تسهم على بجلو مؤثر كاف م فصلا عن فنام نعص اعرق الاستلامية كالتحوارج وعبرهم ا وهده الفرق مختلف فنما بنها في ماهج الاستناط ومناحي الاستدلان وعدم اصشان كل قرقه بنا عبد الأجران من فسية وكن هيند. الأمو الواي الي الأختلاف في الرأى •

تانا " آن البلاد التي بريها عقهاء ، كان متحلقه فيما سها في العادات - 144 -

والمعالمة وانصر العاملات وأحوال الاحتماع والأفتصاد وانحو دنك ، كلب قات ، وهذا الاختلاف يؤثر في احتهادات المدياء ، لأن النقبة يراعني أحوال المدد وطروفهما دامت غير محالفة فلشرع ،

ابعد ال هر كال بلد بلتوا العسم على فلهائهم وويتوا بهم معرفهم بهم ومجاهلهم بهم وقد عاهم بالدالى العلق بتناويهم والووق بمروياتهم وساروا عليه ، كنا به تحسوا بالجاحة البلحة السديدة الى معرفة فقة عسر بيدهم و بحث ما عبد فلهائها ، وهكذا بحد كل فعر الرم فناوى وأقفيسه فلهائه ، فأهال الدالية في عبدالله من عبر العلجامي فلهائة ، فأهال الدالية المالية من عبر العلجامي المووق ، وقاوى سعد بن السبب وعرود بن الرابر من البابعان ، وأهن مكة يشعون فناوى عبدالله بن عبر وعطاء بن أبي منعود ومن بلقى المتم بن علي والامدية كمحاهدين حير وعطاء بن أبي مسعود ومن بلقى المتم عالم وأهل السكوفة اعتمدوا فناوى عبدالله بن مسعود ومن بلقى المتم عام من البابعين كعلقمة المحمى والأسود بن برايد بالراب من ماليا و وحداد المحمى المحمى المعامد المحمى و وهن الساد عواوا على فناوى معاد بن حين وعاد دان عبدالم بحراج على أنديم من البابعين مين سي مناوي عبدالله بن عمرو بن العاص الأها من حجوهما ، وأهال مصر أحدوا السن المحولاني وعمر العاص المالية بن عمرو بن العاص الأها من حجوهما ، وأهال مصر أحدوا الليوي عبدالله بن عمرو بن العاص الأها من حجوهما ، وأهال مصر أحدوا المتواوى عبدالله بن عمرو بن العاص المالية عالية بن عمرو بن العاص المالية المالية عالية بن عمرو بن العاص الأهالية الأهالية المالية عالية بن عمرو بن العاص الأهالية اللها علية والهالية عمرة المالية عالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية عالية المالية الم

١٤٣ ـ شيوع رواية الحديث ، سبيه والره :

كان المحدث عن أسول الله (س) في عهد الملحالة فلللا^{٢٧} ، أما في هذا الدور فقد شاعث روالة الحديث وكثرت ، وسب دلك تقرق الفقهماء

 ⁽۱) نفر (غلام برفعان ۱۰ ص۱۷ و ۱۱ عدها و باریخ (عفیله)
 (۱) الاسیع السایس ورفقاله ص۱۸ ۰

⁽٦) وسيب فيه البحدات في عصر الصحابة فيه الوفائع الرمعرفية الصيفانة بالسبة الاستاد في في حاجة للتحديث باسبة البداء في في عمر على البيني عن كثرة البحداث محبول في نظريا لما على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من يحدث منا قد يودي دات الى الحصائد على عدم وتوفة بصبط من الله على عدم وتوفة بصبط على عدم وتوفقة بصبط عدم وتوفقة بصبط على عدم وتوفقة بصبط على عدم وتوفقة بصبط على عدم وتوفقة بصبط على وتوفقة بصبط

في الملاد و تحدد المحوادث وصروره المحت عن حكامها ، فلان ديد داعة لى السؤال عن السنة الاحكاد مها ، لى السؤال عن السنة الاحكاد مها ، ولا سلت ال أواثلت المتهام ما كانوا سواء في درجه حفظ السنة ، فقد كان عند تعقيم من البنية ما يسل عبد الاحرام كان منهم الكرول في الرواسية والمقلول (1) ،

وكان من أثر شبوع روايه الحديث ما يأتني :

أ السماح الأحكاء وكدرد الأستناط من البلية ، والسبع هي فيساده العمه ومصدراء الثاني ف

ب كرد وضع الحديث من قبل المستدين المطوية فلويهم عسلي مص الأسلام و لكند له و فقد السعن هؤلاء كرد المحدث عن رسول الله (س) فلفقدوا الأحديث وتسوها أي اللي (س) و للساعوها للن المليس المحدث مص للحصال لا الهد من أضحات الدي المحدث مص للحصال لا الهد من أضحات الدي المحدث من الحديد الحديد المدين المحدث الحديد المحدد المحدد المدين المحدد ال

- ـ وقد برس على مصح بحديث عرفية بدر اعتبة و هيدر فير بعة المعهاء وانعالهم في عنديد علمد أن كان اعتبة بندج الحديث معينا وانعا بعيجة فيصرف الى النفر فيه والأستناب به عابيات مهمة بدا بعد كبراء الوضع بـ شافه عاد بندرت مهمته فحص الحديث سيدا ومثنا للتأكيب من بنجية في أن يعير فيه و بنسبت بنه م كبدار سبوح اوضع أدى بفتها المراق الى النسراط سروط بنيلة عنول الحديث بنيا أدى الى عبيلهم الروالة وفيون الملين منا السمور وهذا أدى بهداي المحود في الرأي أكثر من عيليهم م

د ویکن مکیده اوضاعین به سر کما قدره و با بنجداج الأمه بما

⁽١) البيسة لم يحفظها واحد وابنا هي محفوظة في الأمة في عنجانة خفطوا السيسة بمحموعهم وليم يحفظها واحدد بعيته و يستب في دلك أن النبي (ص) كان يصدر منه القول أو العمل فتحفظه و بعبه مي كان حاصرا ويعيب عن من كان غالباً و

وصنوا وعنوا فتد قامت آمه من أعال علمه الأسلام مكشف عن أوالسك الوصاعان واصها. كديه و مراب الأمه بهم واحدا واحدا ، وهكدا بسيداً سلول علم حديد بين به بشان عسد عار استسلمان ، وهو ما ينمي بعلم الحرج ، المعدين ، أو علم الرحال ، وهذا العلم اصلى حلين القد عظيم العالمة يهدف الى حدمه السنة والكشف عن أحوال رواتها واحدا واحدا واحدا وسير العمدي من الكال و واعدا من الوهد ، و موسوق برواسه من الطمول فيها ، وقد بدأ المائم في بحرج و بعدين في بدا له هذا المصر ، فعلم أموال في هذا المعلم بيا ما غوال في هذا العدم عن عبدالله بن عالم عرد من المالمين بنام أموال فيه حتى ديد. علما مستدا فائدا بدايه له فواعدة والمولموريونه بالع المول فيه حتى ديد. علما مستدا فائدا بدايه له فواعدة والمولموريونه المحدد في المولمة أهل الراي

الله ال الأحته الاحكام ومراعم المحلمة الراحم في على عوم على الله المعرائي على الأحكام ومراعم العسلجة ، وال المعهة كالوا فر بعيل فراس سهب من الرأي في المعراف فراس لا سهب من الرأي في يلجأ الله كلما وحد طرواة لذلك ، وفي هذا البهبر اشته طهور هاتين المرعمان وأحد المحد المحد المحد المحد المحد المحد المحد وحد المحية المحد المحدول على الرعمان وسان مناهجها ولكر أنهارها ، ولا محاورونها ولا تعليه من كلني الرعمان وسائل منهم الوقاتون عسد المحدول المحد المحد المحدول المحد المحدول المحد المحدول المحد المحد المحد المحد المحدد ا

١٤٥ ـ اساس الخلاف بين المدرستين:

وسن المحلاف لين المدرسين في الأحماح بأسله ، فهذا لا خلاف فيه ، والله الحلاف في أمراس (الأول) الأحد عاراً ي (و بنالي) في عراج السائل لله على الرأبي ه ولكلم فيما للي عن كن أمر من هدين لامراس على حساماً ه

الامر الاول - الاخذ بالراي :

فأهن الحداث طفول عند المصوس والآن والعالي المدرة منها ولا سنفول أي برأي ولا تأخيلول بنه الا اصطروا و بنا توقيل للصهد عن الأقدة لذرأي فيما لا نفس فيه وقيد ووي أن رحالا حدد في بنايا بن عبد لله بن عمر وسائله عن مسأله قصال به أسمع فيها للسل و فسال برجل فاحدري به أسلحت الله برأيت وقيل لا و به اعد عليه سائل سؤاله فاحري برأيت وقيل سائل العلي أن أخير بنا برأي بالدهب فائل الني أرضى برأي و بدهب للمدالة أحدر الأن وهذا كان قلها مدرية الحديث يتهيون من الفتوى بالرأي ويؤثرون الوقوق عبد النصوص والآثار ولا يتهيون من الفتوى بالرأي ويؤثرون الوقوق عبد النصوص والآثار ولا يريدون الافتاء بدونها ها

أما فقيه، مدرسه الرأي فيما كانوا سهسور من المسوى الرأي ما دالم لا نصل في اكتباب ولا في السلم فيما للحيدول فلله و ولهلد أكثروا من السعمال الرأي للحافي لاولها و وحجلهم في الله أن أحلكام التسريمة معتوله العلى والها السمل على مصالح الما ع و سب على ألب لل لحيس للله المصالح فلا بد من اللحب عن طلب العلل والصالح التي شرعب الأحكام من أحلها حتى للكن للعمل على صود هذه المصالح أحلها حتى للكن للعمل من عمر للمسالح وللك العلل و وللسدول العمال على عمر لل خصال وللك العلى و وللمناه من عمر الله خصال

⁽۱) تاریخ عقه لاسلامی سسیت محید علی سیاسی ورفقائیهصی ۷۷ •

وعلي وعدالله بن مسعود حث كالوا لأحدول بالرأي وسطرول في علس. الأحكام ومقاصدها •

الامر الثاني ـ تفريع المسائل :

كان فتها، مدرسه الجداب لا تترعون استال ولا عرصون الوفائع لم للجلول عن أحكامها ، وليدا كان فعيهم وافعا لا لتنول الاقتما للسلخ واللصوص والآثار لا لالراني ، قال أعورهم النص ربعا وقتوا عن الاقتماء وربعا اقبوا بالرأني مصتفران كا هان وللعافي صلق حدا .

ما فيها، مدرسه الرأي فيا كانوا عقول عبد السائل او فيه سيسعول بها الأحكام و والله كانوا عرضول مبدل به ليح و للسجر حول بها الأحكام بالثهر م والمحلفة الل مدالم الرأي لله فيهها والميا لله ألحه الى العرض والمعدر بعد أن السحلص فيها ها على الأحكام ووصفوا المواعم والسواقف لمسائل ، وقد للم هذا الألحاد مداد في مدرسه التي حلقه كما تشامي لله فيها نقاد ه

١٤٦ ـ اسباب وجود مدرسه الحديث في المدنية ومدرسة الراي في الكوفة

سن وجود مد سه الحديث في الديمة و ومد سه الرأي في الموقة الله ديدية وبال الكوفة و والله هو الد المعلمة عليه بالله حيل عليسه من حسمة براعة الى الرأى أو غير براغة الله و هذا هو السند الهيم الفياها في لكوالل وع ديرغة المعلمة عند الملية و وقائد المد و حود فتها اللي في المدينة وفتها وحديث في الكوفة عام يربعه الل عندا رحمل سنح مالمد كان من فتها المدينة والمسهر الارأي حتى بنسي بريعة الرأي و وعامر الل سراحيل المعروف باشعني كان من فتها والأثر والحديث والدرة الرابي الأرابرضي بدليلة أصبحانه وكان هو في الكوفة ومن فتها لها المارات الرابي الأرابرة الرابي المارات الله المارات المناب المارات المنابرة الرابية المارات المنابرة الرابية المارات المنابرة الرابية المارات المنابرة الرابية المارات المنابرة المنابرة الرابية المنابرة الكوفة ومن فتها لها المنابرة الم

ومع هذا فهيات أسبال وعوامل ساعدت على شوء مدرسه الحديث في المدينة ومدرسة الرأي في اكوفة ء ومن هذه الأسبال ما تأني

أولاً : تأبر فتها، الد اللهي نصر عه سوحيم الفلها، الدالم بحر حوا

على فقياء الصحابة المثلق من الرأي أو الكارهان به الواقتين عبد الصوصى كعدالله من عمر ١٠ دمن كان سهد للمبدأ صحابي كبير الرأي أكبتي براوية آزائه ولم يأحد مدهنة في الرأيء

ما فقها، أكوفه فقد أبروا نصر بنه عبد لله بن مسعو أومن بلقى الميلة عبه • وكان ابن مسعود منالاً أن الرأي يأحذ به ولا يهانه حيث لا تصل في استسائه •

الله كبرد لأحادث والأنار المقهمة في المدللة الأنها مهلط الوحي وموتس الصحابة ، ومع عدد الكبيرد من البيلة وقاول الصحابة لا يجلله المقية حاجة الى الرأي تم وادا وحد فيقدر قليل حدا ،

أما في الكوفة ، فكات النسة ، الأنار أفار منا في مدينة ، ومنع فله مسة طفهر الجاجة الى الرأي ، أصف أن للما تسوع الوضع في لجديت في الكوفة وفي العراق عامة لكبرد عرق التجليلة ، من لاعراض الجليلة ، منا حميل ففهناه الكوفة لا شلول لاجادات الانصاء المجليل النداد والفناق ما الشرفود من تشروض على الجديت للميلود ، منا أدى في فليلة السنة العلجيجة عدهم ، وهذا أدى الى التعديم الرأي لابرد ،

الما الساطة الحيام في المدالة وعدم للحدد الوقائع الا للدر فليل ه ومع هذر الساطة في الحداد ومسائية معلم وقائمها لنا أقع في عهد الصحابة ، لا تطهر الحاجة إلى الرأى الا يقدر قلال «

ما في الكوله ، فالحدد معدد على للسعه ، لأن العراق للدارو حصارة فدلمه وطالد وعدال محلفه وسارات فكراله ، والمعلم أقواد من احلس سي وكان منهم أغرافه وعاداته ، وهسلم كله للحل الحوادي مسوعيله وكثارة ، هما يحمل الفقية على الأكثار من الرأى ه

۱۵۷ - ؛ كان رئيس مدرسه الجديث الأمام سعيد بن استين النوفي سنة ١٩٤٤ ، وهو أحد التقياء السعة الدين ستروا العقة في المدينة بعد أن

⁽١) مقدمة الل حلدون ص٠٤٤

تلفود عن الصحابة (١) وكان من حداث الناسين فقها ودنسا ووزعا والصحار حتى كان يسمى يفقيه الفقهاء •

وكان رئيس مدرية الرأي في الكوفة الراهية بن يريد التجعي بسخ حمد بن أبي سلمان التوفى بسه ١٩٩١ ، وهو بسخ أبي جمعة استهوا به بالبراغة في العقة والدفة في الأستناط والعوض في مقاني التصوص •

١٤٨ ــ التدوين في هذا الدور :

المعلى هذا الدور ولم يدول فيه سيء من الفته م كما أن السنة السا تدول أنصاء وال حصلت مجاولات بدونها ، فقسر بن عدا هر تر كت الى عاملة باللذية أبي بكر محمد بن عمرو بن حرم أن أنصر ما كان مستن حديث بنور الله (بس) أو بسنة فاكته ، فابي حقت با ولن العلم ودهات الملب، ، الأن عمسر بن عبدا هرات فيان أن بند بن حرم به المرد بسنة عمر ه

⁽١) العمها المسلمة هم ستعلم بن السلم وغيروه بن رسر (توفي سلم ٩٤ م) والعاسم بن محمد (توفي سلم ٩٤ م) ازاء لكر بن عبدالرجن بن الحيارث (يوفي سلم ٩٤ م) وعبدالله بن عبدالله بن عبله بن مسعود (توفي سلم ٩٨ ص) وسليمان بن يسال (يوفي سلم ١٠٧ ه) وحارجيمه بن زيد بن ثابت -

والمالي

الدور الرابسع

١٤٩ - تمهيسات

الدا هذا الدو من عالى المول المالي الهجري وللمد الى منطلت القرار الرابع عاولا سا المته في هيدا الدور سوا عصما واردهن اردها ا عجله ولصح نصوحا كاملا والى سارا صله لمدس عام و واد الدوليلة الأسلامية الأحكام المالوسة النصم محلف المورها وشؤلها فرول عدلام فينعد الباس يثلث الأحكام ما شاه الله لهم أن يبتعدوا ه

ه في هذا حو صهر والع المتهاء ، فالمجله وي المعلام صهروا في هذا الدور و للسو مداهلهم المميلا ألى أكثرها فائما حتى الآن ه ه كال مدهب في المحلم المهيم الدفليلي الدفليلي الدفليلي المحلم المهيم المعلم المهيم الدفليلي الدفليلي لاستحالها وماهجهم في فهم الشراعة والمسلود الأحلكاء من بصوصهب وقواعدها ، و بهذا فلحن بمر ببعد المدارس ويري فيها الجدر الكبر ، وكما صهر مجهدول فيهاه ، صهر الصا علماء توالع في علم الجديث الشريف وقوية ومصطلحاته وما يتعلق به ه

وفي هذا الدور أنصا دول المنه وصنص فواعده وحمد أثمانيه و المن الكب في مسائله وصار بناؤه سامحا وعلمه مميزا على عزم فالمسا معسه - وكما دول العقه دولت السنة أنصا تدوينا شاملا مع بيال الصحيح مها والصعف -

و يهدم الصواهر كلها ، سمي هذا الدور السيماء مجلفيه النيء على مصيرات هذا الدور والكشف عن حاله المقه لا فسمي بعصر الفقة الدهني ، و تعظیر ۱ ها اینه و د تعظیر الدوانی داد مصر التحلیدین و تحوادها. من التسمیان داوانسکه قیما طی علی مصل مصاهر هذا ۱۸۱۱ د

١٥٠ ـ اردهار العقه وأسيابه:

قلباً . المناه الدا الدا العلم وكبرات مبتالله على بلجو بها تعليم مثله مين قبل با وهدد الصعرد أراجع في أسباب كبيره بدكر منها ما تأمي

و (عاله للحلقا المناسس باعدة و لمقياه و وتقيير هذه العالمات للعراسية عليه الرحوع الى أنهم و فاراسة و الحلقة الشيور و تقلب من لني توليف أني حليلة و وراسا بيدا العلب و تلبي عليه للحولة و توليف المناسبي عليه المحلفة وتقلم الله المناسبية (للحراح) و والنصور الحول أن تحمل (مولياً الأمام مالمه) فالود المدولة المناسبات و المسول و فأني فالمد و المرا القلب على وال الرئيد فأني فالمك ويقول له :

ر فليه الملك به للرفو في لانصار وكن علم وقله وكن على حلى مرد المفهساه وسلمع حلى ، لا فلير ولا فلير في حلافهم و بأمول للرب المفهساه ولللمع مافليا بهذا أو معارضا أو مستقسرا ولي كان قد الله كمرا والماكن حصاً حليما في اكراهه المفهاه على المول بحلق القرآن ،

وقد به على عدم بحدد بالمشهاء موقد هم الجراسة ١٠٠ منه لهسم منجب المعلمي أن سنط المدين والمصنوا في الناجهة المنهي والحلهم المعلمي فاحلهم كان فضه كما أحد واصهر ما ذي الله الحلهاء في مسائل المقه الما بالله السواح البائد لاسلامية المائد كانت المبد من السالم المي المهلمي معالم ما اللاد البائد المائد المائد ما المائد بالمائد المائد ما المائد ما المائد ما المائد المائد

وفي هذه البلاد الواسعة عارات وعالد مجلفة سابه لا تعتب مراعاتها ما دامت لا يتعلق صوب السراعة ، عاجلتات الاجتهادات بالاعلى احتلاف العدات والمتالد ، بعدف الى ديم أن السلمين كالواحد حريضين على معرفة حكم الشرع في حميع معاملاتهم وتصرفاتهم وهي كبياد منوعة ، فكانوا بدرعون الى المفهاء ويستونهم مسشراس ،

و مستطور الحداء مسائلهم ، وفي هذا ؛ الديمو للفقه ؛ الساح بدالريد .

الما صهو المحمد بن كما به ي ملكات المفهم لر سحه ، فعملوا
على تممة الفقه وسند حاجات الدولية من التطيمات والقواتين ، وأشأه ا
المدارس منهم مي صمت بو نتم الفقهاء كما بشدكر دلك فيما بعد ،

الله الله الله القد دونت السة وعرف صحيحها وضعيفها ع فكن في دما سبيان لهند المتهاء ولوفير الجهد عليهم ، فند وحدوا السله بين أيديهم يصلون البها دون كبير عناء • والسئة هي ماده المقه ومصدوم البناي •

و حسن با هي بريال (الله مرب بها حركه بدون السله ، فالسله بريادور في عصر اللي (ص) والناكار بعض عليجانه بدون للفلية للمصر ما تسليم كنا بريا بعد من في م وفي من أبي لكر بهي الحال كنا كال فيه بدور السله والناكات عين بالروية والشافهة ، وفي بمن عمر بن المحطاب أن عمر بن المحطاب أن تاليب السله با عدل على بدورة في برمن عمر بن عبد بدرير المحلمة الأموي بنات حرب محدة به في بدونها فقد كنا اي فاصله في المدينة أبي بلسر محمد بن عمر و بن حرم بامرد بدون السله ، كما قلا من قبل ، وكلمة محمد بن عمر و بن حرم بامرد بدون السله ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون السلة ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون السلة ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون السلة ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون المدون السلة ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون المدون السلة ، كما قلا من قبل ، وكلمة ما فين المدون المدو

وفي عيد الماسيان ، المدأ لده بن السبة على حو مجلط لفساوى الصحالة و قو بهد ، فتد كت عن هذا للجو للقال اللودي في السكوفة ، والمنب بن سمد في نصر ، والأمام مالك بن السن في المدللة ، ولم تصلياً منا كلود لا الملك ، ولمن أحمم ما وسلياً من كالهم هو مولياً الأمام بالله وقية للجد السبة للولة والآثار عن الملكانة وقياولهم وأقصيلهم عال فلله أيضاً بعض أقوال التامين ،

وفي نهامه الفرن الماني أحد بدونن السنة نهجا أخر نتمين بافسرا. حديث رسول الله (ص) وتمييزه عما سواد « وقد سلك العلماء في هذا المهج الجديد في بدونن السنة طراعة السنايد أي جمع أحادي كر البنجابي على حدد و . احدد و . احدد موصوعات مرونات م به فهرد فريف خديده في سدوس ، في غرز حد الهجري ، وهي بدون الجديث مرياعي الوات المنه ، عد لجري عن فلجله الجديث وتحتق ما الشرصة المحدث من شروط لفلحله ، ومن أشهر مدونات الجديث ما يعرف عد أهل الجديث بالمنت للله ، و بحد لله مؤلاء المحديث وعملهم الدول ، وحد فريق حرامي علياء ، حداث بعني للقلم دواء المحديث و لمحد عن حوالهم وهؤلا هم علياء لحراج و لمعديل ، وقد قاموا بأسلس قواعد هذا العلم وهؤلا هم علياء لحراج و لمعديل ، وقد قاموا بأسلس قواعد هذا العلم المحريث المناعي كانت الوضاعين فياسه سريفة الله من المحريث والمدالة من المحريث والمدالة من المحريث والمدالة من المحريث والمدالة المالة من المحريث والمدالة المالة المالية المناعين فياسة المدالة المالية المناعين فياسة المدالة المالية المناعين فياسة المدالة المناعين فياسة المناعين فياسة المناعين فياسة المناعين فياسة المناعين فياسة المناعين في ا

١٥١ - فهور المداهب الاسلامية :

وفي هذا الناور فيهران المدهب الإسلامية وتسرب معامها ووقيحت تجاهدية وتباء الذن مدهب الناخ أكنه ول تسرول الداد والهجول لهجنة المدهب التي حبيته وعبرد كما الداكراد فيما لمداء الناء للهاء

۱۱ سخت استنه هی صحیح بیجباری وصیحتج مسیم وسیس برمشی و بی ۱۱ د بیبانی وایل ماجه و عجل بها بالاعتبار مسید الامام حسیده ۱

كدن كافي لاي خفقر محمد بن بعقوب كليني سوقي بنينة ٣٣٨ هـ وكدن غدلا بحضره عقيم الايي جعفر محمد بن غلي بن بحبينين بن موسى القلي سوقي بنية ٣٨١ هـ وهو العروف بالعليدوي الن بالوية ، وهيناك كديان احران من بالثما او أن القلوان للحامس الهجري وهيناه اللهديب والاستنصار وكلاعيا للبنيج التي جعفر محيد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى بينة ١٤٦٥هـ وفيهما فقة وحديث ا

(٢) ومن عدماء هذا عن نحي بن سعيد القطال بيوفي سنة ١٨٩هـ وعبدالرجيل بن مهدي اللوفي سنة ١٩٨هـ و نحي بن معين اللوفي سنسته ٣٣٧هـ وأجهد في حيل اللوفي سنة ٣٤١هـ * وقد المت الكب المعيدة في كن مدهب وكاب هذي لكب الأساس لم سدها من كند المنه كما أن المعيدة من محمد الدهد حسوا للحاجة أن فسط أصول الأسساط وقواعد المحراج الأحكام فأسلوا قواعد علم أصول الفقة عافوقيع الشافعي وسائلة الأصولية المشهورة ثم تمه الأمام أحمد الرحس بكنه في هذا العداد بدام المديد الرائدة والأشك أو تدوين هذا والرادة في هذا العلم الحليل عامم أصول الفقة و ولا شك أو تدوين هذا العلم الحليل عامله والدي الدهد الإسلامية المحلمات والسياب احتلافها و

الفيطولونى

الدور الحامس

۱۵۲ – تمهیب

سه هد الده س چده الدو برام ی سعود عداد سه ۱۹۹۸ و هو دو کو المنه و فقد به و گل دو الرام کلت کار المنه فی سو دالم واژدهار مستمر وجویه دافقه و وگال من درائه فقهاه عظام پمدویه باسات نمائه واردهار وجیانه ۱۰ و لکی المقه به ما سی علی حالته هستم فقد اعبر د المسعت و رکو ۱۰ وقت علی به در اوی بث فست و به معهاه بعد اعبر د المسعت و رکو ۱۰ وقت علی به در اوی بث فست و به معهاه بعد این بیده و ۱۰ و عود المس ی بستم به در این بید ایجال ی الاف بد با با المس ی بستم به در این بید ایجال ی الاف بد با با المس ی بستم به در این به در المس ی بستم به در المد با به در المعال ی به دا به در المعال ی ایکار به می این به دا به در المعال ی الاحب با به در المعال ی به در المعال ی هدا بدور و الاحبیات با بعد هد المحل با ۱۲ دعی عمل هذا دعیها فی هذا بدور و الاحبیات با بعد هد المحل با ۱۲ دعی عمل هذا دعیها فی هذا بدور و

١٥٢ ــ جنوح العقاء الى النقلية :

لا سال في المسلم الديان محتهدا منساه لا المتبد المدهب معلى و الما المسلم المسلمون الدين المسلمون المرابي المسلمون والد المسلمون المسلمون والد المسلمون المس

 ⁽۱) لاحتیاد لا سکل سده باش اللی به ادبه احتیادا دفعا نفسسهم باغاء لاحتیاد می غیر اعداد می الاعتیاد انجمال ۸ و بریادیه نیم نفتوا ایدا - فعل عیدم باید الاحتیاد مصوحاً »

أصاب فله حرار وال احصافله حراء حداكما حيرانيد التي (ص) • ولا شك أن في هذا النهج للمحتهد شخدا الافكار ومنبه للملكات التفهية والسلغا لذائرة الفقه • وهكذا كان المحتهدون في الا و الساعد • الا مي هذا الماوا صعد هذه المتهب • ينبو لموسيم ستعمر والمحاعي المحوق بالمحقق بالمناه ما بالمحقق بالمحقق بالمحقق بالمحقق بالمحقق بالمناه ما يتوهد في الفته ويهيء الساسلة المحقول المهبا بسراء من سنة ويحوها لصلول المهبا بسراء من سنة ويحوها لصلول المهبا بسراء من سنة ويحوها لصلول المهبا بسراء منسهولة •

ا محمد در بنات فسو المقد بان عليه السوعة فينا بنها الأالمان الدر الى جملة الناب منها

ولا صحب سنهان سامي للجلت الماسان ، لا لا و له له العداكما الااب من قبل والما تقصمت الحراقاء وقالت في الحاليات به بلات من الراقي المعلم والمعلم و المعلم و الروا الوقوف عليلا للجلاب الاستان الماسان الاسلاق الاستان الاسلام و الروا الوقوف عليلا للجلاب الاسلام و الروا الوقوف عليلا

ان الدهب الإسلامية ، ب بدا له كره مع سدي مسائلها وتبوب مسائلها الواقعية مما جعل النفوس تستروح الى هذه المراء الفقهية الهائلة والاستماء بها عن البحث والاستباط »

ما صعب المنه المنسر الهد عد الدالي على الدالي المدالية المدالية الموسية الموسية المعتب المحر المعتبر الاسوال الهد عد الدالى على المني الأحكام من ما معيد الأحلية و وال المحتبر لهذا المحدد للحرد - عداد والاستاد المدهب المولد الي والموران في فلاله والمنته الحدولة وعدد للحرد - عداد والاستاد الله المنتبة المولد المعلوم ا

هدا بحامد ما رسطه اسلام فهذا عمر بن الحطاب بكت ان اسي موسى الاشعري أن لا يحمد على دي سين له حطوم فيقول له : « ولايمك فيما فيما فيما فيما به الموم فراحمد فيم الله فيما بن في الحول مر س السادي في بحق على المحمد الحق حر س السادي في بحق على المحمد الحق حر س السادي في الماض الذي معي المحمد المواد والله الحلى الذي معي المحمد المواد والله وسول الارسون المحمد و لامام مال شول كن واحد يؤجد من قوله و سول الارسون الله (ص) ، و يو حدمه كن بعول عن بالعان هيار حال ويحل وحال بحثهد كما احتهدوا «

والأن صعب النفه بالقس واكنا فله والعدر أواثف العلياء في الله و بمدهب معين وعدم الحروج عن أرائه و

١٥٤ ـ سد باب الاجتهاد :

وما كرب العادات لاحتهاد من سنوا عله وحتى عقه، من عب هولاء الأعداء وقت عدد بن ساس بالحدوى ساسله من لا عود على علم وقعه ، قبوا سند بال الأحتهاد دفعا بهذا المنت وجففا بدين الباس الآه ، والحق الراحية بال الأحتهاد لابد والحق الراحية بالأن الأحتهاد لابد والحق الراحية بالأن الأحتهاد لابد بن وافر سره سه ، قدل سوقر فيه هدد السروط فله ال يجتهد ، ومن م تحقد بها فجراء عليه الأقياء في سرع الله بنيز عليه ، وبهذا ما كن بود أن سلك ولمد بن عليه ، وبهذا ما كن بود أن سلك ولمد بن المناف من الأحتهاد والأفياء بسيد بالله ، يقول ما كنا ود دل والما كان الأقصال الناعة العليم في الأمه واعلامها بنتومال الأحتهاد وشروطه ، و سادهم الى أهله وقصيح دعوى الحيال ، فهاذا ومحود كال وشروطه ، و سادهم الى أهله وقصيح دعوى الحيال ، فهاذا ومحود كال المقبل من الأفتاء بسيد باب الأحتهاد للم عبث السائل ،

١٥٥ ــ عمل الفعها، في هذا العصر :

الا أن اعتبها، في هذا المعسر له بالرغم من المداهد المقلما عاقله فالموا بأعمال بافعه عامل ذلك :

⁽١) اعلام الموقعين ج١ ص٢٧

⁽٢) عقدمة ابن حلدون ص٥٥٥

أ ما بعلس الاحكام استونه عن أسبيد ، فلسب كن لاحكام استوسه عن أثمه الداهب لتان بعللها معهد ، وعدا فتد عليب العقها، عملي العروب سروله عن الناسية ، السحر حوا عللها وقرعوا الفروح والسلطوا الاحكام على أسبباليها ه

ر بـ السجاحين فو عد لاستاط بن فروع المدهب للمعرف على صرق الاحتهاد التي سلكها أماد المدهب ولهذا لمد فواعد علم أصول المتبه للمد أن لدأه الامام الشافعي برسالته المشهورة «

ح - أشرحت بال الإقوال استوبه عن الأماء ، فقد بكول النافل بقوله بالله فولا رجع عنه وليا بعلم لا حوقه ، وقد بكول بال القولجي المختلفين فرق دقيق هو سبب الحلاف الموليين ، وقد بكول ماحد أحد القولجي قبات والأحر السحسانا ، فقام المعهاء سرحت هذه الأقوال على صوا ما عرقول من يبول المدهب وقواعدد ، كم الله وحد في الدهب أقوال محلفه عقيما المدهب فيما سهد أو محلفه مع قوار المام الدهب ، وهذا بقلقي بأل الراجع منها وقواجه الرجحال ،

د مصلم فله الدهب ، و المد سلسم احكامه والصاح محملها وللسلام مصلها وللسلام مصلها وللسلام محلها وللسلام مطلقها وللرح الداهب الأحرى ، ولحرائز أوجه الحلاف ، وذكر الأدبه لدعم فسول المدهب وليان وحجاله ، ولا المد أن في هذه الأعمان حدمه كبراء للمسلسمة وتوسيعا وتوضيحا لمهمه ه

القيالانون

الدور السادس

عرف مناحقى . اعتم بداخ في مدارخ النبو والأرعاء والأردها. حتى بلغ الدرود في بدو الرابع من أدا دا يا حتج الى النوفف والركوب في المده المحامل حداث بحامل حداث النبلد بن اعتهاء اقتسرت بهما عن المحوق بهم عنهاء في عقياء الدور النجامس فاموا بعمل مسادا فان فتهاء الدور النجامس فاموا بعمل مساد في الموا على النبوب وقواعد ألمه المداهب و حجوا بن الروابات عليه عنى النجو الذي فقيمات في المعسمان في المعس

وي عدا ادو اساس ادي بدا من بدوس بعداد في اعرى اسابع الهجري و سد ئي وقد الحاسر و به يعلى المنابع من كنوله و به تعلى المعهد، بهجهم و قالملك قد قتنا وتناج سهم حتى بنار أمرا مألوقا لا بدعو الى المنحب والانكار و و ومع هذا فقد و حد أفراد هنا وهناك لم يرضوا بالتقليد ، و تادوا بالاحتها المطلق و تلمس الاحكام من الكتاب والسنة دون تقد بمدهب ممين ، ومن هنؤلاء الل بسبه وطميقه ابن القيم والشوكاني صاحب تمل الاوطار و عد هم و الأثن مؤلاء كانوا قده و م بسلم مصهم من المد و الأكاب من حمهو المثلم ، الملدان ، و هذا قال العدم المام للمقلم والمعتهدة في هذا الدود هو المد ، فيد البرد كل فريق من المقياء مدهما مما وعكف على منائله وأحكامه واصوبه وصارب الشرامة تعرف من حمارها مدعم معمد معمر و المد الدول المام للمقال مدعم المدان المد المدان الشرامة تعرف من حمارها المدعد معمر و المدان المدان الشرامة تعرف من حمارها

بيدها معان فهي أوسع من هذا الخصر وهي حجه عنى فن مدها ولسن ي مدها بحجه عليها ، دالس الدهان الأوجه من وجود بتسير الصوص الشريبة وفها أحدمها وكتبة السنات الأحكاء من نصادرها ه

١٥٧ - المتون والشروح والحواشي :

اليجه فلها، هذا الدور الى الدليات له و كان العال عليه الأحتما حلى وسن الى حد الأحلال سمى وحدا المصود و وسارت العالال أليله في الألما و هذه المحتصرات والتي للسب باللول و الحاجب الى شروح يوسيح معاليها و يرابن الألهاء والمسوص على عنه الها وقداء مؤلوها أو للرهم للسبر حها فلهرت المسروح بعال السول و الته جهرت بحالت الشروح الحوالي وهي بعليات و والحوالي وهي بعليات و والحوالي المنتب بالماقتات المعتمة والأعتراضات على الحمل والتراكب حي أصبح الدالي الملتبة والأحداثات حي أصبح الدالي والمارات الملتبة والأحداثات حول الألمات والمارات والمارات والمارات الملتبة والأحداثات من الألمات والمارات والمارات و وقد شاعب هذه الأنبات من الألمات ويست بعدات المائية والمدالية الواضحة التي ألما في الدور الأنبات من الألمات ويست المائية الواضحة التي ألمات الرابة و والل احمض ولمن هذا الدور بألبت بهج منهجا حابيا بجاعب منتبا علم الحمية المحمود من المدين وتوافق فهج فقهاه الدور الحامين ومن هستما ما كيه المدين والمائية و

۱۵۸ - كىپ القباوى :

الا أن الناسب به عنصر على ما ذكر با با فقد وحدث كنت و العاوى و وهي أخولة با كان سنان الناس عنه المتنها، في مسال الحاد العملية والناس لحمع هذه الأخولة من قبل أصحابها أو الله قبل التهاء آخر بن والنصر والراب حسب أبوال المتنه ولكنت عاده على شكل سؤال وحوال وفي بعض الأحيال لا يكتب السؤال و كما أد هذه الأخولة وأي المناوى و عاما با لذكر معها أد الما من نصوص الدهب الذي المعاه المتني و أو الذكر الأدلية من

الذائد والسنة وعرفه دول بتد بأدية المدهب الواجد ، كما يجد هيدا النهج واصحا في قاوى الل يسنة ، وهند الكتب لها أهبية من جهة الهيب من المقة الجملي النعبي و تحمل المفهاء مصطرين أي التحليات التحلول والأحكام للمسائل الحملية ويو عن ضريق القالي عني مسائل المدهب المهين، ومن هذه الكتب العبوبي البرارية والهندية وقناوى الل تبينة وعبرها(ا) ، أما للوبها فكال سند بالوصوح مع الأحصار عبر البحل بالمعلى ،

عن المقه عبر مقال صله المهلو المصلة ولحق أواجر القرل الماهي ه فكال احداد و المصاد الرحفول الى كنت المقة المحلقة لمرفة الأحكام المقيلة واحث نفستها على ما تعرض عليهم من منازعات و فالدولية وال شخف مدهنا معيد أو البرات به واحقية هو الدهب السواع في محاكلتها كما فعلت الدولة المسالية بالسنة المدهب المحلمي الأأنها م يتين الأحكام المقهلة وله يحقلها على سكن فالول بني مواد محياً د من فقة الدهب السم يحلب بلره القاضي بالحكم بيواجية ومنعة من الحكم بغيراد ه

وفي أواخر القرر الثالث عشر الهجري تسهت الدولة العثمانية ورأت المحاجة سنة أن عدم المحاجة سنة المحاجة سنة أن عدم المحاجة والمحاجة من المحدة المحلة المحدة المحدة المحدة المحدة المحدة المحدة المحدة في المحاجة المحاجة والمحدة في الله ١٩٨٩هـ - ١٩٨٨٩ والد تحرب الراجح من الما المدهد المحدي واكما أحدث بعض الأفسوال المرجوحة في المدهد بوافيتها لمحدر والمنهومها ويسترها على الماس والمنها المحدة الأحداد التي الحاربية على سكن مواد بلمت (١٨٥١) وصفت بلك المحدة الأحداد التي الحاربية على سكن مواد بلمت (١٨٥٨)

⁽۱) برازنه لاس التراز الكردي التوقى سنة ۱۹۲۸ه و بهندية الجماعة من علماء الهند فامت بهند عبيان اي جميع لافوال لصيحتجة والعباري في للدهب لحلفي نظلت من اللك محمد وريك ريب الهندي الملقب باسم عالكتر الذي حكم من منية ١٠١٩هـ - ١١١٩هـ وابن بيمية توفى منية ٧٢٨هـ -

د ، محله الأحكام الفصله ، وفيلات هي النانون اللذي للدواله العساليات. وصفت في العراق وقبلت هي المصفة فيه أن أن تنزاج الدانون الدين العراقي رقم (٤٠) سنة ١٩٥١ ه

و بعد هد الندس مهم سادرت عدد ندسد في مصر و عرق و توسق ومراكش وغيرها و فعي مصر صدر قانون رقم ٢٥ لسنه ١٩٢٠ يتصمل بعض الأحكام في مسائل النعقه والمدة والمعقود والتعريق بالسب و ونانون رقسم ٢٥ لسبة ١٩٢٩ حاص بعض أحكام الندلاق ودعاوى النبب والمهر والنعقة وعرض و ودون الوسد روايم ٧٧ سنة ١٩٤٣ ونانون الوسد روايم ٧٧ سنة ١٩٤٦ ونانون الوسد دوايم ١٨٠ سنسته ١٩٤٦ في الوفت أيضا ه

وق العراق مند. فاتول الأجوال المحصلة الصد ١٨٨ سنة ١٩٥٨ والعداللة وفي تواسل صداب عندات في لأجوال المحصلة تسلب باللم منحلة الأحسوال المحصلة بالأمن المسالي اللثارة في ٢ محرم ١٣٧٦ دو فلق ١٩٥٦ ٧ ١٣٥٦ء ويصلب الحدادة في السادر بالهسر بالمصاف والعلمة والحصابة والنبيل والمفود والبراك والجيدر وغيرها با

وي مراكس بيد من مدونه لاحوال التحصية مرمع اصدا ها ، كنادل الأول في مدالل النات والذي في العداق و وقد بيد فيند بعد مر السلطار في ٢٨ ربح الذي سنة ١٣٧٧هـ و بياسي تصليبيد في أول سينة ١٩٥٨ وقد بير التي الرسبي في ١٧ حمد بي الأدبي بينة ١٣٧٧هـ - ٢ كاتول الأول ١٩٥٧ه و

وفي الأربال صنام فالول حنوى عالله النبه (٩٢) بنام ١٩٥١ في مناثل النكاح والمهر والنعته والطلاق والعدة وغيرها م

وي خورنا صدر فانول الأجوال اشتخفيه بارخوم المسريعي فيه (٥٩) السنة ١٩٥٣ ونقسمل حكاما في مكاح بالطلام و مند بالتقفيسة والأهلية والوصية والمبراث وغيرها م

۱۹۰ ـ و بلاحظ على هذه النساب الخلقة أنها لم القلد للدهب معين والله - ۱۵۳ ـ ـ ۱۵۳ ـ ا احد أحدامها من محلف المداهد الأسلامة عدا مبحلة الأحداد المدلة الأسلامية من دلك مسلح مدلة أحكاء لم يرد في أي مذهب من المداهد الأسلامية من دلك مسلح مدلة المدلة المد

١٦١ - النهضة العقهية الحديثة :

وفي الوف التحديد المقته الأسلامي والمناسب بيضه فتها من متفاهرها هذا الأهلياء الملحوط المقته الأسلامي في المساسب المحليد المحليد المحليدي والإدامية المقته الأسلامي لا ألبية عنه واصها الراباء الحصائفية وكثراء السنف في مناجبة وجهور المراد في المحافظين من المتناقة المنافرية والمتنافة المحلولة المعرفية والمتنافة المحلولة المحلولة المحلولة المحلولة الأسلامي المولة الأسلامي المولة الأسلامي المالية الأسلامي المولة المحلولة الأمال في حملة سؤولها كما كان الأمرافي المالية المحلولة المحلولة الأسلامي المولة

والمصلافي

التعريف ببعض المجتهدين ومذاهبهم الففهية

١٦٧ - تهييساد :

ك قد وها نفيو محيد بن عدد في الدور الرابع من الوار المدله و الهده والهد وال أولك المحله بن كان بهد الراباح في الاهار و بدأته و هدمه و والهد السلوا مدارات فعهده بسول بحد واتها فعها كد وصله بها أسلاح كيرون وو وقد سمت بلاد مد اللا لمداهد الأسلامية أو المعلمية واقتراب بأسلام مؤسسها ووه وهي على كبراية السلامية وأسلام ولا الحداث تبراج جديد وو والبداهي مناهج في فهد السراعة وأسلس في هسير معلوميها وطرق في استشاط الأحكاد من مصادرها و وهدد المداهد المتعددة مها ما يني والله أبناج ولا يدرف به أدال الا ما يذكر منها في كدرانها وحدي والمداهد والمداهد المالية والمداهد المالية والمداهد المناجدة والمداهدة المناجدة والمداهد المناجدة والمداهدة والمداهدة

و سيدكر في هذا المصار ، في مناجب نساسه ، كلمه موجراه عن نعص هذر المداهب ، المائمة منها واسدرسه ، للنعر بنب بها و «فنجانها »

ابو خنفسه

۱۹۳ نہ ہو المعدر ان ایس السکوفی مولد اواغا سی اصلا و لہ سنہ ۱۸۵ واتوفی سنہ ۱۵۰ھ فی سداد و فن فنیا ہ

كان في أون عهده تحرف بجاء التحر وقد عرف فيها يصدق العاملة والتعرد من المس والمناكسة ، با تجول اي صلب العلم قبال حجا من عسلم الأأن الاحتفاظ من متصر في تلتبه المنه من حدد قد الا على من المالديس عرداء في على من المالديس عرداء فيس هؤلاء الذي روى عهداء رسها الدائر بيا المالديس وحمر الصادق وعمالله بن حسن بن حسن وهو أو تنجيد المدن الركبة الكناء به كان تلمي بالملماء والمعهاء في مكه و تاجد عهداء بد كرهد في المور المفه في أثناء ملولة في ملاه في مواسد المحج اعدد اللمنة فيه تحوا من سب سوات يوم هاجر الها في سبة ١٣٥٠هـ ها

١٦٤ - أبو حبيفة زعيم أهل الراي :

قدا من مدرسته الكوفة السهرات الرأي وقته اللمال والمسهرات الرأي والمال في المن اللي حسمة حتى عد حامل والمال أي والمال في المالح ما وقد أرى له الأكار من المالس الي الأكار من المالس المالاج ما وقد أرى له الأكار من المالس الي الأكار من المعلم المحدري ، فما كان لفت عبد المنائل واقعة المسلمة الأحكام والله كان للسحراج المعلى من المسووس و عبراض السائل ولعلق عليها أفليله ولمعلمها حكما واحدد ما دامل مشتركة في المله ما وكند أكثر من المالس حتى قرال للمنه أكثر أنصا من المالة المعداري حتى قرار المسمة فهو المنام المالسلين ورعيم ألمل المقة التقديري في ومانه م

١٦٥ - ابو حنيفة والعديث ؛

ولاكثار أبي حبعة من الرأمي والفياس اتهمه النعض بعدم الاعتصام بالحديث أو هله صاعته مه أو يتعديم الرآي والفياس عليه ٥٠ وهــــدر الاتهامات لا تصبعد أمام اسافسه ومورها الدليل ، فإن اهتمامه بالتحديث أمر باب وصفر من نص فواله مي ذكرها كنا ساني ، كنا سنيد عني دما أجدد لأحدث أدرسن وقبون الصحابة وتراكه أعباس أدأ بب عدد حدث سحب في سأه وعدا كله بدر على اهتمامه بالمحدث والأناد لا على فله سالاله بالتحديث كنا لدعور ه و ما فله صاعبه من الحديث فليس الأمر كما فانوا فقد رويت عنه أحاديت وآثار كثيرة منها ما رواء أبو يوسف في كتابه الأثار وكدا محمد بن الحسن في كتابه الآن أيصا ، وقد حمم العلماء من بعدد مراء الله فيلمن منك كيم الله على الله حبيقة كان أفي روانه من عيرة من لائمة مايير أن يرو به الجداب لاله كان بسيرف البروقا علمه المسيد س بنجه بن در غيرا عشو المدن في عراق وكبره اوضاعين - امسة بركة يجديد والقديم عناس عليه فهذا مرياد أي ب الجديب لم سلمينة فدهن ای ایرای ۱۱۰ از الحداث بلغه ۱ م است عسانده فار که و حساند الماس و ولا الله ال مجاعة المحدث عدة في نصر المجهد لا تعلم محالمه للحديث أو تقديما للقاس عليه .

١٦٦ ـ طريقية في البدر س -

كال بو حديمه بعرض على بالأمدد السائل العتهدة وما بعرض عليسة من فعداد ، فندي كال واحد برأية حولها ، ويجري التقاش فيما ينهم حول ما أندود من الأ ، ، عادا ما النهوا الى رأي واحد ملاد عليهم أو دونة أحد الملامد ، وربدا بني الحالاف عن المامية والسادهم ويدول الرأي مع ذكر

⁽١) من دلك ما فعله أبو المؤيد محمد بن محمود الحواررمي المتوفي سنة ١٦٥٥هـ فقد حمم الاحاديث آبي رواها أبو حبيفة وتقلها عبده العلماء من تلامدته وعرهم ، وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة ١٣٣٦هـ عوقع في ٨ صفحه كبيرد -

موقعه من حلاق و فيدهم التي حليم أما أماد للمام على شكل مدهل حساعي للوم على الشورى و تنادل الأراه و منافشتها لا وهذا للحلاف ضراعه الأمسام مالك اد كان يملي المسائل و أحامها على الامداء ولا للهج معهد لهج اللي حلمه فلا المعشوبة ولا يتحادلونه فيمنا يقول و وهكفا تكوم شخصيات المدد أبي حلمه في حداء وفي ضل وحلهام و رياهم على النظير والبحث و لمن فيها ملكه الاحلياء وهي في دوا المعنى و للحسار و

۱۹۷ ـ اصول استشاط ای حقیقه ،

بو حبيه . بدور ابتول استباطه بعمسيلا ولا فواعبده في البحث والأجبها بالواسا فالمافتها المدهب الجاعلي بدان حاؤا من بعدياه بعد للأمدية بالملحاصين فواعدر في لأستان أدا فروعه المتولة علم م وهدا لأالدن على ن بالخليفة ما كالني بدية مناهج المنجب والأجلياء أمافار عدم بده في السيء لأبدل على عدد حوال كم الراعلية والسدر والحسا وحوا مناهية وقواعد كالهيهاط فلك فقه أأأ دياهيم وقواعد مأدا وأحلقه فتله فقلعا داخي فعللسله سعن کلمه - ۱ دس في معه عد على مي حيفه کمد قال سافعي ١٠٠٠ م فالأنه والرق وامل فواغد عبراء لهالق اختهاده وفقهاه والأسواء سنسعر تتقصيفاه لأنجد عنها ده فدا مراتشج بنه فتها البدهب لجنتي من اقواله وأداله النفولة علم وأومع هذا فتد تتلب عن أني حلقة فوال بدن عسني المعموط المربضة في منهجة في الاــــاط ، والأدلة التي يستدل بها ، فمن المدالة فال الحد كما الله ما وحدث فيه الحكم ، والأ فيسله السول الله (سے) میں یہ حد فی کات عدول سے سول عد (سے) احتمال عول صحابه احد بدول من مشت منهم و . ح من مشت و لا حرج من فوجهم أي قول عبرهم بافات را النها الأمر الى الراهب والسملي والل ستريل وعطيته وسنعد بن النبيب (وهيؤلاء مجلها دن من أساعات) قاني اجلهند كما · (T) same

را) المكرم الجفاظ للامام المصلي ح ا صرافا

⁽۲) تاریخ بقداد چ۱۲ ص۱۹۸ و الاسعام لاین عبدالبر ص۱۹۳۰ .

فيدا اسرعى مي حدد مدرعي به برجع في كان اله قال به عدد الحكم فيه يرجع الى السنة فال به عدد الحكم فيه يرجع الى السنة فال به عدد الحكم فيه يرجع الى السنة فالله في الحيد و فالكان بدا به به أقوال فيمانه السبه الأحياء عدد هي مصادر الأحكاء عدد التي حدده و والأحياء بدحل فيه الماس والاستحدال وقد برح فيهما و حال كن كان ياحدد بالاحدام و با عرف كما بال عدد أفضا و

١٦٨ - تلامدته وتدوين ففهه :

أبو حيمه لم يدور فعهه وابنا نقلت لنا أقواله من قبل تلامدته كأمي و سد و محمد بر الحسن ، هذا لا هم الدان سره مدها بي حسب و دواتوها مختلطه بأقوالهم وآزائهم ، قما كابوا بالقلدان وابنا كابوا محتهدين مسلس بي الدان د لاحبها ، ما يا حدم و مسرمان حراسه في الاسان د لاحبها ، و كاور الحسول الممهم في حدمه و بنا حدمود ، قد حندان بهم اقوال محامد فوال سادها مي حدمه و كان فواجه ، قواله سد حدما الى مدهر التي حدمه الله المؤسس لاور به ،

۱۰ سهر ۱۰۸۰ م. بو توست ۱۰۰۰ ما الحسن السماني و فر سس عهد، و تحسن بن دياد اللؤلؤي ه وأسهر هؤلاء الاربعة والعدهم أثرا في عن فقه أبي حمقة وتشرد أبو توسف ومحمد ه

اما ابو يوسف فهو يعقوب بن ابراهم بن حيب الاصاري ولد سنه ١٩٣هم وكان أكبر الامدر ابي حيفه و ومع تعفر حيه سندرسه بي حسفه فيد أحد عن علماء الحداد و حن بي مامد و يلقى عام حدث هن بد له فيرار بان مدهب أهن العراق ومدهب أهن الحجا وعس على دعم الاه الدهب الحقي لالحداث و في دعم الها المعمد في رمن مهمدي على دعم اله الدهب الحقي لا حداث له ولا المصاء في رمن مهمدي والهادي والرسد و من حلماء له الماسة و وقد ولى المصاء في رمن مهمدي الولية الفضاء أراكم في سر الدهب الحقي وفي مسئلة عمله عمله الالمامة وكان المساء من حداث المعلم ومسئلات الماس و يحدد المعلمة وهذه كله للحملة على الحاد المعلمة ومسئلات الماس و يحدد المعلمة وهذه كله للحملة على أم الاستحماد في وهذه كله للحملة على الحاد المعلمة ولايان أم الاستحماد في وهذه كله للحملة على الحاد المعلمة ولايان أم الاستحماد في وهذه كله للحملة على النجاد المعلمة ولايا وللحماد المملة المناس أم الاستحماد في وهذه كله للحملة على النجاد المعلمة وللحماد المماني أم الاستحماد في وهذه كله للحملة على النجاد المعلمة ولحما المماني أم الاستحماد في النجاد المعلمة ولحماد المماني أم الاستحماد في النجاد المعاني المانية الممانية أم الاستحماد في النجاد المعانية ولحماد المانية المعانية أم الاستحماد في النجاد المعانية ولايانات المانية المعانية أم الاستحماد في النجاد المعانية ولمانية المانية المعانية أم الاستحماد في النجاد المعانية ولمانية المانية المهانية المانية ولايانات المانية ولمانية المانية ولمانية المانية ولمانية المانية ولمانية المانية ولمانية ولمانية المانية ولمانية ولماني

للدها الجليم منشد أق لحال منفية لأأق المراقع النصرالة فقصاله

و الله من ما ما منا المام كثيره وهو أول من دون كتا في المدهب حديد وقيل كمه التي اصل كاله (الحرام) وهو تؤلف على في لامو الملة للدولة معوا مصوام للدوارة وكيال احتاكل أي حسفة مع محمد بن عبدالرحمن المدوف بابن أبي ليل ، وقد روى هذا الكتاب الامام سافعی فی کنانه (الاد) و حدر عواله عد کنان با خلف فنه او حامه و ہی ہی ہی عدد نے و سب جمہد عدمی و ۱۹۰ م دھیاں کیب جری به سار کنات احداق الانصار و را امن ماید این او کنات او منایب وعبرها(٢٠ • أما الامام محمد ، فهو محمد بن الحسن بن فرقد التساني ، فالما واللم في المازيات الم ١٣٧٨ فاللب الأوقة ويوفي مليلة ١٨٨هـ م الذي الحداث ما يتحي الاختلة والتيم ما لما حد أثنا التي المقلة ه کار به طلق صحیبه دایی جانبه قسیمه دایی توسید این احل این الأفسام مالت في المدنية ولايمة فيها تلات بسين وسمع منه النوطا ولينه رواية لسه • ولقى اشاهمي بعد ﴿ ﴿ أَ ﴿ أَيَّ السَّافِعِي كُنَّهِ فِي فَقَّبُهِ الْحَمْدِيَّةِ وَعَاطُرُهُ فِي كثير من المسائل وأحد عنه • وقد أثر لناءِه سالك والشافعي في فقيه ولكنه طل مشمنا مدهب أبي حيمه ملترما طريقته وله العصل الاكبر في تدويس عقه الجملي و والتي أسنه علماء فتها الجاعلة والهو القد يحق وقل فقاسمة أبي حسمة وفقه المرافيين الى الاحلاف ه

ه كن الام بحدد دايد الداكاتلة دايجا كان الي توسف . وقد عكم عليها عليه الجالمة البراج والقليما واحتصادا فهي عمدد الدهب ومراجع فقهائه ما وهي من حيث البلة بقلها عنه توعان :

الأول: ما نقله عنه النده وهذه تسلمي كتب طاهر الروايه أو مسائل الأصول وهي النسوط ، و إن ال و ليحام أكبر ، والتجام العلم ، والنام كنم ، والنام الصمر ، والنا النسب الذب صفر الروالة لأنهسته

⁽۱) 'لام للشافعي ج٧ ص٧٨ وما بعدها ٠

⁽٢) العيرست لابن النديم ص٦٨٥

وب عنه بروانه اساد و وبعده به اب لابر و در حميع في هيدد نكتاب لآثار من حدث دفعول للفيح به بني حدج به بحميه و كب يلحق مهدد الكنب سامن حث الثقة بها ـ كتاب الرد سبي أهل المدينة وقد دواد عنه الاماد السميم في كنابه لاد ه

المدي كتم با ملح مسيا از محمد مسه لادي فلس به ما ١٠وي من القه والأسمية ، سول و مسي باسا اللو ... و مسائل للو ... و كتب عار طاهرد الروالة وهي المسابات ، با يا و ... ، والحراجات ، والرقبات ، وزيادة الريادات ،

وقد حد عد حدق بكر مه و كدر و حد عد حدق بكر مه و الأسياء أو المعين للمجتب الرواي المهوا الأسياء أو المعين للمجتب المحتب الرواي المهوا المحاكة الشهيد الموفى الله علام المحتب الالدة للحد الألدة المحتب الألدة للحد الألدة المحتب الم

و بعد الامدد أبي حسبه الساسرين حاء تلامدة هؤلاء وفي سبي سيب فكتوا في العقه الجمعي شارحان أنا معلقين أو مختصرين لكنب الاواثل • - ١٩١ - الشراعة الاسلامية (م ما ١٩١ - وميهم من سننط احكام امتنائر التي يد بين عن أثمنهم لا ومن كب هذا النوح الأخير كبر المناوى والوافعات لا وهي أحكام امتنائل التي سننطها التحليمدون في المدهب الحلقي لا دألال كتاب عرف في هذا التوصوح كساب الوارل للتقيه التي المدر التنبرفندي التوفي الله ١٩٧٣هـ ه

المبجّث لثاني

مالك ان ايس

١٩٩ كـ هو ١٤٥١م بالك بن الدين لاتسلحي بسبه الى دي أصبح ، وهي فليله لالممل ، قده الحدا دالى المدينة « «كتو قليا » « مدالله الإهداوش فليها بم يتحول عليا الاحاجاً حتى توفي فلها سنة ١٧٧هـ »

بلتني بفته داسته عن سوح آند بن مهم عبدا، حين بن هومر ه ومحمد بن بسلم بن سيات الرهاري فتات حد عسه بحداث وقعسه الأسر وفياوي الصحابة د د يو از ۱ عبد به بن كوان البنات بايي بربات وقسم حد عبه الجدار د د حي بن سفيد د حد عبه فيه الرأي دعب الرواية • وا بعه بن عبدا رحمن وقد بلتي عبه فيه الرأي ، كان مشهو ا فيه حتى سبي برسفه رأى د كما حد من عبر هذا لا كيجمتو بن محمد السافر • دلكن أكبر المسوح بأمرا فيه بن سيات الرهاري وربعة الرأي ه

وما كين تحقيل مانت والشوعب فقة بدية حلس الأفياء والمعارض بقد ال شهد به بالأهلية بشعول الخلا من أكار اعتهاء وفهم من أحسبه عنهم الفقة «

 سمعا مع الناس و فقال مانات ، شر نظه آن لا متحطا ، بان الناس و صحلت حدد سهي چه الحلس فحصرا چه الشرط^(۱) و وهكدا كان الامام مالك عرام العس نفرف قدر العلم الذي تحسله ولا سهاف عن بان استعمان ، حتى و صليه السلطان دهكدا سعى أن أدون العالم عليه ،

ير انتقال أي ينه له الل و على علمان در على تليلس النوال ٠٠ كان في بدريسه سوء في السنجد أو في سن بهج بعريته الأعالسة بجالسة من النافشة وبنادل الرأي والتحديل مع بالمندد حافل تقريقه التي حنصيبة في أسد إنسن والرعادا لم تجتمع عنه أجداق الله ديان للاميدة فرجويه وال تطي عم أقوال مجاعه للعصل ما عب الله بعد وقاله ما أكال بالأمدية بدونول ما بروي بهم من خاص ما وما سوله من فناوي في سنائل سي بعرض عليه وما كان بهاهم ولا أمرهم ، وا. كان في نعص أحيار الهاهم عيني ندوس کل به طوی می فلسوی و دکار جریف عالی از لا بحث لا علی مسائل وافعه فقائد وقتد كان عبر من الهيه الأف إصى حتى أن تعص الاندية ١١ أرا ال سأله عن سأله لا هم دفع له أحد الأس للله علها كالهب حاربه واقعه - ولا عدل بهم الأنام بالف هد به كان فلس الأجد بالراي . فالجنبقة الله كان فتمه أي كما كان فتمه أن الجد عام عي عرض والمتدام في مسائل أعلمه كبرد أوفائه أنني كان بعرض عليه من قبل أواقدين عليه من محملف الأفعار الأسلامية في موسم النجيح أو من فين اللازمين له الأحداس عله و وهم من أفطار سني ، أو من قبل بلامديه الدين الحقوا الى ديارهم فكانوا يكتنون الله بالمماثل التي تقع في ديه هم ه

۱۷۰ ــ اصول علاقیه :

لم بدور الاماء مانك اصول مدهنه وقواعدد في الاستباط وماهجية في الاجتهاد وال كال قد صرح بالنفض منها وأثناه الى النعفل الاجر و ومنا صرح به في كنابه النوطأ أنه بأحد للبيل أهل الندينة التدمة على حبر الاجا

⁽١) معتاج السعادة ج٢ ص٦٨

معارفين به و وحجيه في مناسب راعم العرب بديسته موال عن أبالهم و حداث به يسته موال عن أبالهم و حداث به يسته مع م و حداثه فهو نساله النبه الدوائرة ، وما كان هندا ساله بصدد على خر الأحدد ما وقد ماعه في هذا السندا التحليد الأحرول كالسافعي دالامناد محمد بن التحليق ه

محماح اصول مدهب دايد ۽ ياد على ما صرح به أو أسار الله أ ستصه فقهاء للدهب من المروام العولة عبه والأراء للديه في مومياً. ، هي ي هدر اصوب كما صرح بها المداعرافي ماكني الكماء، سنه والأحماج واحماح ها الديه والساس والويا السحامي والصالحة المرسلة و عرف والما در دايد الدائم و الأستحيال و لاستسحاب " ، ه ومراهد الأصول بناي بالحصولة الدهر وليعله والمكال لعج للعد الحكاه عي صوه مالمه ، ي عصر وماء لا سماعي ما الصلحية ارسانه مای سطر علی حمله فله فامنا فی کان انسالان المی لا طار فلما ، حتی فروز اسم عصاح به سانه تندهان ترمیا م کیا آنه سنان با می کنونو هده الأصول مناه الأده ماند في للله الرأني للله السهر له على خلاف المهلود م إفتهاه مد له الحجاد و و كرا مر الأحد لهذا الأصلي ، حتى فيله فوام اجتهاده بالراي دوم على سالد المسلحة ماه الماحد بالدالي أو المسلحة ه را حر الأح . ، عوال محمله عبر لمصلحه ، شاع الدي مدي على فواعد الترابعة بالل من صعب اليحار وعدم صبحبة وامل باللما عدد أحدد بحر الصراد لمخالعته ـ في نظره ـ لمناس القطعي المسي عدبي فواعد الشريمة الثانته ، ومنه رده حبر أكماء القدء, التي طبحت بها للحوم لأدن والعم من العالم فيد فينسها تحجه مجاعه دالمه المصلحة " ا

 ⁽۱) الأعام مالك بالمعلم المدد المحيد ، رغره ص ۳۵۸ و بطر بسيا المدارك المعامى عناص ص ۵۷۸ د د د الدهب لاس فرحول الدالكي ص ٦٦٠ -

۲۱ آخذیت ایسره ((تعرف از کان و عیم ومن اساعها فهو تحسن ایسوری عمد آن تحلیف ان سباء امسات و ان سباء ودها وضاعا می تشر) وجیحه وده به جالف صاف عمر جالفیمان و ان منتف الشیء بما تعرم مسه او فیسته لا چیسی آخر ۱۰ انظر المواقعات ج۲ ص۲۲ – ۲۰ ۱۰

١٧١ - تلاملة مالك :

أفاد الأماد مالك في المدلة ولم للجول عليا حتى أنه ما فعلم منسلة رب محروح معه الي مه . أي علمه ذلك متصالا البقاء في حوار السي (ص) على بعداد وعيرها () + وكان غلارمته المدينة ودور عمره سيدرا والتهاء رياسه العقه في المدمنة الله تأثير كبير في الرفدين حميرين عليسه . فقد قصده طلاب العلم من مختلف الأعصر الأجلامية ، من مصر والشماء والعراق وشمال افرغبه والأبدلس ولارموه وأحدوا عنه درأءا في هسيد المادرمة بحصلة لمنته من عله ومحرو د د ن ا در - (سر) ه مهد كار بالمدية كبرين حدا سره فيهة في وجديد لا سند في مصر وسنسمال افرانسه والأندنين و ومن هؤلا المائات. ووهما فتهاء لبنار باعتداعه بن وهب (ره ۱۱ کا عبير يې په ه سر درهنه يي ديمر و ندر يه ويوي په ۱۹۷ ه . وكال الأمام مانت يجله و يجدرنه حتى به كال بالمانة وهو في مصيم والمشه نفتله مصراه وعدا رحس براعاتنه الصري فأكداله أراياه في سويل مدهب بايت فهو كالأماء بجند بل تحتيل بالبيلة للحب في جلعه فكالأهما عالان مدهب سيجه عام له معاد لمد الجنها. حرام صحب ما كا تحو من عشرين لله وروي عه ندما دورو له لللوما بعد أصح رواله ويوفي سه ۱۹۲۷ها و وصهد النهاب بن عبدالمراز القسي و النهاد الله الاستة الفقة في مصر ويوفي بينه ١٣٧٤هـ - دميها يو أحيس على بي. باد. يونيني التوفي سنة ١٨٣هم، وأبو عندانه الدابن عبدالرجن القرطبي الموفي عام ١٩٣هم، أحد الوقية على مالك سناعه والشراء في الأبدالين الأه أسدالين قراب و وهو في هن نويس ، مان مجاهدا على را بن حشن في فيتقلبه ، وعبر هؤلاء كبيرون. ١٧٧ ــ تدوين فقه مالك ونفله :

دون فقه مالك وتقل عبه بطر عبين : (الأولى) كتب ألفها مالك تصليمه وأهمها دلوبياً ، (عالم) تواسعه الانداء لند المروا مدهنه و ول معصهم

⁽١) - الدنتاج المعت مي١٣٢

آراده وأفواليه في (سنوب) ، ولدكر كليب موجره عن النوصأ ثم عن اللذو بنسله ه

الموطسيا .

وهو احل ما كنه مايات ، حمع قدم النبح عدد من أحا ب رسول الله (ص) المصلة والبرسلة وقاوي الصحابة وأقفستهم وأقوال الناهي عكمه لكر أراد في تعصل مسائل فياسا على لأيار اللي رواها أو توجيها وتفسيرا لما رواد و ترجيح لمصل ما رواد و ترجيح لمصل ما رواد و ترجيح لمصل ما وقد تلفية الما ويهد لل وتشخر مدد النفيل سنة لما جعلة على أتواب المقية وقد تلفية الأمة لا يتنبول في ماية ويمة رماية ورواد عنه البحيم المفتر وسرحة أكثر من واحد و وا الله الله الموابدة والله على الناهلة في مايد و دفيلة لموابدة والما المهام على الناهلة في مايد و دفيلة لموابدة المعتر النفسور و حيال الأمة على الناهلة في مايد و المالية ا

الدونسة :

ما الدولة والإساس في دولها أن ألبد بن المراف للمع من والسحاء كذابه البوف أله هذا في المرافي فلتي با بولت ومحمد بن الحسن فللحلي بي حليمه و للمح ميدة أل إلى ما إلا بوقي فرحع الى مصر واللهي بعدالله بن وهي للسيد ما بن وعرض عدم للكرو فليل و حجم و فقصد عداله بن وهي الماسي فأحاله في حقيد عرف و فراف الله في معلم و حيد و فقصد عدالرحس بس الماسي فأحاله في حقيم و حيد و في أن مناه ويهيم رأي ما بناه وال شلك في حقيمه عنه قال أحال و حيد و في ما فيه ما بن و بالمحد للد فولا في مناه و ولا في مناه و بالمحمل الحياد و في في أن بالماس على ما فيه ما بن ما بناه في بقائر علما المناه و والم بمحمل الحياد و في فيه والمالي في بقائر علما المناه و والم بمحمل المناه في كتب سماها بمصر المناه المناه و وفي الله وحمع الله أخوله الى الماسية في كتب سماها المناه المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه و وفي المناه المناه المناه المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه و وفي المناه و وفي المناه المناه و وفي المناه و وفي المناه ا

⁽١) الدساح الدعب ص13

اس انقاسم والى وهم وأسهد فا بحل بها الى الى اعاسم وعرضها عليه فلمحها الى القالم وأسقط ملها ما كال صد و ما كال سلا فه الى سبد في سبد في السلم الى مالما وما له عجد فله علما سبق به فال الله و حهدا لا عني صوء السبقة من المحد أو على قالس فول مالما في مسلم الاحد للمحبول ما سبقية من القالم ولاحم بها إلى القيروان فأقبل الناس على ما كتبه سيحبول وسلمي ما كتبه المحدولة الله أله وقديها و الد عليها ما الحلف فيه مالك مع كبال ما كتبه المحدولة الى العدد الله والوالم كنا المحداد الى المدال الكالم على واقواله كنا المحمد الها المدال المدال المحدودة على واقواله كنا المحمد اللها ما المدالة الموال المحراجة على واقواله أو المحدودة الى المدال المحدودة على الوال المحراجة على الوال المحراجة على الموالة الموالة المحدودة المحدودة المحدودة والمحدودة المحدودة ا

المنجنث القاليث

السسافعي

۱۷۴ - هو الامام آبو عداقه محمد بن اسن الشافعي عيلتقي فيه مع الرسول (س) في عد ساف و د في عرد سنه ۱۵۵ موفي في مصلم سنه ۲۰۵ هـ سناً في مكه وعده عن سبله بن حالد الربخي مدي مدي مله حتى ادن به بالافساء واشتافعي بن حسب عشره سبه و بد الحال اشتافهي الى المديه و في الأمام ما كل و سنع منه البوطأ و واد عنه و فقه عله و لا مه حتى مان سنه ۱۷۹ هـ بن الابحال المدينة و في الأمام ما كل و سنع منه البوطأ و واد عنه و فقه علم و لا مه حتى ماحسال منا سنة ۱۷۹ هـ بن الابحال المدين بنا بن بنا المدين المدين بنا من المدين بنا المدين المدين بنا المدين المحتى بن حسيال مناحب المدين بن المدين بنا المدين المدين بنا المدين ا

العراقيين في الفقسة وطل في مكه يدرس وعلي ويلتقي بالعلماء في هوسسم حج مدد سخ سوات ثم فدم يعدها الى بعداد للمرة الثانية سنة ١٩٥٥م و و قد فيها مارس مارض مكه به عام الالمسام ١٩٥٨هم وأثام فيها سهرا به حدد الى مصدر في أواحر سنة ١٩٩٩هم وقدر في أوائل سنة ١٩٧٠ه و يستر به المتام في مصر وأخذ يدوس ويعتني ويصف ويملي على نلامده حتى وافاء الأجل سنة ١٩٥٤هم ه

١٧٤ ـ فقه الإمام الشيافعي :

سير الأماء الساطي الأصلام على الداهد المروقة في رماية ودراسها برائية فاحصله بافدر متارية وافتدا احداقته بكه في أول يبأية من مسفير بن حالد وغيره ما عقه على مالد فأحد فقيه وقفه أهن الندانية حتى عبيد من للامدد ماغيا وأناء مدانيه أمداله وص معروفا بهدا أوصتب حبى محشله الى عدال المبارد الأولى فافتلم على فتله التي خليفه ومدراتية على متوالق فيجمع بن الحنس ، وهكذا تجمع فيه فقه الحجاز وفقه الدراق ، وما حجم الي مكة الحد ينظر فنما وصل الله من فقه ويدرسه دراسه فاحصه وينامل فيه ء وهنا صهرات سيخفسه السافني نفته حديد عواا براح من فقه أهن المراق وأهن احجار وبدأ شمر بمدهب حامل به الهالا وجع إلى الفراق للمرة النابية سه ۱۹۵ کار ۱۱ مدهب مستفی به اسو به طو عدد با فاحد بشرد فی انعراف والرابد عليه مدم تتأثه في العراق وقد الدعب كبابه ا الحجمة ، وقيسه أزاؤه عي كونها حتى بات بحين ، وقد عرف هذر الداء ببدهنه القديم لاسه رجم عن مصلم فيما بعد م كما صلب النابد في لأصوب بناه على طلب عبد رحس بن میدی حد علماء تحد ما و بعد ، جوعه الی مصر افراد فدرا عير قملل من أقواله في المراق لما رأي في مصر عادات وأحوالا تختلف عما اد و المراق و لحجاز عاكما أن نصوحه التقهي ودوام تأمله فيمساكتب وقال عدد الى بسير عصل . "له في المراف ، وقاد أملي كُنْيَه الحديدة عملي الامدد وهي المعر عنها بالمدهب البحديد .

وبعدافته السافدي والطاائن أهل الجدلب واهل الراي كالقداطس

الأحد ناسبه ونو كان أحارا و عص الأحد ناجدين النزين ، كنا أحد بالقيلس دول غيره من أنواع الرأي ،

١٧٥ - اصول علميه :

عسر الأماء اشافعي أول من نسب في اصول المقع ، ورساسه التي المها في هذا الملم نعسر أندم مصنف فيه وصل النا ، وعلى هذا نكاد سعد الأجملاع م

ومن رساسة الاستوسة هذه ومنا الله في « الأه ماسي به السولة في الاستناصا ومسابكة في الاحتيام » فيو أحد بالكان والسنة وتجعل السنة به وساء حة للصوصة ومعصلة للحملة «مسدد للفلفة ومحصلة عامة وو كان أحارا أحادية ، فهو لحنج بحر الواحد با ياد ويه الله عدل وو أل أل أحارا أحادية ، فهو لحنج بحر الواحد با ياد ويه الله عدل ولا أل وافق عين أهن الحدر السهرة فيما بديات فيو للسرات للحة السند فقط « با يوافق عين أهن الدينة كما قال ديال فيو للسرات للحة السند فقط « با الحداث الرسال فيما كان لحمج به الأدارا كان من مر سنل كليماد اللمعلى الحداث الرسال فيما كان يوافر فية سروات حاديثة ، وهيدا حسلافي مدهد أي حديثة وسندان اللوائي ومالما حدد كانبوا بحدول بالحداث الرسال ويجعلونه بنسرالة التحليف المتصل المائية في معلما ويجعلونه بنسرالة التحليف المتصل المائية في معلما ويتحقلونه بنسرالة التحليف المتصل المائية في المصل ويجعلونه بنسرالة التحليف المتصل المائية في المساد وسرالة التحليف المتصل المائية في المساد وسرالة التحليف المتصل المائية في المساد وسرائية التحليف المتصل المائية في المساد المائية في المساد في المسا

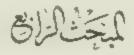
و بعد اكناب والسم بحنح بالأحماع أن باقوان الصحابة بتحير منها ما هو الأفراب اي اكتاب والسمة قال سما سال المرب أحدد بأقوال التحلفاء الراشدين و رجحها على أقوال عرهم - به بعد دلك بحنج بالمناس ، هذه هي اصول الشاقمي ، و بهذا فقد أنكر الاستدلال بالاستحسار أو عيرد وعده شريعا بالهوى ، كما أنكر الاستدلال بالرسلة و بعيل أهل المدينة ،

١٧٦ - تدوين الفعه الشافعي ونعله :

لقد تم تقل فقه الشافعي بطر سبن

الأولى الكنب التي كنها اشافعي نفيله وأملاها املاء على للاميده ، 18 الرسانة بمسافعي ص ١٦ الرما بعدها ، والام علا ص ٢٥٦ ٢٤٧

وأسهر ما كت و أملى كند (الرسام) التي فستها في المراق ثم اعساله هستها في مصر عد يهد لها وهي ألحد في الدول العتم الله فيها عن باللم فيها عن بال أغرا و بنال الديم المعرآل الإهامياء و لحاص و بنالج و للسوح والسلم والأحتجاج للحر الواحمة ولمر الديم من الألحال الاسولة الأكتاب الدين هو (الأم) وهو كنار فتم عصد للمع الأسول فيه عرص لاقواله مع الالمه ومنافسة أفوال الفتهاء الأحرال بالسول علمي الدين الواد وواد دواد عنه للمناف الربيع في سليمال المرادي الأ



أحمد بن حنبل

۱۷۷ ــ هو ابو عبدالله أحيد بن حيين بن هلان بن أسد المسابي ، ولد بعداد بيئة ١٩٤٤هـ وتوفي فيها سنة ٢٤١هـ ه

حن علما أعلم الى مكه والدية واشاه والمن وعبرها من الأفطال

والملدان ، وقد تفقه باشافعي حين قدومه في بعداد ، به أصبح مجهدا مستالا دا مدهد خاص به ، وقد قاق أفرائه في المدلة وخفصها و در دلا مدار من مستدلا من سفسها فلان عالم المسه «امامها في رماله بحق بلا مسار من ومسدد المعروف بمسلد لأمام الحمد بن حسل حوى عني أكثر من أربعان ألف حديث ه

ومع أمه كان عاما با سنة مسجرا فيها ، فقد كان فقيها دفيق المقلة حتى فالل شدافعي فيه بوم حرج ابن مصر حرجت من بلدا فيها حلفت فيها رحالا أفضيل ولا أعلم ولا أفقه من احمد بن حسل ، وقد السحن بالهسول بخلق القرآن من فيل الأمور فأبي أن عنول ما أ ا فا داد وحسله ، وبلف تحقيله كبرد من الأمور ، لان اكراد بالن على سن هذه المدعة لا يجوفي شوع الله ولكن هذا هو الذي وقع وكان ،

۱۷۸ ــ اصول فعهد :

مي الأمام أحمد فقيه على حمسه اصول⁽¹⁾ :

الأول المص من الكتاب أم السنة م قارا وحد الص لم يلتف في ما حامه ولا إلى من حامة كالباس كان م فالسنة عبدر أحل من أن مارض بالراء الرحل ولو كالله سنة أحد ولو كان مجاعها من كسنار الجليدين والعقها، م وله لكن للديه ولا عبرهم ولا عبرهم ولا أبا ولا فالله ولا فول صاحب ولا عدم العلم باللحامة الذي للسلمة الناس أحماعا م وهو في هذا النهج كالشافعي م

ا باتي * فنوي الصحابي الذي لا نفرف نيا مجانف ۽ فکان أحد نها ولا يسمي ذلك احماعا ه

المات اذا اختلف الصحابة لحر من أفوالهم ما كان أفرالهمما الى السكتاب والسنة «

ا رابع الأحد بالمحدث المرسن والمحدث الصعف النا لير بالتي مالين (١) المحل الي مدهب الإمام احساد بن حسين باليف بن عمران

ص 21 وما بعدها •

احر بدفعه وهو الذي رجحه على العامل ، والحداب لصحف عدد من واج الحداث الصحيح ، وليس هو الحداث الناص أو اللكر أه الذي في روايته من لا نوتو يه ، فاذا لم يحدد ما يعارض الحديث الصحيف من أثر أو قول صحابي او الحماج ، احد بالصحف وصامه على الناس ،

الحاملين - عباس ۽ وهو احر الأصول عبد، للتعلق للصرورم ١١ لم تحد نصا في الكتاب ولا في الليم ولا فيول بلحاني ولا حدثنا مرسباء و فيعفينا ۽

وكان احدد في معض لأحان بنوفت في الفنوى بنفارض الأربه عدد المستعد على أثر في السأنه مع النبة كان لايم النفرقة حيدا باقوال الصبحالة وبأحداث النبي (سن) ٥ مكان لا يمن لى الفته المقديري فيادا مثل عن مسألة لم تقع لم يعف أن يحب علها ٠

۹۷۹ ــ تدوين مذهبه ونفله :

به بدول الامد احدد مدهده و كان باترد ال باتب سي من الراسه وفاوله و وكان هذه في حدم السه داده سها دالاً أن أسحاله حدموا من أقواله وفتاويه الشيء اكبر ع ورتبود على أبواب اللقه دائم حاد أحمد بن محمد بن هارون أبو باتر الحلال فصرف هذه الى جدم ما روي عن أحمد بن حدن وصلعه في كناله (الحالم) د وسهد الرواي أحمد بن محمد بن الحجاج الدوفي للله ١٧٥٥ م به حاد من لعد هؤلاء كبرول صلعوا في قفه المحمد الحديق و حدوا قوال مامهم و سرحوها داوس هؤلاء أبو العالمة المدهد الحديث الحرفي الدوفي للله ولا هواله المناسبة على الحسم الحرفي الدوفي للله ولا كالم ولا كله الشهورة الحديث المعروف لا لله محصر الحرفي وقد الله حدال قدامة المعلمي كثابة المعنى د

تم حاد من بعد هؤلاء امامان كبران بنسان اى الدهب الحبلي وهما ابن نبيه وابن الميد ، فقد عرفا بالسبانهما الى المدهب الحسلي واصولسة وقواعدد ، وال كما فهجاز البهج استثال في الانتشاط ولا تقلدان أحمد ابن حيل ولا غيره » ثه تعليق التجلد بن عبدا وهات صاحد المعود وهالة والتوفي سلة ۱۳۶۱هـ والنسب الحاجة في ٢عولة صلا اللاهب التحلقي هو اللاهب الرسليم. في 20 تحد لم علوه الدالة السعودية حتى الوقب الحاصر (*

· لمبحَّث اکخامِس دید بن علی

۱۸۰ ــ هو الأمام زيد بن علي ژبن العاندين بن الحسين بن علي بن بي طاب ه وبد في مد به سنة ۱۸۰ و سسهد سنة ۱۲۷هـ ، وابنه نسب البدهات الريدي »

المتنى علم في سأنه الأمنى عن النه به عن أحله محمد المافر فكار الله الله علم وقته ، له الحد عن التقيام الأخراس الداس كانوا في رسايداً؟ . وقد أحمع العلماء على جلاله فدره وسعة علمه وغرا لا فقهه وعظم ورعمه وتقسوان (٢) .

١٨١ - تدوين العه الزيدي ونقله :

والعمة الرابة به فرانت من القمة الداهب الأرابعة التي ذكر باها سابعة ، ولا يختلف عليه الا في مساله الفيلة ، منها إلى الرابدية الا أرون السبح عسو المحقدين ، و يجرمنون أكبان المدينوج من عبير المستقد و يجرمون سكاج السكتابات (الله م

وقد دون العقه الريدي وغل وشر عن طرسع

الأول بوسطه كت الأده . بد ، فقد وي أنه كت أو أمل عسل بلاسده أكبر من كتاب ، كما . وي عسم بلامت د ما سمعود منه ، والدي مسلما من فقه الأمام بد كتابه ، للمجموع ، في الفقه والجديث وهو كتاب

 ⁽۱) بروض النصر شرح مجموع الفقة لكثير للحمي ح١ ص٤٩
 وما تعدما -

⁽٢) الرجع الساس ج١ ص٦١

⁽٣) نصرة في تاريخ المعملة للدكتور علي عبد عادر ص١٨٤

حلن عد مرسارسا فلها وقد روادعه و حاسد عبرو س حاسله اواسطي ، وقد سترجه علماه وملهم الملاملة سترف الدس للحمو المداملي النوفي سه ۱۳۷۱هـ و سمي سرحه (اروض الملم شرح محموع اعلم الكبر) وهيدا استرج فسلح للقسر سنة ۱۳۵۷هـ و صبح في أرهبه أخراء كبرة و

المالي الواسطة الأميد والمن للتي عن الأصدر وهيا كبرون واقعى للأمدد الماليراني أولادد لادالعه عليي وتحمد وحسان دالجي والمنصود الن المستر وتصن بن حريمه دعرهما الداد

ومن فتها المدهب الريدي الشهورين الحسن بن علي المسيمي بالناصم وحصده الهادي يحي بن الحسين بن القاسم الرسي وهو مؤسس الدولسة الريدية في اسس ، فتد ويد هد الأيام في الدينة بناه بنية ١٩٤٨ م حاد اللي المن سنة ١٨٨٨ ويانية اعليها فضار الماء السن محاكمها و وكان فشها كبرا المن سنة ١٨٨٨ ويانية اعليها فضار الماء اللي وقد حمد عنه محالمة ومنحيدا معلقا دان كار مسبود لى الدهب الريدي وقد حمد عنه محالمة بالإمام تريد في بعض المسائل لا وقد حيار له أثناع كثيرون وشير طريقته في الأحياد باسمن حتى بمه أهلها ولا الراب الكند منهد عني تبريمه حتى الأن فهم و بديه مدوية و لم من يحتم هدان وهيمان في تحصل في مناسبة في تنظيم ولي ما تحتمه في المناسبة في تعصل حراحة اللي أساسة في تعصل حروبة مع المرامه الدين عاوا في الأرض فينادا فأرا صدهبة والعامة عند حدها وقد تعلم عليه في أكبر من موقعة حتى استشهاد و

١٨٢ ــ اصول المذهب الزيدي :

م بدول لأبيد و بد النبوية ومناهجة في المتبه والأستناط ولكن فعها،
ولر بدية بنولوا النبول المتبه الرابدي المشاطا من المروع اللقولة عن ألمنهم
(١) نصر معدمة ووصل النظير في الجرء الأول في الرحمية الامام
وماد وتلاميده «

و من فو يه عبر بحد و هد. الأصور هي الكذر والمسه والأحماع مناس و لأسحال و مصاحه مرسله وحكم عبر (۱) و وهد الأصول بني لتنق مع أغروع أسوه عن لأباء الله وحكم عبد هي الأصاول بني وصعها و ألني أسلطال من قواله فتط لأرابته الدي سن هو فلله الأماه و بد وحدد و بن فله و ولله فتط لأرابته الراسات كالهادي والماسر وعدد و بد وحدد و كال هذال محله و أل أسب كالهادي والماسر وي عروم وي صور أعله ألها و بد وحد عصر ألبول المنه الرابي مسلوله ألى وي صور أعله ألما و بد وحد عصر ألبول المنه الرابي مسلوله ألى بعل فتي المدهد والمعه يؤدي لي بالماهد وتوسعه لا بدعا و رابي المال فالسول هذا الدهد والاحتسار من بناه المدهد وتوسعه لا بدعا و رابي المن فتي عقوم فيه والاحتسار من المناهد الأحرى فأخود به من قبل فقهائه و

وأكثر اتنشاره في الوقت الحاصر في بلاد السن حتى انها كات تصد دونه زيدية مدهبا وحكما قبل الثورة الاخيرة فيها ه

المِنْعُثُ السَّادِّس جعور الصادق

۱۸۳ - هو الامام حمار السبادق من محمد الناقر نم سادس أثمه الشيعة الأمامية و يد بايد سببة سنة ۱۸۰ هـ ديوفي بصيداد وعبر د بسبال وسنول سيداء وعبر د بايد بايد وسنول سيداء وهيوا حبيد الألب الاعبلاد عدب وهيما وه عبا ه بسبي ورفي عالمة عبر داخد من المعهاء ، كان به

راي الأمام ولد لاستادة أو رغره ص ٣٤٩ وما يعدمه وحكم المعل يقصد به لل المعلمة لا لم يحد للمستالة حكما من الأدلة السرعية ودية يرجع إلى العقل فيا يسيى له فيح الشيء وصرره فها الحضور وما يبيس له حسني الشيء ويقعه فهو المطلوب وهذا بناء على أن الاستباء حسب وقبحا داتيين وهي مسالة مشهورة في علم الأصول الرجع السابق ص ٤٥٧٠

⁽٢) المرجع السابق ص٢٢٢

 ⁽۳) الأمام الصادق التاليا رمصال لادية ص١٧٠ و تعصهم تحقيل ولادته سنة ١٨هـ الإمام الصادق تالية حدير ح٢ ص٢٠٠ -

اللاميد بقلوا علمه وفقهه وحديثه مثل أس بن بعلب البكري وحامر بن برابد الجعمي وداود بن فرقد الالبدي وعيرهم كثيريون(٩١) .

١٨٤ - أدلة الفعه الجعفري :

الله المصلة في المدهر المجمعري هي السكتان والمنسلة والأحملاع والمفل^{اق} ، والمالة عندهم شمل فول السي (سن) ، قول الأمنام قلا فرق

 ⁽۱) نظر بلامدیه امرحدیهم فی کتاب لامام عبادی بائیف محمد الجنبین المظفر ج۲ ص ۱۹۶ – ۱۹۹ *

وعلى را العالمان ومحمد الدور بن على طاعة والحسن والحسن والحسن وعلى را العالمان ومحمد الدور بن على وجعفر الصديق بن محمد الدور وموسى كاشم بن جمفر الصديق وعلى الرصاد بن موسى ومحمد العواد بن على الهادي بن حجمد الوالجلس العسكري بن على برايله المهدى المدالم الرحيم الدور مسحى المسابق المدالم الدور مسحى مجمعاتى في 85 م

 ⁽٣) الامام الصادق ، دليف عجمة الحسين المطفى ، الطبعة الثانية م ١ ص ٥ - ٢ - ٢٠٨ ، ٢٠٩

³⁾ صبول لاستنباط ، تأليف العلامة على تقي الحيدري ص ١٥٠ ، اللحط هذا ال بعض ممده ما نبياه علم كلاميا عن لامام ريد ، ويلاحظ ال بعض فقياء أنجمعر له بارعم في حجبه الطر الاراث ، بأنف مهدى بنيس السبيح مجمد على بن محمد الحراص ١٣٠ - كما با تقصيهم نفس العياس وهم طائفة لاصوابين مبياد الطر بدكره الحفاظ المحلى ح١٠ ص١٠ ولاستنام أوسائل ص٧٠ وحل بعقوال ص٣٥ نفلا عن فيسمه المسريع في الاستنلام للمحلمي الدكتور هينجي محمضاني ص٥٥ هامشي (١٤) .

سافي المدهب الجعفري ما الدام عن الدي (اسر) مال ما الدام عن السهم فالكل واحب الاتساع وما عدهم هو من الرسول (اسر) لا من احتيادها ورأ لهم الله مولي الدامل عندهم مولول المحروف لا ماحل فله الرابي الأحليا الرعلمهم مولول المحدد اللاحق عن السابق فله الذي كلب الاحمام التواد المرحليال ومدارستهم (۱۲) م

١٨٥ - نقل العقه الجمعري وانتشاره :

ودر على المعدد المحمد في المعدد المساد المساد المساد و والم المكادة المسلم على هؤلاء المالاسد و في الدهال الأعراج المسلم المولى الله والمحاجد وهو المؤسس المحتسبي المدهال المحتسل المحتسل المحتسبي المدهال المحتسل المحتسبي المدهال المحتسبية في الراز وقد يوفي سنة والمحاجد و له من الكب كباله السالواء في الدهال المحتفد في كسال المرائع الله ما المحتفد في كسال المرائع المنافع ما المحتفد في كسال المرائع الأسلام المحتفد المحتفد المحتفد المحتفد في كسال المرائع والمرحد المحتفي المرافع المدوق المحتفد المحتفد المحتفي وكبال المعاجل المراوق المحتفي المواجد المحتفي والمدكود المتحقد المحتفي وكبال المعاجل المراج في عد المحتفي ولكال المحتفد المحتفد

⁽١) الامام الصادق المرجع السابق ج١ ص٦٠

⁽٢) الامام الصنادق المرجع السناس ج١ ص١٥١٠

⁽۲) بعره فی بارج عنه الاسلامی الرجع سایل ص۱۸۸

⁽٤) - فللسفة السراح في الأسلام اللذكية (الاستحى مجيف بي طارة فا مامش (٣) - (

⁽⁰⁾ كليني هو محيد يا عدد يا تكديني يتوقى سنة ٢٦٩هـ والصندوق وهو السنج محيد يا عدى يا يجيدي بن موسى بي ادو 4 هـي الشهير الصندوق والمنوفي سنة ٢٨٩هـ ١١ عدد بني هما يو جعفر محيد ان الحيين بن علي الطوسي المولدود منسنة ٨٩٥هـ والمتوفى سنينة ١١هـ في ينحف وهدد الكين الراحة عام ما عنيد عدية فقيت السنمة من كين للحديث أصول الاستناط الراحات عامة عني بقي يحتدري ص١٩١١/١١ ومحاصرات في أصدال عمة الحقولي السنج محمد يو رضوه ص١١١١/١١ ومحاصرات في أصدال عمة الحقولي السنج محمد يو رضوه ص١١١١٠٠)

و مدهم المحمدي مستر في سران والعراق والهسد والكسان وفي سال وله عام في الشاء الصاء عبرها من البلاء و مسن بين الفقة المحمدي والمداهب الأحرى من الاختلافات أكبر من الاختلاف بين أي مدهب وآخر مم الا أن المقه المحمدي العرب عن مداهب التي تكدما عنها بمسائل فلمله لحدا بعل من أشهرها جواز بكاح المتمة أي النكاح المؤقت في المدهب المحمدي وعدم حوازه في المداهب المحمدية التي مر ذكرها في

المبحث التأليع

۱۸۹ د قلد از من المداهب ما الدرس بلوب اصحابها أو بعد موبهم علن اه كبير م ومن هذه بداهب مدهب الأمام الأوه اعني وسفيان البوري والمنت بن سعد م اه العناهري مانن حرير الطبري م ويذكر فيما بلغي كلمة تعريفية موجرة عن كل والجد منهم م

۱۸۷ ــ الاوزاعى :

هو ابو عمرا عدار حمل بن محمد الأو اعلى • وبد باشاه سيسه الأمام و وبد باشاه سيسه الأمام و وبد باشاه سيسه الأمام و وي الرحلات من أحله لا يستن أي الرأي والقياس ويدعو أي الاستنسال باسته والوقوق عدما و وليد فهو من فعياه مدر لله الجدال الأكال أيا و حدالجدات أحد لله ولم يلتقت إلى شيء آخر (٢٥) ه

انشر هذا الدهب في الساد والأنداس ولكن لم تعلى انشارد وتقاؤم فقد تتلص صله وفن أناعه لد الدالس «لم لكي من ذكرد الا تعص أفسوال الأمام الاوراعي تذكر في كتب الحلاق⁶⁷³ م

⁽١) - الذكتور صنحي محتصابي د الرجع النبايق ، ص٥٥

⁽٢) بدكره الحفاظ للمعني ج١ ص-١٧

⁽٣) بدكره الحفاظ للدهين ج١ ص١٧٢

١٨٨ عه سغيانً الثوري ا

هو أبو عبدالله سندن بن سفيد بنواي يجوفي وصاحب المدهب المعروف باسمه و وقد باكوفه سنة ٩٧هـ و يوفي في الصرة سنة ١٩٦١هـ و كان مسن فقهاه التحديث ، والسهر بالواخ والشولي والصراحة في تحق والتعد عن السلطان والتحرأة معهد في بنان الحق والداسق به فيه صودا علم ألاعسنة فاندار بعد مولة و

١٨٩ ــ الليث بن سعه :

فضه مصري ولد في مصر ولوقي فيها سنة ١٧٥هـ ، وكار لا على فتها عن مالك والسافعي ، ومراساته ما يرامك وساقته معه لدن على سعة علمه واطلاعه وغراره فعهه ، وقد ذكر ابن القلم رسالته القلمة التي أرسلها الى مالك والتي ينافسه فنها بعض الثه⁽¹⁾ مالا أن مدهله لم يتها له القلساء والاستمرار لعدم تدويل مدهله أولاً مالله أتساعه الدين يشرونه تابساً ، وعده ما نصيد اماء مدهل السافعي ومدهل بالك في نصر فاندر العد موله بعدة وحرة ه

١٩٠ - داود الطاهري :

هو أبو سيمان ه مان على لايمهاي باحث مدها العاهري ولد للله ١٩٠٥هـ و وفي سله ١٩٧٥هـ و كان في الراسرة من أباح شافعي
لم النقل بلدها حاص للوه عني لاحد علماهر المان والمسة وعلمه
الاحد بالقاس ولا بأي وحه ما وحود الرابي و فاللول مدهله عنوه علماي
لقسومان الكتاب والسله ثم الاحماع ولا شيء غير دلك و وقد التشر هلما
الدها ثر الدثر للك فتلك حلى النهي أمرد في عراز النام الهجري كما
ينقل لنا الراحلدون في مقدمته و

الا أن هذا المدهب فيمر يتميه خليل عدلم السيل هو الأمام التي حرم الأنديني السوفي عام 50%هـ - فيد اعتلق هذا البدهب وتصرد و الع عسله

⁽١) اعلام الموقعين ج١ ص٧٧ وما تعدها -

ووضح النولة العلم فله كلمة السهة (النحق) و وقد كر في هذا الكتاب الراء المناهب ورد على المخالفين له و مساز اين حرم في قسوته يالرد على المخالفين وعلمه في النصاب وهذا ما عابه علم المحلماء الأثر مسلكة هذا لا سنع من الالعام لكتابة وما والله و كلم أن له كتابة في لاسول هو (الاحلام في صول الاحكام) وهو بيال لاسول المدهب الطاهري والدعل الحلمان في المحالفين مع دكر الادلة وسوق الحدال والتقاش و ومما العرب به المدعب المناهري عن عبره من مداهب وقولة الحوال والتقاش و ومما العلم على وحدة المسه المند والما و وهوالة بحوال تولية المرأة القصاء على العلم على وحدة المسه المند والما والإمام ابن حرير الطربي وواقتهم عليه الحلول عالم تحدول والما المناه في الأموال فلمدال العلم الحدول من المداهب الأخرى و

۱۹۱ ساين چريز الطيري :

هو أبو حفقر محيد بن حرير أغسري أنبوقي بنسه ١٣١٠هـ • تلفي فقه الشافقي و حد فقه بابات وفقه أهن أغراق ولير نفسر مقلدا وأحد منهم • بن البنتان بندهت مستدر فادر محتهدا لا تنقيد ألا بالدين وصار به أساخ ولكن مدهنه القطم والتهني بعد وفاته بندة وحيرة (٢٠١٤) •

ومن كنية مسهورة عبية الجليلة المدر التي لا تنسبي عنها كانية الشهور في المنتجر والنبية الجامع السال عن تأويل أي القرآل باله وهيئو مسهور بالنب عبيير العشري و كتابة الأخر في الباريخ وهو المعروف عاريخ الطبري و كلاهمة مشهور ومصوح به وفي تعسيره للجد كثيرا من الأحكام المفهلة السبيطة من الأباب المتربية وأقوال المفهاة القدامي المدربية مداهمة و اللولة لا وعهدا للمعي كن منتقة أو مرايد الإنبلاغ على أقوال المعهاة أن

⁽١) المحلى لابن حرم باب النعقه المسألة رقم ١٩٣٠ -

و۲) بد به محتید لاین رسید خ۲ ص ۲۸۱ ، و انتخلی خ۲ ستاله رقم ۱۸۰۰ ۰

⁽٣) بدكره بحدظ ح٢ ص ٢٥١ والتهرست لابن المديم ص٢٣٦

لا بعقل على هندا المصليم وعبرد من تصدير التي بعني بدل أحكاء التوأل مثل أحكام الفرآل للحصاص والحامع لاحكام التوآل للترضي وعبرهما . وله أنصا كانه احاص المعها، وهو كان حد ذكر فله احتلاف عفها، في مسائل كثيرة مثل أحسكام الجهساد ، لحراسه وأحسكان للدي والساس ولحو دسك .

الباب إلثالث

مصبادر العقه

١٩٢ - تمهيد ، ومنهج البحث :

قلنا أن التقه هو الأحكام الشرعية العملية ع أي الأحكام الثملقة بأقمال المكلمين من عنادات ومساملات »

والتعصود مصادر المله الذي يستبد اليها وبقوم عليها ع وال شف فلد النابع التي الناس منها م النابي المصل هذه الصادر دام مصللاً. اشراعه الأله أذاء مصادر النابع الأسلامي الأله عاومهما كابت الشملية

⁽۱) بدافع ال هد الأطلاق لا نفس الأعلى سبين التجوز والمستمجه، لأل الشريعة غير من عقة الكيا فينا سياعا الولان الشريعة ليسبب سيوى وحي الله أن رسولة للانقط و مع الفرآل أو بالمبلي دول للعظ و هو السبة و أما العلموص الصريحسة في الكتاب و سبية الكتاب و سبية الأحكام البينسطة لللاجتهاد والرأي من المصادر على ديت عليه في المناوض و يهد الانكون جيلع أحكام الفقة تسريعا ألها ولا حراء من المدافقة الإسلامية الاعلى اعتبار أنها تسبيد أي يصنوص المدرية والراب على اعتبار أنها تسبيد أي يصنوص المدرية والراب من المدافرة أو غير مناسرة الكالمية الاعتبار أنها تسبيد أي يصنوص المدرية والمنافرة أو غير مناسرة الكالمية الاعتبار أنها تسبيد أي يصنوص المدرية والمنافرة الكالية المنافرة المن فيل والمدرية الكالية المن فيل والمدرية المنافرة الكالية ال

⁽٢) براد بالتشريم لاسلامي بين الإحكام الاسلامية أي وضعها و تجادها ونشريع لإحكام في تجعيفة برجع إلى تقد وحدة ولكن عبد عدم ورود الحكم في تكتاب و تسبيه في تشريعة لاسلامية الباحث للمجلسات أن تجيهدان و تسبيم الاحكام الصدية في صدرة فواعد الشريعة و صولها ، وفي عدد الجابة تعيين ما يسبيونه من أحكام من فيس التشريع الاسلامي باعتدال في عدد السريعة وإن تبييا كان بادن من الشريعة . أما ذكرتا عن قبل -

قال مصاد الفقة ترجع كلها الى وحي الله له قراعا كان الوحي أو سبسه م ولهذا قالما ترجع هسم هذه الصدر الى المهاد التبلية وهي كناب والسلم ومصادر الله أرسدت النها صوص المناد والسلم لا كالأحساج والماس م ولمسكلم على المهادر الأصفية في قصير أول لا لها للكالم على المصدرة

ولمسكلم على المصادر الأصطبة في فضان فرن ، لم سكلم على المصادرة التبعية في فصيل كان ه

۱۸۳

كالمفي ولالاول

المسادر الاصلية البكتاب والسنة

للبخث الأولا

التكتاب

ولا خلاف من استدين في ال عبرال هو العبد الأول للشريع واله حجه عني الدين أحمعن م والدين عني حجيه الله من عبد الله م والدين على الله من عبد الله اعتجازه لا كما سبين بعد فليل م وادا ثبت كوته من عبد الله يدليل اعتجازه لا وحب اتباعه من قين الجميع واستفادة الاحكام مسس عبوسسه م

١٩٤ - خصائص الكتاب:

أولاً علم المران ومعاد من عبد الله وليس بلرينون (ص) فينينه سوى التبليغ وتملله مران بلينان عربي ۽ فان بعائي ، « آنا جعلناد فرآنا عرباً » وقال بعالي عن المران الكرانية ، « والله سراين رب العالمين « برل به الروح

 ⁽١) نظر بعريتان اخرى للعرآن الكراية في كتاب الاحكام للامدي ح١ ص٢٢٨ - والمستخدي للعرائي ح١ صر١٦ ، ومرآم الاصلول للارتعري ح١ ص٨٦ - ٨٧ *

الأمين • على قلت حكول من المدرين • طلبار عربي سان ، أ • وعني هذا لا تعسر الحاديث الرسول (من) من اعراق لان العاصها للللب من الله وال كاب معاليه موجي بها الله من الله عالى • ويرجمه الدرار الى عبر المعلم العربية لا تعسر فراد •

تأما اله على الما علا متوادرا و ومعنى المتن المتوادر هو على الهرآل عن المني (س) من قدل أقواء لا تحصول ولا للفتو العدل تواصاهم على المدت والدعة عن هؤلاء أحرول لا للعلو العدل تواصأهم على المدت ، لكثرة عددهم وتباس أماكنهم و همكم حل وسين المنا و فلنوادر متحلق في حصح مراحل بقل اعرال و وهذا هو معنى قول الأمام السرحتي النفول و فلكول ولا المعال ألمارات في النوادر كا حرد ، وأو سلطه كفرفية الماكان والنقل المتواثر يقيد القبل والعلم القطمي ه

عاماً أنه و سن الما دول أنه أنه عص لأن الله تعلى تكفيل تحقيمه قال عروجل : « اثا تحق مراتا الذكر وانا له لجافظون » «

العا اله معجر بنحى ال السر جماعا عاجره ل على الألبال بمنه هذا العرآل أو العسل العجدة للمرا العجدة لل من ألبوا للمال هذا العرآل أو العسل سوا من مله او للبورة واحسد من مله عالى العرال أو العسل الألب والحل على أل لألبوا للمال هذا القرال لا لالبول المسلمة والحل المال القرال لا لالبول المسلمة والحل كالم في ريب هما تراسيا على عدد فألبوا للبورة من ملك والعوا البار اللي وقواها الدال كسلم صادفان و المحل المعلوا الاهوا البار اللي وقواها الدال والمحلة والمحل المحافول على المارضة المسلم حرصهم أعدت للكافرال الألبار اللي وقواها الدال المحافول على المارضة المسلم حرصهم المدالة على العال دعوم اللي المحافول على المارضة المسلم وحود المالع من المدالة على العال دعوم الله والمصاحة وأدليجال الليلطال والحولا عجرهم هداد المالاصة والهيد أهل الملاعة والمصاحة وأدليجال الليلطال والحولا عجرهم

۱۹۵ – ۱۹۳ – ۱۹۷۱ – ۱۹۵۰

⁽٢) اصول السرحسي ج١ ص٢٨٢

⁽٢) - سورة الاسراء ، الانه ٨٨

⁽٤) سبورة البقرة ، الامه ٢٣ ، ٢٣

ما سخوا ، واذا عجر العرب فعيرهم أعجر واذا الله العجر من التحميع - ولا مرال باما حتى بوما هذا - ست أن النبرأن من عبد الله ، « دا سن الله من عبد الد الماس وحد على الماس ساعه ، وعلى هذا فاشرال حجه على الجملع والصدر الأول للتشريع بالدين اشاصع والمرهال الساطع ،

١٩٥ ـ أنواع أحكام القرآن :

أحكام القرآن ثلاثه أنواع :

أولاً : أحكام تتعلق بالعقمة كالابمان بالله ورسله والموم لاحر وهماه هي الاحكام الاعتقادية -

الدين المحكام العلق سركية المقوس ولهدينها وليان الأحداق القويمة الواحد المحلي لها و والأحلاق الردشة الواحد المحلي علها و وهده هي الأحكام الأحلاقية »

تاب الاحكام التمليم بأقوال وأقعان الملقين فلما عدا التوعين السائلين وهذر هي الاحكام المملية ، بدخل في موضوح الفتية ، أهي فيستان

القسم الأون : عبادات +

ا عليم النابي - مقاملات والسمال حليم البنائل الفالون العام والحاصل على النجو الذي فصلتاء من قبل ه

١٩٦ ـ بيان القرآن للاحكام :

حاء بيان الفرآن للاحكام على ثلاثة أنواح

النوع الاول :

الدر كلي أي لدكر المواعد والمادى، العامة التي لكول أساسا للفرالع الاحكام واشائها عليها تم مثل :

أ .. الامر بالشوري ، قال تعالى : ﴿ وَشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ﴿

ے الامر باعدل والحکا برنہ ، آل للہ بائدل ، ، ان اللہ باُمرکم ل بؤدوا الامانات الى أهلها وا ا حکسم بين الناس بن تحکموا بالعدل ، • ح لـ لا يسئل الانسال عن دسيا تجرمانا ولا براز والارد وقاد أحرى، • ها به خومه مان العبر . - ولا تأكلوا أمواكم سكم بالناص ويدنوا بها اي الحكام بأكلوا فراننا من أموال الناس بالاليه وأنب تعلمون م .

و – التعاون على المحير وما فيه تعم للامة : ، وتعاونوا على النو والتفوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ء ..

ر – الوقاء بالالترامات : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمُوا أُوقُوا بَالْمُقُو . • •

ے – لا حرج ولا ضيق في الدين : « وما حمل علكم في الدين من حرج ٠٠ بريد اللہ يكم اليسر ولا يريد يكم العسر » «

ص − العبرورات سخ التحقو ال: ، فين أصفر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليسية ، ،

النوع الثاني :

مان احمامي أي ذكر الأحادد نصواء مجمله بحاح الى مان وتقصيل ومن هذه الاحكام :

أ لـ وحوب الصلاد والركاد ، فان بعني ، أقسوا الصلاد وأنسلوا الركاد ، ولم سان المرآن عدر ركمات الصلاد وكلفيها ، فجات السلسلة تعصيل ذلك ، فال عليه السلام ، فيلوا كين أسلوني أفيلي ، وكدلسات حامل السلة بنان الحكاد الركاد ويجديد مقاريرها وأنفستها ،

استة بیان علیکم القصاص و فجات الستة بیان شروط انقصاص .

.. حن أسع وحرمه الرياء وأحل الله البيع وحرم الرياء فيعامن المسه سان السع الحلال والبيع الحرام والقصود بالرياء

التوع الثالث :

سال مصلي في ذكر الأحكام نصوره تتصلله لا احمال فيها ، مثل نصبه أوله ، وكلفية عصالاق وعد د ، وكلفية المصال باين الروحان ، والمحرفات من النساء في النكاح ، وتعصل العتولات وهي النساء المحتدود كلفة أثراء والنبرقة وقضاح الفرائق والسندف ، وقتار الما من الأحتكام التعصيلية في أغراب م

۱۹۷ و كبر بار المرآن المفيسلي خاه باسبه لاحتكام العصدة والاحلاق ه أما الاحكام عمليه فند خاه البيان في أكبرها على سبكان كلي لا حرائي ه و حمدي لا عصيفي سوى مسائل فليله فصلها شرآن ه باكرسا بعيس الاميلة بها م وقد أعلى به سوله (س) بيلهه بنان الاحلام محمله ه قال بنالي ... و برياد المد الدكر بنين لماس ما بران البهم ه م

والحق أن تعصيل جمع الأحكاء في القرآن بخرجه عن مقصده الأول وهو الهدالة والأرابان ه كنا أن مجيء علم الأحدد على سكن فواعسمة ومندى، عديه مرابه ، بالاثر عموم والداء السراعة ، تحت المدن تعريبسع لأحكاد علمها ، وعديمها على حراثات الوقائم في مجدلت الأامان ه

١٩٨ - ربط الاحكام بالعفيدة :

والملاحظ في احكاله المرأل الها حال مرابقة للسائل الجعلام مسال الإيمار الله والنوم الأجر والعقال الأجروي الذي اللحق التجاعب و جسو ذلك له والامثلة على ذلك كثيرة منها :

له في الأحكام المتدلة فال لعلى * م الرالية والرالي فاحلدوا كسل واحد سهما ماله خلف ولا تأخذكم لهما رأفه في دلل الله ال كسم للوصول بالله والنوم الأخر له م وفي علوله السارق : م والسارق والسارقة فافطعاوا للدلهما خراء لما كسا لكلا من الله والله عراد حكم م ه

وفي الريا . با أنها المدين أسوا : « التموا الله ولماروا ما بنني من الوالا ال كنب مؤملين ما قال لما بعملوا فالدنوا بحرات عن الله + إسواله وال بننم فلكم رؤوس أموالكم لا عطمون ولا تطلبور . وفي أكل مال اليبيم : - ان الدين ياكلون اموال الينامي ظلما اما باكلون في بطوعهم بارا وسيصلون سعيرا .

وهكذا جميع الاحكام متصله بالنسد ، لأن العقيدة أساس الاحكام وقالمه عليه ، ومن بركن العليدة الايمان باقة واليوم الاحر وغيرهما من كان العتبدد ، فريف الأحداد بها به كبر الاستار بن هند لاحكاد من عند الله ما كان من عند لله بحد صاعبه ولا بملك احد سمرد ، وان من بتجاعب هذا الأحكام يلق عقابه في اليوم الآخر ه

١٩٦ - اسلوب العرآن في بيان الاحكام :

لتر ير المدس محلقه في سان لاحكام اقتصلها بالاعلة وكوله معمر وكان هدية و سان ه فهو بعرض لاحكام عرضا فيه سبولي الامسال وللقراعي المحلمة و ولهما بحد ما هو معلول فعله باي تصميله الأه و فيوا المسالاه م باره باي بدكر الحراء الحيس والموال عاعله و ولي باي بدكر محله فاعله والساء عليه وعين بايت من سبست بنان الواجب ، والمعلوب ركه عافد باي قسمه المهي ، ولا بلقوا بالديام الى المهلكة له ، وقد بايي . كرد على وحه المد له و عاعلته و سان البه سب لمعمل أه وقد بايي . كرد على وحه المد له و عاعلته و سان البه سب لمعمل أه رحس بيحف نه أو محو ديد من الأساس الماله على يا المعل محرم مطلوب بركه ، والمعل المان و بعي بالحراج ، والمعل المان و بعي الحراج ، والمعل المان وتحو دلك ،

بدكر به والأكد عليه ، وأحرا الاحصال أحكام المسرال مبوله في الدكر به والأكد عليه ، وأحرا الاحصال أحكام المسرال مبوله في سواد ، فهي عبر مجموعه في مكال واحد ، لال الحرار الس كنايا فالوسب بسرفا على النحو الذي بعهده في كب العالور وال بعرض مبائله وحساء بأحكام قانونية ، فهو كتاب هداية والشاد وأحلاق وعادة وقانون ، وأحكامه متصله بعمها بعض ، فأحكام الإحلاق مصنه باحكام العاملات بمعاهسا

ا والمع والأخير، مصله بالمصدر في السر كون الأحكم عبر محموعه في مكان والحداء بل أن حملها مشوئة في الناما الكتاب أدعي الى فهمها حسسما ومعرفة ما يتصل بهاء ونحص القارىء لا يمل من قراءه أي حراء من اعر أن.

للبجث ليناني

السنتة

٩٠٩ ــ السبة في اللعه الطريقة المتنادة التي ينكور العمل سمصاها ، وعهدا العلى حا في المرال الكراب ما بالله في الدال حلوا من فال و من تحد للسة الله تبديلا ، «

وفي الأسلطائح السرعي ، برا الالسلم الله عن السي (ص) عمر القرآن من قول أو فعل أو تقرير^(١) ه

٣٠٢ ـ الدليل على حجبه السنة وأنها مصدر للسريع ،

ا بسبه مصدد المبسر بع م ال على هذا اكتاب الصوصة الكبيرة والأساسية مختلفة ومن ذلك :

ا سا المصر نے بال السي (مس) لا بلطق على الهولي والما ہو و حي من علم ، وما كار من عبد اللہ بلارہ الناعة ۽ قال بعلي ۔ ، وما العلق عن الهسوى ان ہو الا ولحي يوجي ٢٠

ب بـ الامر نظاعه الرسول * • فل اطبعوا الله و رسول • • .

ے با جعل طاعه الرابلول طاعه بده من طع الرابلول فقد أضاع الله ٥٠ د بـ الأمر بالناج ما بأسا به الرابلول الداماة ألاكية الرابلول فحدود وما بهاكم عله فائتهوا له ٥

ه ... وحول رد استاح فيه الى الله أي الى كتابه والى الرسول اي الى سنة ، قال تقالى . ، قال بناه علم في سيء فراءه الى الله والرسول ال كسلم تؤملون بالله والنوم الآخر دلك خبر وأحسن تأويلا ، «

(١) الأمدي ج١ ص ٢٤١ ، وحاشبه الازمري ج٢ ص١٩٦

م عام حور عكمه برسول (ص) فيما يتحصل فيه الاحتلاف وقبول
 ما بحكم به ، فا* وزيلت لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا
 يتحدوا في أهسهم حرجا منا فشيت ويسلموا مسلما » «

رُ ۔ لا حدر بلسبد فیما فعنی به ایما أد فضی به رسونه ﴿ وَمَا كَانَ بَوْمِنَ وَلاَ مَوْمِنَهُ أَا فَعَنِي بِلَهِ وَ سَوِيهِ أَمْرًا أَنَّ كُونَ بَيْمَ الْحَدَّرِدُ مِنَ مَرْهِمَ وَمِنْ يَعْضِ اللهِ وَرَسُولُهُ فَقَدَ صَالَ صَلالاً مَيْنًا ﴾ •

 التحدين بالعدال الانه من متخالفة الرسول : ٥ فلمحدر الدين تحاملون عن درد ر عسلها فنله أه عسلها عدال أنه ٠ ٠

ص على الله سوله سلمه بال أحكام الترآل و لأن في سيسرال حكاما محسفه بحدج الل معسل و بالراحل بلا بدينا منها محسل الله من الله و أبراه الله و كر ساس الله من براد الله و مهدد المصوص والمديه بدل على الراسية حجمه وواجنة الاتماع ومتعمة للكتاب ومصدر للتشريع و

٢٠٣ - أبواع السنة بأعسار سندها :

و تعصید بسدها وابها دهی بهدا الأعباد بلایه نو ن ۱۵۱ ا<u>مات</u> سیامها(۱) ه

أولاً : سنه متواترة وهي ما ماها عن البي (س) حمع لا يتصنود المقل بواصفه على كانات و لا تحصي عديفه ادار علي عليه حمم بهنامد الصفة أنصا حتى بالمسالاً ، و من هسدا الواع السن المعلسة التي سر مفادير الركاء و فعال الحج ادامها بالصلاد و أكبها ما وهدد هذا العلم المفسل ،

نان به مشهوره وهي ما رواها عن النبي(س) واحد أو اثنان أيعده لا تبلغ حد النوائر به السهرات فتقلها حلواج النوائر في عصر المانعان وبالعي

السعين أأ وهذا التواج من السلم عليه الملم الفلني عند الجفية والكن أول التفعي لاسلم التوالزد م

الله الله أحد وهي ها يرويها عن اللبي (س) عدد لم يبلغ حدد المواتر ولم شبهن فلما للمد أى هي الا للله سوالله و الأ مسهوره • وهذا اللواع للمد العلم المنابي الراجح لصلحه للسبها الى اللبي (ص) وطره العلم لهلما •

٢٠٤ ــ (بواغ السنة من حيث ماهينها أي دانها

السبة باعتبار حقيقتها وذاتها(٢) تقسم الى تلاته أقساء :

اشته الأول به توله وهي الوال بي (س) وسمى بالحدث⁽⁷⁾ ابن توله عليه البلام (لا صر الا صراف) ، توله (ابن الى مكم مكر فلمرم بدر قال بر بستطح قلبتانه قال بيد للنطح قللته وداما أصعب الأيمان)(2) ه

المسلم المالي السمار فعليه وهي ما فعله السي (سن) من فضاله الساهد والجد وينيان المدعى ومثل ادائه صالباك الحجج »

الصلم المدن الله عرارية وهي للنوب اللي (ص) عن الكار قول أو قلل فهد اللكوب الدن على حلوا العمل والاحلة (ب اللي (ص)) لا تلك على تامل بدا ومن أمله هذا النوع للكولة وعده الكارد للم

⁽١) مسيم سمات ٣٠ ص ١١١ والقصيرة بقصر البابعي القصر دى بلا عصر الصيحابة وعصر بالمي سابقين القصر الذي ثلا عصر البابعين ويسهي هذه القصيور في مستشف عران سابب الهجرة بقريب وسيب نفسته الشهرة بهذه القصيور هو الشيارها واشتهارها بقد التدوين ٠

⁽۲) أن جنبها فكن بنيه أي سنيد وعنى فالمنسف هو رءاتها والمن هو نفس السنية المروية *

۲۱ وقد بعدی سیم الحداث عنی حدیثم ایاع السیه فوشه کامت او فعدیه او تعویرمه ٠

⁽٤) رياض الصالحين للنووي ص١٠٨

الملمان بالحراب في السجد وسكونه وعدم الدارد على حارسين صعير بين اذات بعيار عناء حماسيا في يوم العيد ه

٢٠٥ ــ السنة تشريع وغير تشريع :

یس کل ما صدر علی السي (ص) یکول شراها ۱۸مه و بن منه ب یکول کدیك و منه ما لا یکول و بهدا فاسته ناعتبارها بسراها أو عبر شهر بع تقسیم ای فسیمین

الفسم الأول ، ما صدر عن النبي (ص) باعساره سا ومبلعا عن الله ع فهذا نصر الشراعة للامه للا خلاف + ومن أميله هذا النواع ما باكر الا من أميله لمسنه الفولية والعملية والنفريزية + وللاحظ أن سكوب ليبي (ص) بدن على الاحة الفعل دائمًا ومن ثم فهو تشريع للامة -

القسم الثاني ما صدر عن السي (ص) من أقوال وأممان لا بعب د سا ومندا عن الله و كن باعساره اسسانا أو المتنصى حرابه في سنؤول الديونه ، فهذا النوع لا يعشر شرابعا بلامه ، و بلحق بهذا المسم من جهه عدم اعتباره شريعا ما كال حاب ناسي (ص) ، وعلى هذا الاساس كول هذا القسم أتواعا على التحو التالي :

أولاً: ما صدر عنه بمصنى الطبعة الشرية كالأكل و شرب والمدم والفعود فهذا لا تكون شريط بلامة لان هذه الأمور تصدد عن الاستار بمقتصى فسمة الشرية ، ولكن كفية أكلة وشرية وقالة وصودد وومة ، تدخل في بالره الافعال السبحة ، فيستحث للمسلم مانعة التي (ص) في هذه الكيفيات ولا شيء علية الله يتابعة فيها ه

الما ما صدر عبه بمقتصى حربه و بحاربه في الأمور الدبولة مست تنظيم الحوش و بدنير أمور الحرب والتحادة و بحسو دلك فهذا لا لمستد شراعا ، وعدا أمر السي (ص) الحيش في موقعة بدر بالتحول الى مكال معلى أشار به أحد الصحابة بعد أن أراد النبي (ص) أن سرل في مكال غيره ، الثنا الله الحد الصحابة بعد أن أراد النبي (ص) مثل وصابة في الصسوم ، والتروح بأكثر من أربع روحات والتهجد بالدل وقبولة شهادة حريمة وحده ، فهدد الشريعة الاسلامية (م مـ١٩٣) الأمور حاصه به ولا تنابعه الأمه فيها فلا اينجور في حقبا الوصان في الصوم ولا التروح تأكثر من أربع ولا بنجب علمنا التهجد في الليل •

٢٠٦ - أنواع الاحكام التي جات بها السنة :

اللوع الأول : أحكام مواصه لاحكام الفران ومؤكده لها مثل حديث (لا تحل مال المريء مسلم الا تطب من نفسه) قانه موافق ومؤكد لقولله تعالى " * نا أنها الدين اصوا لا تأكلوا أموالكم بسكم بالناصل الا أن تكون بتحارة عن تراص مبكم » • ومثله أيضا ما حاء في السنة من النهي عن عقوق الوالدين وسهاده الرود وقتل النفس بعير حق وتحو دلك منا ورد في الفرآن وجاء مثلة في النسة «

اللوع المالي * أحكام منه ومعصله لمحمل الفرآل ومن دلك المسلة التي يبت مقادير الركاة ومعدار المال المسروق الذي تفظع فله يد السارق • اللوع الثالث أو محصصه لعامه • فعن الاحكام ما يرد في الفرآل مطلقا فلقنده السله أو يأمي عاما فتحصصه السله فلس الاول فظم بد السارق بد حامل معلقه فقندتها السله بالرسع أي تقطع الله من الرسع • ومن البالي ما ورد عاما منل بحريم الله قال بعلى و حرمت علكم البته ، ولكن المثني منها ميثة البحر • فان علمه السلام عن البحر ، فو العهور ماؤه احل منبه أي أن السلة معير منه البحر الب

النوع الرابع أحكام حديده لم يدكرها العرآن لأن السبة مسقلة بشريع الأحكام، وابها كالقرآن في دلك ، وقد تب عنه علمه اسلام أسبه قال م الا وابي أويت اعرآن ومثله معه ، أي أويت الفرآن وأويت مثله - أي السبة - في وجوب اباع أحكامها ، ومن هذا النوع بحريم الحمير الأهلمة وتحريم أكل كن دي بات من السباع ، ومحل من الطير ، وكالحكم شاهد ويمين ، وجواز الرهن في الحصر ، ووجوب الدية على العاقلة وميراث

 ⁽١) كيا ورد أنصا في السنة حل الجراد المنت فلكون تحريم الميته الوارد في القرآن محصص بعير منبة النحر كأسماكه وحينانه وميتة الجراد.

الحدة وبحو دلك (١) م

٢٠٧ - مرتبة السنة في الاحتجاج بها :

لا خلاف في أن السنة مصدر للتشريع كما فدما ولكن ربيتها في بك تاليه لرامة السكنات ، ينعني أن الاختجاج بالسكنات مقدد، عني الأخلجاج بالنسبة ، وان اللحتهد لعيش عن الحكم في الكنات أولاً فان وحدر أحد لله وان لم يحدد للحون الى النسبة للنعرف على الحكم فيها .

ودل على هذا الترب ما روي عن اللي (مس) الله قال لماد أدب لقطي ادا عرض لك قضاء أول ما روي عن اللي ادا عرض لك قضاء أول ما روي عن لكات لله أو قال أول عن عمر من كتاب الله أول الله كتب الى القاطي شريح أو ادا أناك أمر فاقص بما في كتاب الله قال أباك ما ليس في كتاب الله قال أباك ما ليس في كتاب الله قالص بنا ليس فيه رسول الله (مس) أناك ما ليس في كتاب الله قالص بنا ليس فيه رسول الله (مس) أناك ما ليس في كتاب الله قالص بنا ليس فيه رسول الله (مس) عمر في متحالف لهذا م

⁽١) الشوكاني ص٣٧٠ وبلاحظ هيا أن يقض أحكام سببه حاب على شكل فو عد ومباديء عامة ، كيا ذكرنا بالنسبة لإحكام الفران ولاسك ان محيء هناده الإحكام بهناد الشبكل هو الملائم لطبيعة سبريفة من كوبيا عامة بافية لا تصنق بالجديد من الجوادث كيا ذكريا في تحييا عن احكام الفرآن - ومن هذه الفواعد والمبادئ، التي حاب بها النبية ما دائي

ا - لا صرر ولا صررا •

ب - اتبا الإعبال بالبات ،

ج - ال الله تعالى وصبع عن أمني الخطأ والنسيان وما سنكرهوا علمه،

د ــ المسلمون على شروطهم -هـ ــ الولد للفراش -

و ـ على البد ما أحدث حتى نؤديه ٠

ر - السنة على من دعى والسبن على من الكو .

⁽۲) الموافقات بلشناطنی ح2 ص7 - ۸

والفيطولان

المسادر التبعية

للنجف لأول

الاجبساع

٣٠٨ ــ الاحماع في اللغة المرم على الشيء والتصنيم عليــــة • وفي اصطلاح الفقية، وعلماء الأصول العاق المحمدين من الأمـــة الالـــــلابية في عصر من المجنور بعد وقاته على حكم شرعي(١) •

والأحماع مصدر التشريع ودليل من أدله الأحكام ، وقد ثنت دلسك مصوص كثيرم من الكتاب والسنة بعرف في مطابها من كن أصول القفسية المجتلفسية .

٢٠٩ – مستئد الأجماع :

الاحماع لا بد أن سبيد الى دلى لان القول في الامور اشرعه من عبر دين حطأ^(۲) ، والامه الأسلامة لا يجتبع على حطأ كما حاء في احاديث كثيرة عن النبي (س) • فلابد ، أدر ، أن بكون احماع المحتهدين عن دليل لثلا تحتمع الامه على حصاً ، لان غير المجهدين تبع للمجتهدين فادا وقسم المحتهدون في الحطأ وقدا معني عنها بنص الاحاديث النبويسة •

⁽١) أنظر الشوكاني ص٦٣ ، والمستصفى ج١ ص٠١١

⁽٢) الآمدي ج1 ص٢٧٦

ومستد الاحماع ، أي دليله ، قد نكون بصا من الكان والسه كما قد بكون قياسا أو عرفا أو عير دلك من أنواع الاحتهاد ، فالاحماع عسلي بحريم النروح بسات الأولاد مهما برئت درحتهن ، مستد الى بصن الكان ، محرمت عليكم أمهانكم ومانكم ، واحماع الصحابه على أن ميراث الحسدة السدس مستنده سه الأحاد ، والاحماع على بحريم شحم البحرير مستنده القياس على تحريم بحمه ، واحماع الصحابة على فتبال مانعي الركاة كان بطريق الاحتهاد (۱) ه

٢١٠ -- أنواع الاجماع :

الاجماع توعال : صريح وسكوتي :

فالصرائح هو أن نعق حسنج التحليدين عبلي حكم استأنة بصورة صراحة كأن بدي كن مجهد رأنه وتكون الازاء ملفقة على حكم المبالية ،

والسكوني هو أن بندي بنعس التجليدس رأيه في مسألة وبعلم بنسبه النافون فلسكتون ولا يصدر علهم صراحه اعتراف ولا الكار .

711 - امكان الاجماع وهل وقع فعلا :

وقال الأكثرون ان الأحماع بشروطه ممكن الوقوع وقد وقع قميلا فيما مصى و ويحن برجح التفصيل في السأله و قفي عصر الحلفاء الراشدس لا سيما في عصر أبي بكر وعمر ، حت كان المجتهدون معروفين ومستقرهم في المدلمة والرجوع النهم لمعرفه آزائهم مسبور و نقول في هذا الفصر وقع الاحماع فقلا وحصلت احماعات كثيرة منها : احماعهم على قلسال مالعي الركة ، وحمع القرآن ، واعظاء الحدة السدس في الميراث ، وعدم فيسمة الراضي المتوجه على الفاتحين ، وعدم الحمع عن بكاح المرأة وعمنها أو

⁽١) المرجع السابق ، ج١ ص٢٧٦ وما بعدها -

حدثها و بحو دلت م أما تع هذا النصر حيث نفرق التحقيدون في الأفطار و كبر عددهم و قس الفسير .. ول وقوع الأحماع و أقضى ما يستطاع قوته ال أحكاما احتهادته اشتهرت ولم يعرف نها مجالف و ولكن لا ينجفي أن عدم معرفة المجالف لا يدل على عدم وجود المجالف م

٣١٣ – أعمية الاجماع في الوقت الحاضر :

الأحماع مصدر فقهي مشهود به بالصحة والأعبار فيمكن الأستقدة مه في معرفة الأحكاء اشرعته لموقائع الجديدة في وقبا الحاصر به ويعمد الأستقادة لا يمكن أن تتم الأعن حريق الحاد مجمع فقهي نصم حسم محبيدات من حسم الأفطار الأسالامية ، ويكون بهذا المجمع مكان معال ويهيء به حسم ما يلزم بعمله ، ويعرض عليه المسائل والوقائع الجديدة مدر سنها والحاد الأحكام بها ء ثم نشر هذه الأحكام في شراب دورية أو كن حاصة لأمان الأحكام في المام أراءهم فيها ه فاذا مسا كنت حاصة لأناه على هده الأحكام كان من الأحكام المجمع عليها ، وكان هندا لحماع فر با من الأحماع المصوص علية عبد القفهاء ولزم الناعة والعمل بموجيسة ه

للنجني لتاك والمنافئ

الفياس

⁽١) أنظر الموصيح وسرحه المدويح في اصول الفقه ح٢ ص٥٥٠٠

التي لم يرد لص تحكمها و براد الحافها للقيس عليسنة مسمى الفرع أو الصلب ، والعله التي من أحلها شرع الحكم تسمى العله ،

قادا وحدث مسأله ورد النص تحكمها وعرفنا عله الحسكم تميم وقعت مسأنة تم تنص على حكمها وتكن تشترك مع المسألة الأولى في عله التحبكم قان المسألة الثانية تأخذ حكم المسألة الأولى =

٢١٤ - امثلة على القياس:

أولاً : حكم شرب الحمر النجريم لورود النص بدلك ، وعلة هــدا التحكم الاسكار ، فكن سيد فيه هذه العلم بكون حكمه التجريم أيضا فلما على الجمر ،

النا : فتل الوارث مورثه ، سأله ورد النص لحكمها وهنو حرمال الناتل من المرات وعله اللحكم هو استعجال الوارث المراث قبل أواله قعوف للحرمانه ، وقبل الموسى له الموسى مسأله لم يرد النص يحكمها ولكن فيها لهن عله مسأله الوارث موريه وهي استعجال التي، قبل أواله فأحد لهن اللحكم وهو حرمال الموسي له العائل من حقه في الوصية كما حرم الوارث المتاتل من حقه في المراث ،

فقتن الوارث مورثه هو الفسن علمه أو الاسل و وحرمانه من حصه في الميراث هو حكم الاسن وعلم الحكم هو السمحال النحق قبل أوابه و وقتن الموضى به للموضي هو العسن أو العراع وفيه نفس علم الاسن فأحد حكمه وهدم العملية وهي الحاق الموضى له انقابان بالوارث القاتان في الحرمان من الحق ، تسمى هذه العملية بالقياس و

٢١٥ ـ حجية القياس :

تمتت حجبه الفياس بأدبة كثيره سها بصوص الكتاب والسبة والاجماع وعمل السلف بالقياس عبد عدم وجود النص دون الكار^{رد)} .

 ⁽١) ادبة العباس منسوطه في كتب اصبول الفقه ولم بر دكرها هـــــ
 لانتا بريد الإيجار لا الاسهاب في محت مصادر الفقه •

الإستحسان

٣١٥ - الأحجمان في المعه عد التيء حما ه وفي اصطلاح العلماء هو مدول عن قاس حلى الى قاس حتى أو السيناه مسأله حراته من أصبل كلي أو تاعدة عامة لدليل يقتمي هذا المدول .

ومن هذا البعرات بناق دا أنه نوعان ، (الأون) ترجيح فيس جفي على قباس حلى • (اسأس) استشاه مسانه حراثيه من أصل كلبي أو قاعدم عامة. ٢١٧ - النوع الاول - ترجيح قياس خفي على قياس جلى :

قد سجاب المسأنه فاسل (الأول) قاس طاهر منادر الي الدهن ، (تابي) فاس دفيق عبر مشادر الي الدهن وبكيه أفوى من الأول وبطهر عبد النامل في نسأته فيمين التحتهد الله وتأجد بمقتصاء ويترك القياس الأول المحلي و ومديد العم الأبراضي الربراعية دون النص في عقد البيع عيسيني حقوق ادعافها كجق السرب والمسل والرور + فهذه الجفوق لا مدخيل سما مع سبع عبد الحصه ، فادا وقف شخص أرضا وراعبة ولم بدكسر حدوق ارتبافها صراحه فانها لا بدخل في الوقف قاسا على السع كما تقصي به أعماس البحلي لأن كلا من السع وأنوفف أحراج أعال عن مالكه ، ويكن عبد اللَّمَن في السيالة نظهر بنا أن قياسها بالأجارة أولى لأن الموقوف عليمة لا سمعت الموقوف واعا سملك منعشه فقط كما أن الستأجر لا شملك الأحور وأنبا بتملك مفعته فقط ومقيصي هدا الهاس الجعني دجول حقوق الاربقاق بعا في أوقف و و تم تنص عليها في أوقف قبالنا على دخولها في الأخارة من غير كر بها لان منفعة الموقوف لا بمكن تحصيلها من الارض الموقوقة مدور حقوفها الأرهافية ، كما هو الحال في الحارثها ،

٢١٨ - النوع الثاني - استثناء جزئية من اصل أو قاعدة عامة :

لد تفتضي المجاعدة العامه حكما كلبا تنصق على حميع حرثيات القاعدة

وكن نصهر المنجبهد دين تتنصي استناء منيأته مصله من هذا الحكم الكلمي ؟ فتعرد تلك المسألة بحكم حاص • ودليل الاستثناء قد كون نصا أو مصلحة أو عرفا أو غير دلك ، وتورد فيما يلي سعس الأمثله .

أولاً . القاعدة العامة تقتصي بأن سع ما سمن عبد الأسبان باطال لأسلة نع معدوم ، واكن السلم ــ وهو يع معدوم السبي من النظلان أورود النص يحواره وهو ما روي عن السي (من) أن قال ا ما من أسلف فللسلف في كنن معلوم وورن معلوم الي أحل معلوم » • والحق أن دنيل حوار السلم هو الله ، ويكن الجعم اصطلحوا على التول بأن السلم حاز السحسانا ، ام عوون ، ووجه الاسجسان هو السم ، فهذا استعلاجهم ولا مشاحة في الأصطلاحات .

ثانا " الأصل العام أن المحجود عليه حمه لا تصبح منه اشرعات ومنها الوقف ، ويكن استثنى من هذا الأصل حوار وقفيه على نفسه للمصلحية استحسانا ، ووجه الاستحسان هو جفعه ماله وعدم سيرورته عابه على عبره . الله : الأصل العام في الوقف التأسد ، ومقيقي هذا الأصل عدم صحة وقف النمول لانه عبر قابل للتأسد تطلبطته ، ولكن استشى تعص العلماء وقف اسعول أذا حرى به العرف السحسانا كوفف الكتب ويجوها م

٢١٩ - حجية الاستحسان :

الاستحمال مصدر من معادر الفقه المشرء لانه لس الا أحدًا بشاس أو بدليل آخر ، كما تبين مما قلتماه ، أما من أنكره من العلمماء كالشافعي فانه أراد بالاستحسان اتماع الهوى وتشريع الاحكام يغير دليل نم وهسبذا لا تحور ه وتهدا سلم به أصحابه بعد أن تبين لهم مراد القائلين به ه



الصالح الرسلة

٠ ٢٢٠ -- تعهيست :

المقصود بشريع الأحكاء بحقيق انصالح للناس بحلب اساقع لهم ودر.

الماسد عنهم • ومصاح أ عاس ثلاثه أنواع من حدث أعمار الشارع بها :

النوع الاول * مصابح عشرها الشارع وشرع الأحكام للحصفها مثل مصلحه حفظ المان شرع لها مصلحه حفظ المان شرع لها عفوله فضع للا السارق ، ومصلحه حفظ العنان شارع لهنا عفوله شاسرات التخصير ه

الوع النامي مصاح ألعاه الشارع ولم يعشرها لابها عول مصلحه أكبر لا ومثال هذا النوع الاستسلام للعدو لم يعشره الشارع وال كان فيسه مصلحه عنظ عوس المحاريين ، لان رعايه هذه المصلحة عوب مصلحسة أعظم هي حفظ البلاد من السعمة المدو لها واهدار كرامة أليائها ، ويهدا شرع القتال وأوجب مدافعة المدو وصده ه

النوع النائث المصالح لم علم دليل من الشارع على اعتبارها أو العالها وهذا هي الصالح المرسلة أي الصالح المقلفة عن دليل اعتبارها أو العالها م ٢٢١ ساتفويف الصالح الموسلة :

فهن نجور شريع الحكم للحقيق منن هذا النوع من الصالح ؟ فيال جهور العلماء الأنجاب ، فكل واقعه للنن فيها بص ولا اجماع ولا فياس ولا السحسان وفيها مصلحه لماس ، نجور للمجتهد النجاد الحكم المالت لتحقيق هذه الصلحة للنالي ،

٣٢٢ – حجية الصالح الرسلة :

المصابح الرسلة مصدر فعهي دل عيلى اعلى د المسراة صوص اشر بعة وأحكامها في الكتاب والسنة ، وعمل فعهاء الصحابة ، وهذا المصدر يشمع بلاحداب المحديدة والوقائع المطورة وتحص الفقة مريا باما لا نقب عد حد ولا بمحجر أو نصبق أماء أي مصلحة حصفة به بأب الشارع بحكم لها ، وقد أحد الففهاء بهذا المصدر واستبطوا الاحكام منة لم وال كان منهم الفل ومنهم الكثر ومنهم بين بين ، ومن الاحكام الحاصرة التي يمكن أن بحد لها سدا من المصالح المرسلة مسألة عدد التقال ملكة العقار ما بم سنحل بدوائر الطابو ،

المبحَّثُ إِكْامِس

سد الذرائع

۳۲۳ ــ الدرائع مصاها الوسائل ، فادا كانت الوسائل مفعيه الى الحرام والمساد كانت هذه الوسائل مجرمه ووجب سدها ومنعها حسما لماده وسائل العساد ، وال كانت هذه الوسائل مؤدي الى أمر مطلوب في الشرع كانت هذه الوسائل مطلوبه أيضا ، فالدرائيع مستد ونسبع ادا كانت تقصي الى المساد ، ونحب ونفيح ادا كانت تقصي في العبالج الله ويكن أكبر مستا نطلق اللم الدرائع على الأفتال والقرق المؤدنة الى الشر والمساد ونهذا ادا فين سد الدرائع فيرا بها شد العبري ومنع الأفتال بؤدنة الى الشر والمساد والمساد،

٣٧٤ والمعل بكون وسيله الى المساد فيمنع بعض النظر عن فصيد صاحبه • لأن المعلور الله في هذا الناب مأكات الأفعال أي ما تؤدي الله قان كان الما ن فسادا كان المعل المؤدي الله مصوعا سدا لدريعه المساد وأن سم يقصد الفاعل يعطه الفساد •

⁽۱) الغروق للقرافي ج۲ ص۲۲ – ۳۳

٢٤٥ - حجية هذا الأصل:

وأصل سد الدرائع مشهود له بالصحة بدلائل الكتاب والسه وعمل الصحابة فمن الكتاب ، فوله بعالى ، د ولا تسوا الدين بدعول من دول الله عدوا بعير علم دول ، وقوله بعالى ، د يا أبها الدين اموا لا تقولوا راعما وقولوا انظره واسمعوا (۲۰ م بهى الله المسلمين من استعمال كلمه (راعما) لان المهود كالوا بريدون بها شتم النبي (ص) ولا يريدون معاها اللعوي المعروف ، فجاد النهى عها سدا لذريعة القساد »

ومن السلم لهي اللي (ص) عن الأحتكار للذا لدريعه النصليق على الناس • ولهي اللي (ص) الدائن عن قبول الهدانا من للدينة للذا لدريعية الربيسيا •

فسد الدرائع أصل معسر ومصدر فلمهي تسلمي منه الاحكام وقد أحد به الأثمة المحلمدون وكان أكبرهم أحدا بهذا المملدر الامام مالك والامسام أحمد بن حتبل ه

المِنْحُثُ السَّادِس

العبرق

٣٢٥ العرف ما اعتاده الناس وساروا عليه في أمور حياتهم ومعاملاتهم من قول أو قمن أو الراء والسيني أنصا بالعادة على رأي كبير من التقهاء • والعصلهم التحدين العادة ، وهي الأمر السكر . بم أعم من المرف فكل عرف عادة والنس كل عادة عرفا ، والعصلهم يتجعل العرف هو الأعم⁽¹⁵⁾ • والدي لتختاره

⁽١) صورة الإنعام ۽ الانه ١٠٨

⁽٢) سورة البقرة ، الابة ١٠٤

⁽٣) تاريخ الشريع الاسلامي للخضري ص١١٨

 ⁽³⁾ عرف والعادة للانساد أحماد فهمي أبو بنامه ص ٨ ما ١٠ واماول الفقة للشيخ عبدالوهاب خلاف ص ٩٧ ما ٩٨

أن العرف والعادة سواء فهما اسمان ما ألفه الناس واعتادوه وساروا علىه في حياتهم وهذا هو الدي يدل عليه كلام الفقهاء ه

۲۲۷ – انواعیسه ۱

ولا النصم الفرف الي عرف فولي ، وعرف عملي ٠

قاسرف العولي مثل سارف الناس اطلاق كلمه الويد على الدكر دول الأشى مع الها في المدم تقلق على الاثنان ، ولهذا المفلى حادث في الصرآل المتريم في قوله لعالى الدولة من على الهر ولد ، وقوله لعالى الدولة ولذكم للدكر مثل حط الأسين ، ،

ومن البرف العملي معارف الناس السع عالمعاطي دون السعمال العسيمة اللمطية في البيع •

ناما : وينفسم العرف من جهه عمومه الى عرف عام وعرف خاص ه فالعرف العام ما معارفه الباس في حسيج السلاد في وقب من الأوقاب كتعارفهم دحول الحمامات من عبر نعيل مده البكث فيها ولا تميل مقدار الماه المستهلك «

والحرف التحاص هو ما سعارفه أهل بعض الملاد كنمارف أهل المراق على محمل قسم من المهر و تأحيل السيافي الى أفرات الأحليين " السوت أو أو التعلاق • وما شعارفه أهل طائفه دول عبرها من الطوائف كنمارف المحار على اثنات ديونهم على من سعامن معهم في دفائرهم الحاسبة من غير اشهاد • وكتمارف أصحاب السائل في معمل جهاب لواء دنالي على اعطاء عسلاوة بلمشتري ديادة على مقداد المبع •

النا ، و نفسم الغراف من جهه صحبه وقساده الى فسمين ، صحيح ، وقاسسته ،

والعرف الصحيح هو ما لا تجالف نصا من تصوص اشر بعه ولا فاعدة من قواعدها وان لم يرد به تصن حاص ه

والعرف العاسة هو ما يحالف أحكام الشرابعه وقواعدها الثامه كتعارف

الناس على كنير من المنظرات مثل النعامن بالرابا وشنرت الجمر وتعاطي الفعار ولحو ذلك م

277 ـ العرف العنبر:

لا خلاف بن العلهاء أن العرف العاسد لا اعسار به عالان العرف العاسد الناع للهوى والأحد بالهوى نفسه الشراعة * قال عالى : « ونو أسع النحق أهوائهم لقسدت السموات والارش ومن قبهن » *

والعرف الصحيح لا حلاف في اعتازه والأعداد به لا فالعهيساء من محلف المداهب بعدون به و بلاحقونه في الاستباط وعند بطبق الأحتكام وعند تصبير بصوص عقود الناس ه

وأساس اعبار المرف يرجع الى رعابة مصابح الناس ورفيع الحرح عليم ، وقد راعبة اشرامه في أحكامها ، فالأسلام أفر ما كان عبد العرب في التحاهلة من عادات فيحجمه كفرض الدينة على العاقلة ، وأقسرار بعض العاملات كمصارية وأشركة ويحو ديث ، وقد السدن بعض العلماء على حجبة العرف بينا دوي عن التي (ص) ما . أد المسلمون حينا فهو عبد الله حيس أ ، وعلى كان حان فهو حجه شرعية ومصدر فقهي تستفى مسلة الأحكام وعلى المجلد والمفني والعاضي ملاحظته ، وقد ذكرنا بعض القواعد العقهية الدالة على اعتبار المرف ،

229 ـ. تغير الاحكام يتغير العرف : --

الاحكام السنة على العرف والعادم تتعير ادا بعرت الاعراق والعادات ع كما بنا هذا من قبل ، ولهذا بحد بعض الاحتلاقات بين العقهاء من المدهب الواحد مردها بعير العرف ، و بعول العقهاء عن مثل هذا الاحتلاف السنة احتلاف عصر ورمان لا احتلاف حجه ويرهان ، واشافعي عسدما بسرل بمصر بعد يركه العراق غير بعض أراله في المسائل التي يتحتلف فيها عرف أهن مصر عن عرف أهن العراق ، وتحتم هذا الكلام بكلمة فيمة حامضة

⁽١) بدائم الصنائع للكاساني ج٥ ص٢٢٣

الامام الفرافي توضح هذا النعلى قال رحمه الله « الأحكام المرائه على الفادات تدور معهما النما داوت وتنصل فعهما أدا نطلت ٥٠٥ ويهمدا التانون المشر حميح الأحكام الشرعمة المرابه على القوائد ــ وهو تحميق مجمع علمة للى العلمسياء ــ يالاً م

المبحثُ السَّالِجِ مدمب الصحـــابر

٠ ٧٧٠ - تمهيسة :

الصحابي عد الحميور من علماه الأصوب من ساهد اللي (ص) وامن به ولارما مده بلقي لاطلاق كلمه الصاحب عليه عرفات مسن الحلفساء اراشدين وعبدالله بن عاس وغيرهم مين آمن بالمسي (ص) وتصره وسمع منه واهتدى يهديه ه

و بعد وقاد الني (دس) قام اصحابه الكرام مين عرفوا بالعلم والمقه ــ بالاقتاء والقصاء بال الباس وقد علم البا فاواهم وأقصيهم فهال بعشر هذه المتاوى والاقصية من مصادر المقة بلترم بها المجتهد ولا بنقداها اذا لـــم بحد فلمناً به حكما في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجتماع ا

٢٣١ - تحرير محل اختلاف العلماء :

ولأحن تحرير محن احتلاف القلماء في حجيه قول الصحابي عصن المسألة على النحو الآثمي .

أولاً : لا خلاف في أن قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي حجية ومصدر بلغفه لان هذا الفول منه مجمول على السماع من السي (ص) فكون من قبيل النسة • والسئة مصدر للتشريع • •

ثانياً * لا خلاف في أن قول الصحابي الذي حصل عليه الأنتاق حجه أيضاً ، ومصدر للشرائع ، لأن الأحماع من المصادر التشريعية كما قلماً •

⁽١) القروق للقرافي ج١ ص١٧٦ وما يعدها ٠

اما قول الصحابي الذي لم نعرف له مجاعب قهو من قبل الأحماع السكوثي وهو حجه أنصا عبد الفائلين به ه

تانا لا خلاف في أن فول الصحابي لا نصر حجه ملزمة على صحابي مله فقد دأنا الصحابة بخلفون فينا بنهم ولم نلزم أجدهم الاحر نصبا ذهب البنة ه

راها ، فون العنجاني الصادر عن وأي واجتهاد ، فهاسدا هو الذي حصن فيه اختلاف ، من جهة اعتباره ملزما من جاء بعد الصحابة ،

۲۳۲ - ده المعص الى أن فيول الصحابي حجبة بحد الناعها وللمحهد أن شجر من أقوال الصحابة ما براء أقرب الى الكتاب والسه و ودهب المعص الأجر الى أن توله يس بحجه وللمحتهد أن بحالف هم أقوال الصحابة و احبح الأبول بأن احتمال الصواب فيما احبهد فيه الصحابي أكبر حدا من احتماله بأسبه أمير الصحابي، لأن الصحابة شاهدوا الشرين ووقعوا على أسرار الشريخ ولارموا التي (س) ملازمة حبوبلة أكسيهم دولة قفها ، وكاب عدهم معرفة والنمة بالكتاب ويأسرار المعه العربة وكل هذا بجمل وكاب عدهم معرفة والنمة بالكتاب ويأسرار المعه العربة وكن هذا بجمل احتهادهم أقرب للصواب من احتهاد غيرهم «

واحدة الأحرول بأما ملرمول باناع الكتاب والسنة وما أرسدت اليه من مصادر ونسن قول الصحابي واحدا من هذه المصادر ، وبأن الأجتهساد بابرأي معرض للحصاً لا قرق بين صحابي وغيره وال كان احتمال الحطساً بالنسبة للصحابي أقل م

والدي بعل الله أن فون الصحابي ليس ينجعه ملزمه ولكن برجج الأحد به حدث لا حكم بلمسأنه في الكتاب ولا في السنه ولا في الاحداع ومصادراتفه الأحرى ، على وحه البرجيح لا الابرام(١) .

 ⁽١) راجع في هذا لمنحث علام (لوقعين لابن العيم ، و ستنصلعي
للعرائي ، وارشاد العجول للشبوكائي *

المبحث الشامن

شرح من قبلنا

٣٣٣ - اعصود شرع من قبله الأحكام التي سرعيا الله بعناني بن سقاء من الامم وأبرلها على أساله و. سله لسلعها بثالث الامم ء

٢٣٤ـــ وقد احملف العلماء في ملك الاحكاد هن انها ندرمنا ونكول خراء من شريعتنا أم لا ؟

وقيل ذكر أفوانهم لا بد من يجرير مجل الأخيلاف ، لان سرام من قبلنا أبواع ، وينص هدد الأبواع منفق عليها ، وتعليها هو مجل الاجتلاف ، فلا بد من ذكر هدد الأبواع وينال ما اجتلف فيه من هدد الأبواع فيمول

النوع الأول (أحكاء لم يرد لها ذكر في كنانا ولا في سنة سنا (نس). وهذا النوع لا لكول شرعا بنا للا خلاف لتن القلماء .

النوع الثاني . أحكام فصها الترآن أو السنة وفاء الدين من سريعا، على انها مستوحة في حصا أي أنها حاسة بالامم الساعة ، فهذا النوع لا يكون شرعا لنا بلا خلاف بين العلماء «

الوع الثانث: أحكام حامل في الفران أو في السنة وقام الدين من شريعًا بأن هذه الاحكام معروضة على عبرنا من الامم السابقة ، وهذا النوع لا حلاف في أنه شرع بنا وان مصد السرعيب لما تقسى أحكام شريعتنا ،

النوع الرابع: أحكام حامل بها بصوص الكناف أو السنة ولم نصبم دس من سياق هذه النعبوص على نقاء الحكم أو عدم نقاله بالسنة بنا ، مش قوله تعالى ، وكسا عليهم فيها ال النعبل بالنعبل ، والعال باعال ، و لا بن بالادن ، والنس بالنس ، والتجروح فصناص ، فهيال بعشر المساد سوع شرعا لنا أم لا ؟ هذا هو منحل التخلاف بين العلماء م

۲۳۵ ـ فدهب مصهم كالحصة وغيرهم الى أنه شرع بساء ودهب ٢٣٥ ـ ١٤٠)

والراجح أن شرع من فبلنا سبن شرعا تنا ، فال بعالى : « لكل حمليا مكم شرعة ومنهاجا » «

ومع هذا ، فان هذا الحلاف عبر مهم لأنه لا يسرب علمه اختلاف في العمل قما من حكم من احكام اشترائع الساعة الذي قصة الله أو رسوسية عليه الأوفي شريعيا ما يدل عني بسجة أو يقاله في حقا ، سواء حاء دليل السبح أو الأعاء في سياف النص الذي حكى با حكم الشرائع السابعة أو حاء دلك الدليل في مكان آخر من بصوص الكتاب واسمه ، فالآسة التي ذكر ناها وهي : « وكسا عليم فيها أن النسن بالنعس ١٠٠٠ الله ، لا خلاف من العلماء ان أحكامها تامة في حقا وانها حر ، من شر سياله ، فهي معمول بها من قبل الفائلين : أن شرع من قبل من الدخون بها لان الدلائل على من شريعت قام على انها شرع له ، والأخرون بحجون بها لان الدلائل من شريعت قام على انها شرع له ، فين هذه الدلائل :

أولاً - قوله تعالى . • كت عليكم القصاص في الفنني ، وقويه تعماني : • ومن قتل مطلوما فقد حمل لوب سلطانا فلا بسرف في الفيل ، •

⁽۱) آنظر المستصفى ص١٣٣ وما بعدما ، والأمدي ح٤ ص١٨٦ وما بعدها ،

⁽٢) قال الامام الشافعي في كتابه أحكام الفرآن ج١ ص ٢٨٠ تم ٢٨١ دكر الله تعلى ما قرص على أهل البوراة فقال ما وكنينا عنيهم فيهيئا أي النفس بالنفس بالنفس بالنفيس • النح ما ولم أعلم خلاف في أن القصاص في هذه الامة كيا حكى الله عروجل انه حكم به بين أهل التوراء • وليهم أعلم خلافا في أن القصاص بين الحرين المستبين في النفس وما دونها في تجراح خلافا في أن القصاص بين الحرين المستبين في النفس وما دونها في تجراح التي بسيطاع فيها القصاص بلا تلف يحاف على مستفاد منه من مواصيح القياود ع •

وأنظر أنصنا في تفسيس دين كثير ح٢ ص٦٦ ، فقد حكى الإخباع أنصاً على انعبل بيوجب هذه الإنه ٠

وفي المعني لابن قدامه ح٧ ص٧٠٧ – ٧٠٣ - وأحمع المسلمون عمميلي حريات العصاص فيما دول المعني (دا أمكن -

وفي السة : « والعمد قود الا أن يعفو ولي القليل » وهو م علله السلام أيضا : « من قتل له قبل فهو يحير النظرين : اما أن يعتدي وامنا ربقتن » وفي حديث أحر « لا بحر دم امري مسلم معارف المحماعة «مهدد ثلاث السن الرابي والنفس بالنفس والبارد بدلية المقارف المحماعة «مهدد لا بالله والأحادث بدل همراحة على وحوب القصاص في نفس ، والقصاص في السن هو تعص ما حادل به الابه : « وكنا عليهم فيه أن النمس بالنبس و دود النات عليهم فيه أن النمس بالنبس

تانا ، أ - فصى السي (ص) بالقصاص في الجروع (٢٠) .

ما ما وفي فضله الرابع من المصراء طلب أو ماه المجني عليها من سي (س) الفضاص مها في سن كسرابها لحاربه فأحابهم السي (س) الى ببلمهم وقال : كناب الله الفضاص - أي تفضي بالقصاص - وكن عنه اهال الحداله فلم ينحل القصاص الحدالة الماليكية و

ج -- وعن اسي (ص) اله هان م من أمست بدم أو حدن والبخيل الحراج -- ، فهو بالتحار بين الحدى ثلاث الما أن بصص أو بالحد المقن -- أي الضمان المالي ، وهو الدية -- أو يعمو ، (٤٥) م

د . فوله تعالى " ، فس اعدى علكم فاعدوا عليه للل ما اعتدى علكم » ، فال العلماء ، هذه الأنه للدرج فيها وجوب القصاص الدكور في آية ، « وكتبا عليهم فيها أن النفس بالنفس » ، الله م هددل فيها العين بالعين والأعب بالأنف والأدن والنس بالنس وعيرها (") م

فهده الأنه ، والأحاديث التي ذكرناها كلها تدل على ال أحكام الآنه

⁽۱) بیل لاوطار ح۷ ص۵ ، ۷ ، الممنی ح۷ ص ۱۳۹ ، ۱۹۷

 ⁽۲) كات أفعلية رسول (ص) تأليف الشمع الامام عبدالله محمده
 بن قرح المالكي ص۱۲ -

⁽٣) - الرجع السابق ص١٣٠

⁽٤) بيل الاوطار ج٧ مس٧

⁽٥) لأمدي في كديه الاحتكام في اصول الاحتكام ح ع ص ١٩٩٨ والمستصفى للغزالي ج ١ ص ١٣٤ ـ ١٣٥٠

التي تحل تصددها (وكتما عليهم فيها •• الح) تعتبر حر، من شريعتنا فهي شرع لنا بالادلة الثانثة في شريعتنا لا بمحرد ابها شرعت الامم السابقة •

المبحث التاسع

الاستصحاب

٢٣٦ ـ الاستصحاب في اللعه المصاحبة أو السمرار الصحـــة • وفي اصطلاح العلماء الحكم بنقاء الشيء على ما كان عليه في الناصي حتى يقــــوم الدليل عبى تعبره • أو هو هاء الحكم الناب في الماصي حتى يقوم الدليــــــن على تخــيره •

قادا الله أن قلاما روح قلامه قامه بحكم غسام الروحسة بيهما جي عوم الدس على روالها • وادا الله الملك لاسان في عين ، يستمر به همما الملك حتى يقوم الدلس على المقاله الى عبرم • وادا الله أن فلانا مدين لآخر قال دمسه المدين اللهي مشموله فالدس حتى بشت فراعهما منه بالاداء أو بالابسيراه •

أ ــ الاصل هاء ما كان على ما كان حتى شت ما يعيره • وعلى هـــدا فس ثنت حانه لا تحكم توفاته حتى تشت الوفاة بالدليل • وعلى هذا الاصل سيت أحكام المفقود في الفقه •

ب بد الاصل في الاشياء الاناحة ، فكل عقد أو تصرف أو حيوان أو نات أو طعام لا يعرف حكمه لا في انسكتاب ولا في النسب ولا في الصسادر الأحرى ، فانه بحكم بحوارد واناحته استصحابا لهذا الأصل أي استصحابا للحكم الاصلي للاشياء وهو الاباحة »

ح ــ البغين لا مرول مانشك : فالشيء الثانت وجوده على وحه النقين

لا تحكم برواسه بمحرد الشبك ، فمن يقن الوصوء ثم شبك بالتقاصية
 حكم يقائم ،

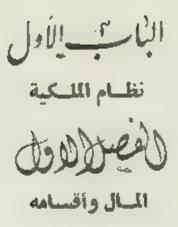
د الأصل براء الدمه " أي ال دمة الأسال تعبير غير مشموله شيء
 حتى يشت الشماعا به « فمل ادعى على غيره دينا فعلمه الأثبات »

۲۳۸ – والاستصحاب أحر ما يلحاً اليه العقيه لمعرفه الحكم الشرعي
 اذا لم يحدد في مصادر الفقه التي ذكر باها .



(لِقِينْ مُرَالتًا إِنَّى

دراسة بعض النظم القانونية في الفقه الاسلامي



مهیسات:

الملكية براء عالما على النال فكان من المستحسس بعريف اسال ويسان أنواعه قبل الكلام عن الملك وعلاقة المال يه ه

237 - تعريف المال:

عرفه بعض الفقهاء بأنه ما نبين النبية الطبيليغ ويتمكن الانجازد لوفي التجاجيلية (١٩٤

و بر على هذا النعريت اعتراضان (الأول) أن من الأشباء ما تعافية عندن ولا يستوم والأدوية المراء ولا يستن الله صبح الأسباء ما لا يمكن ادخاره على ينحو تبقى معه مفعته كما هي ومع هذا فهو من الأموال قعما كالتحصروات وينجوها و

وعرفه أحرون أنه أسبم أمير الأدمي خلق عصبالح الآدمي وتبكن أحرازه والتصرف فيه على وحه الاختيار^(٢) .

والمعر بمن المحلة ما فاله المعص من أن المال كن ما يمكن حيارفسمه

 ⁽١) رد التحدير شرح لدر المحدير للامام الفقية ابن عددين ح٤ ص٣ ر٢) دريح النسريم الاسلامي ومصادره لاستادنا محمد سلام مذكور ص٥١٥ هامش(٢) .

والأسفاع به على وجه معاد^{را)} • فهما النعريف بدل على أن ماليسنه اشيء شجعق اد نوافر فنسنه أمران : (الأون) امكان حاربسنه و (الناني) امكان الانتصاع به ه

٢٤٠ - ويترتب على هذا التعريف المحتار ما بأتي :

أ ــ ما نجوزه وتشفع بنيه فعيلا بعيد من الأموان كالبدور والأراضي والسيارات والنقود والثياب والجنوانات وتنجو ذلك م

ب بدما لا يجورد فعلا ويكن سمكن من حديه بعد مالا أنصب لان التحارة الفعلية سبت شرط سوب ماية الشيء والما الشرط المكان التحيارة فقط ما دام الشيء بمكن الأسفاع به ، وعلى هذا يعسر مالا السمك في الساء والطار في الهواء والحنوان في الفلاء والعدن في ناص الأرض ،

ے ۔ الا مکن خاربہ لا عشر بالا وال کا سعم یہ فعلا میں صوء الشمس وتور القمر •

ر ـ مالا بمكن الاسماع به على وجه مصاد لا يسمى بالا وان خير بالفقل كفطرة باد أو جنه بر به والاسفاع المفاد هو الاسفاع الذي حرب به عاده الناس و بلائم طبيعة المنبيء و تجمل السميعة التي حلق من أحلها م فالور منالا منفضة أن يكون عداء والنجنة منه لا تجمل هذا المراس وما حسيرى انتفاع الناس يه على هذا التجواء فلا تكون مالا ه

ه ـ ما مع اشاه ع الأنعاع به مناعاما سبري في حق اساس حميما مه لا بعسر مالا وال حارد الأسال والمع به فقلا كأن السعلة في بعض حاجاته كانسه حنف أنفها فلا بعد شيء من تحليا أو شخلها مالا - أما صوفها وشعرها ووترها وحلدها ، فعسر من الأموال بعد يظهرها وديمها - واتما لان الحكم ما ذكر باد لأن لول شي تنفع به أو لا تنفع به حكم شرعي فادا أناح اشارع الانتفاع شيء تنب ماسه وصار مالا في نظر اشارع وما بم تنح المعلى به لا تكول مالا - و د كان الانفاع بالشيء حائرا في حق المعلى بيا

⁽١) مذكرات في المعاملات الشرعية لاستاديا على الحقيف ص٢

دون المعص الأحر صار هذا الشيء مالاً ، ولهذا عشر الحمر مالاً لانصاع الممين بها وبهي الشرح للمسلمين من التعرض بهم تشأنها وكذا التحرير . ٣٤١ - العقوق والتافع :

لا حلاف في أن الاشده المادية التي تمكن حرارها والانتفاع بهيا بعير مالا على المحو الذي ساد + ولكن هل بعير مالا الحقوق (١٠ مثل حق الشرب (من حقوق الارتفاق) وحق الحقيالة ويجوها ٩ لا حلاف في أن الحقوق التي لا علاقة بها بالل كالحصالة لا يشر مالا + أما الحقوق التعلقة بالمان كحق الشرب وحق الروز ، فهي لا يفسر مالا عبد الجنفة ومسيل واقتهم ، ويعشر مالا عبد عيرهم (٢٠) + وكذلك المسافع كمكنى الدار ويسل النياب واستعمال السيارة وركوب الدائلة ويجو دليك ، فهي أموال عسيد

⁽۱) الحق في المعه تعلق ويراد به السوب و وجوب ومنه دوليه تعلق (العمر حق المعرف) ويطلق وتراد به الأمير لماني الموجود ومنه فول على اكثر فهم لا تؤملون) ويطلق وتراد به الأمير فهل وحديم ما وعدكم ربكم حفا الأفالوا بعم) اوقي استعبال الفعهاء تراد بالحق الكني وحديم ما وعدكم محتصلة عصاحتها بالورار السيارع وعبر فه سوء اكانت بلك المستحة تتحفق بها منفعة مادية أو أديبة وسواه اكانت بلك المعملة منطقة بلك كحق المحتلة أم منطقة بالنفس كحق الحصابة أم منطقة بالمعرف والنهي عن المبكر ، أم منطقة بالمحافظة على بدين وشره كالجهاد العلوق في الشريعة لا كول معلقة بالمحافظة على بدين وشره كالحهاد العلوق في الشريعة لا كول معادر الحقوق في الشريعة في الشريعة أو المحافظة المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق المحتلة محتلة من كساب الإستناد محتلة سيلام مذكور ص المحتلق بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي بعدها والدخل عدرانية العقة الإستنادي للاستناد محتلة مصطفى شلمي

⁽٢) الوحير للعرابي ص ١٨ الممني ح٥ ص٥٩ المدحل بدر سنة المقة الإنبلامي للاستاد محمد مصطفى شدي ص٥٩٠ المراه المراه و بلاحظ هنا أن المحمد برون حويان الارك تحقوق الارتقباق ويعها بنعب للارض ومعنى عبدا أنها تقوم بمال وأن كاب في دايها بنست مالا البدائع للكاساني حـ٦ ص١٩٥ المراه و أحكام التركات والمواريث الاستاديا أبو رهرة ص٤٧ وما يقدها المحاها المحا

الجمهور وليست مالا عد الحمة ١٦٠ م

۲۶۳ أسد الحقية على عدم مالية الماقع بأن المان ما بمكن احراره وحاربة والاحتارة وقد الحاجة ، والمناقع لا شين الحيارة والادخار لابها اعراض لا تنفى رمانان ، بل حدث الابعد الرقالا بمكن احرارها وبالمالي لا تكون مالا ، فهي قبل أن يحدث معدومة والعدوم سين بمان ، ويعسد حدوثها لا يمكن احرارها وما لا حكن احراره لا يسمى مالا ، وهي وال يم يكن مالا يدانها الا أنها يصبر مالا معتد ، كالاحتارة ، استحسانا ، لورود النهن بدلك وحريان العرق يه (3) ،

واحد عبر الحديم أن المان محلوق تصابح الأدمي ، واسافع كدل ، وأن حداره ادافع ممكه بحداره أصلها ومحلها ، وأن الاعدن ابنا عدير مالا ، عدر الأبناع بها لان الاثماع بها هو متصود فيالا يسمع به لا يكون مالا ، فكنف يسلب المانية عن المافع و ولاها ما فدرت الأعال أموالا ١٩١٥ ، وأنصا بان المسارع حار أن يكون السافع مهرا ، وامهر لا يكون الا مالا بدليس فوية نعلى ، و وأخل يكم ما وراه ديم أن سموا بامواكم محميل عدير مسافحين به وهد ايه كونها مالا اد و ثم يكن مالا في دانها سا صارب مالا بعد بنه وهد ايه كونها مالا اد و ثم يكن مالا في دانها سا صارب مالا بالعمد لان العمود لا علم حمالي الاستاء ، بن بنر حصائصها الها ما يا علم حمالي الاستاء ، بن بنر حصائصها الها با مادن مالا العمد الان العمود لا علم حمالي الاستاء ، بن بنر حصائصها الها با

والراجح من الرأس قول الجمهور عوم أدعهم وموافقته تعرف الناس وتعلماتهم ه

٣٤٣ ـ و برات على الحلاف بين الجلمية والجمهور عال مافلسم

١١) بازيخ ئىشرىغ لاندلامي ومصادرة بلانىساد محيد سالام مدكور صى٣٧٦ *

⁽٢) تسيس محفائق سرح كنر الدفائق للاعام الريبعي ج٥ ص٢٣٤٠٠

⁽٣) المرجع السالف الذكر •

⁽٤) كشب الاسرار شرح اصول البردوي ح١ ص١٧١ - ١٧٢٠ .

المصول عبر معلمونه عد التجميه () ومصلونه عد عيرهم () فلو عصب السال دا. وسكنها شهرا لم نصب سئا عد التحقية وعليه أجر اشل عد عيرهم ه وكذلك قال التحقية بالمسلح عقد الاحارة بنبوت المستأخر قسلل النهاه مدنها لأن منافع المأجوز للسب مالا فنورت ، ولأن الودائة خلافة عن الحيد ولا تعموز الاقلما بنفي في حيناء الورث والوارث معنا حتى شحقق المحالاف وسنس النافيع هكذا ، فينا كان موجبودا منها في حيناة النورث (المستأخر) لا تتى لنورت وما للحدث منها تعدد لم تكن مملوكة له فيحلقه فيها الوارث من بحل الورثة محلة حتى تنهي مدة الاحارة لا ينفسع نعوث المستأخر ، بن بحل الورثة محلة حتى تنهي مدة الاحارة () ه

۲٤٤ ـ تقسيمات المآل :

نقسم المال الى تقسسمات مجتلفه باعتبادات مجتلفه ، فهو بالنظر السي حمالة الشارع له " مال منفوم وغير منقوم ، وبالنظر الى استقرازه وعسم لحوله عفاد ومنفول ، وبالنظر الى سائل أحراثه وآخاده : مثلي وفيمي ، ولكلم فينا للى على كل لوع من هذه التقليمات ، والفائدة الشراسة

من كل تقسيم ح

ه ٧٤ - المتقوم وغير المتقوم :

المال المتقوم هو ما صار في حياره الاسيان وحار الانتفاع له شرعا في حاله السعة والاختيار ، كالدور والسيارات والقود واشاب والكتب ويجوهام

وعلى هذا فيما ليس في حياره الأسيان لا يعد مالا معوما كالطبيع في استماه والسيناك في الماه م وكديك ما كان في حيارة الاستان ولا ماج ليسه الانتفاع به شرعا لا يعد مالا منفوما كالحمر والحيرير بالنسبة للمسلم ۽ أما

 ⁽۱) استنبى مناجرو لجنفية منافع وقعة ومال انتثام والمعسنة
 للاستقلال وقالوا تضيان متافعها •

۲) كتاب الحلاف للشبيح أبي جعفر الطوسي ح٢ ص١٧٠٠٠.

⁽٣) - الريلعي ۽ الرجع السالف ۽ ڄ٥ ص124 - ١٤٥٠ -

⁽٤) - محيد تصطفي شلبي ۽ ثارجم السابق ۽ ص١٦٧ •

السنة لعير المبلم فعشو مالا متقوما الهناعن المعرض به شابهما وهددا بدل على افرار غير المبلم على الأبناع بهما ، والمقصود بحالسه السبعة والأحبار الاحوال العادية التي لا صروره فيها ولا اصطرار ، فالحمر بحور الالتفاع به في حاله الصروره كمن أسرف على الهلاك عقشا حار به شرب الحمر ، وكذا بحور عبد الاصفرار أكل المثه ، ومع هذا لا بعشر المسلم والحمر من الأموال المقومة بعدم حوار الالتفاع بهنا شرعا في الاحتوال المسادية ،

والمان عبر اسفوم هو ما بم نتوافق فيه الأمران ، التحديد وحوار الأسفاح به في حال السعة والأحدار ، أو لم نتوافق فسية أحدد الأمراس كالحمر في حق المستسلم ،

٢٤٦ - ويتربب على قسمه المال الى منعوم وغير منعوم ، ما باتي :

أ ــ من أتلت مال العبر وحد عليه الصمان ، التبين ان كان متلسماً والعلمة أن كان فلما لأن الشارع ملحة حمالة وحرمه م

أما عبر المقوم فلا حمامه به ولا حرمه وبالتالي لا بصمن ملفته أي شيء م قادا أملف اسبال سمكه في اماه أو حنوانا عبر مملود في الملاه فسيلا صمال عن الملف و كديف ادا أملف مسلم مسلم حمرا فلا صمال عسلي الملف لا الملف لا المحمر عبر متقومه في حق المسلم ، أما لو أتلمها بدمي فان الصمال شرات عبى المتلف لان الحمر مان متقوم في حق الدمي وهذا عبد الجمسة والمالكة ، ولا صمان علمه عبد الشافعة والتحاملة وعبرهم وحجتهم في عدم الصمان ان مالا بكون معوما في حق السلم لا يكون مقوما في حق الدمي الدمي المالة والمواد في حق الدمي الدمي المالة والمحوما في حق الدمي الدمي المالة المالة والمالة والمالة

ب .. المان المفوم هو الذي صبح فيه التصرفات من سع وهنه واحاره وتحوها م وغير التفوم لا تصبح فيه شيء من دفك قلو باغ مسلم حمرا فيسم

 ⁽۱) مدائع الصدائع مه ص۱۱ ، ۱۱۳ ، ۱۲۱ ، ۱۲۱ م ۱۳۱ ، المصدي مه ص۲۷۱ ، ۱۸ می ۲۷۱ ، المصدي می ۲۷۱ ، ۱۲۸ می ۲۷۱ ، المصدی می می المصدی می می المصدی می می المصدی می می المصدی المصدی المصدی می المصدی المصدی المصدی المصدی المصدی المصدی می المصدی المصدی المصدی المص

بصبح السع وكل و العها يعي من يعي صبح اسع للقوم الحدر في حلهما . • ٢٤٧ ما العقار واللفول:

ا يمها. هو ما لا يذكن عنه بجان من الاحوان وسس راد الا الارض و والحول ما يمكن عله و تحويله من مكان الى مكان سواء بعيرت هيأته عسب النفل أو تم تتمير ، وعبد الماكية المعول ما أمكن هله مع عاء هشه وصورته دول تعير ، فاد تميرت فهو عمار لا متقول وعلى هذا فاشتحر واساء بعسران من المقاد في المذهب المالكي (٢٠) ،

٧٤٨ ــ وفائده شـــم المال الى عمار ومعول بطهر في الاحكام التاسه أ ــ الشفعه بحربى في العقاء دول المعول الاعلى رأي بعض العفهــــاء كما سيأتي بيانه فيما بعد «

ب بد يجور التونيي على الصعار أن سع ما يسلكون من مقول حسب ما يراء من وجود المصلحة ، وسس به أن سع عفارهم الأ يسبوع شمرعي كسمه العاء لمدس ، أو الرياد، بفقاله على علاله وعسر دسك من اسسوعات المذكورة في كتب العقه ،

ے عد سع أموال المدين وفاء بدسه سدأ باسفول أولا قال ليم نف يع عقارت •

د بند يصلح وقف المقار بالاحالاق أما وقف المفول قمله حالاق وتعصيل وقد أجاره تنعس الفقهاء اذا حرى به العرف كوقف الكنب وتحوها •

هـ بـ ملكية المقار ، في القوالين الوضعية الجالبة ، لا سفل الا بالسلحل في الدوائر المختصة وهي عندم في العراق دوائر الطابو .

⁽١) أحكام الفرآن لتعصاص ح٣ ص٤٣٦ ، بدائح الصنائح ج٥ ص١٤٣٠ • وبلاحظ هنا ن الفانون عدني الفرافي بفتر عما بنز د بالأموال غير سقومة في الفقة الإسلامي بالإسباء التي بحرج عن التفامل بحكم القانون بادة ٦١ فقرة ٢ • ويتراب على هذا أن لحير مال متقوم في العانون المدني ونضح التصرف فنه وهذا خلاف الحكم المقرر في الفقة الإسلامي

۲۱ الاموال و نظر به العقد في العقة الاستلامي بتذكتور محيد توسيف موسى ص١٦٣٠ ٠

٢٤٩ - الثلي والقيمي:

المال المثلي هو ما لا تفاوت بين أجرته أو آحاده أو مع تعاوت يسير لا بعد به مع وجود بعارات في الأسواق ، وهذا النوع بقيدر عادد بالورب أو بالعد قمل الأول الدهب والقصة والنفاح ويجوها ومن النامي الريوب والحنوب ، وقد شناح اللسيعمال الورن في الحنوب وأصبحت من النورونات لا من المسكنلات ، ومن السالة لد أي ما بقدر بانعسد لا الليفس واللر تقسال ه

ومن الأموال اسفيه في الوقت الحاصر حسع الصبوعات التي سجها الآلات ادا الحدث في الماده والعسم والعلمة وقد عدر المماس كاسر والبارده والمدراع صل المسوحات والأقمشة ، وقد عدر بالعدد كالأوالي والملاعبـق والكثب ويحوها ه

مال الفيمي هو ما لا منان به في الاسواق أو به نظير ولكن مصاوب كبير لا سنامح به عادم ، كالدور والحبوانات كالأمل والصم والأحجسار الكرانية والكتب المحطوطة وللحوها ،

۲۵۰ ــ و شراب على هذه القسمة أمور منها :

أ ـــ المثنى بتب دينا في الدمة ادا ما عنب أوصافة لحلاف القلمي فاله لا يثبت دينا في الذمة ه

ب - الصمان في اللاف البلني لكون ليشله ، وفي القمي لكور علمه .

رونها

اللك أو الملكية

۲۵۱ - تعریف الملك :

ادا حار الاسان مالا وكان به الاستاج به سرعا أصبح هو المائك والمال مملوكا به ، وظهرت سهما علاقه اعتبارية بعرها الشارع و براسا عليها الارها ، وهذه العلاقة هي الثالث أو سكه (بسبه الى الثلث) التي من أكارها سكان الدلم . . و رغيره به من الاستاع بالمملوث والتصرف فيه بأسبواغ التصرفات به فاللم ادب احتصافين بالشيء بمكن صاحبة شرعا من الانفراد بالانتفاع به والتصرف فيه عند عدم المائع الشرعي (١٠) ه

قادا ثبت هذا الاحتماض شخص بشيء يه وكان له شرعا بناه على هذا الاحتماض أن سبد الانتفاع به أو التصرف فيه يه ثبت له الملك على ذلك الشيء ما وعلى هذا فقم المحتول أو المعود ووضي السفية أو الصغير لا يعد واحد مهما مائد با تصرف فيه من أنوال من هو محت ولايته بالاعلى صغه يستقل المصرف وابنا بنصرف في أنوال من هو تحت ولايته بناء على صغه من كونه فينا أو وصنا يم بنيا بعشر كان من المحتول وتحود مالكا لاسته يستقل بالتصرف ولا مانع الحتول وتحود ولهذا ادا زال المانع عاد الممنوع ويستقل بالتصرف ولا مانع الحتول وتحود ولهذا ادا زال المانع عاد الممنوع و

۲۰۲ ـ الملك والمال:

فده أن الملك الحصاص باشيء بمكن صاحبه بحكم اشترع من الاعراد

⁽١) محتصر أحكام لماملات الشرعية للاستناد على الحقيف ص٨٠٠ وقد عرف الإمام العراق للك بأنه حكم شرعي مقدر ق الفس أو استعلمه يقتصي تمكن من يضاف اليه من استفاعه بالمملوك وأحد العوص عنه من حيث عو كذلك : العروق ج٣٠ ص٨٠٣ – ٢٠٩٠٠

الانفاع بالشيء والمصرف فيه الا لمانع شرعي و ولكن الملك فد تطلق على الشيء المملوث ، فيكون عهدا الاعتبار أعم من المال بند التحقيم ، ولكن الماك ، للعلى المعلوث ، يشمل الأموال والنافع الـ كن منهما مملوكة ، ولكن المالع للسب مالا عند التحقيم وال كانت مملوكه وترد عليها تصرفال كتبر. كالاحارة والوصية ه

٣٥٣ - ما يعبل الملك من الاموال وما لا نقبله :

الأصل في الأموال الها تطبيعها نقس الملك ، الأ اله قد تعرض بهيما من العوارض ما تحملها غير قابله لمشملك ، فالأموال التي تنعلق بها حسق الناس حميعا ، وهي المحسفية لمسافع العامة كالطرق العامة والأنهاز العشبة كدخلة والقراب ، والتحسود ويحو دلك ، كل هيد الأموال ، وهي بهده الصعة ، لا تقبل النبلك فلا يمكن أن يرد عليها ملك فردي سافاء دلك لما حصفيا به ، ولكن ادا رائد صفيها هده أي تحصيفيه للنفع المناء للمكن عند دلك تملكها ملكة فردية ، كما يو النتمي عن الطريق العناء بالشاء فيريق غيرة ، قال الطريق الأول المهجود نقيل عند داك النبلك ،

وكدنات الأموال الموقوقة ، لا عبل التملك ولكن ادا طهر سب سرعي يسوع يعها كما لو فرادت الجهة المحتصة السدال الوقف بسرد ، حار بم الوقف و سلكة من قبل الاقراد ، ومثل الوقف ، في عدم حواد بعسه الاستوع شرعي ، أموال الدولة كالأرض الأميرية فهي لا تصلح للنبيب الاادا وحد بنسب سبح بعها كما يو رأت الدولة بنع دلك مصلحة مشروعة . وقتما عدا ما ذكرناه من أموال ، نصح تملكة ويملكة .

٢٥٤ - أنواع اللك :

الملك نوعان : ملك تام ، وسلك باقسى ه

قالتام ما برد على دات الشيء ومنعمه معا ، والماقص ما برد على أحدهما فقط أي ملك دات الشيء ـ رفيه ـ فقط أو ملك منعمه فقط ، فمن الملك أرصا رفيه ومنعمة قال له أن سنعملها مقيمه فيرزعها أو سني علمها ، أو ـ ٢٢٥ ـ الشم بعة الاسلامية (م ـ ١٥٠) يستعلها بايتجازها فلمر أو يتصرف فيها باسم أو الرهن وبنحو ديسك لأن ملكته ملكنه بالله تسوع به هدد التصرفات ، ومن بملك رفيه الأرض فقط فليس له أن سبعلها أو بنعم بها ما دامت ملكنه سفعها لم برجع اليه سد ، ومن بملك منفعه الأرض فقط فليس به أن تنصرف في رفيه الأرض وبكن له أن يستوفي هذه المنفعة بتعبيه أو يواسطة غيره عكما بنسين دلك فيما بعد ، وتتكم فيما يلي عن الملك النافض في منحث أول ثم تتكلم عن الملك النام في منحك ثان ،

للتخشالاقك

اللك الناقس

المات النافعي لل كما قلبات اما ملك العبي فقعد (أي رفيها) واما ملك منفيها فقعد ، وملك المقعة ، وقد يسمى أنصا يحق الأسفاع ، سفيتم الى فيلمين : حق الثماع للتحقيق ، وحق النفاع علي ، فحق الأنتفاع الشخصي بعلق شتحص المنفع فكو يه فقعد وقد بشيل الى غيره في بعض الحالات كما يسدكره فيما يقد ، وحق الأسفاع المنبي ، وتسمى بحق الأرباق ، يتمن بقي المناز المنز عليه هذا الحق ويسم المقاز المنز به أبى دهت ، فهو لا يست لشخص ممين ، بن يشم المناز المنز به هذا الحق ويسعه أبى دهت ويشت من يتمنك هذا المقار ، وعلى هذا بكون الملك الناقص الاسته أبواع (الأول) ملك الفين فيمل ، (الثالث) ملك منفعة فقط بكون معة حق الأسفاع عيا وهو الأسفاع غيا وهو حق الأرتفاق المن حده ،

⁽١) الاستاد على الحفيف ، المرجع السابق ، ص.٩

لتطلك إلاقان

ملك العن فعط

۲۰۹ - و بكون هذا النوع من الملك هما اذا كاب المين و حدما له وسها فقط - مملوكه شخص ومنفعها كلها مملوكه سخص الحرك و اوسى عالما المين بمنفعها سنجفن مدد حاته أو شد معله بم ماب موسى وقال الوجي به الوصية ، قال ملكه العين يؤول الى الوجية ومافعها في موسى به صلم المدد المعلية في الوصية ، و بلزم الوجية سيلم المين الى الموسى به صلم المدد المعروا على المسلم ، واذا ما بنهب المدد المعر د و حب على الموسى له در المين الى ورائه الموسى به واذا ماب الموسى به صر بها المدد وحب على ورائه درها الى ورائه الموسى في واذا ماب الموسى به صر بها المدد وحب على ورائه درها الى ورائه الموسى في الناقع في يورث عالم المحتفية ،

و بلاحظ هنا أن ملكيه المين فقط هي ملكيه دائيه و سهي دائيا ألي ملكية نامة ۽ أما ملكية المباقع فقط قانها بكول مؤقية دائيا و ناقصة دائيا ۽

وكدلت بو أوضى شخص برقبه العلى المبلوكة له الى شخص و بماقعها الى شخص «حر وقبل الأثبال الوصلة بقد موت النوسى ، قال مثلك كيسل منهما باقص قادا النهب مدم الأنبعاع بالعلى سلمت الى النوصى به برقبهستا وعادت ملكشة ثامة ه

207 - خصائص هذا النوع من الملك :

ان مالك أنعين لنس به أن سفع بها طله بعلق حق السفع بها ، كمه أنه لنس به أن تتصرف فنها تصرف مصرا بمالك النفعة ، وإذا مان مالسك النبي تورث عنه ، وا ا أتلفها صمن فنمة المفعة لمالكها .



ملك النفعة أوحق الانتفاع الشيخصي

٢٥٨ وهذا الحق بعلق اشداء شخص اسمع قلبه أن يسوفي

اسمعة بعينه ولكن قد يكول له أيضا أن سلكها لعبره كما لو أوضى لأحر لمنافع داره ينتمع لها كنف يشاه على للسوضى له في هذه الحالة أن سبكها سفسه كما له أن يعبرها أو يؤخرها لعبره وقد لا تكول بلسمع أن بملك المعمة بعبره على أن سملة لمعمة بعبره على المعمد بعبره على أخر لسبكها بفسه فقط ثم من بعده الى المقراء ع أو يعتب شبخص داره يسبكها طلبة العلم فقط فلا بكول لواحد مهم أن يعبرها أو يؤخرها و وفي يسبكها طلبة العلم فقط فلا بكول لواحد مهم أن يعبرها أو يؤخرها و وفي كلني الحاسين بكول للمسمع ملك السعمة أو حق الانتفاع ع فلا قرق بين السبيان عند الجنعية و وبرى قريق آخر من المقهاد عومهم الماسكية على فصر المم ملك المعمة على الحالة الأولى أي فيما اذا كان للمنتمع تملك المعمة الميره ع وقصر المم حق الانتفاع على الحالة الثانية أي في حالة ما اذا المتم على المتمم تملك المعمة حلافا بلحمه الأناجة لا من قبيل ملك المعمة حلافا بلحمه الأناءة لا من قبيل ملك المعمة حلافا بلحمه الأناءة الأمن قبيل ملك المعمة حلافا بالحمة الأمادة الأمن قبيل ملك المعمة حلافا بالحمة الأمناء المعمة الكالمة المنافقة المنافقة

٢٥٩ ـ. الغرق بين الملك والإباحة :

وعلى ذكر الاناحة لا ند من سنان انفرق سنهنا وبين الملك + فاملك احتصاص بانشيء يكسب صناحته حق التصرف في هذا انشي المعلوك ما لسم يوحد مانع شرعي - فاذا كان الملك مصنا على المنعمة أبنح بلمانك أن سنوفي المنعمة بنفسه وان بملكها تعيره بنوص أو بنير عوض كاستأخر لان المنعمة ملكه فله أن يتصرف فنها كما يشاء ، الا اذا كان مالك المنعمة ممنوعا مسس ملكه فله أن يتصرف فنها كما يشاء ، الا اذا كان مالك المنعمة ممنوعا مسس مليكها تعيره كما في الوصية بالسكن فقعد دون الاسكان +

أما الأماحة فهي حق يشب الاسان سبب الادن له بالأسفاع ، وقد يكون هذا الادن من مانك الشيء كما نو ادن المانك لشخص بالركوب معه في سيارته أو بالمنت في سه أو نفراءة كنابه ، وقد بكون الادن عاما للجمع فيما هو محصص للمافع العامة كالطرق انعامه والانهاز العضام والحسود وبحو دلك ، وقد بكون الادن بحكم الشرع كما في قوله عليه الصنبلاء

 ⁽١) 'لفروق للفراق ج١ ص١٨٧ ، الإسماد على الحقيف ، المرجمع السابق ، ص١٠٠ ٠

والسلام - الناس شركا في اللائه ، في الماء والكلاء والنار ، أي شركاء شركه الماحه لا شركه ملك في الماء غير الملوك لاحد ، وبالكلا فيل أن يحسر و ويحار ، و فضو النار الموقدة ، قما دام الادل قائما فالاناحة فائمة ، قادا وال الأدب رالت الاناحة و فلاشي الحق في الانتفاع ، هذا وال من أبيح له الانتفاع فلسل له أن يشغم الا مصلة وقق الادل الصادر بالاناحة ، قمن أبيح لله الركوب فالسناره للس له أن تحملها الاتفال ولا أن يركب غيره فيها ، ومن التركوب فالسنارة للس له أن تحملها الاتفال ولا أن يركب غيره فيها ، ومن ولمنه أنبح له المس له أن تحور طعاما منها ويأحده الى تته ، وهكذا ، ومن هذا ولمنه للس له أن المحة الانتفاع بالشيء لا لهذه ملكية المعمة والنا بعد الحق لمن أبيح له الانتفاع في أن سقم تقلمه قالاناحة رحصة في تحصيل المعمة ولست هي ملك المهمة (ا) .

٢٦٠ - أسياب ملك التقعة :

وملك المنقمة يستفاد بأحد الاسباب الآتية(٢١ :

أولاً ، الأحادة وهي تعلنك المنعه مومن ، فاستأخر شملك لها معمه المأجود وله أن يستفيدها للصله على الوجه المصوص علمه في عقلم الاحادة كما له أن يملكها لعيره بعوص أو بعير عوص ما دامت المملة لا تحتلف باختلاف المتفعين ه

الناء بالاعارة وهي تبرع بالمعمه بدون عوض ، وبعد تمليك المعمه بلدون عوض ، وبعد تمليك المعمه بلدون عوض ، وبعد تمليك المعمه بلدستمبر على رأي حمهور الاحاف حلافا بن رأي إنها اناحة ، فعلى الرأي الاون بحور للمستمبر أن يملكها لعبره بطريق الاعارة فقط (٢٠ م) بم يمسع من دبك مابع كما بو شرط علمه المعير أن لا يعيرها لاحد أو كانت المعمسة تتختلف باختلاف المنتمعين ،

⁽١) الاستأذ الحفيف د المرجع السابق ، ص١١ -

 ⁽۲) الاستاذ محمد مصطفى شلبي ، ثارجع الساس ، ص ۱۷۸ ـ
 ۱۸ ، والاستاد على الحفيف ، للرجع السابق ، ص ۱۱ ـ

 ⁽٣) عند المالكية بحور للبستغير أن بنك المنعمة لعبره بعوض أو بغير عوض : القروق للقراقي ج١ ص١٩٣٠ ٠

مد داوفت (۱ والوحد ۲ و كلاهما مد علك النعمة ، والمنوفوف عاصله و الوصى سه أن سبوقي استعلم الله وأن الملكها لعيراد ، كما و وقت شجعين داره على فلار ومن الله على الساحد ، أو أوصى له السقمة وحدل كان المهما أن الله على الوحد الذي يرالده فلكل سهما أن يسكن الدار ان شاء أو يؤجرها أو سيرها ،

٣١٠ ـ أحتام هذا التوع من الملك :

تحص ملك المعمة أو حل الأنفاع اشتحقي تحمله أحكام منها أولا فوله المدد فلا تكول هذا الموع من الملك مقلطاء من تقيد السنعير الدر ما والمكن والقلمة علي فلحور مثلا لمير السنارة أن تقيد السنعير الإنفاء بها مدد السوح فقط أو أن تستعملها لمركوب فقط دول تقلل الانفال والأنب ، أو أن السعملها في تعدال فقط أو أن السعملها بهارا لا الانفال والأنب ، أو أن السعملها في تعدال فقط أو أن السعملها بهارا لا الانفال والمنوسي تستعمله أرضة شخص أن نقيد الموضى له برراعها فتحلما أو يقدم ثبيلك متعملها لغيرد وهكذا ه

وهدا خلاف البلف الناء قاله لا نصل النصيد ولا تنصد شيء مما ذكوناه كما سيأتي فيما يعد «

المدمة أو حق الأسعاع الى المتراعل صريق الأرث وهذا عبد الجعمة الألال المدمة أو حق الأسعاع الى المتراعل صريق الأرث وهذا عبد الجعمة الألال الألال المتراع صريق مد وقاته ولسب الماقع كذلك فهي بحدث الالعد الله وما كان مسلوك منها في حياته بفتى بقد وقاته وما وحد منها بعد وقاته المتراث و واستشى منها بعد وقاته م لكن مسلوك له في حياته قالا بتصور فيه المتراث و واستشى المحمة من المن حصول المرور والشرب والمسان والتعلي قاتها بورث عندهم كما للسأتي فينا بقداء أما عند عمر الجنفية قال الارث بحري في ملك المعمة عالما المعمة عالية المعمة عالى الارث بحري في ملك المعمة عالى المادي المادة الماد

اوقف هو حسن نعل بينيكها لأحد من العباد والتصدق بالشفعة بند از بنهاء قفض أوقف بالانتاني ص٣٠٠ - ٤٠٠

[.]٢) - الوصية تصرف في التركة مصاف الى ما بعد النوب -

⁽⁷⁾ William 7 - 107 - 177

لان المنافع أموال عندهم فهي أموان مملوكه بلمورث فيواث عنه(١٠) .

الله المحمد المعلى المعلى الله المعلم المعلى الوحد المحالل المعلم أن يتحافظ على الوحد المحالل المعلم أن يتحافظ عليها المحافظة المطلوبة دون اهمان أو تعطير فادا هلكت في ندد أو نعيت دون تعد أو اهمان أو تقصير لم تصمل شئا لابه أمين ء أمادا كان الهلاك أو العلم عمد منه أو تقصير فعلمة الصمال م

راما على مالك المعمه مقاب العين التي يتمع بها أدا كان العاعه لها بالمحال كما في الوصلة والعارية ، أما اذا كان النقاعة للوصل قال بفقة العين لكون على مالكها ، فنفقة الدالة ولكالمات السارة لكون على مالكهما لا عسبي مستأخرهما وعلى المستعبر لا على المالك في حالة الإعارة ،

حاسباً رد العين الى مالكها عد النهاء حق الأشاع ادا صلبها مسه
الا ادا ترتب على الرد صور السبع فقد دلت سفى عبد الشقع لأحر المسل
الى روال الصرر ، فين السأحر أرضا المرزاعة والنهي الاجل والورع فيم
الحق وقت حصادة ، لفى الارض عبد المسأخر لأخر المثل حتى للحصيبية
الزوع ،

277 ما أنتها، حق الانتفاع الشيخصي :

أولاً ' نوفاه المستمع ، وهذا عبد الأحياف ، وعبد عبرهم ببجل مجلسة ورثته حتى تنتهي مدة الانتفاع ء

ثاما وفاد مالك العين ، ادا كان ملك اسفعه نصر بق الأخارد أو الأعارد أما في الوصية فلا للدأ ملك المنفقة الالعد موت الموصي وقبول الموسى للسنة الوصلة أو عدم زدد بها ، وفي الوقف لا أثر موت الواقف على ملك الموفوف علسمة المفعة ،

⁽١) كشاف القياع ج٢ ص٥٠٥ ، ٥٠١ بليه السيانك الى مدهب مالك ج٣ ص٥١٥ بهاية المحتاج ج٤ ص٥٩٠ وقد آخد برأي الحيمية فاليون الوصية المصري عقد حاء في عادية الناسعة والحيسين (تستقط توصيف بالمنفعة بوقاه الموصى له قبل سنيفاه المنفقة الموضى بها كنها أو تقصيها) •

الله المهاد مدم المماع ماسواء كان سب حق الأسعاع احارة أو عاره أو وصله أو وقت ماكام و ادعني سخص لآخر تسكني داره السلات سوات ثم انتهت المدم فليس له الاستجرار في سكناها ه

راس ادا هلك الماين المسلم بها أو تعلق بشدد معه الانتصاع به ، كما بو بهدمت الدار استأخره ، وفي الوصلة ادا هلك النوصي بسلة بلا بعد أو بتصبر من المنز النهى حق الاشعاع ، أما ادا كان الهلاك سعد أو عصدر فين حق الأسفاح لا ينهي ، بن بكلف المعدي تصفيها ثم تشتري بها عن أخرى بيجن مجلة الهاكة لينقع بها الموضى به المدة النافية (الم

اَلَمُطالِبُ التالِثُ حق الانتفاع العيني

۲۳۳ - توهيساد :

وهدا هو النوع البالي من ملك المعمة ، وهو في أكثر صوره حلى معرد على عمار لمعمة عمار ؛ حر دول نفتر الى مالكة ، ومنه حق المرور من أرض معله للوصول إلى أرض أحرى ، وحق السلل وهو صرف الماء الرائد على الحاجة أو عبر الصالح بارسالة في محرى سطحي ولحود حتى نفسل إلى معرد من معمرف عام أو مسودع وال كان المحرى للر في أرض أحسرى وسيأتي تفصيل هذه الحقوق ،

وسلمله هذه الحلوق للحموق الأربعاق سلمله حادثته أطلقها فلماحد مراسد الحيران المرجود فدري باشاء وعرف حق الاربعاق بأنه حق مقرو على عمار لململه عمار آخر مملوث من لا لللك العمار الأول و وهذا النجر لف لا تصدق على حق الحواد ولا حق المعلي ولا حق الشفقة كما للسطيح فيما بعد وال كما للمكر هذه الحموق أنصا مع الحقوق التي يصدق عليها بعرابي حق الارتفاق عالان الفلهاء يتكلمون عن هذه الحقوق حميما باعتبار

⁽١) "لاستاد علي الحفيف ، الرجع السابق ، ص١٤

الها من ألواع حق الانتماع العيلي⁽¹⁾ -٢٦٤ ــ **اولا : حق الشرب :**

حى الشيرب حق من حقيوق الأرهباق كحق الرود واسس التي سدكرها باعا ، واشرب (بالكبر) بعه النفست من اسباء وفي اصطلاح المعتماء النفسي الشيخر والررع، ويلحق به ما يسبى بحق الشرب (فضم اشين) أو بحق الشفه > وبعني حق شرب الأسيان والدوات من الله وللاستعمال السرائي على وحبه العموم باغتار أبه شمن سبقي ما يكون في أفسه الدور من أشيخاد ورروع ، فحق الشرب ادن شمل الوعان سبقي الروع والاشتخار > وشرب الأسال فحق الشرب ادن شمل الوعان سبقي الروع والاشتخار > وشرب الأسال المرب والمداعرة الأمام الكاساني بأنه _ أي حق الشرب حقو حيق الشرب والسعي الله والماء الكاساني بأنه _ أي حق الشرب حقو منق المرب والمناق المناه التي لا ملك لاحد علما كلابهاد العظام مشيل المناه والمراب ويلحق بهما الأبهاد والرع التي شمها الدوية و تشها للمع يحلم والمراب ويلحق بهما الأبهاد والمرع التي شمها الدوية و تشها للمع مناه كثرعة الاسماعيلية بمصر أو حدون الوداد وكذا المراق في المراق في المراق ، فهذا الوع من الماد بنت فيه يلحمنه حق اشرب سوعة قلهم أن يأحدوا فهذا الوع من الماد بنت فيه يلحمنه حق اشرب سوعة قلهم أن يأحدوا المه حاجتهم لشريهم وشرب حنواناتهم واستعمالهم المرائي كما يهم يستعي مه حاجتهم لشريهم وشرب حنواناتهم واستعمالهم المرائي كما يهم يستعي ما يحدول الوداد أو شق الجداول الوسلة به مناه المناه على المناق المناه عنه المناه عليات المناه المرائي كما يهم يستعي ما المناه الم

واحراه الماء فيها ٠ ولا نفيد حق الناس في هدر الناد سوى فيد والحد هيو

عدم الأصرار بالأحرين فلا بحور مثلا بصب ماكنه على حدول سبجب أكثر

مائه ، قال قمل أحد هـــدا كان نصيره منعه ، لأن اداس سركا. في الماء شركة

اللحه كما حاء في الحديث الشراعب ، والمراد بالماء ، الذي يحري اشترك.

هه ، الماء عبر المحرز كما في هذا النوع •

⁽۱) تدريح النشريع الاستالامي ومصادره للاستاد محته سيبلام

 ⁽٦) بد ثع الصدائع للكاساني ج٦ ص١٨٨٠ - و لاستاد علي الحقيف
 الصدر السابق ، ص١٩٠ -

⁽٣) الاستاد محمد سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩

س ماه الحري و مرع والعوق والأبار التي أشأها صاحب الأرص في أرصه وي هذا موح بكول مكل الماء عيو دهة المحرى أو البرعة أو البرعة أو البرعة أو البرعة أو البرعة وي أما الماء عيو ماح المحة حاصة بسب بهما حق الشقة للحميم دول حق الشرب الذي هو بيني أراضيهم ودروعهم و سبب في أبوت حق الشهة مول حق السرب هو أن في الماس حاحة دائمة الى ماء بسريول منة هم و وانهم و تسعملونة في حوالحهم المثلة فلا تعليم الله منه والله علم والمها وال هذا البوع لا بعد مجروا عادة في محردة ولا يعلم و يهذا دا معه حاجب الحرى عمل بريدد شرية وميرت دواية فللمسوع أن تأخذه ولو باعود لاية محتاج الله وله حق فية ومايمة باح طائم علم ما ليس شريا بليما على صاحب الحدول أو الشر قد بيرت علية أن لا بحد ما يسقي هو به يرعه و كل في بالك هو به يرعه و كل و باع صاحب المحرى حرة من أرضة مع حق شريها من هذه المحرى بين بكون بلمنسري ملك في رفية المحرى و أن بكون بلمنسري ملك في رفية المحرى و

حداده المحرر في الأوالي والأناس والصهاريج والحناص ولحوها و وهذا النوع من الله ملك من أخرره و سأله شدال كن منان مساح بملك بالانسلاء عليه واحراره و وهذا لا ينت على هذا النوع من الماء حق شرب ولا حق شعه الالله المعشق عنه فلا حق شعه الالله المعشق عنه فله أن تأخد كناسه ولو ناعوه والحراعي أن تصمي الصاحب الماء فيمنه وهذا كله إذا كان الله عند محرره فائضه عن حاجته ومنعه عمل بحتاجه و أما اذا لم كن الدا عن حاجته فليس لاحد أحده منه باعوه والأكراه لايه لا تحور الاسان أن تدفع الهلاء عن تعنيه باهلاك عيره ه

٥٦٥ ــ تاسا ــ حق الجرى :

وهدا الحق العلم لحق السرب ومعاد الحق الحراء الماء في أرض لعبر لا تصاله الى الارض مراد سقيها - فهو حق مقرع على عقار لمفقه عقار آخو للحراء الماء في الأول للفي العقار الثاني المفلد على المحرى العام - وقد لكول للحرى ملكة تصاحب الارض التي تحدر فها وقد لكول ملكا تصاحب الارض النبي ينتمع يه وقد يكول مشتركا بين الاثبين م

وس أحكام هذا النحق أنه لا نحو اس نير هذا البحري في أرضيه أن يسلع صاحب حق البحري من امراد الله فيه و صلاحه و هميقه و يعهد، بين النجين والنحان • كند ان على صاحب المحري أن يسلع أي صرر عسس الأرض التي نمر فيها ، و بهذا عليه أن يتوي حوالت النحري حتى لا سنر ماؤه أو تعقم • كما عليه تعملي أرض البحري أو تقليل حريان الماء اوا كان هذا صرور با يدفع الفير. عن الأرض التي نشر فيها البحري •

٢٦٦ سا ثالثا : حق السيل :

معاد حق صرف الماء الرائد عن المحاجة أو عبر الصاح بارستانة في محرى على سعح الأصل أو في أناست حتى نفسل في مستودعة ومستقرد ، وقد تكون مصدر هذا الناء أرضا رداعته أو دارا أو مفهى أو مصلعا أو أي عقاد احل ، كما أن هذا المحرى ، الذي فسرف فيه هذذ المساد ، فذ تكون ملكا للمستعم به وقد تكون مملوكا بدني نشر المستن في أناضه ،

وستى هذه بحق السالمعله استعار أي العصار المجدوم) وال عيره صاحبه كأر كان العمار دارا فجعلها سيانا أو مصنفا أو كان أرصسا رزاعيه فجعلها دورا و وسس من نظر النسل في أرضه أن نمايع في دالت أو تعارضه المهم الا دا كان فيه صرر بليع لا يمكن بلافيه فله منفه وأخيره عال بقمان اصلاح المجرى و الذي نظر فيه هذه الماد و على السفع به دون عرد كما هو الحكم في حق المجرى لان العرد بالعبر و

فاحق المسين يتحلف عن حق التحري له فالأدل بعني حق بصر عب الماء

الرائد أو غير انصالح أما الثاني فنعني جلب المناء الصابح وامراره بأرض النبر لسقى أرض صاحب الحق •

277 - رابعاً - حق الرور:

ويقصد به حق الانسال في أن نصل ان ملكه سرور في صريق عام أو طريق حاص •

أما الدور في عربي المام فنات بحميع الناس دول فيد سوى قيد عدم الأصرار المعين وسب لهم هذا الحق سواء أكانت عقاراتهم واقعية على هذا العربين أم لا ويس كان عقاره واقعا على الطربين العام حق آخر رياده على حي المرور وهو حق الأرعاق به أي الانتفاع به يفتح الأيوات والنوافة عليه و ولا لحور لاحد أن لتفع بالطربين على لحو فيه صرد على الناس ولمونين سندهم وتعسين سلمه الطربي كانشاء لماء أو اقامه حاجر أو دكه أو سرفه واطئه و لحو داك و أما اذا لم لكن في الاحداث صرد ولا أدى ولا تمونين للمرور فيه و قاله للحود ولكن شيرط ادن ولي الأمراك وأي الأمراك والي الأمراك والكناء ألى حليه حلاقا من لم ششرط ادن ولي الأمراك والتي الأماء ألى حليه للها للها والتي الأمراك والتي الأماء ألى حليه للها للها اللها والتي الأماء ألى حليه للها للها الله والتي الأماء ألى حليه للها للها للها اللها والتي الأماء ألى حليه اللها للها للها للها اللها اللها والتي الأماء ألى حليه اللها للها اللها والتي الأماء ألى حليه اللها للها والتي الأماء ألى حليه اللها اللها والتي الأماء ألى اللها والتي الأماء ألى حليه اللها والتي الأماء أله اللها والتي الأماء أليام التي اللها والتي الأماء ألياء أليام اللها والتي الأماء أليام التي المورد ولكن الماء ألها والتي الأماء أليام اللها والتي الأماء أليام وله والتي الأماء أليام اللها والتي الأماء أليام اللها والتي الأماء أليام التي الإليام التي التي التيام ا

أما المرور في الصريق الحاص ممتوكا صاحب حق المرود فسه وأكثر وقد لكول الطريق الحاس ممتوكا صاحب حق المرود فسه ولكن لفع في ملك غيرد ، وقد يكول ملكا لصاحب الأرس التي للحرفها وشت لاصحاب الطريق الحاص الحق في قلح الأنواب والنوافد عليه على الوحة الدي حرب له العادة ولمازقة الباس ، ولا للحور على غير هذا الوحة الأنادل الأحريل من أصحاب الحق قله لأنه كالمال المشترك ليهم ، وهذا الطريق وال كان حاصا لأصحابه الأاله للله المسترك الطريق لأن حق العامة مقدة وعلق لهد الطريق لأن حق العامة مقدة وعلق هذه المال ، كما ليس لهم الرالة هذا الطريق لأن حق العامة للقل له منذ المالة وهو حق التحاليم الله ودحولهم قله عند الأرد حام في الطريق المالة وقائمة العربي العامة والعامة العربي العامة والتالي يتحلول المالية والمالة لا تمثق لحق المالة له والتالي يتحلول المالة في هذه الحالة لا تمثق لحق المالة له والتالي يتحلول

⁽١) شرح الكبر للربلغي ج٦ ص١٤٣ وفتح تقدير ح٥ ص٥٠٥

لاصحابه التصرف فيه بازالته ادا شاؤا م

٢٦٨ - حق التعلى:

وهو أل يكون شخص الحق في أن يعلو بناؤه بناء غيره بأن يقيمه علمه فعلا كما في دار مكونه من طعه سفلي وأخرى عدا ، وكان طبقه منظوكه شخص ، أي بكون السفل بالك والعلو لمالك الحر ، فيهذا بكون الصاحب العلو حق الفرار على دنما السفل والانفاع سنفته من غير أن بكون ما كاله لا به منظوت نصاحب السفل ، وهذا الحق بنفي فائما وال انهذه السباء الاسفل أو الاعلى ونصاحب العلو ونوارته من بعدد الحق في بائه واحداثه من حديد حين يريد ه

وحق التعلي لا ساع استلالا عند الجلفية لانه نسل بنان وابنا بناع صبل علو بناؤه قائم فقلا ، ويجوز بنعة مستقلا عند عبر الجلفية كالماسكية والجابلة عائل وحتى اذا لم يكن هناك بناء لا أعلى ولا أستل⁽¹⁾ .

وما كان حق كن من صحب العلو والسفل منعلقا بنلك الأخر فلنس لواحد منهما أن تنصرف في ملكه بصرفا مصرا تصاحبه • فليس بالك السفل مثلا أن يهدمه أو نفتح فيه فتحات بنيب به الوهن والصعف ويترصيبه للانهدام عكما ليس لماك العلو أن سي عليه طبقه أو أكبر بنجت تصيير بناؤها بالسفل ه

وادا هدم مانك السعل ساؤه أحر على اعاديه ، أما ادا الهدم توهسه وسعه فال مالك السعل العلم أما ادا الهدم توهسه وسعه فال مالكه لا ينجر على اعاديه ، ولكن مالك العلم أن لله على اعادة الساء على ودية على اعاده الساء أو للراجع المحكمة لاحد الادن منها على اعادة الساء على حساب صاحبة ليرجع بنه أنفق علية ، وادا الهدم العلم أو هدمة ملكة فاية لا تحر على اعادية اد لا صرر على صاحب السعل من دلك ،

379 - حق الجوار :

تربية بالتحوار هيا ، الحوار الحالبي(") وهو تشيأ من الملاصفية

 ⁽۱) الاستاد مجمد سلام مدكور ، الرحم السابق ، ص٣٠٢ ـ ٣٠٤
 (۲) التعلى توع من أتواع الجواد الذهو جواد علوي *

فالمحدين والسراب علمه المحلق كمرا حار على حدره ال لا تفعل في ملكه ف نصم بملك خارد صورا بنا فاحيث عوله عليه الصلاة والمبلاء لا صمرو ولا صراراء ما والحقيقة أرا للحار حفوقا مؤكدة على خارد خااب بهلسلا بهبوص شريعه المبرد مها أن النبي (ص) فان . د ما . ال جنو بان توفيسي نابيجة الحين فينت أنه للورثة م • وعلى هذا فلا يجوز اللحار أن يفعن في ملكه ما فيه صرر فاحتى على ملك حياره ، كأن نصيم في دارد مصلما أو صاحوته توهن البنادي والفتح سناسك على ساحه خازه بكتبف تهسسنا عورات الحاراء والقلم حدارا عالما لملع الصوء عن حارد ، أو تحفر شرا بحوار حدار حارم ٥ ١٠٠ فعل تنبئا مما ذكر با منع منه واحبر على بركه وادا تراب على فعله صرار صبيبه وهذا على راي مايت ومناجري الجمية للخلاف معدمهم أداما كانوا بصدون أعجارا في المصرف بملكه تصور الرامة فصالته والنا تركوا به الجرابة في النصرف لملكة كما هو مصفى المليكية الناميسة عتمادا منهم على نفعه صميره وواعه الدنني والبرامة بوصابا الشرابعيسة بالنجار ، الأ آله لما صفيف هذا أنوازع وقلب النالاء للحقوق الحسبار أفشي ماحروا يجفنه بلزوم نصد همرف الجار بملكه بما لأيسب صررا فاحشا بالمجار بحث ارا أحل بهذا الأسراء أحر عليه فصاء ا

٧٧٠ ـ أسباب ثبوت ملكيه حفوق الارتفاق :

ركريا فيما عدم أنواع جفوق الارتفاق وتبنا المصود بكل حق ويدكل الان أسباب هدر التجنوق وماكنه الشجفين لها لا وهدر الاسباب هي

أ - الشركة العامة :

وسي بهذا اسبب اشتراد الجميع بمنافع المقارات المحصصة لمنفسع العام كالطوق العامة والأنهار الكبرة ومصارف الناه العامة - فهذه العفارات وتجوها بنراتب عليها حقوق ارتفاق لجميع المقارات المتعملة بها - فالبدار الواقمة على الطريق العام لها حق ارتفاق علية هو حق المرور فيسة النها ،

 ⁽١) حام في النادة ١١ من ألفانون المدني بعرافي الا تحسيور
 ليبالك ان يتصرف في ملكه بصرفا مصرا بالجار صررا فاحشيا ١٠٠٠ الج ٠

و لأوص الراعم وافعه على بهو عام بها حق الرعاق علمه هو حق اشراب و حراء الله للمصرف عام بمماله بمصرف عام بمناله بها علمه حق الرعاق هو حق السيال وهكما الا فللله المحدد المحتوق هللو الشركة العامة بال الناس في ماقع هذه العقارات المحتصمة بمعم العام الياب في ساقع هذه العقارات المحتصمة بمعم العام الله المناوقية :

واسب الناي نشوه حنوق الارتباق هو السراطها في عقد معاوضه كما تو تاع شخص قعمه أدص به لاحر واشترط عليه أن تكون عليها حق مروز أو حق محرى أو حق مسن تقطمه أرض أخرى مبلوكه به • فادا م العقد بهذا الشرط بيب حق الأرتباق اشتروط للارض الشروط بهيب هذا الحق على الأرض المبعة •

ج - التقسادم :

قدرا كان بعدر حق ارعاق على عدا احر مد رس قديم دول معارضه من أحد ودول أن بعرف سبب بسوء هذا البحق قار الصاهر بشهد بأن الجق شداً عن سبب صحيح وال كان مجهولا با وبالنابي بحكم لعائم رعاله بقدمه، لأن القدم وال كان لمحراء لا تشيء حما الأأبه الماره على لبوت البحقق وشواه عن سبب صحيح مصراه ولهذا ادا عرف لبلب شاه الحسق قال عاد مرهول نصيحه اللبل قال كان صحيحا لتي الحق وال كان بالصالا

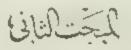
٣٧١ ــ الفرق بين حق الارتفاق وحق الانتفاع الشنجمي .

و هد أن كرنا أنواع حقوق الارتفاق وأسنات بسولها بمكننا بسهولة أن تعرف على أوجه القرق بين حتى الارتفاق وحق الانتفاع الشخصي • وأهم هذه القروق ما يأتي :

أولاً حق الأرماق عرز عفاد أي بنت تصلحه عقبناً, مستمى (المرافق) أو العفاد التحدوم - أما حق الانتفاع الشخصي قاله مقرر شخص أي شت لمصلحه سنخص ويسقع به على هذا الاساس - وعليه فالأرض السي لها حق مرور على أخرى بنقع بهذا الحق كل من يربد الوصول النها على أنه حق ارتماق به ولا يتحصر الانعاع به على شخص معين ، وكدنك حق السيل وحق اشرب نقط بهما على انهما من حقوق الارض ، أما حسق الانتاع الشيخصي ، كحق انتاع الموضى به بمعلمه أرض ، فانه دائما حسق معرز شخص معين باسمه أو يوضفه الله من الواضح الين ال حق الأربعاق بريد به قيمه الارض المرتفقة اد به برداد معلمها قرداد قسمها . أنا حق الاربعاق بقر دائما على عفار يسمى انتفار الحسيادم أو

"اتنا حق الأرهاق تقرر دائما على عفار يسمى العفار الحسنادم أو المرهق به وعلى به قبمه العمار • وبهدا قال الأرض المحملة بحقوق ارتفاقية بكون قبسها أقل من مستها الحالمة من هذه الجفوق •

أما حق الأسعاع اشتحمي قانه قد شعلق سقار كما في وقف العقار ، والوصلة للمعلم ، وقد للعلق للمعول كما في اعاره كتاب أو احاره السارة ، كالثا ، حق الأرعاق دائم غير مؤقت فلا مروب للعبر مانك المعلسان أو المرتفق به لانه بلملق بالمقاد أبي دهب فلتدم به كل من للمك العلسسان المحدوم و برنه ورثبه من للده و سعفون به (أ) ، كما أن المعاد المرتفق به لمحللا لهذا الحق وال للعبر ماكم فلتص الى الورثة بهذه الصفة فلا يستطيعون اذالته أو للمده أو المادشة في الانتفاع به ، أما حق الاسعلام الشخصي فهو دائما مؤفل الى أحل محدود بلهي بالتهاء هذا الاحل كما في الأحارة والوصلة بالماقم مدة حاة الموضى له بها ،



الملك التسام

777 - TOBULL :

قلدا أن الملك بوعان ، ملك نام وهو ملك رقبه اشيء ومنفسه معنا . وملك ناقص وهو ملك النابن فصف أو ملك المفقة فقط ، وقد تكليبا عنس

⁽١) محمد مصطفى شلبي ۽ الرجع السابق * ص١٩٤

 ⁽۲) حموق الارتماق دو ث حتى عبد الجمعية لانها بالمة للعقار -

الملك الناقص وأنواعه وحصائص كل نوع والأسناب استبثه له ، ويدكر الان حصائص الملك انام والقيود التي ترد عليه ثم بعد أسنانه استبته به أما تقصيلها فتسقرد لها فصلا خاصا ،

277 - خصائص الملك التام:

بمكن احمال خصائص الملك النام بما يأتي :

آولاً حق الملت عير موفوب لرمن معين سهي بالبهائه ۽ لال حسق الملكنه لا يقبل النف بالرمان والمكان ۽ فهو حق دائم وينقي فائما ما دام الشيء المسلوك فائما ولا سهي الا بالعدامة أو باحراجه عن ملكه صاحبه لللسلسان بافل بلملكنة أو بوقاء مالكة حيث منقل الي الورثة ،

أنا المدلك حق الاستعمال والاستعلال والتصرف قيما بملكه عليه أن نتعم به تطريق عبر أن نتعم به تتحصيا وهذا هو حق الاستعمال عوله أن ينصرف به بأي نوع ماشر كأن تؤخره وهذا هو حق الاستعلال عوله أن ينصرف به بأي نوع من أنواع التصرفات كأن تعدمه أو ترهبه أو تبعه أو تقعه أو وحي به وهذا هو حق التصرف به فحق التصرف أعم من حق الاستعمال وحسيق الاستعلال اد شملهما وشميل عيرهما من التصرفات القولية والمملة الدينان الاستعلال اد شملهما وشميل عيرهما من التصرفات القولية والمملة الدينان

الشا - يس عن المالك صمال التي المملوك به ادا أمله هو ، لا الصمال بسخمه المالك ، والاسال لا يكون مدينا لمسله فلا يبحث عليه المسمال لان البحالة في هذه الحالة عند والاحكام لا شرع للعب ، و كن قد بترتب عني اللافة بعض الاحكام كالعربر ادا كان ما أمله د روح ، والحجر عليه اذا كان اللافة امارة على سقهة ،

٢٧٤ - طبيعة حق الملكبة

لاشك ان الشراعة الاسلامية تصرف بحق الملكية الفردية وللجبرمية وترعاء ونقرر لحفظة وحياشة وسائل كتبرة - فهي من جهة ترات البرامة

⁽١) حاء في للدم ١ ٤٨ من تفانون المدني أمرائي الملك الدم من شأنه أن تتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما بيلكه عينا ومنفعه واستملالا فسنقع بالغين المبلوكة وتعليها وتمازها وتناجها والتصرف في عليها تحسيم التصرفات الحائزة -

ستحط الله وعدانه في الأخرة وهي من جهة أخرى تفرار العقولات الدسوية الراحرة س لم تردعه وسائل الارشاد والنوحية والتهديد ، فتقرر عقوبية السندق والتخلس والفاصب ماهدا من جهة اغترافها لتحق الملكم وحماسه م ومن جهه الآثار المترتبة على هذا الحق نفرو ان صاحبه أن بنمع شمراله فله وحدد دون عبره النصرف فيه والشعلاله كما شاه . ١١ أن اعتسراف اشتراعه نحق اللكيه الفردية وحياسها له وما يترتب عليه من المستبداد صاحبه بالنصرف فنه دول غيره لا يعلى آنه حق مطلق بلفود لا نواد علممة فند ولا تندخن الشريعة في تنظيمه م فالجمعة أن اشريعة بطبت هيندا النحق وقندته نقبود كثيره لم بعد معها حتا مطلقا ، بل أصبح أثسه با لكول (توطيقه) معينه نقوم بها المالك في حماية الشبيريعة وزعائلهب وحسب توجيهها وأوامرها والتنود ائني نصعها تحقيقا بلجير وابنفع للمابك نفسنسنه وللحماعة نفسها ٠ فالمالك في نظر الشراعة (كالوكيل) لا يتصرف في ملكة الا في الجدود اسى رسمها له الشراعة ، فحق الملكبة أدن حق مقبد بالقبود الشرعية ومالكة أتسة ما يكون بالوكيل فيه ، وتراد بهذا الحق اداء وطبقة منسه أي عرض ممان شلخص في حلب الحير والنفع بالكه وللتحماعه التي بعش فيها عن طريق مراعاة حدود اشتريعه وفنودها التي وضعتها بالسبية لهذا الحق ، والدس على ما فلمد في وضف طبعه حق الملكة الفردنسية ما بأنبي "

أ - فوله حالى " و والعقوا منا حملكم مستخلفين فيه ، وفهدا يبدل على أن بد المالك على مايه أشبه ما تكون بيد الوكيل أو النائب ، وال المال في الحقيقة ليس له والنما أودع اليه المصرف فيه على النحو الذي لأمسر به مالكه الحقيقي وهو الله ، قال الأمام الفرضي ، أبو عبدالله محمد بيس لأحمد الالصاري القرضي ، في تفسيره ، و مما حملكم مستخلفين فيه ، دليل على ال أصل الملك لله بسحانه وال العد لسل له فيه الا النصرف الذي برضي

لله ووه الى أن فان تروهدا بدل على الها - أي الأموال - بسب بدنو كم في الحقيقة وما أثم فيها الأسمرلة النواب والوكلاء فاعتسموا الفرصة فيهت فين أن ترال عكم الى من يعدكم⁽¹⁾ ه

بين الناس العقراء با سراب على دلك من مقاله واصراراء ولهذا فللم رسول الله (ص) ما أفاء الله عليه من أموال (سي النصير) على المهاجرين المقاراء دول الأيضار عدا فقدين منهم تحقيقا عوله تقالى الأما أفاء الله على رسوله من أهل الدى فقله و لمرسول ولذي الدري واللهمي والسامي والساكين و سنس المسال كي لا تكون دوله بين الأعلاء ملكم ١٥٠٠ ه الأله و فكر اهيه الشريعة حسن الأموال بد فله فلله بدل على أن الملكية براء بها تحصق وطفله خاصة سنهم في تحقيق أغراض الشريعة وسها افاله مجلم فاصل حال من الأحواد والحدد والمسائل يجد فيه كل فرد ما يليد به حاجته ويلم به الأحواد والحدد والمسائل يجد فيه كل فرد ما يليد به حاجته ويلم به الأحواد والحدد والمسائل يجد فيه كل فرد ما يليد به حاجته ويلم به الأحواد والحدد والمسائل يجد فيه كل فرد ما يليد به حاجته ويلم الأحواد والحدد والمسائلة على تحقيق اقامة مثل هذا الحديم عدم تكدسين الأموال والروات بأندي فليله وكما أن في تحديد أنصة الورثة تقسينا للشروة ومعا لتكديسها بيد واحده أو أندي فليلة فصلا عن الحكم الأحرى لهذا التحديد ه

۱۱) - نفستن الغرطني ج۱۷ ص۲۲۸

⁽۲) أنظر تفسيير الطبري ح٢٨ ص٣٩ وتفسير اعرطسي ح١٨ ص ١٦

س يصيعهـــــا^(۱) م

فهدد المالي اللي تلمر النها الأنه بدل على أن العصود بال اداء عرض معلى بشارع وهو شمره والمناء عليه على نحو معيل صالح يؤدي الى النجر والمنع و فادا عجر مالكه عن اداء هذه الوضعة سنيس منه السلطة عليه ومنع من النصرف فيه حتى برشد و نصلح لامانه الملكة و ولو كانت الملكة حتا مطلقا للمالك بنصرف فيه كما يشاء بنا وضيع الحجر على السفية ومنع من التصرف في ماله و

٢٧٥ - قيود حق الملكية :

أما فود حق الملكمة فيظهر في تنظم اشتراسه بهذا البحق التجادا والقاء واسمه والفاقا وما تراس فيه من حلوق للاجراس - وتحل لا ترايد هيستا التسبط في هذا السطيم والأفاصة في بيان وشرح هذه القيود واتما تريسه التسه على حمله منها على البحو الآني ا

أولا عبد بحص الباب حق الملك والحدد للجد ال هذا الحق لم السياء والمدارة والمدارة المالة والمدارة المالة والمدارة المالة والمدارة المالة المدارة المالة المدارة والمها المدارة والمعاود والمعاردات والمعاردة والمعاردة والمعاردة والمعاردة والمعاردة والمعاردة والمعاردة المدارة المدارة والمعاردة والمهارة والمدارة و

ثانا فادا ثبت الملك لاسبال ما، على سبب شرعي فله أن مصرف فيه وسمية على الوحة الشروع أي في الجدود التي وسميها الشبير منه والقود

۱۱) أحكام القرآن للجصاص ج٢ ص٩٥ - ٦٠ -

التي وضعنها به م فله استعماله والسعلانة ويعه ووقعة وهيئة ، ويسل لسبة أن يسبة باعش () والاحكار () والريال؟ ويجو دلك مما بناي مسادى، الشريعة وأحكامها والاحلاق التي تعمانها وأمرت بها م كما الس له أن تعسف في استعمال ما بملكة أو ينصرف فيه على بحو مصر بالآخرين وقد مرت بنا فيود صرف النجار في ملكة وقصة عمل الن الحظاب والرامة محمد بن مسلمة في امراد الماء في أدصة لسنتي أرض الصحاك ، وجواد السعير علم الشرودة م

الله على التراه ومع احترام الشراعة ملك الأسان والمالة عليه وعندم مسلمة الماء الأأن الشراعة سح براغ الملكنة وتو حراعي صاحبها للحقاء العام أو دفعا للعبر و فض دلك براغ الملكنة للوسعة طريق أو لهسر أو لوسعة مسجد كما حرى في لوسعة المسجد الحراء (و من صور دفيع العبر و عقرار الشععة و كما سسة تعصيلا فيما لعسد و وسياح مسال المدل وقاء لما بالوقاء مع القدره على الألفاء و واجبار المجتكر على بع ما عدد علمة المثل اذا كان في الناس حاجة الى ما عبده وأبي البسلع بأكثر من هذه القيمة و

رابعا وقدما حص الحقوق المفروضية في الحسال المفلوث أوحب الشريعة فيه حق الركاء وهو حق مفروض للفقراء و لحوهم ومقداره (٧٧) من الدهب والفصلة وقدمة العروض ، وسنت أحرى معلمة في الرزاع والسال

⁽١) حاء في تحديث لشريف (من عش فليس مني)

 ⁽۲) حاء في الحديث الذي رواه مسلم وأبو داود والبرمدي (من احتكر فهو حاطي،) وفي الحديث الذي رواء الإمام أحمد (من حلك من طماعاً أربعيني يوماً فقد برى، من الله وبرى، الله منه) .

⁽٣) عن بعالى (يا أنها لدين آمنوا اتفو الله ودروا ما يغي من الريا أن كييم مؤمنين عن يا يقعنوا فاديوا بجرت من لله ورسويه و يا تبتم فيكم رؤوس أمو يكم لا يعليون ولا يطلبون) وفي الجديث ليدي رواء مسلم (لعن رسول الله (ص) آكل الريا وموكله وكاتبة وشاهدية وقال هم ميواه)

⁽٤) فتوح البلدان للبلادري ص٨٥

والحوانات والمعادل ، وهذه العادير يؤخه من رأس المال وعليه ادا يلح المصاب ، كما أن يوني الأمر أن نفرض في أموال الأعياء الصراف التي تحديدا الدولة عند المحاجة ، كان يحلو بن المال ويسن فيه ما ينفق منه على المحد ومصابح الدولة ويحو دلك (١) ، أما من جهة الأنفاق فان الشريعة أمرت بالأعمال في النفقة والأنبعاد عن النزف الماحن المحطور والأسراف فيما لا ينفع ، وحبث للموسر سبل الأنفاق في وجوه الخير وعون المحاجين ، وما ما قصر الأعناء في عون المعراء والمحاجين فان يله وله أن نفرض في أمو يم ما يكني تحتيق النفاون بين أفراد المحتمع واقامة القدالة الاحتماعة الأسلامية في المحتمع (١) ،

و حلص ما من حسم ما عدم أن الملكمة في التمريعة الأسلامية وطبقة مودعة ان الملك من قبل اشريعة بقسها فهي التي قررب هذا الحق ورسمت حدود السمعة والأسعاع به والنصرف فيه ولم شركة مظلفة نصاحه و وقد مدفت من وراء دلك كله تحصق الحبر والنفع للمالك نفسه وللحماعة واقامة محسم قاصل قائم عني القصيلة والتعاول النظيف الصادق نفيد عن الأشوم والحسد والمتناصع واصرار النفض بالنفس الأخر و وهكذا ويهدم القسود على حن الملكمة تسهم هذا النحق في تحصق أغراض اشتريعة ، والشريعية والشريعية لا تريد الا النجر والصلاح للناس أجمعين و

⁽۱) لاعتصام بسنطني ح٢ ص١٠٥٠ ، استصفى بلغيريي ح١ ص ٣٠٣ ، ٣٠٣ ٠

 ⁽۲) أنظر بعصيل دنك في كناننا أحكام الدمبين واستنامنني في دار
 لاسلام ص٣٠٠ – ٣٠٧ *

والمفاحلات

أسباب الملك التام

۲۷۹ - للملك النام أساب سراب عليها ، وقد ذكرها العقها، وهي (أ) الأسيلاء على المال الساح (ب) والعقود النافلة المملكية (ح) والحلفية ، أي الميراث .

الا ال بعض الفتهاء يصنف الى هذه الاساب سنا أحر وهو النوليد من المان المبلوك كيمر التبحر وبناج الحوال فهما بالك الشيخر والحوال من ملكه و والواقع ال هذا ليس نسب مبتقل والما هو تمرة من تمرات الملكية ع فمن حصائص الملك التام الله للعبب على ذات الشيء وعلى مقملة معام وما ذكروم من البولد من المال المبلوك بيس الا لمرة منس تمراب المال المبلوك كالمعمة المموية منه ع وعلى هذا فلا تقده سنا منستفلا للملكسنة و

ومن العقها، من للحمل الشعمة بنيا مسلملا للملكبة (1) وتعصيم بحملها من حملة العقود النافلة للملكبة ولا يعشرها بنيا فائما لداله (^{۲۷)} ولحن لمؤثر اعتبارها للسا مسلملا لأنا للسحلها لثني، من التعصيل أم وعلى هيلدا لكون أسباب الملك الثام :

⁽١) الشعمة هي حي تبدك شال المسلم (أي المسلموع فيه) من مالكه المحديد ولو حبرا عنه بما فام عدله عن الشمر ، كما سلموسلم دلك فيما بعد • (٢) هن جعلها سلما مستعلا فظر الى أن الملك يثبت للشعلم سلمسكه بحق الشعمة وصله تبدك المشلم فيه ، و تعلي ليس عمدا ولا استيلاه ولا اراد فيكون الشعمة سلما مستعلا ، ومن اعتبرها من حله العقود بطر الى أن الملك لا يشب بلحرد الطلب ، بل شب بالترامي بين لشملم والمسلمي وهذا عقد حديد أو يتب الملك تقصاء القامي عبد اياء الشمري احابه طلب شميع ، وقصاء عامي بينانه عمد نفوم به بنانه عن المشتري المتبع ، يقوي كلا النصوري برين لا تكون الشعمة سلما عستملا و بنا من حمية العقود -

(أولا) الاستبلاء على اس اساح (تابيا) العقود الناقلة بلملكيه كالبسع و حود (ثابتا) الميراث (رابط) الشقعه -

۲۷۷ و هدد الأساب قد مطر الله باعبارات مجتلفه فقسم السبي محتلفه و قمي هذه التقسيمان ما بأني .

اولاً : اسال احتمارية وأسمال حربه

فالاساب الأحياد له هي أنني بشأ باحيار الشيخص ومخص ارادي. وشيين لانسلام عني المان أنباح والعفود النافلة للملكية والشفعة أدا طلبها صاحب النحق فيها م

أما الاساب الحسرية فهي التي سجعق تحمل من الشارع ولا دجل فيها لا .١٠ الشخص وهذه هي الميرات و فاميرات تحلافه شرعية عن المن تمنت لموا. ت عن المورب تحمل من الشارع فهي سب حبري لا دحسان لا رادة اوا.ب أو المورب فيها ، و فهذا تتال لا تدخل شيء في ملك اسال خبرا عنه الا الميرات ، وهذه الحلافة المنا تكون في النافي من تركة المن بعد يجهيزه وسداد ديونة وتتفيد ما عبياء قد أوضى به ،

تاما ﴿ وأسنابُ الملكمة منها ما هو مشيء لها ومنها ما هو نافل نها •

فانشي، بها هو آندي توجد الملكية بعد أن تم تكن موجود، أصلك وهماد هو الأسلمالاً، عملي اشان الساح » والنافل للملكية لا تشبئها ، أي لا توجدها بعد أن يه تكن وانها تقلها فنظ من شخص لأخر وتناول هذا النوع العقود والميزائ ،

الله و المسلم أسال الملكمة الى أسال فعلية وقوله وأسال نتحقق الله حدد من الشخص المائلة أو الشخص المتقلة الله الملكمة .

قاعمله هي الاسلاء على المال الناح ولهذا نصح هذا السبب لأفياده الملكية ممن لا نصر قواله كالتحلول والصعير الممنز أو غير المبير • فسيادا السوى واحد من هؤلاء على المال المناح الشلاء حصما ملكه(١) •

۱۱) الاستاد علي الجعيف ، المرجع السابق ، ص١٥ ، ومحمد مصطفى شليي ، المرجع السابق ، ص١٦٥ – ٢١٦ .

والقوسة نتحقق بالعقود والمستعمة م والاصدى في المقود أن سكون بالقول كما سبينة في فصل العقود ان شاء الله م

والثانية بنجيق الارث فهو شب الملك دون قول أو فعيان لا ميس الوادث ولا من المورث والنا تثبت ينجمل من الشارع كما فلمنا .

هذا وتستكلم عن كل سب في منحت على حدد موجر بن القول عسن الميراث والعقود ومفصلين الفول بعض النفصيل عن الأسبيلاء والشفعة .

للبنجث لاول

الاستيلاء على الاموال المباحة

۲۷۸ - يفصد الاشالاه حازه الشيء الماح ووضع ابد عله ، وبسير هذا الله بأنه سب دشيء للملكنه ونأنه سب فعلي لا فوني ونأنه محص بالاموان الناحة لا المملوكة ،

والمراد الأموال اساحه حسم ما حلقه الله بعلى تصاده من محلوقات في البياء البر أو البحر أو الهواء كالحبوانات في الفلاء والاسماك و بحوها في المساء والعسور في الهواء وكالاشجار الباسه في الحال والصحارى وكالارس الموات لتي لا يملكها شخص ، فكن هذه المحلوقات و يحوها يشيرك الناسس في الأنفاع بها شركه المحمد لا سركه ملك ، ولا يملك الا باحرارها ووصيع المدينة فادا السولى عليها الاسان ملكها وحدد دول عبر، وم يسطع عبرد أن يمثلكها الاعن طريقه بسبب باقل للملكية ،

والاستلاء على المال الماح يشوع سوع المال لعبيه لعمرا لصبعته ولهدا كانت له الاتواع التالية :

أولاً . اعميد ، تاساً الاستالاء على الكارُّ والأحام - ثابًا : الاستيلاء على العادل والكبور ، رابعاً . احاء الادص الموات ، ويتكلم على كن نوع في مطلب على حدة ،

المطلب لاقات

الصيحاء

٣٧٩ ـ يطلق عسد ويراد به الحوال المسلم على الأسال بفراده في المال وللحوال المسلم على الأسال بفراده في المال وللحوال وللحوالات وللحوالات ـ وهي بهذه الحالم - أموال فياحة سواه أكاب مأكوله اللحم أم لأ عادا حرجب على الشاعها بأل وقف في لد السال قالها لا سلمي عسلم داك صدا ه

و تعلق الصند أنصا و تراد به افتاس الحنوان أي أحدد شيء منس التحلة والتحدق •

ور الحرم أو كان الصيد على الصيد الآ اذا كان الصائد محرما أو كان الصيد في الحرم أن وي حن الصيد حامل هذه الآيات الكريسة قال تعسالي الأحلي لكم يهيمه الأنعاء الآ ما سي عليكم عبر مجلي الصيد وأيم حرم والله واد خللتم فاستعادوا والله والحل الكم صيد البحر وطعامه متباعد ليسكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما رغتم حرما والله والله ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطياب وما علمتم من احوارح مكين بعلمويهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اللم الله عليه والله ومن هذه الآسات مرى أن صيد البحر حلال دائما وأما صيد البر فهو حلال في عبر الحرم الآسات اذا كان الصائد محرما بحج أو عمره و كما أن الآمة الآخيرة بدن على أن ما بعسكه الحوارات الدر به عني الفيد حلال أكله لان الثنارع اعسر مسك

 ⁽١) تجرم منطقه مفت تحبط بالكفية على أبعاد مجدودة تتحباور مكة مدكورة في كنت عفة فهدة للطفة بعدير خرما أمنا لمن دخلها من حيوان أو انسان •

⁽٢) سيوره الدائدة ، لايه ١

⁽٣) سبوره المائده ، لابه ٢

⁽³⁾ سورة المأقات، الآية ٩٦

⁽٥) سبورة المائدة ، الإيه ٤

الصند من في الحوال الدرب كدكات له أي كالديج الشروع عالا أله مشرط للمله الله عند السعمال أله الصيد أو عند السعمال أله الصيد كالسدالله .

۲۸۱ – ويشترط في الصيد بكون سنا لمملك أن بتحقق به الأستيلاء والاستيلاء اما حقيقي واما حكمي «

أولا : الاستيلاء الحقيقي :

و دكون بامسان الصد بالد أو بالاقتراب منه وهو جيس في الصده أو معلق بها تحت بو مد الصائد بده الله لأمسكه وهيدا الوع من الاستيلاء بقيد الملك النام على بحو مسفر دون حاجه الى به أو فقيدا في فاذا العلب العبيد من المصدد لم تحرح من ملكنه الصائد وعلى من عميد أن يرده الى صائده الأون لابه بالسبلائه عليه السبلاء حققا بين به ملكيه ثو تا مسفرا فلا يرون عنه هذا الملك بعرازه منه كما لا يرون ملكنه النعير ، منلا على مناحيه اذا بيرد منه عده وهذا على رأي الجمهور كالجميدة والشافية (أن أما على وأي الملكنة فالهم يقرفون بين حاسيين (الأولى اذا الساس الصيد ثم فر بعد دبك فعي هذه الحالة بنقى ملكية لصائده وعلى من بمسكة أن يرده عله الأاذا في قادا حتى عادت السبة وحشيئة وزان السئاسة فهو لمن بمسكة والدائم و بود منا أن بسئاس عند صائده كأن في حدد الحالة برون عنه الملكنة و بعود مالا منساحا وهو منس في حسيده (٢٠) ه

ثانيا: الاستيلاء الحكمي:

وهدا يتم مسعمال وسله عمر بها الصد عبر مسع على الصائد . و بكون دبك ادا أمكن أحدد ناعمل دون استعمال وسله أحرى ، وشعر

⁽١) الاستاد هجمه سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص٣٠٦

⁽٢) الندائع للكامنائي ج٦ ص١٩٣

⁽٣) منح الجليل في فقه المالكية ج١ ص٥٨٥

آخر يتحقق الاستيلاء الحكمي شهشة الصد لأن يستولي علمه الصائسة استيلاء حقيقيا بأخذه فعلا أو «تمكن من أخذه فعلا ، فضرب الحسموان سلاح بحرجه وبسعه من العرار ، وجعر حدره بنقط بها الحيوان ولا مسطع خلاصا ، ونصب شبكه بعلق به الصد ولا تحد محرج مها ، كن دلك وتحود يتحقق به الاستيلاء الحكمي «

وهذا النوع من الاستلام الحكمي نعبد ملكا غير مستقر ، تبعني أن الصند اذا بشكل نظر عما أن تنقلت من المصندد قبل أن ينشوني عليسة الصائد السلام حصصا قانه نبود بالا مناحا لا ملكه لاحد عليه وهو لمستى يصيدد ، أما اذا بنع الاستلام الحكمي السلام حقيقي قان الملكية التاميسة استنفره تشب عليه وفي هذه الحدية اذا فر الصند فهو لماكمة كما ذكرنا أولام

وابنا شت الأسلاء الحكمي وما سعه من ملكه عبير مستقرة ادا كانت الآله معده للصند واسعملها اعبالد بهذا العرض أو بدول فعيد آخر عبر الهبيد ، أما اذا السعملها بعير فعيد الصند كما بو شر اعبالد شبكته لتحقيقها قابها في هدد الحاله لا عبلح بسبا للاسبلاء الحكمي فلو بعلق بها فييد بر يملكه باسر شبكه وهو بن يميكه وسبولي عليه البشلاء حققيت سواء اكان الاسلاء بشر الشبكة أو غيرد ، أما اذا كانت الأنه غير معده للصيد فشيرط فيها أن يستعمل بفعيد الصيد حتى سملك مستعملها ما يبعلق بهنا المصد من يبنوي عليه ، فاذا في صدد ، أما اذا لم يستعملها بهذا المصد فاتصد من يبنوي عليه ، فاذا السعملها بهذا المصد و على بها صدد ملكه ملكه عبر منشره فاذا فر عبساد ما مادا ه ويكن اذا مبيكة البيان وهو في المصيدة و بازعه منسقمل الآلة فهو تواضع الأنه لان بها حراج الصد عن امناعه وهو في تسل الاسبلاء عليه مقتقية (۱) ،

⁽١) الاستاد محمد سالام مدكور ، للرجع السابق ، ص٣٠٨

للظلبُ إليّان

الكلأ والآجام

۱۸۲ الكافر هو الحشائس التي ست في الأرض قال كانت الأوض غير منتوكة فهو على الأباحة أيضا ال ليم منتوكة فهو على الأباحة أيضا ال ليم منتوكة فهو على الأباحة أيضا الرابيم منتجات الأوض بالمنتجي وتجود من وحائل الأبنات عاويكان واحد الرابس أن لا يستع المحتاج أن تأخيد منتوبي عليه و يبعد به وعلى صاحب الأرض أن لا يستع المحتاج أن تأخيد حاجبة منه أذا بم تحد عبرد في أرض غير مملوكة و ويقلل الأمام الكاساني الحقي ديث بأن الأرض لا يبلك عادة عرض السفلالها بالكافر أي أن الكلأ عبر مقصود عدد من تبلك الأرض فينفي على الأباحة اللها المكافر أي أن الكلأ

والواقع المحدث الشراعة ورد أن الناس شركة في الاله المالة والمادة وهذا المحدث بسهر مند أن الكالم سفى على الاباحة معلما سواء سن في أرض مبلوكة أو عبر مبلوكة و بعين من صاحب الارض أو بعير عبله وهذا ما ذكره المنهاء كالأمام الكالماني المحمي الله أن الماء الكالماني المحمي الله أن الماحة الكالم أبا عبد الماسم من سلام دهما الى أن الماحة الكالم وسركة الماس فيه الما أبا عبد الماسم في أرض عبر مبلوكة ولو شون عبن من صاحبها فين عبده و أما اذا سن الكلافي أرض مبلوكة ولو شون عبن من صاحبها فين لكلا يكون تصاحب الارض و ولكن لا يعلم به منه الا لمقدار حاجته و لا تحل له أن نسخ أحدا من الاسفاع بالرائد عن حاجته و وتحت الله الله تقولة بحدث أحر حاء فيه و ما ترجحة و منا الماء يسم به فعلما الماء يسم به فعلما الكاد يمية المناه يسم به فعلما الكاد يمية المناه يسم به فعلما الكاد يوما فيها الها هو ما ترجحة و

أما الآجام فهي الاشجار الملمة ، وحكمها انها تكون مباحة اذ وجدت

⁽۱) الكاساني به٦ ص١٩٢

⁽٢) الكاساني ج٦ ص١٩٢

⁽٣) الاموال لابي عبيد بن سلام ص٧٩٧

⁽٤) الاموال لابي عبيد بن سيلام ص٧٩٧ ـ ٢٠٠

في أرض عبر مملوكه م أما إذا كات في أرض مملوكه فهي نصاحب الأرض و المحود لاحد الانتفاع بها بدون ادن صاحبها م وانتسا فارقب الممكلاً في المحكم لأن الأرض بصلك لاستثمارها بما سب فيها من أشحار ولا بمملك لاستثمارها بالكلاً عادم فافترق المحكم بمهما⁽¹⁾ م

للطكث ليتالث

المادن والسكنوز

والكبر هو ما دفيه الأسبال وتجود ، أو ما الدفق في الأرض تحسادت من الجوادث كالجيسف أو الريزال ، ويستمى الأثنان ــ أي المعدل والكبر -- ناسم الركار ، وهذا عبد فتها، العراق كالجنفيسة (٢٥) ، وعيرهم من المقهدا، معرفون مان الأسين ، فمنهم من بقصر اسم الركار على النال المدفول فسيني الأرض ، أي الكبر ، ، ومنهم من بجعله اسما للمعدل دول الكبر (٣٥) ،

۲۸٤ ــ احكام المدن :

النفادن اللائه أنواع ، فهي اما معادن حامدة صفية هين الطرق واستحت كالدهب والتصله ، واما معادن صلبه لا يقبل الطرقي والسحب كالماسسس والنافوت ، واما معادن سائلة كالراثيق والسرول +

وقد الحلف الفتهاء في حكم هدد المعادل وتنحل توجر القول في سنال آرائهــــم •

⁽۱) الحراج لابي لومنف ص٦٠١ ـ ١ الاستاد على الحفيف، المرجم التنابق ، ص٣٦ -

رَّ) المستوط للسرحتي ح٢ ص٢١١ ، الكستاني ح٢ ص٥٠ ، الريلسي ج١ ص٢٨٧ – ٢٨٨ ٠

⁽٣) الاموال لابن سلام ص ٢٣٨ – ٤٣٠

أولا عد المائية " بعير هدد المعادن بأبواعها ملكا بعدوم المسلمين لا يم يدبونة سواء وحدت في أرض مملوكة أر غير مملوكة و وللدولية أن مصرف فيها كما نشاء بنا بحقق الصلحة العامة لممسلمين لا يها ملكهم ومنا الموية الا بالله عهم في المصرف فيها بما بعود عليم بالمع قلها أن تقطعها لفرد أو شركة لمدة مصة بأخر معلوم على حل الانتفاع والاستعلان لا على حسل التملك اد لا بحور لمدونة أن بعلكها لاحد و ويقلن المائدة هسدا الرأي بأن السلمان (الدونة) ملكوا هسدد العادل بوم السولوا عليها بالمثالاتهم على الارض في هدم الملكنة لمدونة وان ورعت هذه الأراضي بالمثالاتهم على الارض في هدم الملكنة لمدونة وان ورعت هذه الأراضي بالمثالات و صادب لفرهم و لان من يملك عدد الارض علمت طاهرها قطط بالمثارة والعمارة في العمار أن الأرض الما تملك عادة فضد التعلاية بالرزاعة والعمارة في المكنة الدونة بهذه المائن كما كانت أولا و وعلى هذا التصوير المائكي لا يكون الاستلام على المعدن من أساب الملكة حتى ولو كان المعدن في أرض مملوكسة و

ثانيا: وعد الجنفية ، ال هذه المادي بكون بابعة بلارض وأحد حكمها قال كانت في أرض مبلوكة فهي ثابك الأرض وال كانت في أرض مبلحة فهي مبلحة فهي مبلحة وتكون تواحدها أي بن يستوني عليها ويجوزها ، وحجة هذا الرأي ال المادل حراء من الارض والجراء بأحدد حكم المبكل (أي الأرض) قادا كان مبلوكا كان حرؤه (أي المعدل) مبلوكا ، وادا كان الكل عبر مبلوك قابحراء مبلة في الحكم أي عبر مبلوك ، وعلى هندا المسوم للمبانة يكون الاسلاء على المادل الموجودة في الارض المباحة من أسيال الملكسة ،

تاكنا : وهماك رأي تالت مين الرأمين الاوليين فهو نارة سمسل الى الرأي

 ⁽۱) شرح بلصنعتر بلدردان ح۱ ص۲۵۹ وما بعده ، و لاستناد محمد سالام مدکور ، المرجع السيانق ، ص۱۳۱۱ -

⁽٢) محمد مصطفى شلبي ۽ المرجع السابق ۽ ص٣١٦

الأول وصورا يتجه وناجد نابراي اثناني ا فالحنابلة مثلا برون أن المعادل في الأرض ساحة أن كان من العالين الطاهرة ألني بمكن الوصول النها اللا كلفه ولا مؤونه أو شيء يسير من الثؤونة فانها لا بعلك بالأستبلاء عليها وال كانت أرضها مناجه ، ينعلق حق الكافه في الأسفاع لها ، ولا يحور للسولة أن تملكها لأحد او عصمها لأحد من الناس وأنما علمها أن للعهدها وشنوم عليها باسحو الذي تحفق النعم للجميع + أما التعادن التي لا يمكن النوصل اليها الانكلتمة وحهد فانتول الطاهر في المدهب التجلمي لــ وهو طاهر مدهب اشافعي ـ لا يملم أيف بالأسبالاء عليها له وهناك قول في المدهب الشافعي بحيله الدهب الحيلي أيضا أنها تملك بالأسبلاء عليها ء هيدا كنه أدا كانت الأرض غير مملوكه ، اما ادا كانت الأرض مملوكه فتعرق الحاملة يين المعادل التجامدة والسبائلة ، فالأولى تكون مانك الأرض لأنه ملك الأرضى يحميع أحرالها وصقابها والمدن البحامد يمسر حراء منهااء أما العادل السائلة كاعار والنفط ففي الدهب الجللي رأبان أطهرهما لا بملك عود الني (ص) ه الناسي سركاه في بلايه " في الماء والكلأ والناز ، ولان هذه المعادل لا يعتسر كحر، من الأوصى فلا بملك مصا بلارس ، والرأى الثامي في المدهب أل صاحب الأرض بملكها لأبها حارجه من ملكه فاتسهت الزرع والمستنادن الحامستة (١) ي

والراحج من هذه الأراء ما دهب الله المائكة عا في هسندا الرأي هن تجفيق مصلحه عدم ، ولان في سليلهم لرأتهم فوة ووحاهة تدعو الى ترجيحه على غيره لا سنما اذا استحصرنا ما فلناه من أن الملكة في الشريعة تسسندو كأنها وصفة مودعة لذى المائك لتحقيق غرض معين هو الفع العام للحميع ويصمنهم المالك نفسة .

٣٨٥ ــ هذا وأن الجنفية مع فوتهم الذي يكر باد عنهم جعلوا لبيت المال حقا في المعدن فأوجنوا فنه التحسن أن كان من المعادن الصلمة التي تقسسان النصري (أي النوع الأول) ولم يوجنوا في التوعين الآخر بن شيئا للدولة •

⁽۱) العلى لابن فدامة ج٥ ص٠٦٥ = ٢٢٥

وحجبهم في عد ال لحديث اشرعه ورد فسيه ، ه ، ه ، وي الرك بحسن ، و بركار عدهم شمل المعدل والكر والراد بالمعدل ها ما كال الوع الأول فقط لأن الوعال الأحريق شبهان أحجه الارض و صابه وما ها وهدد لا بحد فنها سي، عدوله فكسه الما شبهية ، فيكول سبرا لا بركار) في بحديث الكر والوع الأول من المعادل بول عارها ، وهند الحمين سبت علمونه سواء وحد في أرض مملوكه او عار مملوكه على أي الحمين سبت علمونه سواء وحد في أرض مملوكه او عار مملوكه على أي مملوكه فلا سيء المدونة ، أنه الدي فهو وحدد ال كان في أرض عبر الركان في أرض عبر الكران في أرض مملوكه الأرض الكان في أرض مملوكه ، والركان في أرض مملوكه ،

أما غير الحفيلة من أصحاب الرأي النال علا لرول في المعدل شبيئا للدولة والما فالوا - تحل فيه الركاء ال للع بقيانا » وحجيها أن (الركار) الوارد في التحديث مصروف أن أمال المدفول ، أي الكبر ، فلسل المتساو ية المصدق »

٢٨٦ - أما معادل النحر كالمؤثؤ والمرحان فعد أبي توسب ومن و فيده ه فيها الحمس سن المان والنافي لمن السوى عليه و وحجهم ال هذه التعالل بأحد حكم العسمة وفيها التحمس ست النان « والرأي الأحر المعلماء الله لا تحت في هذه المعادن شيء للدولة والها هي لواحدها ، أي لمن تسويي عديها لأن ماه التحار وما فيها مناحة للكافة فين تستولي على معدلها الما تستولي على مال مناح فيملكة كله بالاسلام ولا تأخذ حكم المسمة (١٠) ه

۲۸۷ - الكنز وحكمه:

قلما ان الكنر هو ما دفيه الاستان في ناطن الارض من دهب وقصيمة وتحوهما • وهو عند العتهاء توعل * كبر اسلامي وكبر حاهلي ، وتكن وع حكم تحصه على النحو الآتي :

 ⁽١) ناريج التسريع الاسلامي للاستاذ محمد سلام مدكور ص٣١٣٠ وابو حسمه لا برى فيما بحرح من لبحر شيئا الحراج لابي يوسمت ص لا ٢٥٧ ــ الشريعة الاسلامية (م ــ ١٧)

أولاً الكبر الاسلامي وهو ما فيه علامة أو دلاله على أنه دفق صد الاسلام كأن بكون علمه كنانات اسلامه ، كالله من قرآن ، أو تاد سسح اسلامي ، أو اسم الرسول (ص) وتحو ذلك »

وحكم هذا النوع انه ناق على ملك صاحبه فلا يكون مالا منحا فيالا يملك بلاسيلاء عليه ولا نحب للدولة فيه شيء لا التحميل ولا غيره ويكون حكمه حكم المال الصائع و أي المقطة ، وعلى واحده أن بعرفة (1) ، فان طهر منكه دفعة له ، وان ثم تعهر صاحبة اختلف الفقهاء ، فقيد أبي حيمية تصدق به واحده على العقراء وله أن ينقع به ان كان فقيرا ، وعبد اشافعية والتحالمة أذا ثم يظهر صاحبة بقد التقريف والانتقار فلواحده أن يشملكه ويسقع به الا أنه أذا ظهر صاحبة وحد عليه أن برده به أن كان موجودا ويعقله قدمة أن بر م يكن موجودا ، وعبد الملكة أذا ثم تطهر صاحبة فهو يعقله عليان ، أن كان الموجودا ، وعبد الملكة أذا ثم تطهر صاحبة فهو بعد المان ، أن كان الكرافي أرض فنحها السلمون فهرا ، والا فيكون بوحسيده (1) ،

ناما الكبر الجاهلي: وهو ما فيه علامة أو دلايه على انه دفل فيسل الاسلام كما يو وحد عليه صوره وثن أو اسم حاكم من حكامهم أو عسرف دلك بدليل مفقول =

وحكمه ال فيه الحمس بنت المال ، أما النافي فتان الحص اله تواحده سواء أكان في أرض مملوكه أو غير مملوكه ، وقال فر بق احر من الفقهاء الما لكون النافي تواحده اذا وحده في أرض غير مملوكه فان كان قسم وحده في أرض مملوكة لعيره فلا شيء له ولا عامك الأرض الحالي ، والمعالكون لاول من ملك الأرض في الاسلام أو لورثه ال وحدوا وغرفوا فان لم يكن واحد من هؤلاء فيكون لبيت المال ،

⁽١) و معرف المعطة يكون أماه سبة وفيل اكثر أو أقل من هذا • ودب نجب المعربف في المال غير اليسمير أما اليسمير قلا يجب فيه التعريف واحسف في معدره فعيل يترك ذلك للعرف وقيل دل يحدد بمقددار معين كربع ديار انظر المغني ج٠ ص١٣٦ - ٦٣٤ •

⁽۲) المبنى حدم ص ٦٣٦ وما بعدما ٠ وتاريخ الشيريم الاستلامي الاستاديا محمد مبلام مدكور ص ٣١٣٠٠٠



أحباء الارض الوات

۱۱۰ ۲۸۸ من خوات النبي تشلك بالاحداء ، هي الارض عبر النسو كه لاحد ، الحداجه عن العشران ولا تتعلق بها حق أحد د ولا تستع بها لاي سبب كان + ويشرتب على هذا التعريف ما يأتني :

أولاً الارض التبلوكة لا تكون مواه وان كانت عبير منتفع بها مار بركها صاحبها حتى صارب حربة مهجورة فلا تملعنا بالإجاء ه

عداً الأرض الداخلة في الصران لا تكون مواه قال تبلف بالأحدد لان الشرط أن تكون حارجة عنه م

ثانيا الأرض المنتفع بها بأي وجه من وجود الانتفاع لا يكول مو له م كالارض التي تعلق بها حق ارتفاق للفرانه بأن يكول مستو عا عمامه المرابه أو مسلا لمالها أو محتف بها أو مرعى لانقامها أو ساحا لابلها و يحو رياب م

رامه ، أما مد الاص عن المدران فهذا شرف عند بنعس الفقهاء الأني توسف وأحد القولين في الدهب الحبلي وليس بشرف عند النفض الأخير من الفقهاء كاشافعي واحدى الروابين عن أحمد بن حسن ، ووجهه براي الأول ال الأرض اذا كانت فرانه من المعران كانت في مطبه الانتباع بها فعلا ، أما وجهه الرأي اثاني فهي ان المفتر في كول الأرض موانا أو عبر موان هو الانساع المعلي بها وعدمه ولا تأثير تقربها أو بعدها عن العمران ، أما حد النعد على العملي بها وعدمه ولا تأثير تقربها أو بعدها عن العمران ، أما حد النعد على العملي بها وعدمه ولا تأثير تقربها أو بعدها عن العمران ، أما حد النعد على العملية والشافسة داي م

۲۸۹ ــ والارض الوال كما عرفاها مال مناح لملك بالاستان، عليه الا أن هذا الاستبلاء لا لكول لوضع البد فقط ، بن باحياء الارض كما جاء

⁽١) - الاحكام السلطانية للماوردي ص١٧١ اللعبي ج٥ ص١٧٥ .

و التحديث الشريب و من أحدا أرصاعيه فهي به م فعلق اشملت الاحداء لابه مظهر الأسيلاء و والاحداء بكون باشام بعين تحمل الارص صابحيه بلايماع بها برزاعه أو عبرها بم أي أن احداء كل أرض بكون شهشها بلايماع الملائم بها به و لك بارابه المائم من تحصيل هذا الانتفاع و كأجمال الماء الى الارض الراعية تحمر الآبار وشق الترع والحداول وتحقيف الماء ال كانت معمورة به واقامه السدود لمع طعيان الماء واصلاح التربه وتسميدها وقلع أحجارها وحربها وحملها تحال بمكن رعها به أو اقامة الماء عليها وحود دلك من الاعمان التي تحمل الارض منعما بها و قلا بشتره عميل و حود دلك من الاعمان التي تحمل الارض منعما بها و قلا بشتره عميل معين سحقق الاحداء بما كن ما بعدم المرف احداء و تتحقق به الانتفاع من الارض فهو احياء ، وهذا هو الرأي المشول وعليه بعض الحدالمة والشافية ويؤيده التحديث الشريف : و من أحيا أرضا مهيه فهي به به و فلاحداء حاء مطنفا عبر مفيد تصفه منيه وما م تحدده اشرع أو نعيله بصار في تعيسه الحالم المرف المرف المرف المرف المرف الاحداء في تعيسه المرف الماء والماء في تعينه بعيار في تعيسه المائلة المرف المرف المرف المرف المرف المرف المرف المرف الماء المناء في تعينه بعيار في تعيسه المناء المرف المرف المرف المرف الماء في تعينه بعيار في تعيسه المن المرف المرف الماء المرف المرف المرف المرف المرف الماء في المرف الماء في المرف المرف الماء في الماء في المرف الماء في الماء في المرف الماء في المرف الماء في الماء في المرف الماء في المرف الماء في المرف الماء في المرف الماء في ا

٢٩٠ - التحجسير :

فدا ال سلك الوال بكول بالاسبيلاء عليها ، والاسبلاء لا بكول الا بحاثها ، والاحباء لا لم الا بعمل من واضع اليد بحمل الارض مشما بها . وعلى هذا فيما يقوم به مر بد الاحباء من أعمال بمهنديه ، لا تحمل لارض مستما بها ، لا بعد احياء كما و أحافتها بأحجار أو وضع عليها علامات ، فهذه الاقمال لا بعد أحباء وابما بدل فقط على سق وضع ايد عليها وتسيء عن رعم واضع البد في احباتها ، وهذه الاقمال المهندية للاحباء هي التي تسميها المقيدة (با تحجير) ، ولا يترب على التحجير ملك لصاحبه ، لان الملكية شد بالاحباء وليس التحجير باحياء وابما منهند له يثب له به حق الاولوية بالاحباء وكول أحق من غيره في احباتها ، وهذا الحق موقوت بمدة تسلاك سنوال ، قال أحياها حلال هذه المده فهي به وال لم يحييها ، بل أهملها

 ⁽١) الاحكام السلطانية لناوردي ص١٧١ ، المعني ح٥ ص ٥٣٨ .
 - ٣٦٥ .

برعها منه الامام وأعطاها بعود لانه لا يصبح القاء الارض معطله بند المتجلس لا تستع بها والاصل في امهال المنجلس هـندد المدة ما روي عن النبي (ص) (و و و من أحيا أرضا ملته فهي نه و سن لمتحجر حق علات سين ، و و روي هذا الامر أيضا مسونا لعمر بن الخطاب دون النبي (ص) ولكن يحمل على سماعه مته () م

ولكن سنان ها هل ينشر حق المحتجر في امهاله هذه المده حما مامه المعبر من بملت لارض الاحياء ، سعى أن عبره لو أحياها فعلا بم سلكها ، أم ال هذا الحق حق أولونه في الاحياء فقط فيملكها عبره ادا أحياها فعلا ، أن بلقمها ، فدهن وأي الى أنه حق أولونه في الاحياء لا يكسب مليكا وسفى الأرض من تحيها فعلا ، سواه أكان المحي هو المحتجر أم عبره ، وعلى أن هذا الرأي الشافعي ونعص الحياملة والحقية ، ودهن رأي احر الى أن الارض لا تعلق بالاحياء من قبل العبر في هذه المده لان حتق المحتجر في الارض حق مامع بلعبر من احياتها ويملكها بهذا السبب ، وحجه الرأي الاون ال سبب الملكة الاحياء لا التحجير ، فمن قام به ثبت له الملك لاب الاون ال سبب الملكة الاحياء لا التحجير ، فمن قام به ثبت له الملك لاب عن اسبي (ص) ، من أحيا أدصا منه في حق غير مسلم فهي له ، ، وما روي عن اسبي (ص) أنصاء ، من سبق الى ما م سبق الله مسلم فهو أحق به ، وما لاحاء فهذا بدر على أن حق المحتجر في الارض حق مام للعبر من تملكها بالاحاء طيلة المدة المقررة له وهي ثلاث متواف ،

٢٩١ - اذن الامام بالاحياء :

قدة أن أحياء الأرض بسب لتملك الأرض الموات ، ولكن هن بشيرط فيه أدن الأمام فيه أدن الأمام أدن الأمام الاحاء شرط لتملك الأرض ، فلم أجاها بدون أدن الأمام لسم بملكها ،

 ⁽١) لاموال لابن سلام ص ٢٩٠، والحراح لابي يوسب ص ٦٥، ٦٥
 (١) المعني ح٥ ص ٥١٩ ، الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٢، قتع القدير ج٨ ص ١٣٩٠٠

وعلى هذا ارأي أبو حسمه والمحمونة على ما تذكره الطوسي عنهم و ودهد قرس آخر عن أنه بنس شرط و فنوال هير ملكا س يحيها سنواء كان دخاء بالرائي اشافعي وأحمد بن حسل رابو بوست ومحمد بن احسن اشتاني ه احت الأولون بأن الأحاء بدول لا الأماه قد بدعو الى المحملة والداع قلا بد من الأدن بدفع هذا الفساد و لما احتجوا بروابه عن اللي (ص) . و سن بلمره الأما طاعب منه عس المامه و وابنا بعد عس الدا وحدث الأحرول بعموم الحدث المرافعة وابنا بعد علم أحا أرضا منه فهي له و وسن قله شرط الالى من الأمام فلا تصبح السرائية أن و عاهر من هذا التحلاف ال ادل الأمام بيس شرط تعليم وروده في المحدث أصبح سندا من الوال و كان هاك بادع أو صرار فيدو أن الادل يلزم في هده كراه و عدلا بالحدث أصبح سندا من الوال و كان هاك بادع أو صرار فيدو أن الادل يلزم في هده حديث أصبح سندا من الوال و كان هاك بادع أو صرار فيدو أن الادل يلزم في هده حديث عدلا بحديث . (وسس لمرق بنام حق) (١٠) و

٢٩٢ - حكم الارض نفد بركها أو تعطيلها :

ار احیا سیخص أرضا موانا فلملكها ثم هیجرها وعظلهما حتی عالب دو با تهل برول عله ملكنها ولعود مالا ساحا أم بنفی ملكا له كا

احداد اعتهاء في هذه استأله و حمله المول فيها الراص ال الارص ال كالله لهي بنتي على ملك صاحبها فلا بملك بالاحباء وهذا قول الحبابله و سادمي وأني حدمه و وقال مالك ، بن بصير مالا مباحا فتملك بالاحباء و الحجاجة الحبح الأولول بأن الاحباء لا بحري في الارض المملوكة وهذه أرض معلوكة ثب منكها سبب مسرة ع فلا برول عنها الملك بالسوك والمعطيل كسبائر الملك الباسة بالشراء ، واحبح الامام مانت سموم الحديث : ، من أحبا أرضا ميته فيحري فيها الاحباء يم ويأل أصل هذه الارض منك حصمه فيحري فيها الاحباء يم ويأل أصل هذه الارض مالكها صاحبها بالاحباء لسعم بها و سفع الأحرول باحبائها

٢) وعدا رأي الاهام الي توسف الدي ذكره في كنامه الحر ح ص٦٤

فادا عطفها عادت الى حاسها الأولى من الأناجية كمن تأجيد ماء من بهر ثم يرده اليه فانه سود مباحة ه

أما اذا كانب الارض لمعر معين أي عبر معروف ففي المدهب الحسلي قولان الأول : الها لا صبر مالا مناحا فلا تسلف بالاحتاء ، وهذا فسيون الساقمي أنصا ، وعلى هذا فالها لكون لبيب المال الرئا ، والقول الشاسي في المدهب التحسلي الها لعود مالا مناحا فلملك بالاحتاء تشلها أنها بالنواب التي لم للحر عليها ملك مالك وأن هذه الأرض لا حق لاحد معين فيها ، وهذا قول الأمام مالك وأبي حيقة (أ) ،

للنجشالتان

الععود الناقلة للملكية

۲۹۳ ـ وهده العفود كبره منها اسع والهنة والوصلة بالأعيال ويجو ياك و وهذا النوع من أسباب المكنة ليجري في الأموال المعومة فلا يكون في الأموال المناجة مثلا ولا فيما لا يجوز الأسفاع له و فيال المناج لا يساع ولا يوهب لانه للسن للمنافئ للمنافع ولا للواهب و والحمر لا يرد عليها هذه العقود النافلة للملكنة للي المنابع أما بين الدميين (أي عبر المسلمين) فان المقد يرد عليها ونظهر أثره فسقل ملكنة التحمر من مالكها الى الأحر وعلى هذا اذا كان المان منقوما صبح أن سفل ملكنة من شخص لآخر لعقد من هذه الحقود داد على يراضي العرفين "كمن لهب للمنازية لآخر ويقتل

⁽١) المعنى ح٥ ص١٥٥ - ٥١٥ - ويلاحظ هنا أن في روان ملكية لارض بمطللها بعد تملكها بالإحباء دلاية على ما قلماء في أول هندا بسحث من أن سكنة في بفقة الإستلامي سدو وكأنها وطبعة يراد بها بجعيق التقديم العام ونقع المالك بعسة -

 ⁽۲) وهماك حالات يسرع فيها المنك حسرا عن صاحبه كما في بسرع الملك بدستهمة انعامه كتوسيم طريق . وكما في بيع ملك المدين حبرا عسمه وفاء لديمسه .

التوعوب به الهمه أو كمن شروح المرأد على هسنده السيارة مشيلاً ، فسنام الانجاب والمنول بنشل ملكيه السيارة الى المرأة ، وكما لو تراضى الروحان عنى تجلع نصير مان معين معلوم فانه نصير ملكا بلروحه سمام عقد التجلع . وشكد ، وستأتي تعصيل المول عن العمود وأنواعها فيما بعد .

للنجَّكُ إِلنَّالِكُ

السبيراث

۲۹٪ ما اسرات حلاقه حيرية بحكم الشارع لا دخل فيها لازاده الاسال و ولهذا السب استرعي شد خلافه الوارث للمورث فيما بملكه فيجل ميجله فيمت كان به من أموان وجعوى ماسه في لحظه وقايه و فشمل بركة اللب ان وربه استرعين سبه سهامهم اعتدرة شرعا دون ايجاب أو فيول وسواء كان بركه المنت معولات أو عقارات و وتكون ملكنه الوارث لهدد الشركة بعد سدا ما عدها من دون وبعد سفيد وصابا البيت في حدود ثلث الشركية وقيما أن على بلمث وارث وصعت المنا أن على المئت المرادة وصعت التركه في دن المان ، اما عنى اعتبار أنها ارث أو على اعتبار أنها مان لا مانك

لمنجث لزاح

الش_فعة

∀90 — اشمعه في اصطلاح جمهور الفقهاء هي حق سلك العقب الاستام من مثلا به و و حبرا عليه باشمن الذي اشتراد به مع المساريف (١٠٠٠ من فلو باغ النسان دارد الى غير حارد فان للحب از أن سملك الميع من المناهاء ال

 ١) وهد عرف العالون المصلي العرافي الشعمة بما يعرب من النفريف الذي ذكرتام ، أنظر الملادة ١٩٣٨ م. مشريه و و بدول رصاد بالثمن الذي اسراد به مصاف الله بقفات الشسراء كأجور الدلالله ورسوم التسجيل ، وقد سمى الفلهاء هذا الموع من السلك بحق الشفعة وصاحبة بالشفاع والمقاد الذي سننه صاد للشفا بالمشفوع لله والعقاد المبيع بالمشفوع فيه ،

۲۹۹ - وهشروعه اشفعه اس باسته النويته من دست و فضى رسول الله (ص) باشفعه في كل ما بم نفسم فادا وقعت الحدوو وبيرف العرق فلا شفعة و وفي صحيح مسلم : وقضى رسول الله (ص) باشفعه في كن شركه لم هسم ربعه أو حائف ، لا بحل له أن سبع حتى بؤدل شربكه فان شاء أحد وان شاء بر : و قادا باع ولم بؤدل فهو أحق به ، وفي حديث احر و البحار أحق شفعه حاده سطر بها وان كان عالم ادا كان عالم ادا مريقهما واحدا ، وفي حديث احر و حار الدار أحق بالدار ، و قالحار أحق اللحار أحق الدار أحق بالدار ، و اللحار أحق بالدار أحق بالدار ، و اللحار أحق اللحار ، و حار الدار أحق بالدار ، و اللحار أحق بالدار أحق بالدار ، و اللحار أحق بالدار أحق بالدار أحق بالدار أحق بالدار أحق بالله و اللحار أحق بالدار أحد بالدار بالدار أحد بالدار أحد بالدار أدد بالدار أدد

فهده الأحاديث وغيرها تدل على مشروعية الشفعة وانها حق مقرر لمن تحقق فيه سبب الشععة كالشركة والحوار ه

أما المرض من شريعها أو حكمه سريعها فهو دفع الصرر التوقع عن الشفيع من الششري الجديد • كما ان فيها بهشه الفرضة عشريك لان تصفو به الملك والفرد به والنجو من صبق الشركة للملكة حصة سريكة •

وقد بعرض على شريعها باعتراضين (الأول) انها خلاف فاعتبده الرصائمة في العقود ، وهذه القاعدة قطعه نصب عليها الشريعة ، فالأعيان في بعقود التراضي واشتعه باقص هذا الأصل ، لأن اشتبيع باحد اسع خبرا على مشتر له ، مع أن اسع بحث أن بيد برصنا انظرفتين ، (ابناني) أن في الشقعة صررا على المشتري بلغونت ما كار برجود من بعم شرائه العصاد الشيوع فيه فكتف بدفع الصرد عن اشتبيع باصرار المشتري)

أنظر بيسير الوصول إلى حاصع الاصول في حديث الرسدول
 ٢٦ م ٧٦٠٠

ومعنى ربعه أي دار . ومعنى حالف أي نسبان - ومعنى الصنف أي العرب في الحوار -

و كن ديكن برد على الاعتراض الاول بأن اشعبة ادا جابعت فاعده البراضي في العفود فقد وافقت فاعده دفع الصرر عن العبر ، قال عليه الصلاة والسلام (لا صرر ولا صرار) ، ويرد عني الاعتراض الناسي بأن دفسيع الصرر عن المنصع أولى من تحصين بعم مرجو للمستري عملا بقاعده دفع العالم أولى من حلب النافع ، فضلا عن أن المنصع أحق بالشفوع فيه من السيري بنص الشارع ومن كان أحق من عبره في لني، فمصلحه فيسه أولى بالرعاية من مصلحة ذلك النبر ،

وعلى هذا فاشعمه نقاء فانوني سلم سرعا وعقلاً وهو من جملسه الانصلة التي الذات بها اشتريعة الاسلامية وهي لا يسار الا بالافصل ويما هو حير ه وقد أحد الديون المدني العرافي بنظيم الشقفة والسفى أحكامية من ميجلف الداهب الاسلامية وحاء بأحكام حديده هي في حملتها لا نصبق بها الفقة الاسلامي عابل بنفق مع روحة م وقد أفرد للشقمة المواد من المادة به المهمة المواد من المادة بها المهمري بنفاه السفعة وحصص به المواد من المادة هي المحملة في أثباء كلامسا على أحكام الشقمة ه

٣٩٧ ــ في اي شيء طبت الشنعمة ٢

تفهير من المعراعب الذي فدمناه للشقمة الها لا بنت الافي المقار وعلى هذا رأي جمهور العقهاء مع معض التفصيلات والاحتلافات السيرة فسستا سهم ، وهذا ما أحد له الفانول المدني العرافي وكذا المصري⁽¹⁾ • وفان فقهاء الصاهرانة شب حتى في المفول • ولذكر فيما للي كلمة موجره عن هدين الرأيسين :

أولا: رأي الحمهور وعدهم لا تثبت الشعبة الا في النقار ، كما علما ، وهي الأرض وما اتصل بها من بناه أو عراس انا بنع مع الأرض فاله بؤحد بالسفعة بعبا للارض ، ومثل السناه والعراس في تعلمه للارض ما

ر١) أيصر المادة ١١٣٢ من أهانون عدني عفر في ، والماده ٩٣٥ من عامون المدني المصري "

بعسر من بوارم وبوابع العتار عاده كأسلال الكهران، وأناب الماء وأقصال لأنواب ومتاسحها ، فهدد الأشناء بدحل في السعمة سعا لمعتار ، أما الرازع ادا اللع مع الأرض فعلى مدهب أبي حسفة ومالك بحري فيه الشفعة خلافا للشافعي والبحاللة والبحمورية (1) ،

والحمهو مع العافهم على حريان اشعبه في المتار المنع بدي بنين القسمة بالخيلفوا في نعتار الذي لا نفيل القسمة بالعظف التحقية والنوري وهو أحد التويين في مدهب مائك وأحمد بن حيين الى أن الشفقة بحري فيه خلافا للشافعي والجنفرية(٢) م

احت الجمهور أرأيهم ، في قصر موضوع الشعمة على المعار ، تعلق الأحادث التي وأوها داله على ما دهنوا الله ، ومنها ما ذكر باد في مشروعية الشممة ، وأما في احتلافهم في حرائل الشفعة فيما لا يمين المسلمة ، فعلل احتج كن فريق منهم تنعلق الآل و بالحكمة من شريع الشعمة ، فقد احتج الماتعول بما دوي عن اللي (ص) أنه في ١٠٠ لا شفعة في شراء ، ويأن الذي لا تقسم لا تسبب بلشريب فيروا لان السنوي لا تستسع صف فينيته ولا يقسطر الشريك الى احتبات مرافق خاصة به ،

واحتج المحبرون الشعمة فيما لا القليم بعلوم فولة عليمة السيلام « الشمعة فيما لم نفسم » ولأن الصرد ها أكثر من الصرد فيما للفسم⁽⁵⁾ » وهذا هو الراجع »

تانيا : مذهب الطاهرية : وعندهم تثبت الشمعة في النقار كما تثبت في المقول سواء أكان المقار فابلا للفسيمة أم عبر فابن بها وسواء أكان استون مصلا بالمفار أم معصلا عنه ه وسواء بنع مع الفعار أو بنع مسقلا عنه (4) .

⁽١) الحلاف لنطوسي ح٢ ص ١٨ المني ح٢ ص ٢٨٧ و للحط منا ب لعفار الد سع مع هندال بنس من أو رعه وابو بعه كتبع دار مبسع سيارة مان الشغمة تثبب في الدار فعط دون السيارة ٠

 ⁽٣) العفار القائق لنفسية هو ما بيكن لابتفاع بكن فينم منه بعد منتية الانتفاع بدي كان فينها والا لم يكن فاطلا لنفسيمة ١

⁽٣) سيس ج٢ ص ٢٨٩ وما يمدها ٠

⁽٤) المحلي ج٩ المسالة رقم ١٥٩٤

وعى أحمد بن حسن روانه بوافق مدهب الطاهرية وقد نصرها ابن القسم باسقول والمعتول • كما ان في مدهب مانت بوسعا في موضوع الشفعة فقسد أحار اشتمعه في السفسة وفي بعض استولات الأحرى كالتجعيروات والرروع اذا بيعت مستقلة(١٤) •

حج الصاهر به بنعض الأحادث من الجديب الذي رواد اس سي ملكته ان الرسول (ص) ، فعني باشتعة في كل سيء م • كما أنهم ردوا على الجمهور بأن الشعمة اذا كان مناها دفع الصرر عن الشقيع فهدد العله موجوده في التقول كما هي موجوده في العمار ، وموجوده قدما لا يستقيم كوجودها فيما نعسم ، بن هي فيما لا ينقيم أشد صررا •

والراجح من العويل فول المناهر له لأن حجيهم أفوى ولعرهم أسد ، أما ما اجتج له الجمهور فلا ليهض حجه لما دهبوا الله ، فالأحادث التي ذكروها ليست فيرلحه في الملالة على اسع من المستقمة في المقول فيكون القول ليجريان الشعمة فيه هو النوافق للقامل فصلاً عن الأحادث الدالسة لميومها على ان السفعة لكول في المقول والفقار على حد سواء أ

٣٩٨ ما سبب استحقاق الشفعة :

برى جمهور المعهاء وهم اشتافه والماكنة والحائلة والجعفريسة والمعاهرية أن سبب السجفاق الشعفة هو الشركة في داب العقد السبح و يريد المعاهرية على هذا السركة في المقول أنصا كما قلبا و ويريد الجعفرية السركة في حق البرور في العبريق التحابس و على هذا قابدي به حق الشعفة هو السريف في حق الطريق على وأي معموريسة و

أما الحدمية فعدهم اشتمع سن اما باشركه في دات العقار اسعب حصة شائعة منه ، أو باشركه في الحقوق الأرتقافية الحاصة بالعقار السع ، و بالحوار الملاصق بعقار السع ، و بلكم فيما بلي عن كل سب عني حدم

⁽۱) العلي ح٥ صر٢٨٨ اعلام التوقعين ح٢ ص/٨٧ ، الشرح الصعير سدردير ج٢ ص٢٥٣ -

" - اشمعه بسب شركه في دات العدد الدر كان العدر مشركا بان الما في دات العدد الشركاء حسم السائعة فلشركاء الأحران حسما حق الشمعة في الحصة السلعة + قال كان مشترانها أحد الشركاء اشتران مفه فيها الشركاء الأحرون ما عدا النائع ، وال كان مشترانها أحلي الشرك فيها جميع الشركاء عدا الشراطة البائع ،

- اشركه في المحقوق الأربعافية المحاصة بالمعار اسم و عصد بها حق اشرب للحاص و حق العربيق المحاص و حق السن الحاص و والشرب المحاص هو ما يحقى عدر اشركاه فية ، واحلت في هذا العدد ، والراحم ال كول اشرب حاصا أو عبر حاص صروك بري القاصي مسهده بالعرف العالم و أما العربي المحاص فهو العربي بلول لاصحابة المحق في العالم عبرهم من المرور فية سواء أكن بافدا أو عبر بافده والمول في المسن المحاص عاقيل في الشرب المحاص و

وعلى هذا فلا ست الشعمة سبب الأشتراك في حق الشرب العبيام كاشترت من بهر دخله ، ولا بالاشتراك بحق المرور في طريق عام ، ولا يسبب الاشتراك في مسيل عام +

حد الشممة سبب الحوار وبعني بالحوار ها الملاصق بلعاد المسع فستحق الشفعة كل حار عماره بلاصق العف، السبع باي بوع من أنواع الملاصمة ، أي سواء أكات الملاصمة بحسع حدود المفار السع أو سمتها أو بحرء من حد سها ، فحسع الملاصمة بأي صعة كات ملاصمتهم سواء في المتحقق الشفعة ولا اسار لاحد منهم على الأحر ، ومن الحوار الملاصلة الصال العلو بالسفل فلصاحب كن منهما حق الشفعة في ملك الآخر ،

وعلى هذا فاشفعه عند الحنيبة يستجلها (أ) الشريك في دان العقار الشائع • (ت) اشتريك في حق ارتباق للعقار اسبع و سنمى اشتريك هي بالجليف • (ح) والحار الملاصق •

799 - مراتب الشيفعاء عند الحنفية :

نس الشفعاء في مرامه واحدة / فالشركاء في دان العفار هم في المراشة اولى و يعدمون عبى من سواهم ، لأن العره في يعدم سعيع على أحر المما هو تقود السبب ، واشتركة أقوى أساب اشتعه لأن الشريك شسريك في كن دره من درات العدر ، وهم سواه في السحتان الشعمة وال المار بعصهم عبى بعض بسبب حر من أساب الشعمة كان بكون أحدهم خليطة ريادة على كونه سريان ، لأن العراد بعود السبب لا تتعدد أساب الشعمة ، فاذا السووا في السبب المنوي السووا في السبحان الشعمة ، فان م يوحد واحسد من الشركاء فالشعمة بلحلطاء ويعشرون في مريبة واحدة بالسبة بعيرهم ولكنهم على مراب فيما بسهد ، فتده اشرياك في المرب الحاص على الشرياك في المدل النجاس ، وعدم الشرياك في المدل المحاص ، وعدم المدر بمصهم على بعض بسبب ، حر كان بكون أحدهم المحاص المحاص من الحلماء فالشعمة للمحاود بن المحاص المحاص والدهم المراب في المدل الحاص المحاود بن المحاص والدهم المحاود الدائمة المحاود بن المحاص والالم والمحاود المحاص المحاص والمحاص والمحاود المحاص المحاص والمحاص والمحاص والمحاص المحاص المحاص المحاص والمحاص وال

200 - تزاحم الشععاء :

دا كان المستحق لمشتمه واحدا وصلبها فهي به وان كان استخفون اكثر من واحد ولم تطفيها الا واحد فهي للطاب دون غيره وادا طلبها أكثر من واحد ففي هذه الحالة صورتان :

انصوره الأوى ۱۹۱ كانوا من مربية واحدة وهمد التحلية الشفعة لهم حميط وعسم المشعوع فيه سهم على عدد رؤوسهم بالسوية بعص النظر عن أي احتلاف فيما سهم كأن بكونوا سركاء وأهسهم محتلفة وأو بكونوا خلطاء في اشرب الحاص وعماراتهم محتلفة فريا وبعدا عن المحرى الحاص، أو بكونوا حيرانا وعماراتهم الملاصقة محتلفة فنولا وقصرا ومن حاب واحد أو أكثر من حاب واحد ه

وعبد الشافعة والمكه والحباللة ارا طلب الشركاء في داب العصار الشاع الشععة في الحصة المنعة فان الشعوع فيه نقسم سهم فسنمة بالسية سمه حصصهم بعصها ای نعص ، ولا تسم علیم باسونه بعدد رؤوسیه گما تقول انجمعه و وتول الجنفیه أحد الفانول الدی اعرافی اد جاه فی العفره البانه من الباد (۱۹۳۹) وارا براجم اشتماه من طمه واحسده فلاسجمای باشیعه یکول بنهم علی الساوی و آیا الفانول اندی المصری فقد أحد برأی الجمهور فقد جاه فی اعترد البانه من المارد (۹۳۷) ؛ وادا براجم اشتماه من صفه واحده فاستجمای کل منهم بلشتمه یکول عسی قدر نصیه و

وأساس الحلاف بال المولين لرجع الى لكنت استأنه ووجهه النصر النها ، فالجمهور المسرون الأحد بالشعمة كملة أبال التبليزل وتمريه ، فكما ن العدم المسلم على الشركاء ليسم جعلهم في الثال الشيرك فكد منا مينا يستجنونه باشتممه بكون نبسه خصصهم في المشعوع به ماأما الجميه فيرول أن سب الاستحقاق واحد ولا أهمية لاحلاقهم في استهام في الشفوع به ٠ وحب أن السب وأحد في الحميم فالكل في الاستحقاق سواء ، ألا بري و أن أحدهم اعر . لاحد الشفوع فيه كله فاذا الحسم مع عبدد شباركه في الشبقوع فيه على وحه السباوي ، أما المناس على تصبيم علم المان السيرك . كما نتون الجمهور ، فهو قاس مع الفارق لأنه لا نصبح أن لكون السفوع فيه ــ وهو ملك العبر بد بمراء ملك الشيماء ، لأنهم بسيحتون بملك الشيقوع فيه تحكم انشارع لا تاعباره تمره من تمرات ملكهم أو مويدا عنه م والشيرع عطاهم هذا أبحق توصفهم شركاء رفعا للصرد عبهم وهم في هذا الوصف وتروم دفع الصرر بنواء فتسم سهم بالتنوية ه وقول الجثللة هو ما ترجحه الصورة النالية - أن يكولوا من مرات مجتلفة : فقي هنديا الصورة بحجب أصحاب المرابية العلب أصحاب المراسبة الدنساء فلواطف الشيقفة شرانك وحلبط وحار ملاصق فاشتعه للاول فان أستعد جعه فهي ألثاني وان سقط حقه فهي بلتسانب ، والحنجول للحديث رووء وصبيح عندهم وهو « الشر لك أحق من الحليط والجليط أحق من الشعيع » والمصود باشريك الشريك في دات العفار ، والتحليط الشريك في حق ارتفاق طعقا. المشفوع فيه واشقع هو المحار ، وقا بأنو توسف ادا أسعط الشعة أصحاب الرسه علما فلا تستجمها من بسهم من أسحاب الرساب الأخرى لأن مجرد وجود اصحاب الرساب الأخرى وان أسقط اصحاب مرية العدا حتهم فيها فاساعي مسائل البراث ، فالاس تحجب الأخود سواء السحق عراب أو م تستجق ، ولكن الراجح في المدهب الحقي وما عليه عاهر بروانه هو الموب الأول لا فول أبي توسف وهندا ما ترجحه ، لأن حسم الشعاء فيشخفون الشعفة وقد النفد فيهم سبب الاستحقاق والنا بم يستحق الناجر توجود النفد فيهم سبب الاستحقاق والنا بم تشخف الناجر توجود النفدة قادا زال المام التح السبب أثرد وهو استحقاق النفيع الناجر الشعفة ، وبهذا الرأي أحد الفانون المدني العراقي الوهو المقهوم من القانون المدني المراقي المحموي المهمون المعهوم من القانون المدني المراقي العمودي المعهود من القانون المدني المحمودي المحمود المعهود من القانون المدني المحمود المعهود من القانون المدني المحمود المعهود المعهود من القانون المدني المحمود المعهود المعهود المعهود المعانون المدني المعهود الم

٣٠١ ــ شروط الشاعة :

استحداق اشفعه بسياره نوافر شروط معيه فادا فات شرط منها فلا شفعة + وهده الشروط هي :

أ لـــ أن لكون كن من الشفوع فيه والمشفوع له عفارا •

ان أن يجرح الشفوع فيه من ملك صاحبه حروحا بالا ويعوض

مسالي ٠

ح ــ هاه المشعوع به في ملك صاحبه حتى تبم الشفعه • د ــ عدم وصا الشفيع باليم •

٣٠٣ - أولا: أنْ يكون المستوع فيه والمستفوع به عقارا:

وهدا على رأي الحمهور ، أما العاهر له فلسل هذا شرط لان الشفعة تحري عندهم في المتقول كما تجري في المقار .

وقد بنا من قبل القصود بالعقار وما تيجري فيه الشفعة وما بنعة من منفول فلا تعديد هنا م هذا وإن الجنف الجفوا البلو بالعقار فأتبتوا فسنسبه

أنظر المادة ١٩٣٦ المقرة الاولى •

 ⁽٢) أنظر لمادة ١٤٨ فقد حاء فيها إستقط الحق في الإحد بالشفعة دا بناول الشفيع عن حقة في الأحد بالشفعة ولو قبل النبع .

اشتقعه ^۱ لصاحب النفل كما أضوا به اشتقه ادا مع انسفل م ودهب مجهد بن الحسن الى سوب الشععة تصاحب انقلو حتى بو نقي به مجرد حق النقلي بأن بهذم بناؤم^(۲) م

٣٠٣ تاسا : حروج المشلوع فيه مزملك صاحبه بصوره تهانيه وبعوض مالي،

وعلى هذا فاسع العادد ولو بعد قبص المشتري بدينيم لا سرب عليه السحفاق اشقعه لأن انواجب في النيم القاسد فينجه لا عاؤه الا ادا عيس المشتري فيه ما يتعدر معه ردد الى بائمه كأن تريد فيه رداء لا يمكن فسلها عنه أو يقيله ففي هذه الاحوال بلزم اسم ويصح فيه الشعبة وسملكه الشميم بالقيمة لا بالشمن (٢) م وكذلت لا شقعه في النيم شرط التجار المائم طله مدة الجار فادا مصت دول فسح بم النيم وثبت فيه الشقعة أما و كان الجار بلمشتري فلا نقيم من حق اشقعه لان الجروح أصبح بهائنا باسبة بالتام وهذا ما يتوقف عليه حق الشفعة لان الجروح أصبح بهائنا باسبة بالنام وهذا ما يتوقف عليه حق الشفعة الديارة

ولا بدأن بحرج الشفوع فيه من ملك صاحبه بقوض بابي عاشيب كان هذا العوض أو فيسا عكما لواسع الشفوع فيه ببالله طن من الجبطية أو بألف دنيار أو بالدار الفلانية ففي هذه الأجوال تثب الشفية بلشفيع على أن بدفع المثل كما في الحيطة والدنائج ويدفع الشبية كما في ابدار ه

أما ادا حرح الشفوع فيه من ملك صاحبه بدون عوص أو بعوص عبر مالي فقد احتلف الففها، ، وبحس فيما يلي خلاصه أفوالهم

أ ــ ادا كان الحروج للاعوض أصلا كما في الهمه بعير شرط العوض. وكالوقف والوصية والمبراث ففي هذه الأحوال لاشفعه في قول عامه الملماء . ولكن روي عن مالك ان الشفعة تثب فنها عدا حالة المراث ، والسلب الشفلع

⁽۱) المسبوط ج١٤ ص١٣٢ الفناوي اليندية ج٥ ص١٦٦٠

⁽٢) الرجع السابق •

 ⁽٤) الكاساني ج٥ ص١٣٠ الرياسي ح٥ ص١٤٤٠ ، الشرح الصعبر
 للدردير ج٢ ص٢٥٣٠ -

الشعوع فيه تقيمه وهذا قول ابن أبي للى أبضا وهو القصة الكوفي الشهورة والمحجة بهذا الرأي ال الشعمة تبتت لازالة الصرر عن الشعيع والعمرد فالم في هذه الأحوال فشت الشقعة م أما الجمهور فيحتجون بن الشقع سملت الشقوع فيه بمثل ما تملك به المشري ال كان ما دفعة منا وعلمه ان كان فيما ، والمالك احديد _ كالموهوب به _ لم سملك بصر عوض دفعة واعا عنك بالمحال فلا بسل للقول بأن الشقيع بأحدد بيرعا أو بالقيمة أو بائل ، فصلا عن ان اناحة الشقعة في هذه الحالة بؤدي لى احجام الناس عن فعن الحير والمعروف (حد القالون المدي (٢) ،

ب ادا كان الحروج لومض غير ماي كما تو حعل المتموع فيه مهرا للمروحة أو غوضا في الحلم أو لدلا في صلح على دم الفتان أو لدلا على مقعه كحدمات طلب أو أساب محام أو عمل عامل ٥٠ فهل تشب الشقعة في هدم الصور أم لا أا دهب الحقمة وأحمد بن حيل في طاهر مدهبة والأمسام الشمي إلى المع من الشقمة لأن الشقع شملت الشقوع فيه لمثل ما تملك له المتسري أو نقسة ولا ليسن لهذا في هذه الأحوال لأن الموض فيها ليس بمال فلا مثل له ولا قبية ه

وقال مالك وابن أبي ليلى واشافعي بجد اشفعه و واحتلفوا بم بأحد الشفيع ؛ قال الشافعي سبكه هممه الدل وهو مهر المثل في حالب حفل العقار مدل العقار مهرا بلمرأه أو بدلا عن حلمها ودية القيين في حالة حيل المقار بدل الصلح عن دمه وأحر مثل الصب أو المحامي أو العامل في حابه حين المقار عوضا عن حدمات هؤلاء ه

⁽١) سانه المحتهد ج٢ ص٢١٦ ، والمني ج٥ ص٢٩١٠ ،

 ⁽٢) أصبت المادة ١١٣٣ من القانون (للدني العراقي : لا شبت الشبعة
 لا بنيم العفار المشفوع مع رجود السبب لموجب لها وقت النيم ا

ربصبت المادة ٩٣٥ من العابون المدني المصري الشبعمة رحصة بحير في بيم المقار المحلول محل المشبري ،

و بلاحظ على المادتين ان الصبي بهى ، ان الشعفة مقتصرة على حالب

وقال عدلت على مدم شعم ادا أحد الشعوع فيه أن بدفيع فيمنية مهنية عالمت والي يدفع فيمة المعاد الذي أخرجه صاحبه من ملكة عوضا عن هذه المعم من مهر أو بحود و وهندا الفول هو الأعدل والأرجح لان السقيم يتملك العمار المشقوع فيه بما فام على مالكه الحديد من أسى و وما فام على من أس ناره بكول مالا فيمنية من أس باره بكول مالا مثنية فدفع الشقيع مثلة وطنورا بكول مالا فيمنية فدفع الشقيع فيمته و فادا بعدر هذا كله فالمستر الى بقولم الشقوع فيه ودفع فيمته من قبل الشعيع وهذا هو الأفراب لتحقيق القدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من بقولم بدلينية من المدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من قبل الشعيع وهذا هو الأفراب لتحقيق القدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من المدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من المدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من المدالية والمماثلة من بقولم بدلينية من فيل الشعيع وهذا هو الأفراب لتحقيق القدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من فيل الشعيع وهذا هو الأفراب لتحقيق القدالة والمماثلة من بقولم بدلينية المدالية والمماثلة من بقولم بدلينية من فيل الشعيع وهذا هو الأفراب التحقيق المدالة والمماثلة من بقولم بدلينية بدلينية من فيل الشعيع وهذا هو الأفراب التحقيق المدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من فيل الشعيع وهذا هو الأفراب التحقيق المدالة والمماثلة من بدلينية بالمدالة والمماثلة من بدلينية بالمدالة والمماثلة من بقولم بدلينية من فيل الشعيع فيماثلة بالمدالة والمماثلة من بدلينية بالمدالة والماثلة بالمدالة والماثلة بالمدالة والمدالية بالمدالة والمدالية بالمدالة والمدالية بالمدالة والمدالية بالمدالة بالمدا

٣٠٤ - ثالثا - نقاه الشيغوع به في ملك الشيقيع حتى تيم الشعبة(١) :

أي تسرحد أن يكون اشعيع مانكا للمشعوع به من وقت بع الشعوع فه حتى يتسلكه بالشعوع والحكمة في هذا اشرط هو ان الشعوع بسم بسب أنوب الشعبة فنجب أن يبقى النسب فالما حتى حصول سجنة ، فادا راك النسب قبل حصول الشجة بم بعد سنا صالحا لتحقق أثره فلا تحصل الأثر ، وبرات على هذا الشرط ما يأتي .

 أ - ادا عاع الشعاع عماره وتكلمه أحماع ادا حراج عن ملكه الشفوع
 به قبل أن نباع المشعوع فيه فلا شفقه له بمدم ملكنه الشفوع به وقت بسم الشفوع فيه ه

ب - ادا طلب الشعم الشعمة الأأنه قبل أن سملت المشموع فيه ناع
 المشموع به عاملا شعمة له ولا لمشتربة • أما هو قلابة لم بعد ماكا للمسموع
 به وأما مشترية قلابة لم بكن مالكا للمشموع به وقت بم الشموع فيه •

ح ـ عبد النجيفية ، ادا مات الشفيع بعد بسيع الشيفوع فينه وقبل أن شملكه بالشفعة سقعد حقة سواء طلب أحدد المشموع فيه أو لسم بطلبة .

⁽١) وبهذا أخذ القانون المدني العراقي فقد حاء في الفقره الثانية من الماده ١٩٣٦ ويشسرط في العقار المشموع به أن تكون منك للشبعام وقت بيع العقار المشتوع وأن تنقى مملوكا له الى وقت الحكم بالشقفة أو البراضي عليها .

و سن نوازته هذا النحق أيضا بصفه أصليه لانه لم لكن عالكا للمشعوع له وقب النبع كما أنه لا يرب هذا النحق عد النجعية لان حق الشفعة لا نورث اد لنس هو نمثال والنما هو رعبه للمنورث ، والرعاب لا نورث لانها صفات للشخص و وقال غير النجمية كاشافعي وأحمد بن حلل ومالك ان حسق الشعمة نورث فنحل الوارث محل مورثه في هذا النحق ادا كان النورث طلبة في حياته (ا) م

د ـ لا شععه بالعقار التوفوف لا للباخر عليه ولا للسرترفة هم ، أما الباخر فانه مشرف عليه ومدار له فليس هو مالك له ، وأما البرارقه فهم المستعدون من عله ومافع الوقف ولمسوأ ملاكا له (٢٠) .

٣٠٥ - وابعا : علم رضا الشقيع بالبيم :

وحكمه هذا الشرط واصحه لان الشعبة ما شرعت الالدفع الصرو على الشعيع فاذا رضي سع المعار المشعوع فيه الى العبر كان دلك منه دسلا على عدم تصريره بهذا السع فلا معنى لاتسات الشعبة لنه ، ولا يشترند أن نكون هذا الرصا سربحا ، بل بكفي أن يكون دلانه كما لو كان وكيلا عن النائع في يع العار الشعوع فنه فناعه لمسربه أو كمله في تمن العقار المنع ، وبكن تشرط على كل حال أن يكون رصاه غير مشوب بعش أو تدبيس ، بأن بعلم بحقيقه التمن ومقدار اسع وشخص المشري فاذا حتى علمه شي، من دلك ورضي فلا يكون رصاء مسقطا لحقه في الشعبة ، فاذا أخره محبر بأن اسم ألف دبار أو ان المشتري ليس من سمي له أو ان المسع فرضي ثم بين أن التمن تماماته أو ان المشتري ليس من سمي له أو ان المسع هو كن الدار ، في هذه الأحوال ينقى له حق الشعبة ولا يكون رصاء أولا مسعدا عا ، والحكمة في هذا واصحة لا بجناح الى تعصيل ،

١١) محتصر الطحاوي ص١٣٢ ، رد المحتار ح٥ ص٢٥٨ ، الريلعي ح٥ ص٢٥٧ ، كشاف القباع ج٢ ص٢٨٠ ،

٣٠٦ - طريق الوصول الى الاخذ بالشعمة أو اجراءات طلب الشفعة :

حق اشعمه دحصه أعطاها اشارع لمن قام فيه سب هذا النحق لندفع الصرر عن نفسه قال شاء تمسك بهذا النحق والرشاء تركه فالامر متروك لتقدير صاحب الحق نفسه و فادا أراد الانتفاع به واستعماله فعلمه أن سبلك مسائك معلمة تسيء عن رعته الاكدة في التملك بهذا النحق دفعا با شوقمه من صرر محمل لا برول الا بأحد المشقوع فيه بنحق اشتمعة و فعلمه أن يتم احراءات على الشعمة والا سقط حقه فيها و وبذكر فيما بلي بايتجال الأجراءات اللازمة للتملك بنحق الشقعة :

٣٠٧ - أن يطلب أخذ الشغوع فيه كله :

ال على الشفع أن بعلم حسم المشعوع فسيه بعض النظر عن كوية هو الشفيع الوحد أو ال معة شفعاء آخرين في مرسة أو أدبي منة أو أعلا مه وسواء فلك هؤلاء الشفعة معة أو يم يعلموها واشرط الحوهري ادن أن يعلم الشفع أحد المشفوع فيه كله فادا طلب بعضه سفط حقة في الشفعة والحكمة في هد هو أن الشفيع يعلمه بعض الشفوع فيه يكون فيد رضي يشركه المشيري الحديد أو يحواده وهذا يدل عني ال لا صرر يلحقه من مشاركته أو محاورته ، وحيث ان الشفعة ما شرعت الا لدفع الصرر وقيد بين ان لا صرر علمة فلا معنى تعاد الشبعة و وأنصنا قال في تحوير فلك بعض المشفوع فيه تفريقا للصفقة على الشيري وفي هذا شرو عليه فلا يحور فلك يعلن الشفوع فيه تفريقا للصفقة على الشيري وفي هذا شرو عليه فلا يحور فلك ولكن لو كان معة شيعماء آخرون فقلت أحدهم الشيعة في مقيدان فصلة من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفمة أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفمة أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفمة أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفمة أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفعة أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفية أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفية أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفية أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفية أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية من الشفوع فيه قهل يسقط حقة في الشفية أم لا ؟ دهب الامام أحمد بصية أنه المحدد الله المحدد الم

ين حين ومحمد بن الحيس الشيائي وعص أصحاب اشافعي الي السفوط ه

المنع بين الروحين (١) فلا شفعه في لبنغ بالمرابعة المعلية ولا في البنغ بين الروحين أو بين الاصبول والفروع والحوراتي الى الدرجة الرابعة ولا في البيغ لما براد حملة محل عبادة المادة ١٩٣٤ -

وفان أبو يوسع ان حمه تات لا سفط الا تستقط ولم يوجد فييقى النحق به قال شاء أحد الكن فالشفعة وان شاء ترك الكل^(١) • والقول الأول هسو الارجح با فداد أولا ولان الشفيع بنزكه بعض الشفوع فيه قد أسقط حقه في النفض الأجر ، والشفعة حق ثبت باشترع غير قابل بشجراته دفعا للصري عن الشفيع فلا يبقى على وجه التجرائة فيسقط •

وبكن وكان اسم معددا كدارين مسعلين فعلى الشفيع أن تطلبها حدما على رأي أبي حدمه وصاحبه « وبه أن تأخد احداهما بخصتها من بدس استمى على رأي الأمام رفر « احتج أبو حدمه ان في المحه الشبعه في احداهما فقط عربقا للصفقة وفيها الحد والردي، فيتصرد المشتري فلا بحور « واحدم رفر ان تعاير أفراد اسم سفي التصرد لأسفاء الشركة فلا يكون تفريق الصفقة مدعاة للصرد فتحود (٢٠) «

و بلاحظ ها أن بادل السفيع عن حميع حمه في اشعمه للمتسري أو شعم آخر لا بتراب عليه سوى سفوط حفه هو فيكون كل المشعوع فيسه لحميع الشفطة الاخرين ه

٣٠٨ ـ عراحل الطلب :

قدا أن انقلت بحد أن نصب على كل المتعوع فيه وسا النسب في هذا الشرط و والآن بين كيف بحد أن نبعدم الشعيع بهذا الطلب حتى بم يه أحد انشعوع فيه بحق الشعيم وعلى الشعيع أولا أن يقلب فوز علمه بالله وهذا ما نسبى نظف الوائمة و ثم يؤكد هذا الطلب وهسيدا بنيمي نظب التقرير و ثم يعوم برفع الأمر إلى القصاد ان ثم يسلم به المستري الشعوع فيه رضاه وهذا ما ينتمي نظل التحصومة و وتكلم فيما يلي عن كل مرحلة بكلية موجزة :

ا _ طلب المواثبة :

عنى اشتماع أن يعصب عن وعيته في المشعوع فيه فور علمه •ليع بأن

⁽۱) العلي جد ص۳۰۳ ۰

⁽٢) الكاساني ج٥ ص ٢٥ المسوط ج١٤ ص١٠٤٠

عون _ في محلس علمه _ ما بدن على دعته في الشعمة قادا أخره محر بالسع و بعدار النص ومقدار السع واسم المسري م تشاعل عن هذا البحر بأمر آخر أو قام من المحلس كان معرضا عن الشعمة داعا عنها فيسقط حقه فيها • لأن الشعمة حق صعبت فتحب المادرة الله ، ويروى في هذا حدث : • الشعمة من والنها ؛ أي أسرع الى طلها(١) ، وللكن أو أخره المحر بحلاف الواقع من سمى له غير المشتري المحققي أو ذكر له أكثر من الشمن الحقيقي قدم نظف الشعمة لا بعد هسندا اعراضا منه ولا سقط حقيمة في المحققي قدم نظف اللدي المرافي وسع على الشقيع فأناح به أن نظهر دعته في الشقمة خلال حمسة عشر نوما من ماريح الملاعة بالسع من قبل النائسة أو المشتري (١٩٤٥ هـ

ب - طلب التقرير:

و بلرم اشمع بعد أن أنبهر رعبه في الشعبة أن عوم بنا يؤكد هدد الرعبة همود الى طلب الشعبة مرة تاسة عبد المشري أو عبد البائع ادا كان اسع لا برال في بده أو عبد العبار اسيع * ويسمى هذا الطلب بطلب التقرير او بعدت الاشهاد لان بعض العقباء شترط الاشهاد عليه ۽ أما الآخرون فيرون الاشهاد مستحسبا حفظا لحق الشميع عبد الكار المشتري * ويقيعي أن يكون هذا العلب بعد طلب المواشة وأن لا بتجاور به مدة بمكنة منه فان م يقم بهذا الأحراء مع القدرة عليه سقط حقة في الشعمة * هذا وان طلب المواشة اذا كان عبد المشتري أو البائع أو العمار اسبع أعلى ذلك الطلب عن يكراره واعتبر صف مواشة لابه أول طلب ، كما اعتبر طلب غرير لابينة بحسن عبد أحد هؤلاء الثلاثة ؛ المشتري » أو البائع ، أو العمار المبيع أما المار المبيع أبير كانت

⁽١) الاستاذ على الحقيف ، المرجع السابق ، ص ٤٧ -

⁽٢) المادة ١٩٣٨ على من بريد الأحد بالشععة أن يعلن رعسه لكل من المائع والمشمري أو د ثرة الطابو خلال حبسه عشر يوما من باريح الدارة بالسع العدارة رسميا من البائسة أو المشتري والا منقط حقة • ويحب أن ينصبهن هذا الابدار بنان العقار المنيع بيانا واصبحا وبيان الثبن وشمروط المنيع واسم كل من البائع والمشتري ٥٠٠ النع •

⁽٣) الاستأذ على الخصف ، الرجع السابق ، ص٤٨٠٠

قادا سلم الشبري بحق اشتمع في اشعمه وسفيه الميع فعسم تمث استمه واد أبي الشبري وعارض اشتمع ولم بسلم به المشموع فيه ، فعلى شتمع أن عوم بالحصوم الثالثة وهي طلب الحصومة »

ج ـ طلب الحصومة :

وهذا لعلى يقوم به الشعاع إذا بارعه المتسري في الشعوع فيه أو دعه النائع ال كان السع في بدد و ومدى هذا الطلب أن يرفيع الأمر الى عبيد دعوى الشعمة على المتسري و بدخل النائع في الحصومة اذا كان المسع لا يران بند و أما وقت اقامة هسدد لدعوى همروك الى وأي السقيع على رأي أبي جنعه ولا يسقط بالتأخير لان الحق قد المتقر وتأخير المقالية بالحق قد المتقر وتأخير المقالية بالحق لا يستعلم و ويرى محمد بن الحسن و وقر وحوب رفسيع الدعوى حلال شهر من وقت طلب النقرير و وعد أبي يوسف بحث وقع الدعوى بعد فلت النفرير في أول محلس للقضاء أبي في أول قرصة يمكن برقع الدعوى بعد فلت النفرير في أول محلس للقضاء أبي في أول قرصة يمكن يوما المتوى فيها و بمكن للقامي العبر فيها و وما دهب الله محمد و رفسر من الراحج لان في ترك الأمر باشقيع دون عبده اصرادا بالشتري بالأمراء عليه من المائع والمسري حلال اللائين عن الشمع أن يرفع دعوى الشعمة على كل من النائع والمسري حلال اللائين يوما من تاريخ إعلال رغيته والا سقط حقه ه

٣٠٩ ــ ما يجب عل الشفيع أداؤه :

الشمع سئلك الشعوع فيه نبس ما نبلكه به الشيري أن كان مثليها ومنعته أن كان فيما و فلا بد أدن من المناتلة واستاواة بان ما دفعة المشيري وبين ما ندفعه الشعم عالان الشعم بحل محل المشتري في نملك المبيع وفيما دفعة فيه وهذا الأصل وأن كان منعتا عليه بين الفقهاء ألا أنه حصل معلى الاحتلاف في تصنفاته و ومذكر من هذذ التصنقات مسألتين

(الاولى) الاحل في الثمن :

ادا بملك الشيري المنع بنس مؤجل أو مصبط فهل يستفيد الشفيع

من هذا بأحل أو التفسيط أم لا ؟ ومنى الاحتلاف هو هن بعتر المائلة والمناواه من ما دفعة المشري وما بدفعة الشعيع في معدار الشين دون وصعة أم يهما معا ؟ قال الحالمة المناواة والمائلة محتقال بمعدار الثمن ويصعه علا والمحدل او الصبيط من صفات البين فيلحقال به فيستقيد مهما الشعيع قلا يلزم بدفع الثمن حالاً و ولكن اذا لم يكن الشعيع ملئا فعلية أن بعده صاما ملئا ويهذا لا بحثني على المنسري من تأخير الثمن و وعول الجاهة قال مائث وهو أحد القويين عن الشافعي و وقال أبو حسمة أن الشقيع أما أن بأحد الشقوع فيه في الحال ويدفع النمن حالاً وإما أن لا تأخذه حتى بحل موعد اذا، النس في الحال ويدفع النمن حالاً وإما أن لا تأخذه حتى بحل موعد اذا، النس في الحال ويدفع النمن لا به ويوضعه معالاً) والمناواة شخفيان غدر النس لا به ويوضعه معالاً) والمناواة شخفيان غدر النس لا به ويوضعه معالاً)

والمانون الندني العرافي وكدا التصري لعنا على أن الشماع لا يستماد من الأحل المموج للمشتري الآادا رضي الناتع^(٢) وهذا هو ما نعيل الله • الناتية : اللحظ من الشمن والريادة فيه :

ادا م اسع تم حصا المائع من اسمى كأن كان الثمن (١٠٠٠) - يسالا ثم حصالنائع منه مائه ديبار أو راد فيه المشتري مائه فهن بسطة الشقيع من الحط و تتحمل الرياده ؟ عبد الجعمة ال الشيري تسلمه من الحظ فيرم بلاعت في مثانا وانما عليه أن بدفع سلمائه لأن الحظة من النمن بلحق يأصل العقد فيكون المقد كأنه العبد البداء تسلمائة لا يأعب ، أما الريادة فالها لا تسري بحق الشعيع لئلا بصاريها فلا تلزمه وان كانت بلحق بعنين العمد ، وقال الحيالله لا بلزم الشعيع الا الثمن الذي السقر على المشتري سماء المقد ولرومه عافلا أثر بلقيص الثمن أو ريادية في حق الشعيع ، لأن الحظ الراء مندأ ولا بند ذلك في حق الشعيع ، لان الحظ الراء مندأ ولا بند ذلك في حق الشعيع ، والريادة هيه بمنز لهستا

⁽۱) بدایه المحتهد ج۲ ص۲۱۷ معنی ج۵ ص۲۲۳ - حالاف للطوسی ج۲ ص۱۸۲ -

 ⁽٦) أنظر لماده ١١٤٦ من "نقاس المدني لعرافي ، والماده ٩٤٥ من
 القانون المدني المصري "

سروط الهمه ولا بأثر نهسنا الشبيعيع • ونتول الجابلة ، فيان الثسافعي والتعمر يستة⁽¹⁾ ه

٣١٠ – تمرفات المسبري في المسقوع فيه :

قد بنصرف الشيري في المشعوع فيه بأنواع المصرفات القوينة والفعدة لانه مانك ومن حق الملك أن تنصرف في مليكة كما يشاء فله أن يستعمله ويريد فيه أو ينقص منه أو سعة أو يهية أو نقفة ، ولكن ما حكم هيسدة التصرفات بالسنة للشفيع إذا يملكه بحق الشفعة ؟ هذا ما بذكرة بالتحيار فيما يلي !

أولاً ادا نصرف اشتري في الشفوع فيه تصرفا بجرحه من مليكه كأن نبعه أو بهنه أو نفقه • فالجمهور من المقهاء على عدم بيريان هسيده التصرفات في حق الشفيع فينطل من باريح ببلكه للمشقوع فيه ۽ وفي رواية عن أحمد بن حبيل ان الشعفة بنبعظ ادا كان صبرف الششري بالشفوع فيه بالوقف أو الهنه • هذا ۽ وال القفياء بشيرطون لقصي هذه التصرفات أن يكون ببلك الشفع للمشقوع فيه عن طريق القضاء لا بالتراضي بنية ويان المشتري •

والفانون المدني المرافي وكذا الفانون المدني المصري لصنا على أن التصرف النافل للملكمة لا تشري للحق الشماع أذا فام له المشتري لعد فينام الشميع بايلاغ وغنته في الاخذ بالشقمة(٢٠) =

الدار والتصرفات المعلمة التي يسرات علمها زياده في فيمة العقاراء وهده الداران كون منصلة بالعقار ولا يمكن فصلها عنه وكصنع الجدران وفي هذه الجدران وفي هذه الجدران وفي المعار وفي الشفيع أن يدفع لمشتري ما زادية هذه التجلسات في قيمة العفار وفي البيع⁽⁴⁾ و واما أن يكون الريادة متصلة بالعفار ولها أمد لقلمها كالرزع وفي ملكة الى أوال كالرزع وهذا عند الجمعة و وقال عرهم كالجابلة لا أجر علية و أما السناء

⁽۱) الحلاف ج٢ ص ١٩٠٠ الغني ج٥ ص٣٢٢

⁽٣) اللَّادة ١١٤٤ من المراقى ، والمَّادة ١٤٧ من الممرى •

⁽٣) الفتاوي الحاتية ج٣ ص ٤١٥

بهسمه المتسري أو الاشجار يعرسها محسم أبي حسم بمتسميع أن للرم المشتري بناهها الأادا أصر العلع الأرض فيحلكها بتستها مقوصه وعلا الحالمة ومن وافقهم كالشافعي والمنث والاوراعي ومالك ما الشمع محير بن ثلاثه أشياء أبرك الشعمة أو دفع فيمه العراس والناء فائما م أو فلسع الاشجار والناء ونعسس لممتسري ما بعض من فلمتها بالقلع (1) م وهذا ادا مي الشمري أو عرس قبل طلب الشعم الشعمة أما ادا كان الناء أو العرس بعد لطلب قان المستفاد من أقوالهم هو أن المشري لكون كالعالمات فؤمر بالقلع أو يتملكه الشعيم بقيمته مقلوعا م

و عانون المدي العرافي أحد برأي مصول ، فيض على ان الشعاع ملزم بدفع معدار ما زاد في فيما الفعاد المستري إذا كان ينؤه أو عراب قبل أن للع الشعاع رعبه في الشعف ، أما إذا كان الناء أو العراس بعد تبليمة ، عتم في الشيفة فان المستماع بعلب العلم أو البلكة متلوعا إذا كان الملم بصبير بالأوش (٢) ه

الداء أو نقلع الاشجاراء ففي هذه النجابة للمثلث الشقاع كأن بهده المستري الداء أو نقلع الاشجاراء ففي هذه الحالة للمثلث الشقاع المشقوع فيه لحصلته من الشمل و وهذا الحكم نفسه فلما لو الهدم الداء لا نقبل المشتري وللكن فضاء وقدرا وهذا قول أبي يوسف والثواي وطاهر مدهب أحمد و وعد عيرهم الشقاع محير في هذه الحالة بال أن تأخذ الشقوع فيه بالتس المسمى ويين أن يترك الشقعة الشعبة الحالة عن أن تأخذ الشقوع فيه بالتس المسمى

٢١١ - مسعطات الشفعة :

الشعمة حق ضعف يسمط بامور كبيرة منها ما قلباد أثناء كلامنا عن حكام اشعمه وشروطها ، وللحمل الاسناب هنا لما تأسى

أولاً النفاط الشفيع حقه في الشفية صراحة بعد بماء البيع ، أما قبلة

⁽۱) بدية المجتهد م٢ ص١٢١ المعني م٥ ص١٢٧ - ٣١٩ -

⁽⁷⁾ Wes 7311 ·

⁽۲) اللمي چ٥ ص ٢١٩٠٠

فلا يكون النفاط لانه غير موجود ، والاسقاط برد على الحق الثابت الموجود لا المعدوم ، هذا ما بدكره جمهور الفتهاء خلافا للطاهر به (١) ، والقانون المدي العرافي وكذا المصري نصاعي ان الثارب عن حق الشفعة بعد اسقاطا معبرا ويو قبل السع ، وهذا ما برجحة ويوافق قول الطاهر به وله سنده من الحديث اشريف : ، فضى رسول الله (من) بالشفعة في كل شركة لم شمام ، ربعة أو خالف ، ولا بحل له أن سع حتى يؤدن شريكة قال شناء شمام ، ربعة أو خالف ، ولا بحل له أن سع حتى يؤدن شريكة قال شناء أخذ وان شاء ترك مهده ه ،

ثانا ؛ استاص حق الشعمة دلانة كما لو صابح اشعاع الشتري عسلي السارل عن حق الشعمة نظير عوض مالي م فهندا بدل على رضا الشعيع الشري فللمط حق الشعمة ولا تستجل الشعاع العوض م

الثا : بالتبازل عن حق الشغعة لاحد الشمعاء م

راساً ، رصا الشفاع بالمتسري صراحه أو صبناً كبيباولته للمشبوي في المبيع بعد علمه يشرائه من مالكه ه

حامـــا . عدم القناء «حراءات طلب الشفعة التي ذكر باها أو قمامة بها بعد فوات أوانها »

سادساً : روال ملك المشموع به عن ملك الشقيع •

سالعا . موت الشمع قبل بملكه الشفوع فيه ولو للمد فلف الشفعة على واي الجفية ومن وافقهم «

الما الصلب بعض الشفوع فيه على المحو الذي يناه من فيل (٢٠ م

١٤ الاستاذ على الحيف ، المرجع السابق ، ص٥٦ .

⁽٢) وقد ذكر القانون المدني العراقي مسقطات الشبعه في تسمايا المواد التي خصصها للشفعة من دلك العمره الاولى الماده (١١٣٩) ومنها عدم المداعة صدوق المحكمة نصب من للمنعوع فيه في من المادة ١١٣٦ ومنها تدارله عن حق الشبعة صواحة أو دلالة فعرة (د) الماده ١١٣٤ وفقرة (د) من للادة ١١٣٤ و

الباكب الثاني نظرية العقد

تمهيسك

٣١٢ - العقد والتصرف:

التصييرف:

والتصرف في أصطلاح العمهاء : ه كل ما يصدر عن شحص بارادتــه

⁽١) المحدار من صبحاح اللعبة من ٣٥٠ ، المحصاص ح٣ ص-٣٦ ، تفسير القرطبي ج٦ ص٣٣ ،

⁽٢) .. بتكية ونظرته العقد للاستاد الشبيخ محمد أبو رهرة ص١٧١

٣) . مرشد الحيران للاستاد محمد قدري ناشه ، المادة ١٦٨ ص٧٥ -

وقد أحد القانون المدني العراقي بهذا التعريف بألفاظه ، أنظر المادة ٧٣ مـــه . (٤) الوسيط للاستاذ الدكتور الستهوري ص١٣٨

والراب الشارع علم تأثيج حقومية الأناف وهو يوعر : هيرف فعلي عاوصيان وي و التصرف القعلي لم للمنال منادي غير فوي كالمصيا والألاف و والتصرف القولي هيو الا لصلال من قول لراب الشارع عليه أثرا لير عالات أبواع : (الأول) الشارع عليه أثرا لير عالات أبواع : (الأول) للصرف بيكول من قول من فيادرين من خرفين و لينظر الوائق ادادين الكيل في السع والأحد، والحو دلك الأول والحد والدادة والحداد والشابي الصرف بيكول من للمحرد ادادية وعادلة والحداد والدادة والحداد والشابي المساف كالوقف للمحرد ادادية وعادلة والمائة أو الهائة أو المعاطة كالوقف للمحرد ادادية وعادلة والشاب عن حق الشعمة المحلة اللوع من العيرف المحل والأبراء والسادل عن حق الشعمة المحلة الموع من العيرف للمحل والادادة المعرد الأدادة المعرد الله المحلة على الساء حق أو المعاطة التناف عو قول الرائب عليه أحكاء مدلة وحرائمة الكادعون المحلة في الماضي الوسل هو الشاء لحق المناساء لحق وكالأفراد المعي بعن المي دعوى الحصم فهو الحاد الدارات علية أحكاء فصائب المدلة الكرادة المي بكون حرائمة المائل عليه الشرائعة كالمدف المدلة الكرادة المي بكون حرائمة المائع عليه الشرائعة كالمدف المحلة المدلة المحلة المحلة على المي دعوى الحصم فهو الحاد المراب علية أحكاء فصائب المدلة الكرادة المي بكون حرائمة المائل عليه الشرائعة كالمدف المحلة المدلة وكالأفوان التي بكون حرائمة المائل عليه الشرائعة كالمدف المحلة المدلة وكالأفوان التي بكون حرائمة المائل عليها الشرائعة كالمدف (المائية) المدلة وكالأفوان التي بكون حرائمة المائة عليها الشرائعة كالمدف (المائية المائية المائة المائة المدلة المائة الم

ومن هذا المرض سبن لنا وجنه العلاقية بين التصرف ولين العقد ، فالأول أعم من الثالي ، لأن المقد لوع من ألواع التصرف القولي ، وهمو الدي لت الرياب الرادين وسيدره وجود طرفين ، فيكن عقد تصرف ، وليس كل صرف للعقول لهي على صلفول في كتابهم المم المعد على ما يكول بارادة واحدة كما يطلقونه على ما يتكول بارادين ، فيراهم للممول السين والبدر والوقف والطلاق عقودا ، كمنا

 ⁽١) بدخل الفقيني العام للاستاد مصطفى أحمه الرزقاء ص١٩٤ ــ
 ١٩٥٠ ٠

١٦٥ عدماد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص١٦٥ .

⁽٣) - الاستاد مصطفى أحمه الرزقاء ، المرجع السابق ، ص١٤١

⁽٤) الرجع السابق ، ص١٩٥٠

يسمون البيع والرهن والاجارة عنودا(١٠) ه

٣١٣ - الإلتزام :

الألتراء ، في الأصطلاح التشهي ، هو كون الأسنان مكلف ، على وجه الأبراء ، فيمل أو ترك تحاد أحر ، كالترام النائع مسئلم المبيع الى المشري ، والترام والترام المشري تأديه الشمل ، والترام المحل المساحر عليه ، والترام الوديم بأن لا يتعدى على الهيل المودعة (٢٠ هـ)

ومن هذا التعريف بالالترام يسين بنا وحه الفلافة بينه وبين النصرف و فالتصرف ، ومنه العقد ، مصدر من مصادر الالترام ، أي أن التصرف هنبو السبب المشقى: فلالترام ، والالترام أثر له ،

٣١٤ ــ منهج البحث :

ان تحلمة نظرته النفد في انفقه الاسلامي ، بسترم الكلام عن تكوين النفد ، والعافد ، ومحن النفد ، وعنوب النفد ، والتحارات فيه ، وأفسامه ثم النهائة بالفسنج وغيرم ، وهذا ما سنجنة في هذا الناب في فصول مثنايمة ،

العفود للامنام ابن تيمينه ص١٨٠ ١٦ ٧٨ ، أحبكام انقرآن للحصناص ٣٣ ص٣٠ ٣٦٠ ، ١٩١١ ، اللبناب في شرح البكتاب للمعداني ٣٣ ص ١٣٨٠ ٠

⁽٢) - الاستاد مصطفى أحمد الروقاء ، طرحم السابق ، ص٢٠١٠ •

ولفض ولالاول

تكوين العقد

۲۱۵ – نمهیسا

فلنا في المريف المقد الله عارة على الرساط الأنتجاب الصادر من أحدة المنافدين عنول الأحر على وحة يطهر أبره في المعود عليه و وممي هذا الله النفيد لا توجد الأادا وحد الأنتجاب والقبول ، والماقدان ، والمحل أي المقود عليه وعلى هذا الماق الفيهاء ، وتكهم يتخلفون في اعسار هسده الأمور كنها أركان المقد م قدر الحقية بتونون الها أركان المقد ، والتحقية مونون الها أركان المقد مي الأيتجاب والمنول قبط وأما ما عدا دلك من المحل والماول وحود موجب وقابل ، ووجودهما مرتبعين يسلم من وجنود الانتجاب بطهر فيه أثر هذا الأرباط (١) ، ومهما بكن من شأن هذا التحلاف ، فنتحل سكلم عن هذه الأمور بناعا لانها صرورته ولازمة لتكوين المقد ووجوده في التجارح ، وبدأ بالكلام عن الأبحاب والقبول في منحث أول لم سكلم ما به يتحقق هسندا الانتجاب والقبول ، وهو المسمى نصبعة المقسد ، في منحث أول لم سكلم ما به يتحقق هسندا الانتجاب والقبول ، وهو المسمى نصبعة المقسد ، في منحث ثان ،

للبُحَجُّثُ الأَوَّلِ اللهِ اللهِ واللهِ والمِن واللهِ واللهِ واللهِ واللهِ والمِن والمِن والمِن والمِن والمِن وا

۲۱۳ – تمهیست :

الانتجاب ما صدر أولا عن أحد العاهدين ء والقبول ما صدر من العاقد

(١) - الاستناد مجمد مصطفى شنبي ، المرجع البياني ، ص٠٣٤٠ -

الأحر ، قاداً قال شخص لآجر : حتك عدا الكتاب بديبارين ، قفال الأحر فلت ، كان بنا قاله الأول هو الانتخاب ، وما قاله الأحر هو القبول ، قالمقد المفد ويكون له وجود حارجي بارتباط الايتخاب بالقبون ، ولكن يشترط لارساط الانتخاب بالقبون ، على نحو معسر بترتب عليه التقاد النفد ، حمله شروط بدكرها بناعا ا

٣١٧ - أولا: أنْ يكونْ كل منهما معبراً عن أبادة معبيرة في انشاء العدرا) :

الارساط أبدي يتكون به العقد ، هو في المحمدة ، الارساط بين ارادي المعدس ، واسط سبقدن على هاتين الارادتين بالابحاب والقول ، وكان من المديني أن بقسر بدفي هذا الايتحاب والقبول وصوح الدلالة على اراده كل من أنفاقدين المنحية إلى اشاء العقد ، قان كان في هذه الدلالة شبئات ما سعد العقد ، ولا يقرم في هذه الدلالة الواضيحة أن يكون بطريق المحقيقة ، بل يبكن أن تكون بطريق المحتوب أنصا ، ويشترط أنصا في الانتحاب و عنوب يبكن أن تكون بطريق المحار أنصا ، ويشترط أنصا في الانتحاب و عنوب صدورهما من شخص مبير بدرك ما بقول وبهذا يكون بعيره مقبرا حقمة عن ارادته ، قادا صدرا من محبوب أو بائم أو صبي عبر مبير ، كان هسدا لا يتحاب وانقبول لعوا لا تنزيب علية شيء ، لابية لا تعير عن اراده معسرة في اشاء العقبيد ، اذ لا اراده للمحبون وابنائم والصبي عبير المبر ومن في اشاء العقبيد ، اذ لا اراده للمحبون وابنائم والصبي عبير المبر ومن في حكمهم ،

٣١٨ - ثانيا : موافقة القبول للايجاب(٢) :

ويتم بوافق الابتخاب مع الصول ادا التحد موضوعهما بأن مردا على مدى واحد تحميع حرثانه ، سواء أكانت هذه المواقعة صريحة أم صميم ، فلو فال شخص لأحر نمثك هذه السيارة بألف دينار فقال الآخر قبلت ، فالمواقعة ها صريحة وكاملة ، تولو قالت امرأة لرجل مروحك على أنف دينار ، فقال المرحن : قبل برواحك على ألفي دينار ، فالمواقعة ها صمية لان فولهنا

⁽١) 'لاسماد التسم على الحقيف ، طرحم الساس ، ص٥٥

⁽٢) المدائع للكاساني جه ص١٣١ ، قمع القدير جه ص٧٧

الرواح على ألف فيول صملي على رواحها على أهين نظر بق أولى ، لان المقصود شوافق القول مع الأنجاب بوافر الرصا بالفقد بين طرفيه ، فسادا كان الأحتلاف لا نصر بالطرف الاحر ، بين كان له فيه حير ، انفقد العقب وم تصر المحالفة والا فلا تبعد العقبة (١٠ و فيكن لا يكون القباس ، في مثالثا ، مثره الأ بالقدر الذي نصبه الانجاب ولا نثرم بالريادة الأادا فيلته الروحة في نفس محلس النفد لانه لا تحور ادجان شيء في مثلك استان حيرا عنه الأالارث ،

أما اذا بم بوافق الفول والأيحاب كلا أو حرة لم يمقد المقد ع كما لو قال شخص لآخر : فلات السارة بأنف دبنار ع فقال الآخر : فلات بسالك بهذا النمل و ففي حسم هذه الصور لايمقد عقد النبيع بتخافسه بهذا النمل مؤخلا و أو قال بمتك داري هذه بكذا دبنار فقال فيل شسيرا وسالك بهذا النمل و ففي حميع هسند الفنور لا يعقد عقد النع مخافسه الفنول بلايحاب كلا أو حروا و ولكن اذا بم بمعد النفد في هذه الأحبوال فال المتور يعتبر ايحاه مندا بم به الفعد اذا صدر قبول من الطرف الأخر موافق له (الله المتعد الدالم مندا المتعد العالم الطرف الأحر

٣١٩ - ثالثا : علم كل عاقد بما صفر من الآخر :

و شنرط أن نعلم و نعيم كن عادد ما صدر من الآخر من الحسبات أو فنول ، لأن هذا العلم أساس اتصال ازادتهما ، والازادة حقية ، والعيارة ، أو ما يقوم مقامها ، هي الكاشعة عنها والمطهرة لها ، وبندا لرم أن سكون واصحة مفهومة ، قان لم تكن كذلك لعدم سماع الآخر بها أو لعدم فهمنه مداولها لأنها بعير بعنه مثلا وصدر من الآخر ما بصح أن بكون قبولا فنان النقد لا ينقد (٣٥) ه

٣٢٠ ـ رابعا : اتصال القبول بالايجاب في مجلس العقد :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الصال العنول بالانجاب شروري لوحبود

⁽١) المدخل للفقة الإستلامي بالاستناد مجمد ستلام مذكور ص.٤٠٠ .

⁽٢) كشاف العناع ج٢ ص٣

⁽٣) الاستاد محمد سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص٢٠٤ •

العقد ، ولكنهم احلموا في المراد به ، فعند اشافعية ، المصود بــــه صدور القبول فورا عقب الايجاب عالان الايجاب بنعدم يعد صدوره فادا صنسدر القبول لم يصادف ابتحابا فاثما يتصل به فلا يمقد العقد ، ولكن اعتساد دلك يسند ناب النفافد ، فاعسر الايجاب فأثما حكما للصروره ، وحق الصرورة مفضى بالعور فوجب أن نصدر القبول فورا عمت الأنتجاب م وعبيب عبير الشافعية ، كالتحمية ، أن حق الصرورة لا تقصى بالعورية ، لان من عرض عليه الابحاب تحاجة الى الندير والتأمل حتى يقبل أو ترفض فالرامية العورية نصبيق عليه وحرح ، والحرج مراوع ، وليكن من جهه أحرى لا تجور أن تسمح به أن تأخر في الرد على الموجب بالقبول أو الرفض لان في هذا صروا على الموجب ، والصرو لمرفوع اد لا صرو ولا صرار ، مسى أحل هذا ظهرت نظرته مجلس العقد ء وانعرض منها تجديد المدة النسي سكن أن هصل القبول عن الأيحاب دون صرر التوجب ولا بني عرض عليه الأيحاب ، فاعتبر الأبحاب فائما ما دام محلس العقد بافيا فادا صدر الفنول قبل انقصاص المجلس أو احتلاقه صادف المنول اينجابا موجودا حكما فسجقق الأتصال به وسعد العقداء وادا صدر المبول بند المصاص المجلس م يلاق أعجانا فاثما لا حقيقه ولا حكما فلا يتحقق الأصال ولا يتعقيب المقسيدون

ومحلس العقد هو الكان الذي يوحد فيه المعاقدان ، وبدأ من وقب صدور الايحاب ، وبعى ما دام المتعاقدان مصرفين الى التعاقد ولم يصدر من أحدهما اعراض عنه • فادا تعبر المحلس حققه أو حكما احتلف المحلس ، فادا صدر بعدم قبول كان بعوا لا يتحقق به انصال القبول بالانحاب فلا يعقد العقد • وبعير المحلس حقيقه يتحقق بانتقال أحدهما من الكان الذي صدر فيه الانحاب الى مكان أحر • وتعبر المحلس حكما بتحقق يصدور ما يدن

البدائع للكاساني ج٥ ص١٣٦ ، مصينار الحيق للدكتيور
 السنهوري ج٢ ص٢ = ٣ -

على الأعراص عن العافد من أحد الطرفين و فالشرط و اون و المحقق عنال القبول الأنجاب و هو صدور كل منهما في مجلس العصد دون أن يتصل بنهما ما بدل على اعراص من أحد العاقدين عن النعاقد و أي صدور اعبون في مجلس المعد قبل سيره على النحو الذي ذكر باد (٢) و ومجلس بنقسم و على النحو الذي ذكر باد (٢) و ومجلس بنقسم و على النحو الذي النافدين الحاصرين و مناسبة للمفرقين اشاعدين و ادا أزادا الثعاقد بالرسالة أو الكتبة كأن يرسل أحدهما إلى الآجر رسولا بالإيجاب أو كنابا اليه به و قال محلس المعد سن هو مكان الأرسان أو الكانه و ولكن محلسة حيث بنام الرسول رسالته الى الرسن اليه أو حدث بقرأ المرسال اليه دلك الكان و وعلى المرسل اليه أن يرد على الأبحاب في مجلس المقد و قادا صدر منه القبول قبل تصديم المحلس المقد و الذي ذكر باد (٢) و

٣٢١ ـ خيار الرجوع :

المنوحة أن ترجع عن ايتجابه قبل قبول الطرف الآخر ، ومعنى دلك الأبتجاب غير ملزم وللموجب أن يرجع عن ايتجابه قبل صدور الفبول ، وهذا ما يسمى تتجار الرجوع ، وهو يقابل حق من وحه اليه الأيتجاب في الله بعدا الأبتجاب الى حين المصاص المحلس وهذا ما يسمى بتجسيار الفيول المحاد الرجوع هو ما عليه جمهور الفقها، ، ويرى أكثر فعها، المدهب النابكي حلاف دنك ، فصدهم لا يتجور للموجب أن يرجع عن التجابة لل يتقى ملتزما به ، قاما أن يمثل الطرف الآخر قيتم المقد ، واما أن يرفض لل يتقى ملتزما به ، قاما أن يمثل الطرف الآخر قيتم المقد ، واما أن يرفض

رالسيهوري ، المرجع السابق ، ج٢ ص٥١ ٠

 ⁽١) رد المحدار للعمية اعتبهور بابن عابدين ج٤ ص٣٦ ، والإستاد عبي تحقيف ، المرجع السابق ، ص٣٠٠ ، ومصنادر الحنق بلستهوري ح٣ ص ٣ - ٣ ٠

 ⁽۲) وهناك عقود لا تشترط بيها العسول في محسن العسم وهي بوصيه والإيصاء والوكانة الاستاد علي الخفيف ، المرجع السياس ، ص١٠٠ - ٦١ ،
 (٣) الإسماد على الحقيف ، لمرجسح السياس ، ص١٠٠ - ٦١ .

 ⁽٤) العداوي الهدمة ج٢ ص ٨ ، والكاساني ح٥ ص ١٣٨ ، ومصادر الحق للسنهوري ج٢ ص ١٠٠

فيعدم الأيحان (١) ، وعلى هذا التصوير المالكي ، اذا رجع انوجب ثم قبل الطرف الأخر في مجلس المصد العد العقد بالرغم من وجوع الموجب ، وحجه وحجه هذا الرأي الم الموجب بايحانه الثرم أمرا تعلق به حق الطرف الآخر ما دام مجلس العقد فاتما فلا يحور به المتحلل من الترامه هذا ، وحجمه الرأي الأون ان في مع الموجب من الرجوع بصيفا عليه ونقيدا لحرشه والرامه بنا عدن عليه بدون رضاه ، والترامي أسياس صحة العقود (١) ، وهذا الرأى هو الراجع ه

٣٣٧ - خروج الوجب عن اهليته :

ادا صدر الأنجاب ، ثم فقد الموجب أهلته ، كأن حن أو مات قسسل قول الطرف الأخر ، قال الأنجاب ينظن ولا سعد النفد صدور الفنول من الطرف الآخر العندورة بعد النقدام الايتجاب(؟؟ .

٣٢٣ - العبارة الواحدة واثرها في انشباء العقود :

العقد _ كما فلما _ ارماص اراديس يعر عهما الابحساب والقول .
قهل سميع العاره الواحدة اشماء العقود ؟ أي هل يستطيع الاسمال بايحابه فقط أن يكون عمدا ؟ فلما ان الارادة المعرده ، وهي نوع من التصرف الفولي ، فادره على اشاه البرام ، وهذا الأثيرام ، أو هذا الوع من التصرف الفولي ، سميه العمهاء عقدا كانوفف والانزاء من اندين والحمالة (٤) ، وقد يترب على المعارة الواحدة عقد بين شخصين ادا كان هذه المعاره بعنز عن ارادتين ، ودلك ادا صدرت من شخص له صفتان كما لو كان شخص وكيلا عن رجل وامرأه في نرونج أحدهما بالآخر ، فانه يروحها بمارة واحسلة عن رجل وامرأه في نرونج أحدهما بالآخر ، فانه يروحها بمارة واحسلة كان يقول روحت فلاما بقلامه ، فهذه المعارة شوم مقام عارتين ، اد هسمي

⁽١) مواهب الحليل للحطاب ج٤ ص- ٢٤

⁽٦) العقة الإسلامي ، لقد كتور محمد يوسف موسى ، ص٢٦٦

 ⁽٣) اس علمدين ، المرجع السابق ، ح٤ ص ٣٩ ، ففي المحسساح
 ج٣، ص ٣ ،

 ⁽٤) الحمالة ، البرام بازادة منفردة ، كس يلبرم بأحسر معين بسن يرد عليه متاعه الضائم, *

السنة لاحدهما ايجاب ، و السنة الآجر قول (١) ، ولكن حواز انساء عقد ين شخصين بمارة واحدة ، أي حافد الاسان مع نفسه ، ليس محل اتعاق بن العقها، ، فمهم من معه مطلقا كالامام رفر من الحقية ، ومهم من احازه في حاله واحده هي ترويح الحد حيدية معصهما ويتولى هو طرقي المقسد وهذا مدهب انشائمي ، ومهم من احباره في عقود السكاح دون عقسود المعاوضات الماية عدا بعض استثنات العللة كبيع الاب مال الصغير الذي في ولائه من نفسه ، وهندا مدهب الحقيسة ، ومهم من احازه في عقسود المعاوضات الماية وفي المكاح على حد سواه شرط أن تكون لمن شولى طرقي المقد صفة تحر به اشاه العقد نظر في انفقد كما لو كان وكيلا عهما ، وهذا مذهب الحقيشة وهذا المقد من واخترة المهم من احاده في عقسود المقد الماية ومن وافقهم (١) ،

للبيخث لثابي

مسفة العقد

٣٢٤ ـ التعريف بصيغة العقد :

صحه المعد هي ما يتحقق بنه الايحنان والقول ، فهي صورته في المحارج التي توجد توجد وحودها ، دلك لان الأساس في وجود المقد هو توجه الرادة أصر جعي مستتر لا سبيل اي معرفه الاسا يدل علم من لفظ أو ما يقوم مقامه مما يكون الالحسنات والمنول ، وهذا الدال على الارادة هو الذي سماه العقهاء يصبعه العقد (٢٠٠٥ و شكر ط لاعناز هذه الصبعة أن تكون واصبحه الدلالة على ازادة المعافدين، ومفهومة لديهم ، من دول شك ولا احتمال لممى أحر كالمدة والمساومة ،

⁽١) الاستاد على الجعيف ، المرجع السابق ، ص ٦١ - ٦٢

 ⁽۲) البدائع للكأساني ح٢ ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، فتح القدير ج٢ ص
 ٤٢٨ ، كشباف الفدع ج٢ ص ٢٣٨ – ٢٣٩ ، نهاية المحتاج ج٢ ص ١٩٢ – ١٩٣ (٣) الاستاد محمد سلام مدكور ، تاريخ الشريع الاسلامي ومصادره

ص- ٤١ ، الاستاد محمد مصطفی شدیی ، الرجع السایق ، ص ٣٦١ *

ولا يصر عد هذا أن تكون لفظا أو كانة أو اشاره أو فعلا لان اسطور اليه في الصبعة كونها كاشفة ومظهرة لازادة المعاقدين ، وبيس المنطور اليلمة وسائل هذا الاطهار وذاك الكشف ه

٣٣٥ - النميير عن الادادة باللفظ ، أو الصبيقة اللفطية :

المفط هو الأداة الطبيعية للتصرعي الأرادة ، وينعفد به أي عقد بلا استناء ۽ وس تم کات له سرله عطيمة عبد الفقياء ۽ فهو آثر عبدهم مسئ عيره ، ومقدم على ما سواء من وسائل النعير عن الأرادة ، ولا عرابه في هذا ، فان الشر عرفوا اللعظ _ كأداة تضمير عن اراديهم _ قبل أن يعرفوا ا سائل التمير الأخرى من كتابة وتحوها ، فأخروا به عمودهم قبل أن يتحروهسنا بعيره + وفصلا عن ديك ، قال للفط مرايا عديده ، فهو أدل من عبره عملي شحصه المتكلم وحفيقه ازاديه ومجموع بعسه (١٠ م ولا بتشرط لايعقباد العمد باللفط الأأن يكون واصلح الدلالة على الارادة ، ولا نهم لعد دلــك أن يكون باللغة العربية أو عيرها ما دام العافدان يفهمانها ۽ كما لا يهم أن تكون باللمه العاسة أو العصبحة ، بهذا الأسلوب أو ذاك ، بهذا الكلمة أو تلك • ولم يحتلف الففها، في هذا الأصل الأفي عقد الكاح ، فعند قريق من الفقهاء ، كالشافعي ، لا تعقد عقد الرواح الا يلفظي : الكاخ والرواح وما ائسن منهما ، وهذا نحق من تحسن اللغة العربية ، أما بالنسبة لمن لأ تحسيها فان عقد البكاح يتعقد باللفط الذي تؤدي هذا المني (٢٠) ، وحجمة هدا الرأي ان عقد البكاح بنس كسائر العفود الاحرى ، لابه عقد عطيتم الحطر شرع لاعراص عطمة لاككوس الاسرة وتكثير السبال وفا فيه مور معنى العادة لله شكثير من يمادونه في العالم (٣٠) ، ولكن التحصه ومن وافقهم لا تدهمون الى هذا الرأى ، فتندهم لا يقتصر أنتفاد الكاح بهديني المعطين

⁽١) المعليم عن الارادة ، للدكتور وحيدالدين سوار ص٥٧٥ .

 ⁽۲) آلاستاد محبه سننگام مذکور ص٥٢٥ - الاستاد معبید مصطفی شلبي - الرجع السابق - ص٣٦٢ -

 ⁽٦) العقة الاسلامي ، بلدكتور محمد يوسف موسى ، ص ٢٢٩ .

فعط على بحور المعادم بالعامد أحرى تدل على ممي الرواح لاحتمالها هدا المدى ووجود فريه تنفي عنها اراده غير ممي الرواح و وهذا المرأي هيو ما يرجحه عاديك الربال ما استدل به أصحاب الرأي الأول ليس بالدليل الكافي ما يرجحه عاديك الرفاح في الفرآل السكريم كما ورد بهدين المقطين ورد أيمنا بمرهما كالهية عافل تعالى ما وامرأه مؤمنة ال وهنت بعسها بلسي الراد اللي أن سنتكحها حاصه لك من دول المؤمنين عام وأما قولهم ال الرواح فيه محى العاده عافدا قول صعب عافل التصدق والاعتاق أطهر في التعدم بالرواح عاولا حسالاف في حوارهما بأي لعط بطهر اراده التصديل والاعتاق الحادة التصديل والاعتاق الله الما المنادة التحديد والاعتاق المهر الرادة التحديد والاعتاق الله الما الما والاعتلاد التحديد والاعتاق المهر الرادة التحديد والاعتلاد والولاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والاعتلاد والولاد وال

٣٧٩ ـ وأدل الألعاص على اداده اشاه العقد صبعة العمل الماسي مثل سب ع ورهت علائها العاصمة على للحق ادادة العاهد عاؤه هي كما عول الأحد الدكور السهوري : مال صبعة الماسي هي المفهر الواصح للحير على الأدادة في مرحلتها البهائه عارادة قد حاورت دور التردد والمكسيم والمناوصة والساومة الى دور الحرم والقطع والمن والحسم ه (٢٠) ه أما صبعة المصارع والأمر مدل أسعث عوسي فصلحال لالعقاد المقد ال اقرل فهما ما بدل على ال المراد هو اشاه المقد في الحال وليس المراد بهما شئا أحر كالساومة والوعد و حدو دلك ه ومثل رنك أبصا المتعمل الحمل الاسمنة ميل أم يائم عاقو السعمال كلمة (مم) في القنون كقول القائل : مثلثا فيقون الأحر عم ه فالمعلود الله في الصبعة الملقطية وصوح دلالة الألهاط عسلي الراده اشاه المقد في العجمة الملقطية وصوح دلالة الألهاط عسلي مدر أحراث ه

١١٧١ - التعبير عن الادادة يقير اللفظ :

وكما سقدالطد باللفظ يعقد سرء أحما بماريدك على أرادة انشائه •

⁽١) الاستاد محمد سلام مذكور ، للرحم السابق ، ص٥٢٥

⁽٢) مصادر الحق في العقه الإسلامي للدكنور السنهوري ج١ ص٥٨

 ⁽٣) لاستاد علي الحصف ، ارجع السائق ، ص٦٣ - ٦٦ ، وأنظر المدة ٧٧ من القانون المدنى الفراقي .

وهدء المصاهر التحارجية عبر اللفط التي هملج للتعبير عن الأراده ، ومن ثم يعتمد بها النعد ، هي الكتابة والأشاره ، والافعال ، والسكوت ، وسكلم عن كل واحدة منها يكلمة موجزة ه

٣٢٨ - السكتابة:

الكتابة هي الوسفة الثانية للمعير عن الارادة ع فالكناب كالحطاب ع كما يقول الفتهاء ع فيحقد بها المقد بأية لمه كانت ما دام العاقدان يفهمانها ع وسواء أكان الايحاب والقبول بهما ع أم كان أحدهما كتابة والآخر شفاها ع وسواء أكان دنك مس يستطيع النصق أم مس لا يستطيعه ولم يستش الفعهاء مما فلماء الا عقد الكاح ع فلا يحمد هذا العقد بالكتابة عند حصور الطرفين لا عند الفحر عن النطق (1) - و بكن ادا كان التماقد في الرواح بين عائب وحاصر صبح الابحاب بالكتابة على أن بكون القبول باللفط فلا يكفي فيسه الكتابة وحدها (1) ه

٣٢٩ ـ الاشارة:

معه العقد باشارة الأحرس المههومة سواء أكان حرسة أصليها بأن ولد هكدا ، أم كان طارئا ووقع الناس من كلامه (٣) ، وإذا كان الأحرس يعرف الكتابة ، فقد قال بعض العقهاء بعدم أعدار اشارته لأن الكتابة أدل على التصر عن ارادية وهو قادر عليها قلا شحول عنها إلى الاشارة ، وقال السفن الأحر بعسر أشارته ما دامت مفهومة أذ هي كالكتابة في الدلاية على الارادة قلا بسع منها(٤) ، أما القادر على البعق ، فقد دهب حمهور العقهاء أي عدم أعدار أشارية لا بها كالمقط وسبلة أعدار أشارية لا بها كالمقط وسبلة

 ⁽١) الكاساني ، المرحم السابق ، حه ص١٣٨ ، والاستاد علي عصصه ، المرحم السابق ، ص٣٣٠ ،

 ⁽۲) لدر لحدار ح٢ ص٧٧ ، والاستاد مدكور ، المرحم البدائق ،
 ص ٣٧٥ ٠

⁽٢) الكاساني جه ص١٣٥

 ⁽٤) الاشتاء والنظائر لابن بخيم وحاشية الحبوي ص١٨٨٠ -

صحيحة من وسائل التمبير عن الارادة⁽¹⁾ ه

٣٢٠ ــ الإفعيال:

وكما بنعد العد بنا ذكر من لعف وكتابة واشارم ، بنقد أبصا بعمل باشره المعاقدان أو أحدهما ، ما دام دلك العلل دالا على اراده اشاء العقد ، دور أن سلمط بايحاب وقبون • ويكون هذا في الليع فيسمى بيع المعاطاة ، كما يكون في الأحارة وغيرهما من صروب المعاملات المانية (٢٠) ، ومن الأمثلة على دلك أن يسلمك صاحب الحر رعما بعد أن تسلمه تمنه المعروف ، أو بدحن الحمام ثم بدفع أحربه ، أو ترك سياره اللقل وتدفع أحرثها القروة فانتمد في هده الأملة تتقد يمثل يناشره استاقدان دون تلفظ بأيحاب وقبول. وقد احتاب العفهاء في صلاحية العمل تلتمير عن الأرادة والعقاد العقد به تم فينهم من منع ديك ، كاشافينه ، ومنهم من أخاره يحدود صيقه حدا كما لو حرى به المرف ، كابر بديه ، ومنهم من يوسع فيه ، من وأحاد، مطلقا ، كالحاطة والمالكية (٢٠) م وهذا الرأي الاحير هو ما لرجحه ، فانتعل صالبح للنصير عن الأرادء ، لأن العماد العقود يقوم على توافر أرادمي العافدس على اشاء العقد ، فكل ما ندن على هذا النمي دلاية وأصحة من قول أو فعسل بكفي لأنتفاد العقد ، وفي هذا نقول الأمام التي نبيبه ؛ ما أنها ... أي العقود بـ تعقد تكل ما دن على مفضودها من قول أو قمن ۽ فكن ما عدم اثالين سعيا واحاره فهو سع واحاره وال احتلف اصطلاح الناس في الالفاط والافصال

 ⁽١) الشرح الكسر للدردير وحاشية للدسوفي ج٣ ص٣ ، مواهبيا للحطاب ج٤ ص٣٢ - أنظر المادة ٧٩ من العابون المديي العرافي •
 (٢) الدكتور هجمد لوسف عوسى ، المرجيع السابق ، ص٣٣٧ , الدكتور وحيدالدين سوار ، المرجع السابق ، ص٣٤٤ ـ ٣٣٥ -

⁽٣) الدردير والدسوفي ، المرجع لبناس ، ح٣ ص٣ ، هو هم حديل للحطاب ح٤ ص٢٢٨ ، لروض بصبر ج٢ ص٢٠٥ – ٢٠٦ ، فناوى ابن تيمية ح٢ ص٢٦٧ – ٢٦٨ - وبلاحظ هنا أن الفقهاء منفقون على عندم حوار بقفاد عقد الرواح بالأفقال ولو من حالب واحد لم يجب فينسه من الاحساط لحظره وعظم الره ، وتمييرا له عن المحادثة والسفاح الاستاد هذكور ، المرجع السابق ، ص-٥٤ ، والاستاد وحيدالدين سواد ، المرجم السابق ، ص٣٩٨ ٠

والمقد العفد عبدكل قوم يما يعهمونه من الصيع والافعال وليس لدبك حد مسمر لا في شرع ولا في لعة ، مل سوع شوع اصطلاح الناس كما نسوع لعانهم ٠٠٠ ولا نحب على الناس السيرام بسوع معسين من الاصطلاحات في المعاملات ولا يحرم عليهم التعافد بعير ما يتعاقد به غيرهم ادا كان ما تعاقدوا به دالاً على مقصودهم *** الى أن قال: وقاعده ان النمود تصبح بكرما دل على مقصودها من قول أو فين هي التي تدل عليها أصول الشريفة وهي التسي تعرفها الفلوب ودبك ان الله سنجابه فال : « الا أن تكون تجارة عي براض مكم و م قان طن بنكم عن شيء مسه بقيناً فكلوم ، فتلك الأبسه في حسن المعاوضات وهدم من حبين السرعاب ولم يشترط لفطا معيا ولأ ففلا معييية بدل على البراضي وعبي طيب النفس ٢٠٠ الى أن قال : وأما السنة والاحماع قمن تشع ما ورد عن السي (ص) والصحابة والنامين من أنواع المابعــــات والمؤاخران والشرعات فهم صروره أنهم لم يكونوا بلترمون انصيعه مسسق الطرفين ٠٠ فمن ذلك أن رسول ألله (ص) بني مسجده والسلمون سننوا الساحد على عهده وبعد موته ولم يؤمر أحد أن يقول وفعت هذا المسجد مع وكان بسأن فلعمي أو يعطي من عبر سؤال فقيص اللطي وتكون الأعطاء هوا الأيحان والأخذ هو القبول همه ه ه ا

۲۲۱ - السمكوت :

الاصل ان التعبر عن الارادة بكون شيء التجاني من لفط أو كتابة أو اشاره أو فقل عن اللجو الذي ساء ، ولا يكون التعبر شيء سلني مجلس ، ولكن السكوت ، في بعض الاحيان ، يكون صالحا للتعبر عن الارادة ، ادا حقت به طروف وملابسات حاصة ، فسعد العقد على هذا الأساس بايجاب من أحد طرفي العقد وسكون من العرف الآخر ، فاتسكوت ، في هسده التجاري على الرادة القابل لا الموجب لان الاتجاب ، كمسا

 ⁽۱) العتاري للامام اس نسبة ج٣ ص٣٦٧ - ٣٧٤ • وانظر أيضاً
 أعلام الموقمين لاين قيم الجوريه ج١ ص١٨٩ • ٣٥٢ •

يقول الدكتور السهوري ، لا يمكن أن يستخلص من محص السكون (1) .
وعلى هذا الأساس خات القاعدة العتهية ، لا سبب الى ساكب قول ، ولكن
السكوب في معرض الحاجة بيان ، م ومن أمثلة اعبار السسكوب قسولا .
سكوت البكر عبد الشدالها من قبل وبيها في الرواح ، بصر قبولا منها ،
وسكوت المصدق علمه عبد اعطائه الصدقة بصر فسولا لهب ، وسسكون
الموقوق علمه يعشر فبولا منه طوقف وان كان يرتد برده (1) .

للبخج أي الناك

الايادة الباطئه والارادة الظاهرة

٣٣٧ ـ عرضا مما تقدم ال الاراده هي الاساس في اشب، النفود ، ولكن ما كانت اراده الاسال أمر مستسر باطني لم يكن في الامكال الاعتماد على هدم الاراده الناطبة ، والتي تسميها الفقهاء بالنبه ، في انتساء الفقود ، والنبا كان الاعتماد في دلك على ما يقل عليها ويعلهرها من لفعد أو فعل وهو منا سنياء بالابحال والفنول الدين بكونان صفة العقد ، وهسده هي الارادة الفاهرة ، وعلى أساسها يتكول المقد في الحارج وسراس عليه آثاره ، والما كان التعويل على هذه الارادة الفاهرة في اشاء المقود لابها تمنز عن الارادة الناطبة وتكشفها ، ولهذا وحد أن تكول مطاعة لها بماما حتى بشأ النفد ،

المستحص قول ، أو ما يعوم مقامه ، ولا سر هذا القول عن ارادة صحيحه سد بها ، أو لا بطائق هذا القول الأرادة الناسه ، فهل ستر في هذه الحالة القول ، أي العارة ، أو ما يقوم ما يقوم مقامها ، وبحكم بشوء العقد ، أم بهدر هذه المعارة وبعثد بالارادة الناطة وعلى أساسها بحكم بشوء العقد أو عدم شوئه ؟ للحواب على هذا استؤال لا بد من بان الحالات التي بطهر فها عدم مطابقة العسارة للارادة الناطية ، أو يوجد في احداهما حلل مع بان حكم كن حالة على حدة :

⁽٧): مصادر النعق للسنهوري ج٦ ص-١٣٠

 ⁽٣) الاشتاه والنظائر الأبن تحيم وحاشبه الحيوي ص٨٧٠ . ٧٩ .

ع٣٣ ـ الحالة الاولى:

دا صدرت الماره من عبر قصد الى التلفظ بها يم كما في عارة النائم والمحول والفسي عبر الممير ، فعي حدد الحالة لا عرد بها ولا بنياً بهما عند ، الد لا ارادة بهؤلاء ، والمما اعتبرت الماره لكوبها دللا معرا عما في المسن ، فأذا لم توجد ازادة باطله لا تكول بها دلاله فيتمى عملها ويهمن (١) ما عادد المسكر المسكر و بطريق ماح كما لو شرب المسكر جهلا به أو اصطرازا أو اكراها ، فعي حدد الحاله لا مسر عبارته ، وكل ادا كان سكره شاول المسكر عن علم به فقد احليب الفقهاء في اعتبرا عازية ، فدهب بعصهم الى اعبارها والمعاد المعد بها عموية له ورحرا ، ودهب النعص الأحر الى اهدارها وعدم الاعتداد بها ، لأن السكران لا قصد له فلا يكون عبارته مفرد عن ازاده فتهمل ولمسر لموا لا قيمه لها ، وهذا القول هو الراجع (٢) ،

٢٣٠ ـ الحالة الثانية:

ادا صدرت انصاره مع فصد التلفقد بها من غير فهم لمماها كما نو لتن أعجبني عباره باللغة العربية بفيد الانتخاب فقال الآخر : فيلمن ه فعني هينده التجالة لا تكون لساره الاعتجبي فيمه ولا نصر ابتخابا اد لسن ورامها اراده تجر عنها ، فلا يعتد بها ولا يتعقد بها عقد ولا تصرف ه

: كالله الحالة الثالثة :

ادا صدرت السارة مع فصد البلفط بها وفهم مماها ولكن من غير فصد لاشاء عمد بها وانبا لعرض آخر كالجمط والنظيم ، فعي هذه الجالة تهمل هذه الممارة ولا ينعقد بها أي تصرف »

⁽١١) «الاستاد على الحيف ؛ اللرجم السابق ، ص١٤٠٠ -

⁽۲) أنظر أدله لعولين شيء من آلنفصيل في . راد المعاد ج٢ ص ٢ ٢ - ٢٠٣ ، أعلام الموقعين ج٤ ص ٢٠٠ - ٢١٠ ، المعني ج٧ ص ١١٣ - ١١٠ ، المهدب بشيراري ح٢ ص ٨٠١ ، المحيلي لابن حسرم ح١٠ ص ٢٠٩ - ٢١١ ، المعالي عكا س ٢٠١ ، كتبف الاسترار ج٤ ص ١٤٧ ، المعلوبي ح٢ ص ١٨٥ ، المعلوبي ح٢ ص

٣٣٧ - الحالة الرابعة :

صدور الماره حطأ : أي من عبر قصد التلفظ بها ولا ارادة معاها ، اد الحعا هو وقوع الشيء على عبر اراده من وقع منه • كما لو أراد رحس أن يقول ورحته أن عالمه فحرى على لبنانه على غير قصد منه أنت طالقة (١٠ في هده الحالة تهمل الماره وتعشر لقوا ، لأن اللقط الما اغير بدلالته عبلى قصد المتكلم وارادته لمعاد وموجبه ، قادا النفي هذا القصد كان الكلام لقوا لا فيمة له (٢٠ ه ويؤيد هذا الرأي الحديث الشريف : • رقع عن أنتي الحقا والنسان وما استكرهوا عليه ه (٢٠) •

٣٣٨ ــ الحالة الخامسة :

صدور السارة على سبل الهول " سمى ال الشخص بكلم بالعبارة قاصدا البلعط بها من غير ازادة اشاء عقد بها م قابهارل يبكلم بالكلام باحتياره وهو عالم سعاه من غير أنصب لموجه أي من غير ازادة الحبكم المرتب عده من وقد اختلب العقها، في صبحة عاره الهسارل ، فدهب بعصهم الى صحبها والعقلاق والعقد المعد بها في الصرفات التي لا سطلها الهول وهي السبكاح والعلاق والرحمة والماق ، لورود الحديث فيها ، وهو م ثلاث حدهن حد وهر بهن حد " البكاح والمللاق والرحمة _ وفي رواية _ وانشاق ، م وما عدا هذه السرفات ، من بنائر العقود ، قابها بنظل بالهول ، أي لا تعقيد سازة الهارل ، ودهب النفس الآخر من العقها، الى صحة عباره الهسازل والمقاد حميم المقود بها فياسا على صحة عبارته في النفود والنصرفات التي وانتقاد حميم المقود بها فياسا على صحة عبارته في النفود والنصرفات التي وأسطها الهسول ، ومن فرق بين النوعين احتج بالحديث الذي ذكرساء واقتصاره على هذه النصرفات فعط ، وأن في هذه التصرفات استشاة حقا لم تعالى وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي والمي وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي التي تعالى وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي التي تعالى وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي قادة عاء بادة التي الميارة التي تعالى وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي قادا حاء باسارة التي تعالى وما كان كذلك لا بحور لاحد أن بهول فيه ، قادا حاء باسارة التي قادا حاد التي التي قادا حاد التي قادا حاد التي قادا حاد التي قادا حاد قاد التي التي قادا ح

⁽١) الاستاذ أحمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص٧٨

 ⁽۲) تحمه المحماح لأبن حجر ج٣ ص٣٦٦ ـ ٣٦٨ ، أعلام الموقعين
 ح٣ ص٥٥ و ج٤ ص٧٧ ، منهاج الصالحين للمحبهد محمن الحكيم ص١٨٢٠

⁽٣) سبل السلام للصمناني ج٣ مس٢٣٧

⁽٤) كشف الإسرار ، شرح اصول البردوي ، ح٤ ص١٤٧٧

من تأبها افاده اشاه هدد الصرفات عنداً التصرف وثب الحكم وان لسم يقصده كما لو نطق بكلمة الكفر علان الانسان لا تحور له أن بهران منع ربه ولا بايته عاوهه الحلاف النصرفات المالية التي هي محص حق المساد فابها هسد فهرال ولا يشت بها حكم ولا تنفقد بها عقد لمدم فصد الهسازل ممارته اشده عقد عاولان الانسان قد يهران مع عيره فلا يشت الحكم ولا ينفقد العدد ورصاد () وهذا القول هو الراجع م

٣٣٩ ـ الحالة السادسة :

صدور العارد الاكراد ، والاكراد هو حس العير على أمر يمشع عسه تهديد بأدى لا تحدمله ويعدر الحامل على العاعه وتعدر العير حالها به الكه وعدر الكرد ـ لا فينه بها عسد حمهور العمياء الكرد ـ ادا ما توافرت سروط الأكراء ـ لا فينه بها عسد حمهور العمياء لابها م صدر على قصد صحيح وازادة سليمه ، واسا صدرت تقصد دفع الأدى عن فائلها ، وعد الحمية تمشر عاره المكرد وسعد بها العقسد وسرات عليه آثاره في العقود وانتصرفات التي لا ينطلها الهرل وهي الكاح والطلاق والرحمة والعاق ، أما في غير هذه التصرفات فقد دهم الاحاق أن عدم اعسارها صحيحة فلا سرات عليها آثارها في الحال ولكن اذا أحارها المكرد بعد روال الأكراء برست عليها آثارها في الحال ولكن اذا أحارها المكرد بعد روال الأكراء برست عليها آثارها في الحال ولكن اذا أحارها المكرد بعد روال الأكراء برست عليها آثارها في الحال الحمهور هسو المراجسيع ها

- ٣٤ ــ الحالة السابعة :

ادا صدرت العبارة وهي تعبد بوضعها اشاء عقد معين ولكن قصد بهما التنائل اشاء عقد أحر وفامت العراش على هذا الفصد ، فعي هذه الحالسمة

المدوسة السكترى ح٢ ص١٦١ ، الإشساء واسطائر لابن بحيم ص١٣٥ ، أعلام الموقعين ج٣ ص١٠١ - ١١١ .

⁽٢) كشف الإسرار ح) ص١٥٠٢

⁽٣) الاستاد على الحقيف ، المرجع استان ، ص ١٧ - ١٩ • وانظر تقصدي أدله العولين في الام للشافعي ج٣ ص ٢٠ ، وأعسلام الوقعين ح٣ ص ١٠٨ و واعد المعاد ص ١٨٨ و والكسامي ح٧ ص ١٨٨ - وراد المعاد ح٢ ص ٢٠٠ ، المعني ح٧ ص ١٨٨ ، المعنى ح٢ ص ٢٠٠ ، المعنى ح٧ ص ١٨٨ ، المعنى ج٢ ص ٢٠٠ ، المعنى ح٧ ص ١٨٨ ، المعنى ح٢ ص ١٨٨ ، الحلام المعنى ح٢ ص ١٨٨ ، الحلام المعنى ح٢ ص ١٨٨ ،

لكون العارم معسرد وينعقه بها العند القصود لان العبرة في المقود اللمعالي لا للالفاط والمالي ، وعلى هذا لو قال شخص لاحر وهنتك فرسي ببعائب...ة دانار وقال الآحر قبلت كان المقد بها لا هية -

٣٤١ ــ الحالة الثامنة :

ادا صدرت العارة حصد اشاء العدد الذي تعيده هذه العارة ولكن قصد تحقيق عرض غير مناح شرعا كما و ناع عنه لمن للعصرة حمراء أو ناع السلاح لفظاع الطرق أو المسردين العصاء ، فين العلهاء من على حالت الأرادة الطاهيرة ، أي المسارة ، وقال بالمقساد المقسد اذا ما توافرت أركال المقد وشروطه ، ومن العلهاء من على حال الأرادة النظمة فأطل المعد للطلال هذه الأرادة المتحهة الى للحقيق عرض غير مشروع وم للشهد بالمقلهر المحادجي المحقد »

وحدد القائلين شعلب الأراده الطاهرة أن الأحكام في الديا سي على ما يطهره الأسان لأعلى ما سطبه أي على طاهر ألفاظه وعارته لا على سته وناعته على اشاه العقد عافض بعدل أن بحكم بالطاهر والله يتولى السرائر ، وفي هذا عون الأمام الشافعي ، وهو يحتج لهذا القول ، : ه أصل ما أدهب الله أن كن عقد كان صحيحا في الطاهر لم أنعده بتهمة ولا بعاده من المتابعين واحرته بصحه الطاهر ، وأكره لهما البة ادا كان البة لو طهرت كانت تفسد البع هذا المعاهر ، وأكره لهما البة ادا كان البة لو طهرت كانت

وحجه العائلين سعلت الارادة الناطنة أن النسات في العقود لا تحول اعقالها ولا اهدارها ، لان العاصد معشره في العقود والنصرفات كما هي معشرة في العنادات ، وعلى هذا دن الفرآن ، كما في قوله تعلي في النهيء وصية الفراد * د من تعد وصنة يوضى عها أو دين غير مصار * فادا أوضى صرارا كان دلك حراما وكان لورائته العال هذه الوصنة وحرم على الموضى له أحد

 ⁽١) الام لنشافعي ج٢ ص٦٥، وانظر أيضا الام ح٥ ص١٧، و ح٦
 س٣٢٠٠٠

الوصى به بدول رضاهم و ومن المسه و الما الأعمال باسال والمسا لسكل المرى ما يوى و و الحج فهذا الجديث حيل في المطال لأحمال و يوصول الل المجرمات و لأعراض المعلود و المصرفات اللي صاهرا الحديث المعلود و المصرفات اللي عاهرا المراي حما الله الأعمال الما عشرات الدلامها عملي المقاصد و فادا صهر المصد كان لأعمال له والمد المعلم به والراس المحكم على أساسه و أما اذا لم يطهر المصد وصل الماعت المسترا قال الواحد في هذه المحلة المصاهر وحمل الكلام على ما يدل عليه هذا الصاهر وحمل الكلام على ما يدل عليه هذا الصاهر واحمل الكلام على ما يدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام عليه ما يدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام عليه المدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام عليه المدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام على ما يدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام عليه المدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام على ما يدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام على المدل عليه هذا المناهر واحمل الكلام على المدل عليه المدل الكلام على المدل عليه المدل

الفول الراجع :

والراجع من المولى هو المولى ماي و هجره الأراد الماهدة الداهدة الماهدة الداهدة الماهدة الداهدة الماهدة الداهدة الماهدة الماهدي الماهدي الماهدي أبه فقد جاه في المحديث الذي دواه الأمام البخاري عن أبي حميد الساعدي أبه الله المحدي الداهدة الماهدة الم

وقد برات على هذا الحراف بان الموالي خلاف في أحاً ما بعض المنائل، من الله الأصرار اللورانة بالحراث وارث

 ⁽۱) عاله بلهمان ح۲ ص ۲۹۵ فامه بدین عی نظاب بنجسی
 لاین تیمیه ص ۲۳ وما نقدما ، آغلام المرفقین چ۳ ص ۸۶ م

 ⁽۲) صحیح البحاری ج۴ ص ۲۸ وقتح ساری سرح صحیت حالی البحاری للسیفلانی ج۱۳ می۱۶۶ م

عدمه عليهم • فهي لا ترث من روحها أحدا نائمة حسب الرأي الشامي ، وبرث أحدا بالارادة العاهرة حسب الرأي الأول • وكديك بنوع الأحسال لمن سع سلعه بنس مؤخر ته شسريها من مناعها شمن أقل من الأول شدا ، فهو صحيح اذا أخديا بالارادة الظاهرة ، وباطل اذا أحديا بالارادة باطنه • ومنله أيضا بكاح المحلن باص ادا أحديا بالله وصحيح ادا لسم بأخد بهسادا، ه

⁽۱) أنظر في هذه المسائل ويجوها شرح الرزفاني على موطأ مالك ويبوير الحوالك شرح موطأ مالك ويبوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي ج١ ص٧٠ ، والمدوية الكبرى ج٢ ص٢٦١ ، وم ١٩٣٠ و ح١٠ ص٢٥ المحل ج١ ص٢٩١ و ح١٠ ص٢٥ المعالم معامل المحلمات لابن رسنة ح٢ ص١٨١ ، المحلمات المحلمات المعلم ح٢ ص٢١٠ ، وللساف المحلمات المح

والفصولان

محبل العقيد

: محل العمد :

هو ما وقع عليه المعافد وتطهر فيه الله المعدو حكامة م وهو الخلط المحالاف المعود م فقد الحول عنا ماله كما في شع باعه أو ساره في عقده السع ، وقد يعول منفه ، كسفعه الدار المساحرة في عقد الأخارة ، وقلم المول عملا كما أو سافد المحص مع نسب على أخراء عملية ، وكما في عمل الرادع والمصادب في عقد المرادعة وعهد المصادبة ،

٣٤٣ ـ شيروطه :

شرمد في اشيء مصلح بر بدول محلا للعقد حمله سرومه ، ركوها العقها، ، وكلها برجع ، في تحليقه بن فائليه سجل لحكم المقد شرعا ، والى حدود من كن ما نقضي بن تراح من صرفي المقد ، وهدد السروند ، على ما ذكرها الفقها، يا هي :

٣٤٤ ـ اولا ١ ان يكون فابلا لحكم العقد شرعا :

دلك أن لكن عقد الحكام وأثار معلم للطهر في التعود علم وأي في التحل المحل المحل

را) أما بالمسلة عبر البليليس فان للجيز والجبران مستال متعوم للجور المعامل فيه كتابية أحكام الدميس والمستمين ص١٦٧ه

على وحه بديد مثل رواح الأح بأحله والأبل بأمه ، وقيد يرجع الى أن حكم بعد بدي وصيعه هذا البحر أو بالحصص به عا فالحصروات السبي يستارج بيد النساد لا صلح أن بالور رها لأن حكم الرهى ، وهو حسل برعول لأملان بسيعاء الدين منه عند عدم الأداء ؛ لا شله هذه الأموال الأي وكد لابهار العامة والعرف المامة لا صلح أن بكول محالا عقد سع مثلا سافاء حتم هذا بعد بالحصص به هذه الأموان المامة ،

٣٤٥ ـ. ثانيا ـ وجوده حين العقد :

وهذا سرف في تحديد بين على اطلاقه ولا هو عبد حميع الفقهاء ع الرافية احتلاف و بنفسال و محملة المول فية ال المعدوم الذي سيستجيل و مدفد المحفيل مع أخر على حفيا الله و المميح للحلة أو على أثاثية ع فيس الراس على المعدد العدد المحرق فين العقد (٢) ، وفي هسيدة عدد المول عبد المحار و الأمال فد الحرق فين العقد (٢) ، وفي هسيدة عرافي أثم المول المدسي عرافي أثم المول المدسي عرافي أثم المحدد و حود المجل عبد السافد دا كان فيعمة ، والمنا سراف أملال وحودها في السيفيل (١) ، و تقلل الفقهاء عدم السواط وحود المعمد عدد أن المعمد المحدد عقود الأخارة والمرازعة والمعارسة ما المدال المحدد المعمد محل هذه المعلود وقد السافد ، ولا خلاف و المواد عده وحود المعمد محل هذه المعلود وقد السافد ، ولا خلاف في هذا الماد و حودة عبد المعمد عدما المقد عا مائية فقد الحلف في هذا الماد في حداد المعمد عدما كدر المقيد عا مائية فقد الحلف الشراط في حداد المعمود عدما أو سرعال الأ ما المنسي كسيم

١ السياد محمد مسطفي سيني ، الموجع السابق ، ص ١ ٣ -

⁽٢) الاستاد محبه مصطفي شابي ۽ للرجع السابق ۽ ص٣٠٢٠٠

أن تصب عفره لاول عن عاده ١٢٧ من العانون المدني العراقي على نه ما داكان معد باطلام.
 على نه ما داكان محل الإسرام مستجللا ستجانه عطيقة كان بعد باطلام.
 حامق الدد ١٣٦٠ عن العانون المدني العراقي الدينعة أن تكون المحل مالاء عينا كان أو دينا او منعه ١٠٠٠ م.

سلم ، والقاعدة عدهم هي الع العدوم لا يحور م والعجم عد الراي ل للعقد النارا علهن في المعقود عليه لا ولا تعكن أن علهن هستند الأناد في معدوم لا وجود به م وكدلد لا يصح عندهم سم ما لا ستان وجوده م أي ما به حصر العدم ، فلا تحور مع المن في تصرع ، ولا سح الحوال فين الولاده ولا بنشر فين طهود ، لان محل المقد ، في هذه الحالات ، عسمير موجوده على وحه النقيل ، بن هو على حصر المدم ، فلا ينجو . معاقد عليه ١٠ وعبد بعص اعتهاء كالماكية بجور أن بكون بمدوم مجلا لمعتد شريب مكال وحوده في حسميل ، وهذا في عنود السرعار كالهية والوقت ، والعلم في هدما الحوار عدم افضائه اور الراع م كما أحاروا بيم المحصر بما يعهو. معملها كالباديجان والتفتح ء وعللوا ديب بأنها لأنشهر دفعه وأحدم وانتما نظهر شبئًا بعد بنيء قلو لم يجر بنغ لكن عبد طهور البعض لوقع الناس في الحرج ، و بحرج مرفوع بحكم شريعه (١) ، وعند الجابلة ، لاست سخ الأسلام الن ينصه والممدد الى عليم والجواران بأبول معدن المقد مقدم من وف المعاقد الذا لم لكن قله عرز أي الذا كان للدو السليم ، فالعرا ، أي عدم لعدره على سيليد ، هو الماية من سالاحية سي، للعاقد عليه لاكو __ معدوماه والسارع بهني عن مع العراء بالبوا أكان سبع موجود أه معده ما ، فارا كان المعدوم ممكن الوجود عاده في استشال واعدر على تسلمه حار ال بكون محلا للعقد ، و ١ كان موجود وقت عند ولا يتمد على سباسه لم نصح التعافد علمه - وعلى هذا أناح التناع لأحدد و مسافاه وسع سمر قبل بدو صلاحه لعدم المرز فيه ٥ ولم يحر مع الحيوان الشارد الدي لا يقدر على سليمه و ل كان موجود وفي العقد ه فالعله الي العر . لا كون ليمي. موجودا أو معدوماً ، وما ورد عن أسي (ص) من سهي عن مع المعدوم كما في حديث ﴿ لَا يَعُ مَا يُسَلُّ عَدَكُ لِهُ مَحْمُونَ عَنَي عَدَمُ الْفَدَّاءُ عَسَلُمُ السَّلَّمُ

⁽١) الدكتور محمد يوسف موسى ، المرجع السابق ، ص٢٥٧ .

 ⁽۲) در په دلمحمید خ۱ ص ۱۴۰ دالدکنور محمد پرسف موسی . الرجع السابق ۽ سر۲۵۷ -

لا على كوله معدوما^{(١٠} م وهذا هو الذي بندو راحجا م وبه أنجيد الفاتون المدني العراقي^(٣) »

٣٤٦ - ثالثا أن يكون معلوما :

ويشترط في الحجل أن نكون معروها لدى العاقدين ، بنعث لا تكون فيه حهالة تعمى الى النزوع ، لأن الشراعة الاسلامية تعرض على سد منافد النراع وأسبابه بين المتعاقدس ، ولهدا اشترطت أن يكون معلوما ، ويشحقق الملم باللحل للعلمة بالأسارة و بارؤيه لم أو بسال حسبة ويوعة ووضعة الرا فان من لاموان اسلمه ۱۰ قا ا به بكن معلوما بدي العافدين أو كاب فينسه جهاله فاحسه کا جهاله بحال البحل و يوعه و وصفه ، کما تو قال بعبث سلاً و حوا، و ساعه و حمله و را يو و بحو بال كان البحل مجهولا جهاله فاحتنه فلا تعتد العتداء وقد أحداثنانون للدني القرافي بهذا الشرط فاسترف ال باول مجار العقد معنا نعبنا ناف للجهالة الفاجئية ليواء كمال عدله الأسارد بنه و سان الأوصاف المشرد به مع باكر مقدارد ال كال من التله بي و يجو ياميا ميا بيدي به يجهده الفاحيلة م فاي م بعال على هما او مه کال العد ۱۰ ۱۳ مه ایل و کال الحهام بالحل ساوه لا تعطی ای راج محری عرف باللحج فیها به به برافی بعماد العقد ، کما سو باغه ماله برانده مل والدملين و الديه نصله الجاجة مل الواع الكير مسع تعاول سنر في حجامها ١٠٠ وهد السراب ﴿ تحلب فيه العفهاد في عقوما المعاوضات كالمم مامانهم لحلفول في النبراضة في عقو السرعات م فعلهم من السرامة فيها كالتنافعية لا ماؤيا من ليراشية فيها كالحنفية والمالكية ،

۱۱) عداس لاین بنته ص۳۰ با علام برفعین چ۱ ص۳۵۷ ومیت تعدم ۱۰۰۰

العقرة ١ من المادة ١٣٩ من العابول المدين العراقي : a بحور ل ك ي محل ١٤٥ معدوما وقت النعابة إذا كسيان ممكن الخصيبول في سينفيل وعين بعيب بافيا للجهالة والعبرر a *

ر٣)ده ١٢٨ من العادون المدين العرافي ٠

 ⁽٤) الاستاذ محمد صلام مدكور ، الرجع السابق ، ص٠٠٤

وهدا الرأي هو الراحج ، لان الجهانه في اسرعان لا نفطي الى براع عادة لانها تبرع واحسان صرف كما عول لاماء عرافي (١) ، وعني هذا الوأي تحور هنة البعير الشارد والوصية يسهم من المال(٢) .

٣٤٧ - رابعا - أن يكون مصدورا على تسليمه :

وهذا اشرح معول ، لأن العرص من الماقد وصول كل عاقد الى ما شرب على الفقد ، أي تسلم محله ، فششرط أن بكون هذا المجل مقدورا على بسلمه من قبل المليزم بالسبلم وقد الماقد لأن الأصل في الفقود تو بن أثارها بعد المقادها ، وهسندا الشرط لا خلاف فيه بين العمهساء في عقود الماقصات ، أما في عقود السرعات ، فعل المعرف لا شترطه لان المنافر عن السبلم لا يؤدي إلى البراغ ولا صرر فيه على الفيرف الأخر ، وعلى هسد بحور هنه البعر الشارد على هسدا الرأي ، ولكن لا تحدور ، بلا نفو بالما الشارد ولا تع الفير في الهوا، ولا السبك في الما حواره بلا تحدال احرازه بلا بلات منافر لا يقدم المنافرة ولا تسبك في الما احرازه بالما بنادره على بسلم هذه الاستان في عليها المافد (٢٠٠٥) ،

⁽۱) الفروق للقرافي ج١ ص١٩٤

⁽٢) الكاساني ج٤ ص١٧٩٠ .

۲) ، كاسائي ح٥ ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، كشاف القناع ح٢ ص ١٥٠ .



المساقد

۸۱۲ - نوهیساد :

العامد هو الدي ساسر العدد و بعدد عنه الأنجاب أو العنول و ويسي كا المدر بصابح الراجول عامداً و بعدر البحالة وقوله و قبل الماسمل لأقلمه عند له و فلا العدد بها عند ولا المعلم الأحراء ويتواقعه الراحة أحرى أو له المنس يحتوا و المعلم قال المعلم الأحراء ويتواقعه الراحة أحرى أو بدول هذا الوالم أحرى أو بدول هذا الوالم أحرى المعلم قال على محمد الفقول والمعلم قال على واحد لاستيال الي يدور وقب على مواقعه الأحراس و واحدالاف الماس في المعارف الماس في عدد عدا أو كلاهما كان المارية المبار فاقعين والمن والراب قبله عن الأهلة أو لا الماس في المال الماس في المعارف الماس في المال والماس في المال في المال والماس في المال والماس في المال والمالة أولاً والماس في المال والمالة أولاً والمالة أولاً والمالة أولاً والمالة أولاً والمالة في أبيجان والمالة أبياً والمالة أبيجان والمالة والمالة أبيجان والمالة

للنجشالاق

الاهليسة

۱۹۱۹ - لاهميه في عمله عملاحيه و بنال فلان أهل لكما ١٠١ كان صبالحا عقيد به د وقي لاقتبطائ عليهي منتبه الاهلية الى أهلية وجوب وأهلية ما د د

٣٥٠ - اهلية الوجوب :

هي سلاحيه الأسال وجوب المحقوق اشتروعه به علمه الله ملاحية لأسلامية لأن سب به الحيوق وبحث عليه الوحيات والسب هذه الأهلية الاستال الماعي بنوب المدينة به والدسنة في اللغة الفهدة فان سببالي الأسلام عني وحد الدواد الله على عهد سهم وان الدولة الأسلامية بأهنيق الدمة ، أي أهن عهده والدمة سبب لكن السار حي ه قدا من مولود يولة الأولة دمة والدين بكول به أهلية وحول الله المنكل القول الأساس هلية الوحوب هو حدد الاسان و وهذه وحول بمعاهد المقهي أساس هلية الوحوب هو حدد الاسان و وهذه وحول بمعاهد المقهي ومروبها بأنها فسلاحة الاسان المروبة وعلى والدارة الاستخدام المناول المنافلة والحدارة الاسان المنافلة والمدارة الاسان المنافلة والمدارة الاسان المنافلة والمدارة والمنافلة والمدارة المنافلة والمدارة والمنافلة والمدارة المنافلة والمدارة المنافلة والمدارة والمدارة والمنافلة والمدارة والمدار

١٥١٠ - أهلية الإداء :

هي سنا حدة الأسال لأن نطاسه بند به من حق وال نطاسة بندا عليه من حق بالله عليه الأهساء من حق بلغير و وأن مسر عبد به في نشره بعدود و سرات عليها الاصام و وسسراه السرعية أن و ما تعلق طبح المعلى الأعداد التي سناً بها العمود ع وآبار بلف العمود والعلى اللها من فاحس أو استاره والأ اعدد الشيء من ذلك الأمن بلغ السابقة من عمراد وأما فير هذه بين فالا اعتداد الممله ولا سمير دالم؟ و

٣٥٢ ـ الإهلية الكاملة والإهلية الناقصة :

کل من همله نوجوت والا ، قد نکون ناصبه وقد نکون کامله نظرا

⁽١) - شرح المال لابل ملك وحاشية الرهاوي ص٩٣٦

۱) سرح صدن سردوی ج۵ ص۱۳۵۷ ایسرج سار ص۹۳۸ ۰

ر٣) المدحل بنعابول الحاص عدكيور عبديتهم البدراوي ص٥٨٥

 ⁽²⁾ شرح مرفاء الاسول ح٢ ص ٤٣٤ واصول العصة للاستاد عبدالوهاب خلاف ص ١٥٠٠ -

⁽٤) الاستاد علي النعيف ، الرجع السابق ، ص٨٤

للادوار التي ممر بها لاسار في حاله من مدأ بكوسه الى كمان عقلسه وسيرد و وهدء الادوار هي .و. بحدي ، ودور الاعتسان في المسم ، ودور السسر الى الموع ، ورور الملوع مع الرسدة وسكلم فيما بني عن نوع الأهلية التي تثبت للاتساق في كل دور من هذه الأوا .

٣٥٣ ــ الدور الاول ــ دور الجنين .

الحيال في نص أمه قد نصر الله كجره من أمه نص هرارها وسميل بالتقابها فيحكم بعدة بنوب الدمة له ويماي سمي عله أهده الوجوب و وقد نعظر الله من جهة كولة بعنيا مسلك وسمي عن أميلة بالحسيدة ومهلك بلاعتمال عنها وسيروزيه الساء مسلك فيحكم له يوجود الدمسة وبالتالي شت له أهليه الوجوب و وقد وجعب فيه هاتان للجهال فليا نسب سلة الفقية دمة كاملة كما يا عنوا عله لدمة مطلقا و لما أسوا له لدمة باقصية صابحة لاكتساب بعض الجنوق فقط و بدات بكول للجني أهلية وجنوب بالقصية للحملة حياجة لأكتساب بعض الجنوق فقط و بدات بكول للجني أهلية وحنوب الفيلة بالمحوق وهي التي لا تجاح في تنويها أي المنول كالمراب والوصية و لاستخلاق في عله وقت ما الجعوق حي تنويها بحداث أي قول ما كالهنة و فالها لا نسب له وال كالب بعد محصا عالاسة سن به عبارة و سن له ولي بعوم مقابة في المنول و لا يحت عليه أي حق للمحال الهلية لاياه وهذه لاهلية الماقية للب للحيل شريد لي تقارف حيا ها أما أهلية لاياه و هذه لاهلية الماقية للمحال شريد لي تقارف حيا ها أما أهلية لاياه و هذه لاهلية الماقية للمحال شريد لي تقارف عن الحيان و المحل المحال المحال المحال عن الحيان و المحال المحال المحال عن الحيان و المحال المحال المحال عن الحيان و المحال و المحال والمحال والمحال والمحال والمحال المحال المحال عن الحيان و المحال المحال المحال عن الحيان و المحال والمحال والمحال والمحال والمحال والمحال المحال المحال

٣٥٤ - الدور الثاني - دور الانفصال الى سن النمينز (١) :

الحلين مني با القصال جا كين به رمه كالله فينت به أهليه وجيوب

⁽١) سان سبير معارة عبد الفعهاء ببلوغ الصغير النسبة الساينية من عبره ، وهد البعدي تعرض صبط الإحكام ، وثم يكن العقهاء المتقدمون عدرون للبيسر سبا معنده ، ما فعده المناجرون - وربيا كان اساسة ما حاء في التحديث الشراعات نشان مر الصبطار بالصلاة - مروهم تسلم و صراوهم فعشر - - وقد حفل الفاتون الدين عمر في وكذا المصري مين التمليز بلوغ السابقة ،

كلملة فيجب به وعليه يجنول به وكان يبغي أن يجب عليه المجنوق كلها كيان أهليه وحوب فيه و وكن ما كان وجوب المحق على الاستان سين مقصوبا بنات الوجوب به بن السفود حكيه وهو لاداء فكن حق يبكن اداؤه عن الصبي بحب عليه ، وبالا يمكن الأه عليه لا يجب عليه (١٠) و فحوو العب النالية كصيمان السلمات و يميه الأقارب و حدو دلك بحب عليه الصمر لان بادها يحسين سانه فيها الوي بناية عن المنعير به وما كان من حدوق العباد عقوية كالمصاص لا يجب على صبعر لان العقويات لا تحتمل السانة فلا يمكن أن بعال الوي بناية عن المنعير عن أن فيل المعمدومة تماما لا يوسف بالأحرام قلا يست فيه العمال به أنه أهلية الأداء فيمعدومة تماما لا يعدد ما يمود به وهو السين بالمقل عافلاً بعنات الصبعر باداء ما ثبت عليه من حق وابنا بقالت عليه بالأداء و مدد أهله الأداء عد المنعير لا يشار عن عدد أن غير الما يعدد أو غيراء ، هذا ما يص عليه المانون الدي المراقبي عن عدد به أن عقد أو غيراء ، هذا ما يص عليه المانون الدي المراقبي عن عدد المصري (٢٠) ه

٣٥٥ - الدور الدلات - دور التمنيز الي البلوغ

و مدا هذا المور بلوع الصغر بين السماعة من عميره ، واعتصود المسر معرفة معاني لاعات التي شأ بها العقود ، وادران العين فيها عالى به سمر به بالما به كال مبير ، كما لا بقد مميرا قبل بلوعية ساحة وال أنه له شئ من المائل م و سهي هيدا الدور بالبلوع و بعرف باعلامات عصمة أن وحدث والا بلوع بناه الحامية عشره من عمره عند حمهور العنها ، وفي هذا الدور سليلصفر أهدة أداء بالصة بقصان عقله، وشر باعليها ، وفي هذا الدور سيلصفر أهدة أداء بالصة بقصان عقله، وشر باعلى هدد الإهلة وسحة بصرفانه البلغة بما محصاكمونه الهية والوصية، ولا نصر بصرفانه المعاد به صررا محصا وهي التي يترتب عليها خروج في من ملكة دون مقان كالهية والوسية ، وال أخازها الولي عالان الاحازة شيء من ملكة دون مقان كالهية والوسية ، وال أخازها الولي عالان الاحازة

⁽١) شرح الناويج على التوصيح ج٢ ص١٦٢٠

 ⁽١) المادة ١٦ من عديون المدني عرفي والمادة ١١ من القديون
 (مدني المصري -

⁽٣) أالاستاد علي الخميف ، الرجع السابق ، ص٨٧

اللاحمه ملحق المقود الوقوقة لا العقود الناصلة ، ولان الولى لا تعدل القدم مثل هذه النصر قاب بناية عن الصفر قلا تعلل حدر بهيا ، وأما النصر قاب المائرة بين سقع و تصرر تصنفية ، كاسم والاحدرة ، قابهة تعقد من تعلم باعداد سمعة بأصل أهلية الأراء وكن لا تصر باقدة للقصان عدد الأهلية ، وتنقد اذا أجازها ولي الصفير ، و بصل ازا به تجرها ، واذا أن لولي تقصمين المثير تصاشره أعمال التحارة ، منى ما أنس منه قدره على دساس ، كانب تصرفاته معشرة قيا وقع لادن قيه ، لا الأدن النابق على التصرف بمثر لة الاحارة اللاحمة به تعد ، فوعه ، وهذه ما أحدد به العانون الدني العراقي وكذلك المصري (١٠) ،

٣٥٦ - اللود الرابع - البلوغ مع الرشد :

افا بلغ الأ بان عاقا أر بناد بني به هليه داء كامله ، وصحب منه حسع المعود والتصرفات ول توقت على حاد حد ، والتصود بالرشد ، حسن التصرف في المال وتثميره ع مسال له بنن معلم فلد يحصل مع اللوع وقد تأخر عنه ، وقد نقده عليه ولكن لا اعتبار به قبال بلوغ ، وهو بعرف بالعاملة والتجربة »

للبنجشالتان

عوارض الاهلية

نوهيساد :

۳۵۷ – اذا بلغ الأسال وشيدا كانت أهليه الأداء فيه كامله كما فلما ،
وكن قد بعرض به ما نؤبر فنها فترول معه أو النص ه وقد بعرض فلله ما لأ نؤبر فنها ولكنه اللسلام المحد من تصرفانه محافظه على ما به من الصياع او حمله للحقوق العبر في ما به فتلمر اللعن الحكام باللسلة من عرض به هذا اللارض ه وهدد العوارض هي التي تسمى بعوارض الأهدة ه وهلسلام

⁽١) لمواد من ٩٨ ــ ١٠١ من العامون المدني بعو في والواد ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٩٢ من القانون المدني المصرى •

العوارض سقسم الى قسيمين عوارض سيماويه ، وعوارض مكسه ، والأوى نشب من قبل صاحب اشرع بدول احيار من الأسيال وجيسيما سبب في سيماه ، لا حيار الاسيال قية سبب الى السماء ، عسى معنى به حارج عن قدره الأسيال ، مثل الجول والعسة ، أميا العوارض المكسسة فهي ما كال بالأسيال فيها كسب واحيار ، وهي يوعال الأول ، ما يكول من نفس الأسيال فيها كسب واحيار ، والياني ، ما يكول من عيره على وهذا هو الأكراد ، وسيكلم قيما بلي عن بعض العوارض السيماوية والمكتسبة في مطلبين متالين ،

لكظلب إلاقان

العوادض السيسماوية أولا - الجنون

٣٥٨ - احمول هو احداد المقل على بحو يميع حريان أفعال الاسان وأفويه على معلمان بقصابه العدا السوي وهو يوعال أصلي وحارى و والاصلي هو أر اللغ الاسان محرود و معرود عدا اللغ عادلا لم يعرأ عليه الحول و والحجول يوعده لا قرار في أها و الوجول لال أسامها المحاه ع والحجول لا يعدمها والحاه على والحجول لا يعدمها والايه بست بالحل والمعدم الحداد و والمحول فالله يوال عدد المحدم والمحدم والمحدم المحدم عدد المحدم والمحدم والم

٢٥٩ - الحجر على المجنون:

الحدول من أسال الحجر ، والحجر شرع هو المع من التصرفات الفولة لا العملية ، بنسل عدم التعارف أو عدم تفادها ، وفي تحدول المسع من التعددها حتى ولو كالل نافعة للمحدول بعنا محصا كما هو الحكم بالنسبة للصغير غير الممل ، لأن تسجه الأفوال والأعداد بها تكون بالمقبل والتميير ، لا يتكن اعتبارها حتى ولو أحدرها الولى لوفوعها باطلة ، لأن

الأحارد اللاحمة لاملحق المصرفات الناطلة فلا تقلبها فليجيحة (1) و والمحول محجود بدانة بلغني بر الحول مني طرأ على لاستان كان بسيا بلججر علية دون توقف على حكم من بعضاء • وعملي همسادا لا عبرة بأقوالية من حين حلولة • لا أد المحول ال كان بشق في معمل الاوقات فان بصرفانة في حان العاقبة تعشر في حكم تصرفات العاقب أي صحيحة •

ثانيا ــ المتـــه

۳۹۰ ـ العلم احدال في العلى تتعمل صاحبه قدن الفهم مجلعا الكلام قاسد الندير الله وهو توعان (الأول) عنه لا تقى معه الدرا ولا تنبير ، وصاحبه تكون كالمحول فسعده فله أهلسه الأداء دون الوجوب واللوق في الأحكام كالتحلون ، (النامي) عنه تقى معه ادراك وتعسر ولكن سين كادراك التقلاء والمسرها ، والهذا النوع من العلم تكون الأسنان النام كالصني المعر

⁽١) شرح مرفاة الاصول ج٢ ١٠ ٣٠٤

⁽٢) أنظر المادنين ٩٤ ، ٨-١ من العابون المدني العراقي •

⁽٣) الطرَّ الموادُّ فَكَ ، ١١٣ ، ١١٤ من العابون اللَّذِي المُعري •

⁽٤) - شرح الكنو للزيلمي ج٥ ص١٨ -

في الأحكام ، فشب به أهله دا، بالصبه ، أما أهليسه الوحول فتيقى لمه كامله ، وعلى هد لا بحد عله بعال ويملح منه اداؤها ولا شب في حقه المقويات ، وبحد عليه حوق الساد التي يكول المقصود منها المال ويصبح فيها الأداء بدية كسيس السلمار ، وبحول بصرفاته صحيحه بافده ادا كابت بافعه بعد محمد ، وباصله ال كاب مصره به صردا محمد ، وموقوقة عسلى بافعه بعد محمد ، وباصله ال كاب مصره به صردا محمد ، وموقوقة عسلى احد ، الوي الكاب أثره بين المقم و عمر ، هذا وال المعود محجول عليه لداته ، فهو من هذه الجهه كالمحوق ،

٣٦١ - المعنوه في العانون المدني العراقي والمصري :

به تشبرت عابول الدي العراعي للجحر على العبود حكما من المحكمة فقد حملة محجوز الدالة ، وهذا هو العراا في الفقة الاسلامي • كما السلة جعلة كالصعير السنرا في الأحلام الوق عرائق بين محود ومصود أ¹² ، وهاذا حلاف السنفاد من أقوال الفتهاء الالحملول الصة لوعين كما ذكرنا •

الد عالون بدي العبري فقد حمله كالمحور دول بقريق بين ممتوه ومعود وليبق عليه ويروم بسدور عليه ويروم بسدور الحكم حكم الحجر من الحكيمة للحصة ومدى عند بصرفاته فين للدور الحكم وللدد" * واعتدر اللغود في حكم الحجول محالف لما هو مقرر في العصة الاسلامي من أن العب سن هو كالحول دائمة عال في للعص ألواعده كما دكرنا أولا «

كالتا ـ النوم والاغماء

٣٦٣ أسوم والأعساء سافسان أملسه الأداء، لا معسدام التعبر في هانين المحاسن ، وعلى هذا لا نسد سيء من أقواله مصلماً ، فنو صدر منه ما يصلح بداته أن يكون ايحاما أو قبولا كان ما صدر منه لمنوا لا فيمة له . والاعماء فتود عبر طبيعي يمجر به الانسان عن استعمال عقله وسائر فواه (٢٣٥).

⁽١) أنظر الماديين ٩٤ ، ١٠٧ من القابون المدنى العراقي ٠

⁽٢) المواد ٥٤ ، ١١٢ ، ١١٤ من العابون المدني المصري •

 ⁽٣) العقه الإسلامي ، للدكتور محمد يوسف موسى ، ص٣٥٥٠٠ .

رابعا – اگرش

٣٩٣ - التصود بالرض ، هذا ، مرض النوب ، وهو ما يعلى فيه الهلال عاده و ينصب به ينوب فعلا سواء أوقع نسبته أم ينسب الحراجار جارجي عسبه كفيل أو عرق ويجوهما ، ويلجق به حسم الاحوال التي تترف فيها الموت لاصحابها ولا يقلبون منه في العادم كمن فده للقصابين ومن أسرف عسبي الفسرق الم

ومرض أنوب لا يؤثر في أهلية بريض ۽ الا أنسبة يؤثر في تعض الأحكام بالنسلة له • وموجر لعول في رياب ال حقوق الدائلين والورثيبية سعلق ، عاده ، بأمو ل الدس سد وقاله ، وكن باكان المرض للما للموت ، فان بعلق حقوق هؤلاء بمناك بديس بيب من جين جلول مرض فامينه للمرض معم أنوب لأن أحكم نصاف أي السيدالي ، وتصنانه حق عالي و وارث سب الحجر على مرابض بالمدر الذي تنحفق به فينايه هذه البحق وهو حملم أموان مربض بالسبه للدائن أن كان بالله مسمرقا بلتركيبه ويتقدا المايي الألم بكي مسترفاتها ء وسقدار البليل بعد للداد الدين والامام على من عليه الموااد الأواليات هيدا المحجر على الريضي اس حان حلول الرامل فيه لأن عله الحجر الرامل مست الأوادا الصيل بنية موت صنار الراص من او به موصوف بالأمانة ، وكني با كان درضي لايعرف الله مراص منت الأاليا الصال له عوث لم يكن الناب التحجر عليه بالشلب ء ربهدا لا تصهر أبر الحجر فلللذي الراء فاقتلح تصرفاته دول أن بكول للدائل و أنو أنه حق الأعبر ص عليها في حان جانه ، وانته لهيز هذا الحق بعد وقائه ١١ كار النصرف نصر بجتوفهم ماقلهم عبد باب مصها فالمستدو الدي يحفظ عليهم هدد الحقوق^(٣) ه

⁽١) الإستاد على الحقيف ، الرحم السابق ، ص٩٣

⁽۲) شرح البار ص ۹۹۱ ـ ۹۹۲

و ۱۳۶ مرفاه الوصول ۳۰ ص6۵۵ سرح عدر ص93۲ و معومع على التوصيح ج۴ ص940 -

و الاحصاف عالم الله حق الدائل و توادث بمال الريض لا يمنع ال بالول عمر يص حلى في أمو به ما قله أن ينتق منها على حاجاته م كنفيات معسسة وعلاجه و عله من برمه عليه عاولا عراض عليه من أحد م الما بلاحظ يقيد ال حق بدائل معدد على حق الواد ما قاد السلام يلايق الم عدت وحدد مريض ال كاب بحواج من بلف و به يكن و باث ماقل ألاب كير من الله و كاب و بات وقت ارائد على بلف واوسه بالوجية لمو ال على الحاد و يه ما ما يني بعد المد يسبه على الورية بينية بيهمهم م

كلح مربص صحيح عد يجمهو، وبقع به ينو ب م الا بد مربص بديق من مو ب م الا بد مربص بديج كرا من مهر سن ، د دن مهر سنى ؤد في جي بدئل أو كان أكار من بدي بركه بمد بند الدين ، وبحول برياده على مهسر المثل في هذه الأحوال موقوقة على احازة الدائيين أو الورثة ،

وقد حلب عليه في أن يروحه من وحها في هيد الماح و قدهت لأورغي و عدد دو أن لان روحان للرغم من بنجه الماح و وباهت لأماء مالك في قيداً الماح وعدد دواران بنه^(١) ومرها أخرون كالشافعي ، في دود الدوارد الهذا الماح^(٢) وهذا هو الرابية ،

ا صلى الرئيس مرض موت روحية الدخول بها صلافا بالت بعيل وصاهد قال عداق من عدا عقها لا بها حلفو في متربها من الدجها و فيلمت الموت التي متربها من الدجها و فيلمت الموت التي الذي را بهلت بعدا في خرمانها من المراز الدوق التافي و هل العاهر بها لا برب لان العلاق التالي التالي متعلج مراث ولا عبره بالمصد الماض لان الأحداد سي على العداهر و نه بنوى المبراز الدومة ال الحمهور فانوا بنور من المصلمة ملك وحها في هدد المحل بقروحة عالم وحها في هدد المحل بقروحة عالم حجة المحل بقروحة عالم حجة في هدد المحل بقروحة عالم حجة في مدى بناه هدا المحل بقروحة عالم حجة في هدد المحل بقروكة في مدى بناه هذا المحل بقروكة عالم حجة في هدد المحل بقروكة في مدى بناه هذا المحل بقروكة في مدى بناه هذا المحل بقروكة في المدى بناه هذا المحل بقروكة في هدد المحل بقروكة في المدى بناه هذا المحل بقروكة في المدى بناه هذا المحل بقروكة في المدى بناه هذا المحل بقروكة في مدى بناه هذا المحل بقروكة في المدى بناه المدى بناه هذا المحل بقروكة في المدى بناه ال

 ⁽١) ال دهب بعض بالكنة ألى فيباد بكاح الدمية أو عديوال دلان الدمية فيد سيني فيرب روحها فينصرو الوزية وهذا عبو لا مبرر له
 (٢) لام للشنافعي ح٢ ص ٣١ ١ عمني ح٦ ص ٣٣٦

⁻⁻ ۲۲۱ ـــ التشريعة الاسلامية (م ـــ ۲۱)

لعد الحقة ترت ادا مال وهي في المدد ، وعد الحائلة برت ويو القصلة عديها أو لم تنقصة عديها ما لم تتروح ، وعد مالك ترت مصلفا سواء التصب عديها أو لم تنقصة بروحت أو لم سروح ، وعد الجعفرية برية حلال سنة من طلافها ما سير سروح ، أما ادا كان الصلاف المائن فين الدحول فقد قال الأمام مالك الهابرية ، وعد الجعفة وحليو . الحائلة لا برال وهذا هو الطاهر من مدهل الجمعرية على ما ذكره الطولي في كتابة الحلاف الدوليات الوالحيج فول من فال يتوريثها مطلقاله .

٣٦٦ - طلاق الريض في الفائون العرافي والمصري :

بعض فانول الأحول استحصته المرافي . في ١٨٨ سنة ١٩٥٩ على ال المقلقة في مرش الموت تمرث اوجها ه الأ أنه حاه يتحكم غريب لا بعلم ال أحدا من المفهاء فال به ه هو الاستاء المرافق مراس النوب لا نفع (١٠٥ م أما الفانول المصري فقد نصل على ال الرهاجة المعلقة بائنا في مراس النوب بعسر في حكم الروحة بالسنة المسرات من روحها ١١ كان المفلاق بمن رفستها وثمرث تروحها إذا مان وهي في المدد (١١ م)

⁽١) لأن بعده في توريها مي دفع الصرو عن هيده عطلها، وهيدا عقصاود لا تحصل لا دا فلت بوريها مطلقاً في عدد او بعدها، تروجت أو لم تشروح ، والعول تحلاف ديك فد ودي أي حرمانها من البراث أدا مات الروح بعد العدد او بعد رواحها، و د طبقها فين الدخول ا

⁽٣) عمر الماده ٢٥ من قانون لاحوال بسخصته العراقي -

⁽²⁾ ادم ۱۱ من قانون انو رست عصري رقم ۷۷ لسبته ۱۹۶۳ تميير التطبقة باثبا في مرص الموت في حكم بروحه اد لم ترص بالطلاق ومات المطلق في دلك المرض وهي في عدتها -

لِلطَلْبُ لِنَالِى

العوارض الكتسية أولا - السفة

۳۹۷ سفه في بعد احده ، وفي اصعاح اعتهاء عباره عن النصرف في امثال على حالاف منتصى السرح ، بعنال مع فياه المدل ا ، وعد السلمة من العوارس الكليب لأر الملية بعدل باحد الاعلى حالاف منتصى المدل الأراقي عدد سلم امال الى الصبي وهو يؤثر في بعض الأحكام ، وعليه إلمال لا إلى عدد سلم امال الى الصبي المال الله المعلم ، وفي الحجر على المالي المال السفة ، فلا يد مسلل الكلاء على هايال المنابيال وما العلق بهما من أحكام ،

السالة الاول في دفع المال لن بلغ سقبها

⁽۱) شرح النار ص۸۸۸

⁽٢) شرح مرآة الاصول ج٢ ص٥٥١

⁽T) المحل ع م ص ٢٨٦ - ٧٨٧ -

⁽٤) التلويم ج٢ ص١٩١٠ .

⁽٥) الحلاف للطوسي ج٢ ص١٢١ ٠

فلا بنجفق الرشد باعدوه على جعط النان فنط والنبا به وبالعدالة في الدين .
الا أن هذا الرأي ، على ما بدو ، سنن مجل العاق عدهم ، فقد ذكر بعض ما جري مجهد بهذا الرسد هو الصلح باله ديان أن بشترط فيه العدالة في الدين (١) م

٣٦٩ ما هل يراد بالرشد حقيقته او مقلته ؟

احتلف المقهاء في المراد بالرشد على قولين :

القول الأول المراد بالرالة حصصة ، فلا به من وجوده ومعرفة ، فلا يجود أن بناء مصمة ليء الحر من بلوح لبن مصلة أو غير دلك • وعلى هذا القول لا يدفع المال للمسلي بعد النبوع حتى لبنت رسيد مهما للع من السن ، بان وجبى و فيا السنح كثر - دهيدا قول التجبيو، من الشاقصة والمالكية والجديلة والمحمد به و بي توسيد وتتجيد فياحتي أبي حيفة (*) ،

والتحجه بهذا المول ال نافع المال بعد الملوح معلق بالناس الرشيد ، فيما لم يوحد والسد الأنجور فع مال الى تفسي للتحر اللوعة ۽ لأل المعلق على اشترط مقدوم فيل وجو السرط ، ولان السلمة في حكم منع السال بميرانه التحول والمية ۽ وهما للمعال فع ميان لي من بلغ محبوبا أو معبوها ولسيمر الله الى أن يرون عد فيل تحول أو المية ، فكد لما السفة (٣) م

ا عول النابي قول بي حلته و عدد الراد بارسد حقيقه قبل بلوغ س الحامسة والعشرين و وقصله بعد بلوغ هذه النس و قبل بلغ وشيسدا وثبت رشده دفع الله مالة وال لم سلع الحامسة والعشرين و ومن بلغ علي رشيد أو ايد بعلم راسده التقراه بلوغة الحامسة والعشرين و وعلد دست للحكم براسده و بدفع الله مالة و سواء علم منه الرشد أم لم يعلم والا هدم النس مقدة الراسد ولا بنتك عليه الإنازاء والأحكام بني على العائب لا على

⁽١) - ميدج عد عدل للمجلهاد السند محسن الحكيد ج٢ ص١١٣٠ -

 ⁽۲) معنى ج٤ ص ٥٥٤ ، الحلاف للطوسي ح٢ ص ١٣١ ، السلساد
 حجسن الحكيم ، المرجع السابق ، ج٢ ص ١١٣٠ ٠

 ⁽٣) كُشف الأسرار ، شرح اصول اليردوي ، ج٤ ص٠١٤٩ *

النادر ع كما استدل أبو حسة بأدلة ع سها(١) :

السان في أون أحوال الملوع ، أما ما معاول الرمل بأن المنعة فعد لا معاول الاسمان في أون أحوال الملوع ، أما ما معاول الرمل بأن ملغ المخاصصة والعشرين » فلا يد أن يستعبد وشدا بطريق التجربة » لان التجارب تفتح المعون ومصر الاسمال » وعدا ترسد المسلد شحمى سرط دفع الممان » لان الرشد حد في الأنه بكره فيصدى عني أنى شد »

الم أن يكون على وجه علوه على فعن الحرام وهو السداراء واما أن يكون حكما عرامعتوال على وجه المدونة على فعن الحرام وهو السداراء واما أن يكون حكما عرامعتوال على الله المصارة فارا كان الله بالثاديث الالأديث المعارض المحاص الداكار المصارة الرحاء بأن بلغ حسب وغشراس سنة ولم فؤسل المدد فلا معلى لاستراء مع ماله عنه الدلا فالده من الما فيكون عليه و والأحكام لا سراء للعب ه وال كان المع على وجه العمولة المعلودة المعلمة والأحكام لا سراء للعب ه وال كان المع على وجه العمولة المعلودة المعلمة والأحكام لا سراء للعب في هدم الحالة لاية ارا المعلودة المعلودة المعلمة والشائل الما مع هذه المعلم عاد المعلمة والشائل المعلم عاد المسوح عاوال كان سع سل ماليص عبر معقول العلى سعط المالي عاد المسوح عاوال كان سع سل ماليص عبر معقول العلى سعط المالية والعشرين ها المعلمية والعشرين ها

270 - القول الراجع :

مع سلسا عود أنه أني حبيته ؛ لا أن فياهر الآنه لا ساعده ؛ لان دفع المال على بالناس الرحد لا سلوع من معيه ؛ وحتى يو ساع القامسة المس مقام الرحد لامكن الأغيراض عليه من جهة تحديده همده المسل با (٢٥) منه وعدم حملها "كثر أو عن مها ، وعله قال قول الجمهود هو الذي شرحح عندي م

⁽۱) اصبول البردوي وكشف الاسار حـ2 ص ١٤٩١ - ١٤٩١ -

السألة الثائبة

الحجر على السقيه

۳۷۱ - اختلف الفتها، في حفل السفة سب للجنور ، سواء أكان عمليا ، أر سلح الانسار سفيها ، أم كار طا تا أن سلح لاسار عافلا رشيدا م نصر أ عليه السفة • ويمكن ود اختلافاتهم الى قولين :

اغول الأون دهم الجمهو من السافسية والجسامة والمالكسية والجعفرية ، وهو مدهم عن توسيب ومجمد صاحبي أبي حيفة ، إلى أن السفة سند الجحر ، قادا وجد عاصد الجحر عن السفية (١) ،

القول النامي ... وهو النع من الحجر النسد البلغة ، وهذا فول ألني حليقة ومدهب الطاهرية ^(٢) ،

: (*) # TYY - TYY

المدن الجمهور على فولهم ان المنفلة للجحر علية للجمهور على عاملها أو أالم حام في الفران الكرات الم عان كان لذي عليه الحق للعلها أو صعاة أو لا تستطيع أن لم الهو فلمثلن وليه للمدل ، م فهدد الاله أفادت للوب الولالة على المنفلة ، وهذا لا تصور الالمد التحجر عليه م

ب له طالب الأمام علي بن التي تنالب من التخلفة علمان بن عقال المعجور على عبدالله بن تجفر المديرة النال ، وأو به بالن المتحر على السفية حائيراً بنا طلبة الأمام علي ه

ج الحجر عن العلم الديان للديرة ، وهذا العلى موجود في السفية ، فكان الحجر علية أولى .

۱) على عدم عدد مده في الإسرار جد من ١٤٩٢ ، الخلاف التقوسي ع٢ عن ٢٢ ٠

⁽۲) أحكام العرآن بمجتمعات حا ص ۱۸۵ لعني ح م ص ۲۷۸ وما مدها ، المار بع ج۲ ص ۱۹۲ -

 ⁽۲) الحصاص الرحم بندي ج١ ص١٤٧٥ دما بعدها لعني ج١ ص١٤٩١ دما بعدها ، الحلاف بعطوسي ح١ ص١٢٣ - ١٣٣ - ١٣ - ١٣ - ١٣٣ - ١٣ -

د ــ السعبة لا يحسن التصرف في ماية ، فهو في حاجة أي من يرعاه ويحفظ به مانه و لا بالتي هذا التعلوب لا المحجر علم ، كما هو الحكم في الصلى النمبر - ولا عال ان السبقة عاص سندره امسال فلا ستتحق ا رعانه ، لأن عول أن العصلة لا يجرح صاحبها عن السحقاق البطر ليسة ودعاله مصلحه ، ألا بري ال اعالى عبدا له محرجه حاليه على السحقاق النظر به تديير حوار العفوعية وفاسفية وي أن بالإخط فصلحية و

ه يد يحجر على السفية بدقه العبرر عن الجينفة ، أو يهذا المجم نصال ماله قلا بكول عالم على عرد ولا تحسن سد أبال نقصه ، فيكول هذا الحجر واحتا كما بحب الجحر عني المفني الباحل والصب الحاهل بافعيت للصرار عن الجماعة -

٣٧٣ - واستدل ابو حتبقه بحمله ادله ، منها :

أبدأن أسفيه محاص بالمدعب الشرعية لأر الحقاب بالأهلية وهمي بالوعام العدد دار تنده لا وحب بنفيد في عدله ولا يعسرين واقتطى محاصا بحتوق سراج وتتبح عبرفاه عديه كالفلاق والكام وويجيس في دانور العباد ، و عافد على حرائمة ، و لواحد نافراً ، مازيكاب الحراثم ، فلو كان السفة تنفي معسر علم الملوع في يره ما يحجر علمة بكان الأولى أن لحجر عليه في أفرأ د بالبيال المقونات ، لأن صرار النفس أعظم من صرو المسال ب

ب _ الأسيان بدوعه عاقلا بكين أهليه والبر شخصيلة ، فالحجر عليه في هذه الحديد اهدا. كرامية واستاسه ، وهذا لا يحور ، وأذا فين أن الجحر عليه النت مصلحته عافيجوات الأصوار أهدار أرميته والخافة فالمهائم بالحجر عليه أسدامي صرار أصاعبه أنان عاوا عاعده أسترعته نصي يتحمل الصرر اللاحق في سنل فع الصرر الأسداء فيكون عدم الحجر عليه مي مصلحته ه

ح لما حاء في الحديث الشراعة أن رحلا كان بعن في اساعات ، فأتي به أهله الى الرسول (ص) بنالتي بنه الحجر عليه فلم تجلهم الرسول (ص) الى ما أرادوا ، واتما أمره أن شترط لنعسه الحيار في البيسع ، فلو كان التحجر حائرا لتعجر عليه .

د ــــ اما اختجاجهم بأنه . د فان كان الذي عليه الحق سفيها ٥٠٠ الج. . فلا حجه نهم فنها ٥ لان الولي هنا هو والي الحق لا والي السفية ٠

ه ـ واحددجهم على الأماد على التحجر على عدالله بن جعفر لا
 حجه نهم فيه كوله محمولاً على التحولات لا الأراد ، أو تحسن على طلب
 منح المال عنه لعدم بلوعه من الحامسة عشرة -

و .. سدار معصبه و والمعصبه لا كول سبب بلرعانه و والحجر على سبقه من خبروت الرعانة فلا بلرم و والاستدلال بحوال معقو عن القابل عبد و مع أن حراسته معصبه عليته والمعو من بال الرعانة والأحسال الهدا لا يتحل ما فقاد من ال معصبة لا يكول سبا بقرعانة لال عاليين بالحجر يوجونه على السفية ، و معقو عن المان حائر لا واحد و

ا فوجه ب الحجر على السفية بدفع الصر عن الجماعة ، فسول مردود ، لأن السفية تتصرف في حابض عالم ولا حق لاحد في ماسلة لحبي تسع من التصرف فيه ،

275 - العول الراجع :

٣٧٥ ـ. منى يتم الحجر على السعيه ؟

رهال تعقل عقياه أو الراسية مجحور النس المقه من على حاجة

اق حكم من الحكمة بالحجر عليه و فحجهد أن السعة عله الحجر فلتى وحدث وحد العلول أي تحجر ومني اللب اللفي الحجر كما هو الحكم في الحون والصفر ه

ودها العصل الأجر من اعتهاء الى أن السعة لا تحجور عليه الا من من المحكمة ما تحجورا عليه القول ال الحجر مثالة مصلحة المحجورا على من المحكمة ما تحجر عليه تحفظ ما له و بال بن تحجر عليه تحفظ ما له و بال بن تحجر عليه تحفظ ما له و بال بن تحجر الما تحول المناصي في الأمو تحجمله بنوجهال م و قصا قال بنيعة بنان شبه محسوسة و بنيا بنيال عليه بالنين في النظر قال الحجر بني المناب محسوسة و بنيا بنيال المحجود بني المناب قال المحجود المناب الا تعقيما الدفعي كالحجر بنيال المحجود المناب الذي المحجود على السفية عقيما مناسي المال هذا يحجر على السفية عقيما مناسي المنال هذا يحجر على السفية عليا مناسي المنال هذا يحجر على السفية لا عراق عن المحجود على السفية لا عراق عن المحكمة و وهذا لا حد له الدول على المحكمة و وهذا لا حد له الدول على المحكمة و وهذا لا حد له الدول عدى عراقي كما يبدكرا وقيما بعد المن المحكمة و وهذا لا حد له الدول عدى عراقي كما يبدكرا وقيما بعد المناسات المحكمة و وهذا لا حد له المحجود على المحكمة و وهذا لا حد له المحجود الدي عراقي كما يبدكرا وقيما لعد المن المحكمة و وهذا لا حد له المحجود المناسات المحكمة و وهذا لا حد له المحجود المناسات المحكمة و المحكمة و المحكمة و المحكمة و المحكمة و المحكمة و المحكمة المحجود المحكمة و المحكمة و المحكمة المحجود المحكم المحكم

سفه بعد تجهر علمه كالصغير بسرافي بصرفات ابداله بعيساخ كاسع و لأحاره و فيكول موقوقه على من له الولاية عليه ال كاب مراده بين عم و بصرا له تقده الكاب باقعه بقد محف له كسول بهاه و و باطله اذا كاب مصراء به صرا محف الله مالي حسوا له المحسانا توسيه في محود الراوال له بين من هن سراح وكديال حواله الوقف على نفسه له على حيمة حير وال له ما بصرفانه التي لا بنير المستح فقسحيجه بافسيده كالداخ و نقادا في حكم بالسبية للصغير المدرال وكان اذا تنعي في عقد الكان أكثر من مهر المدرال المرامة الانهر النان والوائد به القسيم

٣٧٧ - السفه في القانون المدني العرافي :

أحد التنابون المدني العرافي ترأي من قال ان السلمية لا محجر عليسية

الانقرار ما المحكمة المجلسة ولا ترقع عنه المحجر الانطرار منها المحافظ ما فادا ما محجر كان حكمة حال الصفير المبدر في المعاملات ثانية م أما قبل المحجر فحالم تصبرفات المالع المالان الرئيب الاادا وقع منية المحرف فين المحجر بصراف المدنى، مع المدرا المحجر فيدن والتوادي، مع المدراة الموادي وسيق والمون المدراة المالية والمدران من المحجر واللي والمون المدرانية المالية والمدران المدرانية المالية والمدرانية المالية المال

واستمنه المحجول و ل ما للن من أهمان السرع الأ ان الفاتول أحجار الم الوصليم لللمان الم¹⁷ وهم هو الشرار فعيار و ما يحكنه في هذا المحسوار واصحه لأن الوصيه مصرف في المركة مضاف الى ما بعد الموت فلا ضرو مثها على السفيه في حياته ه

و بكاح السفة فلنجلح علم قبل المجار و لمدد و لأن فانول الأحوال شخصته العراقي . في ۱۸۸ سنة ۱۹۵۹ السرفد لأهلية الرواح المقللسيان والسوع عام لا سمد إلى المام عافل و مهد هو المرافقها و وكدليات بعشر فلافة فلنجلج علم لازاله مالاه) من هذا لما وراعدون من لا عم طلافهم ولم تذكر معهم السعية عاوهذا هو المقرور فقها م

٣٧٨ - السله في القانون المري :

فرر هذا اعانون ال حجر على النفية بدول تحكم من المحكمة وكذا وقعة أنا م أما تصرفاته الديم ، فال فلدرك منه بعد تسجيل فرار العجور ع فانها بكون عبر له تصرفات العلمة النبير ، فلفد ال كانت باقعة تقفا محصاء وتنظل ال كانت صارم به شروا محصاء وتكون موقوقة على اذل القيلم ال كانت متردده بين النفع و لشرو » أما تصرفاته قبل الحجر عليه فانها لا تكون باصلة أو فائلة الانتقال الا با وقعت بنبيجة التنقلال المعاقد منبع النبقة أو بوطئة مع النفية الذي تنوقع الحجر عليه ، فال لم تنبي من دلينات

⁽۱) اللام ۹۵ او ده ۱۰ المعرم البالية

⁽۲) الماده (۱۰) عمره الاولى

⁽٣) اللغم (١٠) العمرم ألمانية ٠

 ⁽٤) اثاده (٦٥) من فاعل الولاية على أثال رقم ١٩٥٩ أسبية ١٩٥٣ -

كانت صرفاته صعيحة (١) .

وقد المثنى العانون المصري وصله المنصة ووقفة عاقتر فليحلهما ملى ما أدب الحكمية بديد (٢٠ - ١٥ أدب ما السلى بنانون أعملان الأدارة ادا أدب به القلم سلم أمواله (١٠ ريه وصد الأدن بالوجه القانوني (٢٠) ع وفي هذه الجالة سنري على الناصر الدون (٢٠) .

ثانيا - السكر

۲۷۹ - تمهـــد :

اكر هو رواد اختل ساول الحمر أو أي منكل للحد لا لدري السكران للحد الماقة ما كان قد فيد أمه حال سكر دامه أم فاستكر للطال وللمدم النمسر أو وكان سعي بديما أن المدم له أهله الآيام وويائل الفقهام لم تقولوا للمائل في حملع حالات السكر أو بن فرقوا للى السكر للمار في ماح والسكر يظريق للحطور أو

٣٨٠ - السكر طريق مباح:

و كول السكر معريق ماح أدا تناول الانسان المسكر أضطرارا أو اكراها أو على عبر على بكوله مسكر أو سرب أواء فاسكر، ويجو دلك ، وحكم السكرال في هدر الأحوال حالم المدنى عليه فلا نصبح عباريسه ولا سرب عليها أي أثر فاتوني ولا تنعقد بها عقد ولا تصرف ، ولا حلاف في هذا إلى العقهاء ،

٣٨١ - السكر بطريق معظور:

ويكون السكر بطريق محطور ادا تناول الاتسان المسكر عن علم به

⁽١) الملادة (١١٥) من عابول عدي عصري

 ⁽۲) السادة عجمسه من فالتون الوضية المسري ، والمسادة ۱۹۹ ،
 لفعره الأون من عدون الدي عصري .

⁽٣) باده ۱۱۱، لعفره بابية من لفاءون المدبي الصري ١

⁽٤) المادة ٦٨ من قابون الولايه على المال -

⁽٥) كشعب الإسرار ج٤ ص٦٨٤١ -

ورعبه فيه واحبار به • وقد احتلف المعهاء في مدى اعتبار أقوابه والعماد المعمود و تصرفات به • ويمكن در احتلافهم الى التنوين الدلين مع محمل أدلتهم والدنواء •

القول الاول :

لا يعتد شيء من أقواله ولا سرب عليها أي أثر شرعي بم قلا يقسم صافه ، لا سعه ولا سراة د ، لا سائر عنوده و سيرفايه ، وهذا مدهب الطاهرية والجعد به وعيمل السي ، لمب وهو احدى بروايات عن أحمد بن حسل ، بني بناسر عليها كما بال الأمم بن عليه ، همو احبستار الطحاوي من الجعسية ،

العول الثاني :

عدر أنو به دير برايا بدي الدهد عد فيم طلاقة وسائر الصرفانة القولية الدوهد الجمية والشاقعة والدلكية على تفصيل والحثلاف في بعض المصرفات الديمات عالم الداء بعدر أنوان السكران ما عدا الردة والاقرار يما يحتمل الرجوع فيه كالافراد بالرئا ال

७ ८४४ - १८४ - १८५ । अंदर्भ :

السكران لا بعد ما نعول ، قال بعني ، ما أنها الدين امسوا لا عربوا بصلام وأند سلاري حتى بعلمبوا ما نعوسون ، ما فاسسكران لا يدري ما يقول ، ومن لا بدري ما يقول لا يجوز الزامه بأفوالسه ولا ترتيب أي أثر عليها ، فعارته لنو كمارة المحتون م

ان با ان قال با الصح به التصرف العقيد أو معلمه ، والسن فلسكوال واحد مهمات ه

ر) ردادد ح من ۱ س ۲ س علام الوقعين ج ي من 1 س ۲ م علام الوقعين ج ي من 1 س ۲ م من 1 سمر من 1 س ۲ م س ۲۸ معلى ح ا ص ۲۰۹ من ۲۰۱ مختصر النافع ص ۲۰۱ مختصر المحدد ي من ۲۸ سانع لمدانع لمدانع لمدانع من ۲۸ سانع لمدانع لمدانع ح من ۲۸ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع المدان من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع لمدانع من ۱۸۹ سانع المدان المدانع من ۱۸۹ سانع المدان المدانع من ۱۸۹ سانع المدان المدانع من ۱۸۹ سانع المدانع المدانع من ۱۸۹ سانع المدانع الم

ح - لا فرق بهی می سکر بطریق مساخ ویان می سیسکر بطریق محصور ، فلامان لا عنی بهما ولا بمسر ، فنجد آن بساویا فی بحکم ، أما کون سکر الاول بصریق ماج وستر النابی بصریق بحرم ، فهد تأثیر فی بریسا المعومة عنی بسکر ر ، آلا بری ۱ می کسرب سافیه دسی فاعد ومی کسر سافیه بنیسه بسی فاعد آنها ، مع ال النابی حرم بکسر سافیه دول الاول ،

٣٨٣ ــ أدلة العول الثاني :

السكران بعريق محفود هو به ي سبب بارية عملة ساوية ما هو محرم عليه عليه على سبحق ممعيسة التحسيب المحبيل عليه فائت عدرا عبوية به ورجوا و ولا عجب في باب وقتيد بعظي برائل حسيبه حكم بوجو تقديرا ادا ران سبب هو معيسه بدرص برجراء براغ الكس فيل بوائه افائل المودث بعشرا حيا بالسبه للعائل الاعقوبة له الا فلا يرثه و والخلاصية فال المودث بعدا كسترات لا تصلح سبا بمتحديد على باحدها و بن ال الريكانها بدل على الرياحية الدا بني تحميل بالحداث على بالحديد الا تحريبه والمحلة المرابع المودث المرابع المودث المرابع المودث المرابع المودث المرابع المدالة المدالة المرابع المدالة المدالة

أد به الطائلين بعدد عنار فول سند أن مده به السلسة و لا اعسار المول كول و تقصد و ولا فضه المستار لل و الدالة و مسرد و الدالية والمولة على واحه المعتولة فلا واحه به فالا المسح و لال المعولة بدا المل فلل الشارع ولا المدر فالرأي و والساح به المصل على الرامة بافواله و الل اللكوال لا تعليد ما يتول و ومن لا عليا ما يتول لا تعليد مدي ما يقوله فلا الراب على قوله أثر و كالاعتجابي الملك المعتاد والمسادي و وهو لا يعرف معاد لا يتراب على علمه الراولا لمع خلافه و واعدال على فالسبل يعرف معاد لا يتراب على علمه الراولا لمع خلافه و واعدال على فالسبل مورثة المستحل مع له فعوف للحرمانة و أما السكرال فقد فعيد السكر والم تعصد القاع المعولة فكما يوقع علية تقول يوفوعه واحدى واحد اعدار قولة على وحة المعولة فكما يوقع علية تقول يوفوعه واحدى واحدر اعدار قولة على وحة المعولة فكما يوقع علية

عفوية تسري الى عبرد كمنا لو صلق المرأية في حال سكود؟ فالقول الراجح هو الفول لأول ، فلا نفشر أفوال السكرال ولا تبريب عليها أثر .

٣٨٠ ـ حكم السكران في القوادن الوضعية :

هي قاور الأحول المستحصة المرافي عم عسده وقوع فسلاق السكران " ، ولم لفد دلك بكول سكرد لفريق ماج و محفود ، فيجل هل النفل على المكرال مقللة ، وكذلك لا عم يكاح السكراد للموحد لقانول الله كول لاسته الشرف لأهلب المكراد للمقدل المكران والله والمكران والله المدل والماحد للهالية عبد المكاح ، وهكذا والله عبد المكاح ، وهكذا الله عبد المكاح ، وهكذا الله عبد المكران والله المبرك في فيجها المصد والأحداد ، والسكران لا قصد له ولا اختيار ه

وفي مصر عس أعانور رفيا ٢٥ سنة ١٩٧٩ في مادية الأولى على عدم وقوع صافن السكوان دول عوانق مان سخر مطريق محصور وسكر نصريق ماج ۽ وعلى هذا لا يقع طلاق السكران مطلقا ء

لْمُنجِّمُ الْقَالِكُ الولايسة

۱۹۸۳ او (به في اللغة مصد ، و ي ، عال و ي اشيء ۱ ا ملك أمر، وكان به ا عدم به و عليه ، و في استياد و او لا به سلطه شرعه على النفس أو خال برحد عليها به العصرف فيهما سرعا^(۲) ، فالمعد و والتصرف عموما و لا يكون عامدا الا ادا تحتق في المامد أمران أهله الاداء الكاملة والولاية ، اد يلاهليه بحد المدد والتصرف و يكون به وجود في المحرج ،

المسادة (٣٥) العفرة الاولى ، من فابول الاحتوال المستحصية لعراقي ،

⁽۲) المادة (۷) عفره لاوليء من القانون السابق -

 ⁽٣) البيابه عن العبر في التصرف ، لاستادنا الشبيخ على الجعيف ،
 ص ٧ ٠

وبالولاية ينفذ هدا التصرف وتنزت آثاره م

٣٨٧ - أبواع الولاية :

والولاية ، بمعاها الفقهي الاصطلاحي ، قد سم الشخص على نقسة وماله ، وهده هي الولاية الداتية أو القاصرة - وقد ست للشخص على مال عيره أو نفسه وهده هي الولاية المتعدية ...

أولا سالولاية الذابه :

ثانيا - الولاية التعدية :

وهده الولاية بنت المتنطق على عبيره بنيت الراع في حمليلة الشارع علة ولنيد للولها ، وهي تولان الالله ، ويناية الآء .

ا - الولاية الاسلم - عني التي حد سبب الالوء كولات الاله ولادة والبحد الصحيح (أبي الال) ، فهي سبب بهما بنيب البر عارض هو ولادة المولى عليه ، أي تصغير ، بهما ، فهما يستبدانها من السارع البداء لهما المالية ، السبب ، ولا يستبدانها من شخص آخر عن طريق النابة ،

ا الولاية الدينة الوهادية وهالماد وكما هو صاهر من الندية والساعل طريق النياية تدأي باستمدادها من شخص احراء كولاية الوضي ، والوكان،

⁽١) المتحل للفقة الإسلامي ، للاستناد مجمد سيلام مذكور - ٢٦ -

 ⁽٢) لاساد علي حيث ، محتصر حكاء العامالات السيارعية ،
 ٩٦٠ •

والامام • فالوسمي يستفيف ولايته ممن أفامه • والوكيل يسلميد ولايت. من التوكن ، والامام النشيد ولالله من عموم السلمين للمنهم له •

٣٨٨ - الولاية على النمس والمل :

وا و لا به سعد به ، قد تكون و لا به سي سعس ، وقد تكون و لا يه على المسلق .

أولا - الولاية على النفس :

وهدر اولانه ، سماه عام ، بعسل بوعا عديده من المام عسلي بعس المولى علم كولاية الحصابه ـ وهي ولايه صم الصعير في سن معسمة والقيام على شؤونه فيها من برمه وتأديب ـ وولايه ضمه بعد هدم الس الى من له الولاية على النفس لانمام تربيته وتوجهه ، وولاية ترويجه التال : فاتيا ـ الولاية على المال :

وهدد حص عصرفان سعلمه نبان من سب عدم هسدد الولاسة من سب دمستر ومن في حكمه كالمجول و ممود ، ويكون هذه الولاسة من سب عدم سرعة كالأب أو ويسه ، «الحد الو ويسه ، «الماسي أو ويسه » وهؤلاء لا ماه عدم المسهم على حسن حسب حال موى عليه الله فهي سب على علمر الله بالعال علي المسلم على المسلم المال المال علم الله الله الله الله الله وسي ويسه وهذا « قال به كان وسي حدم الله المحد المسجمة وهذا « قال به كان حدولاً ولي حد كانه المناسي و ويسه الدي ويسه وهذا » في المحد الم يوسي ويسه الله الله ويس حد كانه المناسي و ويسه المدي ويسه المدي ويسه المال المحد المسجمة ويسه الماكمة والحالمة الى أن الولاية على المسجم المسجمة المسجمة وهند الال المحد المسجمة ويسه الماكمة والحالمة أن الولاية على المسجم المسجمة المسجمة المناسي أو ويسبه « ويمن الماكمة والحالمة أن الولاية على المسجم المسجمة المسجمة المستحدة المسجمة المستحدة المسجمة المستحدة المسجمة المستحدة المسجمة المستحدة المسجمة المستحدة المستحدة

⁽١ - سانه عن العير ، للاستاذ على الخفيف ، ص١٠

⁽۲) الكاساني ج٥ ص ١٥٥٠ ، رد المحار لابن عابدين ج٢ ص ١٥١٠ ، الريامي وحاشيه الشلبي چ٥ ص ١٩٦٠ ، المصني ج٤ ص ٤٧١ ، كبدف عباخ ح٢ ص ٢٢٣ ود عدم عميني لاراد - ح٢ ص ١٥٥ صرح مبيج الصلاب وحاشبه المجبرهي ح٢ ص ٣٦٥ وه عدما ، أسرح الصعبر المدوير ح٣ ص ١٣٠ - ١٣٢ ٠

تم بعده للوصي المحتار من الآن أو من البحد > ومن بأخر موته ميهما > تسم للقاصي أو وصيه • وعبد المحمور له كون الولاية على الصغير لكل من الآب والمحد كليهما > قال اختلفا قدم رأي المحد > تم لوصي أحدهما تم للقاصي • أما الولاية على المحبون والمعتود > فقد قال المحبف > اذا اتصل المحبون أو السه بالصغير قبله الصغير محبوبا أو معبوها المسمرات الولاية لمن كان ولما على الصغير > والى هذا التول دهب أيضا الشافعة والمحمورية والمائكة والتحاملة • أما اذا علم رشيدا بم ضرأ عليه المحبوب أو المداء قرأان عبد المحمل > رأي محملها من كانت الولاية على الصغير ، و اي محملها من تحد المحلمة أيضا في السفية و بي محمله > قدهن المحبية الى أن الولاية واحتلف المفهاء أيضا في السفية و بي محملة > قدهن المحبية والمعتلة بالصغير أو من تصدة و مواد الصل عارض المحمد والمعتلة بالصغير أو من تصدة و توجد المحمد به يكون الولاية بلقاضي اذا لم تصدن السفة والعملة بالمسمر ، قادا الصبال قديدهم قولان أرجحهما الها تكون بلقاضي إذا الم

٣٨٩ - شروط الولاية المالية على الصغير ومن في حكمه :

يشترط في الولي أن تكون را أهليه اداء كامله ، فلا ولاية للصعيم ولا للمحبور على مان المعر ، لا تهما لا يملكان هذه الولاية على أموانهما فلأن لا تشب لهما على مال العبر أوى ، اد أن فاقد اشي، – كما نقال بـ لا تعظه . ويشترط في الولي أيضا أن يكون أميا ، قادرا على ما يدخل صمن ولايت من التصرفات . كما تشرط الحاد الدين من الولي والمولى عليه ، فلا ولاية لعير المسلم على السلم على المسلم على المسلم على السلم على المسلم على المسلم على المسلم على السلم على المسلم المسلم على المسلم المسلم على المسلم على المسلم المسلم المسلم على المسلم المسلم

⁽۱) البيابة عن العبر ، المرجع سياس ، ص٥٣ مـ ٥٥ ، هذا وال القابول المدني العراقي نص بمادته (١٠٢) على ال « ولي الصغير هو ألبوه تم وضي أنبه ثم حده الصحيح بم وضي الحد سم المحكمة أو الوضي الذي تصليبه المحكمة ع ٠ وجاء في المادة ٧٦ من فالون الأحوال الشخصية العراقي « تشترط في الوضي توفر الإهلية بمانونية والشرعية » ومعنى هذا تواهير «بشروط التي نص عليها فقهاء الشريعة والتي ذكرنا خلاصيها في أعلاء -

اسلم عدد جمهور المقهاء (١) حدالاها للجعفرية الا تحود عدهم هدد الولاية (٢) و أما ثنوتها بين غير السلمين فجائره بلا خلاف بن المقهاء (٢) و فاذا السوفي الوي هذه الشروط ثم أصبح غير أمين وجد عزله ، وان طرأ عليه العجر لا يعرل ، بن يصم اليه العاصي من يعده ليكمن نقصه وبحصل مقصود الولاية (٤) و

۳۹۰ ـ. تصرفات الولى :

شرط في عصرفات الولي أن تكول في مصلحته السوفي عليه ، أي الصغير ومن في حكمه على عدد الولاية لم ست الا رعاية للصلحة الصغير ومن في حكمة كالمحول ولحود ، يدل على دلك قولة تقالى : « ولا تقرلوا على اللهم الا بالتي هي أحس ، « وعلى هذا الاساس لا يملك الولي اشاه العقود والتعرفات الصارة بالولى علمة صررا محصا كالهلة وسائر الترعات ، وله ماشرة المصرفات النافعة كفول الهلة والوصية والكفالة عال المولى عليه ، أما العقود والنصرفات السودد، بين النقع والصرر ، أي التي تحمل تطلقها النقع والصرد ، كاسم واشراء والاحاره ، فيحود للولي مناشرتها برأيسة واحتماده شرط أن لا يكول فيها على فاحش ، قال كان لم مقد في حلق المولى عليه «

وما دكرناء هو الفاعدة العامه في نصرفات الأولياء + وهسساك بعض الفروق بين الأولياء من جهه مدى ما يناح لهم احراؤه من العقود والتصرفات

 ⁽١) كساب لمدع ح٢ ص ٢٣٣، شمرح متتهى الإرادات ج٥ ص
 ١٥٤، منهج الطلاب وحاشمة المحيرمي ح٢ ص ٤٤١، الكاسماني ج٥ ص
 ١٥٢، ٠

 ⁽٦) حاء في كتاب الإحكام الجعفرية في الإحرال الشخصية ، تاليف الشيخ عبدالكريم رضا الحلي ، في الحاده ٣٩ ، ص١١ - « لا ولابه في التكاح ولا في المال لدمي على مسلم ١٠٠ و شبت للمسلم على الدمي ، ٠

 ⁽٣) كياسا أحكام العميس والمستأمنين في دار الأسلام ص 271 .

⁽٤) الاستاد محمد حصطفى شبلني ، المرجع السابق ، ص٣٧٧٠٠ مدا وال تعامل المدني المراحي الحار لمسحكمه ال تعيد من ولايه الولني الو تسببه هذه الولاية ادا عرف عنه سوء النصرف أنظر الفقرة الثانيسية من المدة ١٠٣٧٠

قمل دلك ال الال له أن ينبع مال الصغير لنفسه ، كما نه أن تشتري للصغير مال نفسه ، سما لا يتحور هذا لوضي الال عند حمهور المقهاء ، وأحسار معلم بشرط أن يكون في دلك نفسع طاهر الممولى علمه بأن بشتري الولي مال الصغير لنفسه مصف فسله وأن بنعه مال نفسه معلم فسته (أ) ب

المبخث لزاج

الوكالية

الوكانه عانوع من أنواع الولاية كما ذكرنا * وهي في اللغة نظلق على معان منها التحمط والمقويض والأعتماد * وهي في اصطلاح الفيهسياء ، اقامة الأنسان عبره مقام نفيته في تصرف مملوك به مملوم فانل فليانة (٢٠٠٠ • كما لو وكل السان آخر في بيخ فاره أو قرسة «

٣٩٣ - ركن الوكالة :

ركن الوكالة الالتحاب والفنول كما هو التصال في سنائر التعود . فتنعقد الوكالة بأنه عنازه عسدر من الموكن دانة على الابانة والتوكين ، أو بها يقوم مقامها من كتابه أو اشارة ، وتقبول من الآجر بالقول ، أو بالفنن كما

⁽۱) أنظر تفصيل ما نسباح للاوليساء من النصرفات وما لا سبح البدائع بلكاساني ج٥ ص١٩٤ وما بعدها ، وكتباف الفلسناغ ح٢ ص١٩٠ وما بعدها ، وكتباف الفلسناغ ح٢ ص١٩٠ وما بعدها ، والاسباء والبعائر لابن بعدم ص١٦٦ – ١٦٤ ، هذا وين الفاتو المدني العراقي أشار الى بعض ما يتسبرط في تصرفات الاولياء وما يناح لهم ، ومن ذلك ما حاء في لماده (١٠٣) ، والاب والعد اذا تصرف في مال لصعير وكان تصرفهما بمثل القيمة أو بيسبر العبن صبح العقد وبعد ، أما در عرفا بسوء التصرف فللحاكم أن يعيد من ولايتهما أو أن سبدهما هذه الولاية ، سبوء التصرف فللحاكم أن يعيد من ولايتهما أو أن سبدهما هذه الولاية ، والاسباد من (١٤) الاسباد أحمد الراهيم ، المرجع السابق ، ص١٥٨ ، والاسباد مصطفى شلسي ، المرجع السابق ، ص١٤٠ وعرفت المادة ٩٢٧ من محمد مصطفى شلبي ، المرجع السابق ، ص٠٤٣ ، وعرفت المادة ٩٢٧ من القانون المدني العراقي الوكالة بعولها ، والوكانة عقد نقام به شبخص عيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ه »

لو قال شخص لأحر وكلتك فيكدا وسكت الأحر ثم ناشر ما وكله فيه • ولأ يشترط لانفقادها النجاد المجلس ، فلو وكله في عسم فعلم بننا وكله فيه ثم ناشره صبحت الوكاله ، ولكن ورد الانتجباب ثم ناشسر ما وكله به كان في عمله قصوليا يتوقف نقاده على الجازة الموكل ه

والوكانه معقد منجره و ومنافه ، ومعنافه الى استميل ، فيو فسأل وكليث سيم دا ي فقال الأخر فيلت ، المعدب منجرة ، ويو قال وكليث منع داري ادا سافرت الى حارج المراق فقيل الآخر التوكيل ، المقيدة معلقه ، ويو قال وكليب صفى والتي البداء من الشهر القادم فقيل الآخر المعدث مصافه إلى المستقيل ، والنبا حا ب الوكانة في حميج هذه الحالات لال في الناس حاجه إلى عقدها تحميم هذه الصور (١٥) ،

٣٩٣ ــ شروط الوكالة :

لا بد لابعاد الوكانه وصحبها من نوافر سيروط مفسية في كن من الموكن والوكن وما تحري فنه التوكين ، وتبكلم فيما بلني عن هدد اشتروط بالحسار *

اولا - ما يشترط في الوكل :

شرط في الوكن أن بكون ماكا للنصرف الذي يوكل فيه العير ، أي أن بكون أهلا ساسره النصرف الفليه « وفي هذا يتون صاحب العلي ا « كل من صح بصرفه شيء للمسه وكان مما للاحلة البيالة صح أن يوكل فيه رجلا أو امرأد * * « الى أحر ما فال (٢٠ » وهذا شبرط معقول ، لأن الوكيل للسمة ولالله من موكله فاذا لم تسلت الموكن ماشره تصرف ما لم سلطع أن يوكل عرد فيه ، لأن الاسان لا للسطيع أن يملك عيره ما لا للمحتول وافقد التي الايملية كما تقولون * * « وعلى هذا لا تصح توكيل المحتول والفسي غير المسر معلما ولا توكيل صبي ممر نتصرف صاد صردا

 ⁽۱) المعني من صن۱۸، الكانساني من صن۱۱، كشناف الفسساع منا ۱۳۳۳ .

⁽۲) المسي ج٥ ص٧٩٠ -

معصا ويو أدن به الوبي ، ويصح توكيده بالتصرف الذي بمعه بلا توقف على أدن الوبي ، وبالتصرف الدائر بين النفع والصرن ادا أحاره الولي ، وبدون هذه الاحاره ان كان الصبي الممير مأدوه منتجاره ، ويهمدا أحمد القانون المدني العراقي (١) ، ويصبح توكيل السفة فيما تلك ماشر به من التصرفات ، فانيا له ما يشترط في الوكيل

مسرط في الوكال أن بكون دا عباره مصره أي عافلا مسرا ولكن لا شرصا فيه البلوع ولا الرشد ، فيصح توكن كامله الاهلة وباقعتها ، ولا يتختلفان الأفي حقوق المقد فهي برجع الى الموكن ادا كان الوكيسل باقعن الأهله وترجع الى الوكن مصه ادا كان كامل الاهله الأهل مولا يقسح أن يكون الوكل محويا ولا نصاعر مصر لان عبارة كن مهما غير مصرة معلقا ولا نمعد نهسا أي نصرف و ودهب فريق من العقهاء كالشافسة والحاملة ، لى أن لشرط في الوكن أن يكون مالكا مناشره التقسيرف في نبيء لفيه لا يصح في نبيء لفيه لا يصح أن يكون انصبي المهر وكيلا أن يتوكن فيه ماثرته لنفيه كقول الهنة ،

اللثا - ما يشترط في الموكل فيه :

آ - أن تكون معلوما الموكنان ، ولا تصر الجهالة البسيرة فيه ادا كانت الوكانة حاصة ، ولا الجهالة العاجشة ادا كانت الوكالة عامة كما لو فسال لوكلة اشتر لني ما ششت ، فادا سلم محل الوكانة من الجهالة على السحسو الذي ذكر لاد ، حار أن برد الوكانة على جمع العفود والنصر فات ، التي تعمل

⁽١) الفقرة الاولى من المادة ٩٣٠ من العامون المدني المرافي ٠

⁽٢) الاستاد محمد مصطفى شلبي المرجع السياس اص ٣٤٢٠٠ وقد أحاد الفانون المدني المرافي أن تكون الوكيل صبيبا مميزا ولم تشمرط فيه المبلوغ ، فقد جله في مقرد الثانية من الماده ١٣٣٠ و وشمرط أن بكون الوكيل عافلا مميزا ولا يستوط أن تكون بالعا ، فنصبح أن تكون الصبي المميز وكيلا وإن لم يكي مأدونا ، •

⁽٢) للقبي ج ٥ ص ٨٠

اب به و فنحور الموكن بالخصومة أي بالتقامي والترافع أمنام القصياء ، و بنيع واشراء ، والهيئة ، والرواح والطلاق وغير دلك من العقود والنصرفات التي تماك الموكن مناشرتها لنفسه و وهكدا وسع التشريع الاسلامي دائرة الوكانة وما يضح أن يكور فيه التوكين ، وهسدا ما امتازت سه الشريعة الاسلامية على القانون الروماني وغيره من القوانين القديمة (1) و

ب ـ أن يكون من التصرفات الجائرة شرعاً ، فلا يجوز التوكيل في لمصت والاعتداء على مان العسير ولا في الحسانات وسائر المحرمات ، لان الافعال المحرمة شرعا لا تحوز ولا ساح للموكل فلا تحوز النيانة فنها ولا ساح للوكيل ه

حدد أن يكون منا نفس البانه عكاليم والشراء والمساقاة والرهس ولأربيان والأعارة والأستعارة ونحو دلت من انفقود والتصرفات الذي لأينظر هيه الأنووعها و تحصلها ولا نبطر الي شخص فاعلها ه أما التصرفات الذي معلر فيها الى شخص فاعلها لا تحصل الأنواد منها لا تحصل الأنواد فيها الى شخص فاعلها قلا عبل البانة علان المقصود منها لا تحصل الا صدورها من سنخص معين عكالشهاده فهي تنعلق معين الشاهد لكونها خرا عدر راد أو سنعه ولا يتحفق هذا العلى في ناشه ــ وكذا الأيمان لا يصبح الوكيل فيها نعدم فاللنها للنانة لانها سعلق بشخص النجالف م ومشهيا

⁽۱) يعول الاسماد الدكتور السمهوري في كتابه الوسيط هامش (۱) مراه الد كانت البيانة تبدو في العانون المحدث نظاما منطعيا معقولا ، قال الامراج بكي كديث في القوانس القديمة - فقد كانت هستاد القوانين تستخصي على فكرة البيانة ولم تسلم بها الا تدرجا وفي حدود معيسة و ، و عول أحصه في كتاب بعض المعلم بها الا تدرجا وفي حدود معيسة و ، مدخل لفقة الاسلامي للاستاد مذكور ص ١٣٠٠ ما نصة و ان القانون الروماني وحيى بقانون القرنسي المحدث كلاهما لم يصل الى ما وصنف الروماني و عقد الله المحادث كلاهما لم يصل الى ما وصنف أيه لفقة الاسلامي في عقد الوكين الذي أجاز الوكالة في كل المقود - - و ، و البادي ص ١٦١ و ومندا البانة هذا لم يصل اليه التشريع الوماني الا بعد جهاد عنيف وهو قد نقى مجهولا من التشريع القرنسي القديم أمنا بعد حهاد عنيف وهو قد نقى مجهولا من التشريع القرنسي القديم أمنا بعيلة حدا به ،

الأبلاء والقسامة واللعان لابها أسان فلا يصبح التوكين فيها^(١) • ٣٩٤ – أقسام **الوكالة** :

تنقسم الوكالة الى خاصة وعامة ، ومطلقة ومقيدة .

فانوکانه انجاصة هي ما کاب منطقه بصرف معين کبيع دار أو شرا. سيارة أو نوکنل في دعوى معينه ، ولا خلاف في صحة هدد انوکالة .

والوكانة العامة ما كانت عبر محصورة للصرف معين بم كما لو فسال شخص لآحسر أن وكيلي في كل شيء أو فيما لي من حقوق وتصرفات بم فلملك الوكيل بهذه الوكانة كل تصرف حائر مملوك للموكل و وي صحة الوكانة العامة خلاف بين الفتهاء بم فسهم من أخارها باطلاق و ومنهم مس أبطلها لما فيها من العرد والمحطر وتعرض أموال الموكل للروال بهتهسا بم مثلا بم من قبل الوكيل ومنهم من أخارها مع استشاء ما فيه صرد بالوكيل مكانس عن العراق على التحور هذه التصرفات بدول عن صربح كالسرعات بموال المدني العراقي أحد برأي من أحاها بالعلاق (٢٠) م

والوكانة المقدد على التي يحدد فيها الموكل للوكيل حدود تصرف وبرسم به طريق هذا النصرف عكما لو قال له وكلنك في يع داري هنده بكدا مبلغ + قلا بحور للوكيل على هده الحاله عأن بحالف ما فيده نسه الموكل الا ادا كانت المحامه الى ما فيه حير للموكل عكما بو فيده بأن سع الدار بأعل دينار فاعها بأنف ومائه دينار هأما بو باع الدار بأقل من ألف فان اسع يكون موقوفا على احاره الموكل عوعد مصهم كالشافعي فسنسع باطنب الافكان م

و، نوكانه المطلقة ، هي الحالية من كل قيد ، كما لو قان وكلف في يع داري - فله أن سعها نما نراء من الثمن الماسب ولا يتقيد يثمن معين -

⁽۱) الفني چ٥ ص ۸۱ – ۸۲

⁽٢) المني جه ص٦٨

⁽٣) المادة ٩٣١ من القانون المدنى المراقى •

⁽٤) المعني ح٥ ص٢٦٩ ، الكاسآني ح٦ ص٢٧ ، كشاف القساع ج٢ ص٢٣٩ ، مغني المحتاج ج٢ ص٢٢٣ ٠

ولكن دهم سعن العقهاء إلى أن الوكانة المطلقة تقيد بنا يقمي به العرف ،
فمي مثانا هذا لا يجود للوكيل أن سع الدار سن فاحش أو بما لا ساع
به عادة ، ودهم أبو جنفه إلى أن البوكيل المطلق بحري على اطلافيه
ولا يتقد شيء لا مرف ولا بعرب لان الوكيل لو أداد تقدده شيء لصرح
بدلك ، فعدم التصريح دن على بركة الامر لموكيل لتصرف فيه كما بشاء (١)،
بدلك ، فعدم التصريح دن على بركة الامر لموكيل لتصرف فيه كما بشاء (١)،

محور للوكين أن توكن عبر، فيما وكله فيه الموكل ادا فوض الرأي لله في هذا النصرف، كما يو قال قوضت الله الأمر ، أو اعمل برأيك كلف ششت ، فعي هذه المحامة للحور أن عاسر الوكيل النصرف مفسه أو يوكل عبره به، قال وكن كان الوكيل النامي وكيلا عن الموكل لا عبه، وادا لم تعوض الموكل الرأي للوكيل قلا للحور له أن يوكل عبره في مناشرته الا لمالادن الصريح من الموكن لان الموكل النا رضي ترأيه لا يرأي عبره (١) .

٣٩٦ - تعدد الوكلاء :

بحود أن بعد او كلا في نصرف واحد و قال كان توكيهم في عقد واحد لم يكن لاحدهم ماسيرية معردا ، بل لا بد من مناشيرية من فيلهم محتمين الا أدا صرح الوكل بهم بدلك عد توكيلهم و وستشى من دلك ما لا بحاح فيه إلى أحد الرأي كرد اودائع والمصوب والبح بما فاستندا وقص الديون والعائها و كما ستسى ما لا يمكن احتماعهم عليه كالبرافع أمام المحكمة و وارا كان توكيهم بعنود منعدة كان يكن منهم الانفراد في ماشره النصرف دون حاجة لاجبة وأي الاحرين ، قادا ما باشيره النهت وكالة الناقين يتمام التصرف في

⁽١) المعني ح٥ ص١٣١ ، الاستاد محمد شدي ، المرجع السابق ، ص١٣٤٧ – ٣٤٧ -

 ⁽۲) الاستاد على الحفيد ، الرجع السابق ، ص١٠٣ - وقد أحد القانون المدني العراقي لهده الاحكام القفهلة ، أنظر الماده ٩٣٩ منة ٠

 ⁽٦) الكاسائي ح٦ ص٣٦٠٠ وقد حد اعالون المدني العرافي بهده
 الإحكام الفقهية ، أنظر المادة ٩٣٨ منه -

٣٩٧ - حكم العقد وحقوقه ، ولمن ترجع ؟

حكم الهند مو أثر، المترت عليه ، وهو عرص العاقدين من اشائه ،
أما حقوقه فهي ما غرت عليه لطرعيه من حقوق والترامان ومطالبات تؤكد
حكمه وتمرزه وتكمله ، صفد المبيع ، مثلا ، حكمه انتقال ملسكية المبيع الى
المشتري وطلكية النسن الى البائع ، وحقوفه الرام البائع بتسليم المبيع الى
المشتري ، وحق المائع عطالبة المشتري بالنمن ، وحق المشتري في الرجوع
على المائع فائتمن اما ظهر صفحق للمسم ، وحقه في رد المبيع الى المائع اذا
طهر فيه هيب قديم وحق مالك من المحقوق التي تثبت لكن عاقد قيسال

أما رحوع حكم العقد وحثوقه الى الموكل أو الوكيل فليه تعصيل • وجملة القول فيه r على النحج الثالج :

أولا - حكم الماد:

اعق العقهاء على ان حكم العقد برحم الى الموكل ، لان الوكيل بعد ارادته ، والولانة الاسقية هي للموكل واننا استعاد الوكيل ولانه منه ، فاست دلك كله رجوع حكم العقد الى الموكل ، سواء أضاف الوكيل انعقد الى الموكل أم أضافه الى عسم في حقود المعاوضات ، ولكنهم اختلفوا في كيفية بوت الحكم للموكل ، فالحقية ومن وافقهم بدهبون الى أن المحكم يشت أولا فلوكيل ثم ينتقل فور تنوته الى الموكل سوحب عقد التوكيل (١) ، وعد فريق أحر من العقهاء ، وسهم الشاهية والحابلة ، يشت الحكم بلموكل رأسا دون تنوته للوكيل ثم انتقاله الى الموكل ، قال صاحب المعي ، وادا اشترى الوكيل لموكلة شيئا بادنه انتقل الملك من النائم الى الموكل ولم يدخل في ملك الوكيل ويهدا قال التناهمي ، وقال أبو حيفة يدخل في ملك الوكيل في ملك الوكيل في ملك الوكيل الموكل ولم ينتقل الى الموكل ولم ينتقل الى الموكل ولم المنتقل الى الموكل ولمنتقل الى الموكل ولم المنتقل الى الموكل ولم المنتقل الى الموكل ولم المنتقل الى الموكل ولم المنتقل الى الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتون ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتون ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتقل الموكل ولمنتون ولمنتون

ثانيا ـ حقوق المقد :

آ _ العقود التي يحتاح الى اضامتها الى الموكل حسى تقع عنه ، كالكاح

⁽١) العقه الاسلامي للاستاد محمد سلام مدكور ص ٤٨٦

⁽۲) للشي چه مي-۱۳

والتحلع ، مرجع حقوفها الى الموكل لا ويكون الوكثل فيها سقيرا ومعرا محصاع الموكن ، وعلى هذا لا يطاب طلهر وكبل الروح في عقد الرواح ، والمناب بقاروح بقيبة الا اذا كان الوكيل قد ضمن المهر عن الروح فيطاب به يحكم الصمال لا تحكم الوكلة ، وكذلك لا حق توكيل الروحة في عقد الرواح في فنص مهرها ، والنا هذا البحق للروحة ولها أن توكيل من تشاد في قنصة (١١) من ما المرابع في الم

س العقود التي لا تحاج فيها اى الأصافة الى الوكل ، أي التي تقع عن الموكل سواء أصافها الوكيل اى همية أو أصافها الى الموكل ، كاسباعات والأشرية والأحارات ، هذه المعود ترجع حقوقها الى الوكيل ادا أصافها المقلمة ولا ترجع ألى الموكل ، ففي عقد السع ، مثلا ، سلك الوكيل دون الموكل الحق في مطابعة المستري باشس ، حتى يو أن الموكل صابة به فأجي المشتري بم تحتر عبي الشلم ، وتكن لو أداء اليه برى، منه المحسانا ، وادا استحق السع في بد المشتري ، وكان قد دفع النص اى الوكيل ، وجع المستري علمه باشس ، وكدلك الوكيل عاد دفع النص اى الوكيل ، وجع الموكل ، وهكذا الحكم بالسنة بعقود المماوضيات الشبهة بعقد البيع ، الموكل ، وهكذا الحكم بالسنة بعقود المماوضيات الشبهة بعقد البيع ، كالاحارة والاستثمار ، أما ادا أصاف هذه المعود اى الوكل فان حقوقها الموكن ، وبلاحظ ها ان رجوع حقوق العقد الى الوكيل في حالة باصافته المقد الى نفسه الما كون اذا كان الوكيل غير محجود عليه ، فيال محجودا ، كانصي المبر ، قان حقوق العقد برجع الى الوكيل أيفسا والصبي بس من أهلها لا رجوع الحقوق ابه ، لان الوكانة ضمال وكفالة ، والصبي بس من أهلها لا موقف قريق من العقهاء ، وسهم الحائلة ، الى والمنافة ، المنافة ، والمهم الحائلة ، الى والمنافة ، والمهم الحائلة ، الى والمنافة ، والمهم الحائلة ، الى الوكيل في منافة ، والمهم الحائلة ، الى الوكيل منافقهاء ، وسهم الحائلة ، الى والوكيل منافقهاء ، وسهم الحائلة ، الى الوكيلة ، والمنافة ، الى الوكيلة ، والمنافة ، الى الوكيلة ، والمنافقة ،

 ⁽١) أحكام العفود في أشراعه الأستالامية للشنيخ على قراعته صلى
 ٣٥ _ ١٥

⁽٦) «لكاساني ح٦ ص٣٣ » الاستاد على فراعة ، المرجع السابق ، ص٥٥ ـ ٥٥ ، الاستاد على تحقيف ، المرجع السابق ، ص٥٠ ، المحل لدر سه يقفه لاسلامي للاستاد مذكور ص٤٨٩ ، الاستاد محمد مصطفى شبليي ، المرجع السابق ، ص٣٥٢ »

أن حقوق الفقد برجع الى الموكن دون الوكيل ۽ فقي المعني لابن فدامـــه : • ولا تنسلم أن حصوق العمــــد تنطق به ــ أي بالوكين ـــ واتبا تتعلـــق بالموكل ١١٥٠ •

348 - علاقة الوكيل بموكله :

ادا كار التوكير بأحره كان ما بين انوكيل واموكن وكالة واحداره معاء فتكون العلاقة سهما علاقه الأحر بمؤجره ، ويكون انوكيل ملرسب ناسام ما وكل به ، ولا يحود به التحلي عنه ، ومصى دلك ان انوكانه ها يكون ملزمه ولا يحود فسحها الا ادا كان هاك مسوع نفسح عقد الاحارة فتنفسح به ، وادا كان التوكيل سير أحر ، اعتبر انوكيل منفسلا بمعوشه ومشرعا بعبله فلا يملك الموكن الرامة بالقيام بما وكن به وانفي فيه ، بن للوكيل أن يتحلى عن انوكاله في أي وقت شاء ، كما أن يلموكن أن يعرله متى أزاد ، ومعنى دلك ان انوكاله ها يكون غير ملزمة (٢) ، وادا حلا عقد الوكاله من ذكر الاحرة وحصل براع بشأنها حكم العرف بديك ، فان فعني الوكاله من ذكر الاحرة وحصل براع بشأنها حكم العرف بديك ، فان فعني الموف بديك ، فان فعني الموف بالأحرم للوكن استحقها والا بم ستجمها ، هذا وان الوكيل أمين العرف بعد منه أمواله الا ادا كان الهلاك بعد منه أو تقهيم ه

٣٩٩ ـ انتها، الوكالة(٢) :

تنتهى الوكالة بجملة أمور برمنها :

آ ـ ماشرة الموكل ما وكل به وكيله قبل ماشرة الاحير له .

ب - عرل الموكل وكنله من الوكالة ، ولا ينقد العرل قبل علم الوكيل به ، وبهدا بنقد تصرفانه في حق الوكنل قبل علمه بالعرل ، ودهب بنقص

⁽۱) المعني حاه ص ۱۳۱

 ⁽۲) بدانه المجتهد ح۲ ص۳۵۷ ، الاستاد علي الجفيف ، الرحم السباق ، ص۳۰۱ - ۱ می ۱۰۹ الفقه الاسلامي للاستاد مذکور ص ۱۲۹ ، ۲۹۰ (۳) الکاساني چ۲ ص ۳۱ ، علي الجفيف ، المرجع السائق ، ص ۱۰۷ می ۱۰۸ می ۱۰۸ می الدکتور محمد پوسف موسي ، المرجع السائق ، ص ۳۸۹ می ۳۹۰ .

العقهاء الى ان انوكس ينعرل نعرل انوكل دون حاجبة تعلم الوكيل منه ه وكدنك ناجراج الوكس نصبه من الوكانة ، ويشترجد في هذا علم انوكل به ، فاذا تصرف قبل علمه تقدّ عليه ه

ے ۔ اللہ، محل ابو كاله ، شيام الوكيل سفيد ما وكل به ، أو بهلاك المين الموكل بالتصرف فيها ه

د ــ حروح الوكـل عن أهلبه الوكانة كيما تو حن ، ولا تتسرط علم الموكل يذلك ه

ها بـ حروج الموكل عن أهليته للتصرف الذي وكل به ولا يشميترط علم الوكيل يدلك ه

و بلاحظ ها م ان انها، الوكانه مجروح الموكن عن أهليته لماشرة ما وكل به م ونجر الموكن بهسته من الوكانة م وكل به م ونجراح الوكن بهسته من الوكانة م يشترط في هذه الحالات لانها، الوكالة أن لا يتعلق بالوكالة حتى للغير أي لمبر الموكل مم بادا بملق به حتى للعرم بم بنجرل الا برصاه م حتى بنجعظ النحق على صاحبه م ودئت كالوكن بنام الرهن العام لدين المربهن م

المبحث الخامس

الفضولي

وه لل المصوبي في اللغة من يشيمن بنا لا نصة ولا تحصه • وفي اصطلاح العمياء - من تنصرف في شؤون الله عصرة لا ولاية به في اصداره كمن بسع ملك عبره من عبر ادبه ولا ولاية له علمه •

101 ـ حكم عقد العضولي(١) :

ادا باشر المصولي عندا ، أو أي صرف فوني ، انتقد ما ناشره موفوفا على العارة صاحب الشأن فنه ، أي من صندر التصرف لاحله ، قال أخساره

۱۵۰ الكسابي ح٥ ص ١٤٨ - ١٤٩ ، بداية المحتهد ع٣ ص ١٥٠ ،
 کشاف الفتاع ج٣ ص ١١ - ١٢ *

عد وأن لم تحره تعلى • والى هذا دهب فريق من العقهاء كالتحمية والمالكية ، ودهب عبرهم > كالشافعية والتحابلة ۽ على الراحيج عندهم > الى ال حسرف الفصولي يفع ناطلا فهو في حكم المدوم ، فلا تنفسه الحاره > لأن الأحازه تلحق العقد الموجود لا المدوم »

احج الأولون أن العفود وسائر التصرفات شرعت لمصلحه الناسي و والعصولي ، عالم ، عصد مصرفه الصلحة بن عصرف لأجله ، ولهذا الاحير أن تحود ان رأى مصلحه في احاربه ، وبه العالم اذا ثم بر الصلحة فيه ، فعد العصوبي ، اذل ، لا صرر فيه على صاحب السأل ، ومن ثم لا ميسولا للقول يوفوعه ناطلا ، كما احتجوا أن تصوص الاحم التصرفات وصلحتها

واحتم أصحاب القول الماني أن مسرقات القصولي هنزف فيمسا لا يملك ، فقد حام في لا يملك ، وقد بهي الشارج عن صرف الاسبان فيما لا يملك ، فقد حام في المحديث ، و لا تبع ما ليس عدك ، () و وسرف القصولي تصرف فيما لا مملكه فلا يحور ، واحتجوا أنصا بأن وجود المقد وجودا شرعيا يتوقف على فيام الأهلة والولاية مما في العاقد ، قادا فقدها أو فقد أحدهما بم يوجد المقد ، وحيث أن القصولي لا ولاية به أنسلا على اشاء هسدا التصرف ، فكون » اذن ، ياطلا ،

٤٠٢ - الراجع من الفولين وشروط الاخذ به .

والراجح ما دهم اليه أصحاب الفول الأول ما استدلوا مه • ولسكن اعتبار عقد العصولي موفوفا على الأحارد ، على هذا الفول الراجح ، مقيسيد بشرطين ، هما :

الشرط الأول ، أن تكون لعقب العصولي مجير وقت اشبائه ، أي يوحد وقت اشائه من له الحق في اجازته ، والذي له الحق في اجازته هو من تسلطع اصدار هذا العقد بعسه ، فان لم يوجد كان العقد باطلا فسلا

⁽١) تيسسر الوصول الى حامع الاصول من حديث الرسول لاسن الديم الثنيماني ج١ ص٦٥ - ٥٧ -

المحقه الأحازد • فادا ناع المصولي مالاً لعاقل رشيد كان العقد موقوفا • لأن المائلة ، وهو هما عاقل رشيد ، بسطح أن نقط عصد البينغ بصنه فيعلث احارته ادا صدر من المصوبي • ولكن لو ناع فصولي عصارا لصغير بعن فاحش كان العقد ناصلا ولا نفيده الأحارة لا من الصغير ولا من وليه • لان الصغير محجود عليه ، والوبي لا يملك اصدار هذا التصرف المصر بالصغير با فيه من عن فاحش ، فلا يملك احارته ، فقع ناطلا لقدم وحجود المحس وقت الشباله •

اشرط الباني وشيرط أن لا يمكن تعيد العقد على العصوبي ادا لم بحره صاحب الشأن و قارا ناع العصوبي مان عيرد أو آخرد كان موقوفا لعدم امكان بعادد على العصوبي ادا لم يحرد المانك و ولكن ادا أمكن تعيد العقد على العصوبي ادا لم بحره من عقد له يم قان العقد سعد على العصوبي ادا لم يحره المانك يمكن لو اشترى عفارا ولم نصف العقد الى من أحرى العقد لاحله يم قان الشراء في هدد الحالم بعد على العصولي ادا دده من كان العقد لاحله و والنسب في هذا الحكم هو أن الأصل أن الأسنان بعقد بنصبه الألادل على حلاف دلك يم ولأن العصولي ملترم بالعقد أمام العاقب الأحر الذي لا يعرف سواء يم فيهذا العقد في حق العصوبي و

٢٠٤ - أثر الاجازة:

أبر الأحارة في عقد العصوبي ابها تحمله باقدا من وقت اشائه ادا كان من عقود العاوضات علان آثار هذه التقود لا سراحي عنها عابل تثبت من حين وجودها علمكون عادن عادها من حين بنام انشائها عائما العقود التي تقبل التعلق عكانكفالة والحواله والوكالة والطلاق عادا باشرها المصولي فانها بنشر باقدة من وقت صدورها علان صدور هنده التقود من العصوبي يتحملها معلقة في المعنى على احازة المحير عوجيث ال العد المعلق لا بنف الأحازة من وقت الاحازة على الحازة هذه المحتم هنا عافلا تبعد هذه المقود الأمن وقت الاحازة م

هدا وان الأحازة التلاحمه الني نجمل عقد العصوبي نامدا ، تنجمل أيصا

العصوبي علمه وكيلا عن المحير لا من وقب الاحارة والما من قبل السياء العقد الدي قام به a وبهدا يقول الفقهاء الاحارة اللاحقة كالوكانة الساعة . أي كأن المحير باحارته قد وكل القصوبي بما قام به قبل مناشرته العقد . ويشرب على هدد الفاعدة ال أحكام الوكانة تشب في حق القصوبي والمحير ، وال آثار المقد وأحكامه عابهدة الاحارة مم تشت من وقت بقاد العقد . علا 3 على هميعة الاجازة () :

يشترط نصحه الأحاره واعتبارها حمله شروط ، هي :

آ ـ أن تصدر الاجاره ممن له الحق في اصدارها ع وهو من له الولاية على اشاه عدد العصولي اشداءا عال صدرت الاحاره من غير هذا لم يكن له اعبار ه وعلى دلك ادا باع العصولي مان الصنير وكان له وصي فأحبار الفاصي السع لم يعد عدم صحه هذه الاحاره اد لسن للقاصي ولايه اشتاه العدد مع وجود الوصي ع فلا يملك احاربه ادا صدر من العصولي ه

س - أن صدر الاحارة حال حاء المصولي ، وهذا اذا كان العصوي يهير الاحارة وكيلا لا سعيرا ، وهو بكون وكيلا في عقود الماوصات التي يرجع حقوقها الله عدما يصبعها إلى نفسه كالبيع والاحارة ، وابدا السرط هذا الشرط لان ماشرة المصوبي هذه العقود بنصية عند احارتها أن يقوم على حقوقها وتنفيذها بعد مناشرته هذه العقود فاستارم دبات كله أن يكون الاحارة حال حياته ، أما العقود الاحرى التي نعسر فيها المصولي سفيرا بعد الاحارة ، وممرا محصا عن المحير فلا شرط صدور الاحارة حال حياة العصولي ، بل نصبح بعد وقانه ، لان مهنته سهي ناشهاه عبارته ، كما سورة العصولي ، مات فللمرأة أن يحدر هذا العد بعد وقاته ،

ح بـ أن نصدر الأحارة في حياة العاقد الآخر الذي تعاقد مع العصولي حتى يطهر أثر نفادها في حقه فيطالب لها صار عليه من حتى ، ويتعالب لما صار له من حتى .

د ـــــ أن نصدر حال بقاء محل النقد ، حتى بطهر أثر النقد فيه • وعلى

⁽۱) الكاساني جه ص ١٤٩ ، قسع القدار حه ص ٣١١ ، الاستعاد على الخفيف ، الرجع السابق ، حن ١١١ جه على الخفيف ، الرجع السابق ، حن ١١١ جه على ال

هذا لا تصبح احازة عقد البيع بعد هلاك المبيع ، لان أثر العقد لا يعهر في معدوم فلا تصبح الاجازة ،

٤٠٥ ـ. فسخ العقد قبل الاجازة :

عقد العصوبي موقوف على احازة من عقد له عكما قلما ه هم الديهي أن يكون نصاحب الشأن هه الحق في اجتاله بعدم احارته و كدلك يشت هذا الحق المعصوبي في عقود المعاوسات التي ترجع حقوقها البه حتى يتحلص من هذه الحقوق لو أحاز صاحب الشأن هذه العقود و وأحيرا فان لمن تعاقد مع العصولي حق فسح النقد أنصا ولو حد قوله ما دام صاحب الشآن لسم يحر العدد عد و وادما كان للعاقد الأحر هذا الحق لان النقد لم يتم ولان من حق هذا العاقد أن يدمع عن نفسه ما قسد عني أن يلحقه من أضران بسب تعاهده مع من لا ولاية له عني اشاه المقد (1) ه



عيوب العقد

٣٠١٤ - تمهيساد :

فلما ع قما سق ، ال المعد ، في حددته ، الافي الدي العاقد سن والفافهما على الشاء عقد معين ، وهذا الأنفاق النصاص عند العاقدان فلسله ورصاءهما به ، ولكن قد بكول في الرادة العاقد حدل للجملية معلمة عار صاحة للكوين عقد سلم ، فلتشأ العقد مصا لا سرتب عليه الاثار القرارة به سسرعا لو كان قد شأ صحيحا ، وهذه العنوب التي قد للحق الأرادة والادس اشاء العقد ، فرجع ، في عالم صورها ، أي العلقة ، واعين والنعر بر ، والأكراه ، وتتكلم عن كل واحد منها في مبحث على حدة ،

للنجنث لأؤل

القليط

العلط عمر العلط عمر كما من عوب الأرادة و حالبه هوم لا بقس للحمل على لوهم عبر الواقع أنه و والدي لويده لا لقلط هنا هو ما كان مبعلتا للمحل العقد و والملط في محل اللغد الما أن لكون في حسبه والما أن لكون في حسبه والما أن لكون في حسبه والما أن لكون في وصفه و فسل الأول أن شسري يافوه فادا هو رحاح ۽ أو شسري لوه على الله من صوف فادا هو من قطن و ومن الثاني أن شسري بافونا على الله أحمر فادا هو أصفر ۽ أو شسري النقره على الها حلوب فا الله على عبر حلوب يا أو شسري فضا على الله مصري المشأ فادا هو ياياني و

٣٥٣ – الشريعة الاسلامية (م-٣٣)

⁽١) مصادر الحق للسنهوري ج٢ ص١٠٤

4 • 4 ــ العلط الباطني والظاهري :

والملط موعه ، أي ما كان معلقا بالحيس أو بالوصف ، قد يكون بالسي ، وقد يكون طاهريا ، فالصلط الباطني ما كان قائما في تصور العاقبة واعتقاده ، أي أن يتوهم العاقد محل النفد على غير ماهيته أو على غير صفته ، ولا يوحد في صبعة العقد ما بدل على توهمه هذا ، كمن يشتري حاتما من النحاس معروضا أمامه يعتقده من الدهب ، ولا يذكر في صبعه العقد ما يدل على اعتقاده ، أو يشتري هرة يعقد انها كثيرة الدار والنحليب ، دون أن يذكر في صبغة العقد ما يدل على اعتقاده ،

أما العلط الطاهري ، فهو نوهم يتوم في النفس ويرد في صيعة العقد ما بدل على ذلك ، كمل يتمون لآخر التسريت منك هذا الناس بكدا فنقول الآخر قبلت ، ثم يطهر الله دجاج ،

200 - اثر القلط في العقد :

ولا خلاف بين العمها، في أن الملط الناطني لانؤتر في المقناد النعسة وصحته بمالان النسرة في المقود بالصارء أو ما يقوم مقامها دون النوايا استشرة العقبية التي لا يدل عليها دليل =

أما العلما العاهري عال كان في الحسن أبطن العقد وال كان في الوصف حمن العقد موقوفا فابلا بلفسح من فام فيه العلما و وقد دكس الفقية في العلما في المحل عطابوا : اذا سماد العاقد وأشار الى عيره عكانت العرة بالمسمى دون ما أشار الله اذا الخلف الحسن عوطل العقد في هذه الحاله عكس قال الأحر اشتريت منك هذا الحائم من دهب به وأشباد اليه به قادا هو من تحاس علم يتعقد العقد ها و وان اتحد الحسن بين ها سماد وأشار اليه واحتلف الوصف عكانت العيرة بالمشار اليه والعقد العقد علمه موقوفا على الحارد العاقد العالما و بهذه الفاعدة أحد القانون المدسى العراقيي الحارد العاقد العالما و بهذه الفاعدة أحد القانون المدسى العراقيي العراد العاقد العالما و بهذه الفاعدة أحد القانون المدسى

وأساكان العلط في الحسن منطلا للنقد ، لأن العلط فيه بعدم المحل ،

⁽١) المادة ١١٧ من العابون للدلي العرامي *

والعقد لأ توجب بدون مجله ، والمجل ها مقدوم ، فلا تعقد العقد ، وحتى ادا اتحد التحسن و كن النقاوت بين حقيقة النقود عليه وما أزاده العاقد كان تفاوتا فاحشا ، فان النقط ها يعسر بحكم العلقة في حسن النجن فينظلسان النقد ، كما بو اشترى دارا من احر فادا بها من لين ، أو اشترى بوء على اته من صوف فاذا هو من قشن(١) ه

والما كال حكم الملك في الوصف هو ما ذكره ، وهو المعاد العصد مع المكان فليجه ، لال أسل المجل لموجود ، وهيدا لكفي لالمقاد العقد المكل فلوات الوصف البرعوب فيه لكون المقد لموفوقا على الأجاره ، قابلا للفليح ، وحكم العلط في الوصف للجري في المقود المائلة للفليح كالبيح وللجود ، أما ما لا نفس الفليح كالكاح ، فالمقد لازم ولا يجوز فيه المسلح عبد جمهور الفقهاء ، حلاقا للحائلة الدين أخروا هذا اللحكم في حليله المقود حتى في السكاح ، قادا لروح شخص المرأة على الها لكر أو متعلمة فظهرت ألا أو حاهلة كان له ، في هذه الجائلة ، فليح المقد ،

للبَحِّتُ لِثَالِيَ الفين والتفريسر

١٤٥٠ = الفين :

العس لعه النعص ، وبريد العقها، به أن أحد البدلين في عثود المناوضة عبر منكافي، مع الأحر في القيمة عبد التعافد ، فنو ناع شيخص ما فيمية ماله تحمسين ، أو سائين ، كان البالسع في الحالسة الأولى هو السول ، وكان المشتري في الحالة الثانية هو المشون ،

413 - أبواع الغين :

والمن سير وفاحشن • قانيستر ما بدخيل بحث بقويم المومين أي مدير أهن الحيرة • فلو باغ شخص طرة بحيستين دينيارا فقومها بقص أهيل الحير، بحيستان ، كان المن أهي ، لان القص في الشمل أمر محتمل غير ثاب • وانس العاحش ما لا

⁽١) مصادر الحق للدكتور السمهوري ج٢ ص١١٤٠ -

مدحل بحد نقويم المقومان ، كما لو مع النفره ، في مثالاً السابق ، بسعيل كان العلى فاحشا ، لأن الشمل الذي بعد به النفره لم ساوله نقولم الهلى المحلوه ولا تعصيم ، وهناك أزاء في تفسير المراد بانعل السير والعاحش ، فعد تعصيم اليسير ما كان عصب العشر أو أفل فال كان أكبر فهو فاحش، وقال عبر مؤلاء العلى الماحش بنس سواء في حميع الأموال ، فهو ما كان تصف العشر أو أكبر في العروض (1) ، والعشر أو أكبر في العيوال ، والعدل أو أكبر في المعارفي العروض (1) ، والعدل محله الأحكام المدلية ، والحيل المرافى القديم (7) ، والهذا الرأي أحدث محله الأحكام المدلية ،

٤١٢ - التغرير :

التقرير في الله الحداع ، والعرور من وقع عليه الحداع ، وعلمه المقهاء براد علمر بر السعمال الفرق الأحمالية لحمل السخص على العاقد في مصلحته ، مع ال الواقع خلاف دلك ، ويسمى النفريل ، في يقض أنواعه ، على الأقل ، بالتدليس »

213 - أنواع التقرير :

التغرير قد يكون صلبا وقد يكون قولبا ء

فالمريز العملي ينحقق بما يقوم له أحد العافدين من أعمال لقصيد تصليل العاقد الآخر والهامة في حقيقة المتقود عليه لحمله على التعاقد - مثل صبع الثوب القدم لنظهر كأنه حديد ، أو نصرية صرع النقرة لتظهر كأنها كثيره الدر واللبن فقدم المشتري على شرائها .

والنمرير القوني ، تكون بالقول من العافد أو عبره ، اذا كان من شأمه

۱۱) تعروض هنا لاموال سعوله عدا الحيوان شرح المحلة للاستاد
 على حيلا ج١ هن١٠٠٤ ع ١١٣٠٠ على حيلا ج١

⁽۲) الكساني ج٦ ص٣٠

⁽٣) اعدة ١٦٥ من المحمة و العبل الماحثي على على قدر بصلف علم في المعروض ، و بعشر في المحيو بات ، والحيس في المعاز أو زيادة ع ، و عدون المدني بعراقي ذكر العبل السمير والعاحشي ولم يحددهما أنظر المجاد ١٢٥ منية ،

أن يعر العاقد الاحر و يحمله على النعافد ، ومن أمثله ما يسمى في المقه الأسلامي ، سبع الأمامه ، وهو يقوم تحميع أنواعه على أساس النس الذي يدعي المائم اله التشري به اسع الذي يريد أن تشيريه الششري و فلا يذكر النائع السمن الحصفي وأوصافه من نأحيل أو تصحيل أو تقسيط ، فيكون كثمان هذه الأمور من النائع عن المشيري بعريزا منه بالمششري وحانة لنه وحداعا أ ، ومن أمله أنصا قون النائع ، مع الحلف أو بدويه ، للمشتري ال عبره دفع في المبع أكبر منها يدفعه والله مع هذا يؤثره بالبيع بهذا النمن الأقل ، وقد يصدر النعرير القولي من العبر أي من عبر المتعاقد بن مع علم أحدهما به أو بواطي، مع العار ، فسجدع به المعاقد الأخر ، كما في يسع البحش الأخر ، كما في يسع

٤١٤ - أثر القبن والتغرير في العقد :

للس أثمر العلل والتعريز في العقد واحدا ، كما أن هذا الاثمر ليسى محل الغاق على الفقهاء ، بن فيه عصل وشيء من الأخلاف ، فلا بد من ذكر الحالات المجتلفة التي يكون في تعصها على فقط ، أو نفر تر فقط ، أو يحتمع في تعصها الآخر الأمران ، مع بنان حكم كل حالة ،

٥ ٤١ - أولا - أثر القبن وحده :

ادا كان المن يسترا فلا أثر له في المقد م يمعنى أن المقد معه سعفد صححا ، لأن العلى الستر كثير الوقوع ولا عكن التجرز منه ، والناس عادة شنامجون به ، و سنشى من ذلك سع المدان بدين مستعرق ادا كان محجودا عليه السب هذا الدان ، فإن سعه نمس بستر بكون موقوفا على الحادء المائين الا ادا رفع العلى من قبل المشتري ، وكذلك مع المريض مرض الموت ادا كان مدانا بدين مستعرف ، فحكمه كما سبق ، ولكن لا نظهر الوقات ايعله

⁽۱) و سع الامامه أمواع ، قال كان الشراء بزيادة معلومة على الثمن الاصلي لاصلي فهو سع لمرابحة ، وإن كان منعصال بقفر معلوم عن الثمن الاصلي فهو بيع التولية ، فهو سع أوصدمة ، وإن كان تنفس الشمل الاصلي فهو بيع التولية ، (۲) أنظر ص٣٦ من هذه المذكرات في تعريف سم البحش ،

الا ادا مان في مرضه لشحقن أن المرض مرض المون⁽¹⁾ م وهذا التحكم في التحاليين رعاية لحق الدائنين ه

ما العس الماحش وحده ، فقد احتلف الفقهاء في بأثيره في العفد • فيتهم من جعله مؤالرا في العقد ۽ فالعقد بتعقد معه ۽ والکن بيجي من أصابع النس أن تقليحه ۽ لأن هذا الص صرر بالميون ۽ والصري برال ۽ ورواله خول بشكين المفيون من فسلخه ﴿ ومنهم من لم يلحمل له تأثيرًا في العمد ع فالمعه المعه المعدد فلحجا عبر فاس للمسلح ، لأن عقود المعاوضات ، التي يقع فيها التين عقبود لارمية في الأمسيل» وأعطياه المون حق فينجها يراثرل رومها ونمنع استفراد المساملات وحمايه العافسد من المني بكون بأحدم الجدر واحتباطه لمنبه لا باعطائه حق الصبح بحجه انص ء فادا لم يتبصر وناجد بالخبطة والجدر فوقع في النس فهو المسؤول عن تقصيره ويتجمسن سحه هذا التصير ، ولكن سيسي من ذلك العلى العاجش في العفود التي برد على أموال التحجور عليهم تصمر أو سعه أو حيون ، أو برد هدء العقوم في أموان سب المال أو الوقف ، فان العس ، في هذه الأحوال ، يبطن العقود الصاررة في هذه الأموان مبني له الولاية عليها . ووجه هذا الأستثناء ال تصرفات من به أبولاته على هذه الأموال متوقف بالصلحة ء أي بمصلحة المولى عليهم بم فاعاعها مع العبل العاحش صرار الهم فطعان والصرار الرال يم واراسه بكون تنظلان هذه التصرفات ، لأن الأولياء على من ذكرنا لا بملكون هسده التصرفات المرافي الدأي النابي واستبنائه أحد القانون المدني الفرافي الأم

⁽١) الاستاد على الجعيف المرجع السابق ، ص١١٩٠٠

 ⁽٦) لاستناه والنظائر لابن تحتم وشيرح الحيوي ح٢ ص١٥٩٠.
 سرح تكثر بدرتلغي ح٤ ص٧٩٠ ، المدخل بلغقه الاستلامي بالاستناد محميت سيلام مدكور ص١٤٨ ـ ١٤٩ ، الاستناد علي الجعيف ، المرجع لستانق ، ص١٢٠ ٠

 ⁽٣) باده ١٣٤ من القابرن المدني العراقي ، وقد نصب في فعربيها
 الأولى والثانية على ما يأتي

محرد العس لا يمتح من تعاذ العقد ما دام الغين لم يصحبه تقوير •
 على نه اد كان لمس فاحشنا وكان المعنون محجورا أو كان المال الذي حصنل بنه عدم مال الدولة أو الوقف قال العقد بكون باطلاء •

ادا كان التعرير وحدد ، وفيه تصليل وايهام بلعاقد بوجود صفة معنه مرعوب فيها في المقد ، نولاها ما أقدم على لتعاقد ، كان للمعرور في هسده الحاله حق فسنح المعدد ، ويتسرف تنوت حق انفسنح بلمعرود ، أن لا بكون انوسف العائب منا يدرك بالعيان والمشاهدة ، لانسبه ان كان كدلك التعلى النعريز عن العاقد ، فيتفي حق انفسنح نه (۱) ، ويؤيد هسدا الرأي حديث النعريسة (۲) ،

217 ـ ثالثا ـ أثر الغين والتغرير مجتمعين :

ادا احتمع العلى والتعرير في العقد ، بأن كان المن بأحد المعاقدين فاحتنا وهو شبخة تمرير العافد الآخر أو من عمل له كالدلال ، أو مواطئ هذا العاقد مع المبر كما في سع المحتن ، فللمعنول اللحق في فسنع العقد دفعا للصرر عنه ، وردا للقصد اللبي ، عند العاقد الآخر (٢٠) ، وبهذا الرأي أحد القانون المدني العرافي (٤) ، والمن السير اذا اقتران به تعريز لا تكون مسا لعسم العقد ، ولا أن تعمل العقها ، يطلق القول بالمن المقتران معه تعريز و تحمله موجه بلفسنع اذا احتازه الممون المعرور (٥) ،

الأبل والمتم ، ومن ابتاعها فهو بحير البطرين بعد أن يحلمها أن ه وأن شناء ردما وسناعا من بير ، التسبير الوصول ح١٠ ص١٦٠ .

(٤) آسادة ١٩٦١ ، قدا من القانون المدني العراقي : و ادا غور أحاد المتعادس بالإخر وتحقق ان في المعدد غننا فاحشا كان العقد موقوف عنسل خاره المعادد المعرد وقدوف عنسل حاره المعادد المعرد المعرد من عدر المعادد المعنون ال العاقد الأخر عدر المعادد المعنون ان العاقد الأخر كان يعدم أو كان عن المنهن عنيه أن يعلم بهذا المنفرير وقت انوام المعاد ه .

(٥) حده في بهاية المحماح الى شرح لمهاج للرملي ح٤ ص٧٦-٧٤ و وحدس ماء لفدة وماء الرحى المرسل كل ميهما عبد البيح أو الاحاره حتى يتوهم للسيري أو المستأجر كثرته فيريد في عوصه ، ومثلهما جميد المعاوميات ٥٠٠ يثيب الحيار بجامع البدليس أو المعريز ٥٠٠ ه ، من كتاب مصادر الحق للدكتور السمهوري ج٢ ص١٦٢٠ ،

 ⁽١) الاستاد مجيد مصطفى شلني ، لمرجع السابق ، ص ٣٩٨_٣٩٧
 (١) حديث التصريه الذي رواء التجاري وغيره ، « لا تحسيروا الإبل والمنم ، ومن ابتاعها فهو تحير التطرب بعد أن يجلمها أن شاء أمسك

لْمُنْجِمِّتُ إِثْالِكَ الاعراء

٤١٨ – تعريفه وشروطه :

الأكراد هو حمال العبر ، نظر حق ، على أمر المشع عنه شيخويف تقدر تحامل ـــــأي المكرد ــــ على التناعة والصابر العبر حائفا به(١٠ م

وسرط بلحمق لأكراء أن بكون النظاع ما هدد به يه وكان المكرة على معدد به يه وكان المكرة على معدد به يه وكان المكرة والمعدد بلا يقاع ما هدد به يه وكان المكرة والمعدد بلا يعدد بلا يتحقق الأكبراه والمسلوط كدل الله بكون المكرة وأي من وقع عليه الأكراء والمعا من هد يهدد به عاجلا عبدا أو على عليه هد يهدد به عاجلا عبدا أو على عليه على وأن بعين المكرة ما أكرة عليه بحث تأثير هذا النحوف و وشترط كدلت أن بكون المكرة به يأي ما هدد به عصراً المحق النفس باللافها أو بالأف عصوص المكرة أو بما دول دلك كالحس والصرب و أما التهديد بالاف المن المن والحمر به والحالمة ومعض فقها الحدمة والمهديد بالحاق فعيدا شاهدة والمحمر به والحالمة ومعض فقها الحدمة والمهديد بالحاق الأي بس يهم المكرة أمرة بعسر اكراها عد فقها الحدمة والمحمر به وهو كذلك وقع على الولد عند الحدمة والوم على الروح أو فريد دى رحم محرم وأو اذا

 ⁽۱) کشف لاسرار ح٤ ص٣-١٥٠ وغرفه الفادون المدني العرافي ،
 ش عفره لاون س الده ١١٢ ، لاكر ه هو حياز الشيخص بقير حق على
 آن بعمل غيلاً دون وصالم ،

⁽١) كشاف العناع ح ق ص ١٠ يعني ح٧ ص ١٢٠ ، منهاج العنايجين المنح يد سند محسن الحكم ح٢ ص ١٤ ، الهدب ح٢ ص ٨٠ ، النيجيو الر أن ح٨ ص ٨٠ ، حاشمة ابن عابدين ح٥ ص ١١٠ ، كشعب الاسر ر ح٤ ص ١٥٠٣ - وحادي العمرة ٣ ، م ١٩٢ من القابون المدني العراقي ، فوالنهديد بانقاع صرر با والدين أو الروح أو دي رحم محرم والنهديد بحظر يحدش الشرف بعدر اكراها ، ويكون ملحك أو عبر ملحي، بحسب الاحوال ٠٠ -

٤١٩ - أتواع الأكراه :

الأكراء نوعان . ملحيء أو تام . وعبر ملحي. أو باقص(١) .

قالا كراد الملحي، بكون بالتهديد بالاف النفس أو عصو ، لأن حرمه أعصاء الأسال كحرمه النفس بما بها ، والتهديد باللاف حميع المال ، أو تقتل من بهم الأسال أمرد على دأي من جعل هسيدا النهديد اكراها؟ ، وسمي هذا لوع من الأكراد بالاكراد الملحي، لانه تصغير المكره عسي مناشره العمل حوقا من قواب النفس أو المصو أو إنال ، وهو تفسد الأحيال وتعدم الرصا عند الحسيال لايهما عبد الرساعة الحديث ، وعدد عبرهم بعدم الرصا والأحسسال لايهما القصد الى قعل معدور عليه مردد بن الوجود والعدم برجيح أحدهما على الأحر ، وتعدير آخر هو المصد الى قعل معدور عليه مردد بن الوجود والعدم برجيح أحدهما على وقد بحول المعلى الأكراء ، فالكر ، توقع المعلى عصده الله واحتباره به ، ولكن وهذا المعلى لا يتول بالأكراء ، فالكر ، توقع المعلى عصده الله واحتباره به ، ولكن عدا الأحراد مي على احبار المكرة واكراهه كان احباره فاسدا ، أما العدى لا يوجد مع الأكراء ،

أما الأكراد عبر الملحيء ، فلكون لانصرت والحسن و لحو ديك . أي لكون بالنهديد عا دون اتلاف النفس أو العصو أو النال وهو للجتلف الحتلاف

 ⁽۱) و بعض بعقها، بدگرون ما به بتجفی الاکر ما کالفیل و الصرب دون آن نفستوه لی اکراه مدخی، وغیر ملحی، المصلی ح۷ ص ۱۳۰ با الهدف دلشیر ازی ج۲ ص ۸۳ ه

⁽٢) حاء في الففرة ٢ ، م١٩٢٢ من الفانون المدني المراقي ، ويكون الأكراء منحث ادا كان تهديدا بخطر حسيم مجدف كاتلاف بفس أو عصبو أو صرب مبرح أو ابداء شديد أو الآلاف خطير في المال ، وبكون غير ملحيء دد كان تهديد، بما هو دون ذلك كالمحبس والقبرت على حسب أحسبوال الناس ه - وهذه العفرة مأخوذة من الفقة الإسلامي ، كما هو مذكبور في الصلب ،

الاشتخاص (۱) . وهو بعدم الرصا واكنه لا نصبه الاحتبار لعدم الاصطراد على مناشره ما أكره عليه لسكنه من الصبر على ما هدد به بخلاف الأكسرام الملحنيين .

٢٠ ــ اثر الاكراه في عفود الكره وتصرفانه -

عد الجدية لا نصر افرادات المكره على اعساد الافسراد انعا كال سرحج حاب المحدق فيه ع و الأكراد سرحج حاب الكدب فلا يعشر ه أما تصرفانه المهولية المهولية النبي لا تحمل المسح ولا مطن بالهول كالمكاح والطلاق والرجعة عاهدة النصرفات هم صحيحة بافدة لا أثر بالأكراه فيها و وحجتهم في دلك ال عدد التصرفات هم صحيحة المدة لا أثر بالأكراه فيها و وحجتهم باحتياره ، لان الشادح اعبر التلفظ بها فائما مقام ارادة معناها وحكمها مدليل وقوعها من الهارا مع الله لم يقصد حكمها ولم يرد معناها عاديكره أولى لايه فهد العامها واحتار حكمها عوال كان احتياره فاسدا اذا كسال الأكراه ملحئالاً في المنات بحمصل المسح ولا نصح مع الهرب كالم ويحوه عائل أثر الأكراه فيها الفساد عقع فالمدة لا باطله و وحجمهم ان الأكراه بعدم الرصا لا الاحتيار و والرصا فيقع فالمدة لا باطله و وحجمهم ان الأكراء بعدم الرصا لا الاحتيار و والرصا شرط لمصحة لا بلانعال ، فيقع هذه التصرفات معقده الا الها فالمده الكلام المسحة لا بلانعال ، فيقع هذه التصرفات معقده الا الها فالمده الكلام المسحة المناه عليه المناه المن

⁽١) في الدوه ١١٤ من الفانون بدني الفراقي ، يحتف الأكراه بالدي أخيال الإستخاص وسنتهم وصنعتهم ومناصبتهم ومن كرهم الاحتماعية ودرجة بالرهم وبالهم من الحبس والصرب كثرة وقلة وشده وصنفة » . وهذه باده بنكم عن الأكراء عبر التحيية ولها أساسها في نقفة الإسلامي .

 ⁽٢) ولكن فسناد الأحسار يعلمني فسناد المقد ما دام الاحتاف يقوفون بين الرصا والاحتسار ، ولقولون للسناد الاحير في الأكراء لللحيء ، وتسكمهم لم تصريحوا بهذا ، النظر الكاسبائي ج٧ ص١٨٢ وما تعدها .

⁽٣) وتقولون ن الفساد برتفع دا أخاره المكوم بعد روال اكر هه -ولكن يرى رفر ، من ثبه الفته الحقي إن الفقد هنا موقوف لا فاسد لان يدي نتجه الإخاره هو الموقوف لا الفاسك وقول رفر قوي على مقتضى لفقة الحقيق ، أنظر شرح الكر للرينعي ح٥ ص١٨٧ وما تقدما و وتقول رفر أحد الفاتون المدني العراقي ، فقد حادق للده ١١٥ ، من أكره اكراها مقتبرا بأحد توعي الأكرام على أبرام عقد لا يتقد عقام » "

2۲۱ – وعد عبر الحقة ، كالجعمرية والشافعة والحابلة ، لا يسرب على أول الكرم حكم ، فأقواله كلها مهدرد ، فلا نقع طلافية ولا يبعة ولا شراؤه ولا أي تصرف قولي آخر ، وحجهم من وجود كبرة ، مها(١)

أ ال الله أسلى أسفط عن الكرد حكم الكفر ادا يُطق بكلمه الكفر ، حاء في الفرال الكريم عالا من أكرد وقليه مطبش بالانمال ، و واحسكام الكفر أعظم من أحكام النبع واشتراء وتحوهما ، لأن الكفر بيريب عليه فراق الروجة ، وارهاق الروح ، فاذا سفط الأعظم سفط الاصفر .

ب مدحاء الحديث عن السي (ص) ، ، ان الله وضع عن أمني العطأ والسبان وما الشكرهوا عليه ، ، وفي حديث الحر : ، لا طلاق في اعلاق ، وقسر الأعلاق بالأكراء ، وعن الأمام علي بن أبي طالب لا طلاق لمكره ، ومثل هذا روي عن فقها، الصحابة ، وكل هذا بدن على عدم اعتبار عقود وتصرفات المكرم ،

ح بداعصد لما وصع له النصرف شرط بجواره ، وبهدا لا يصبح بصرف انصبي واللحول ما وهذا الشرط يفوت بالأكراء ، لان المكرد لا يقصيب بالتصرف ما وصع له ، وابنا بعصد تصرفه دفع الصرر عن بفسه م

د ــ المكره بأني «للفط دفعا للادى عن نصبه غير فاصد للعسام ، ولا مريد حكمه ، فبلزم أن بعشر فوله بموا بمبريه كلام النحبون والثائم ومن لا قصد له »

844 ـــ و برد التحقيه عسلى همسنده الادسسة بأن الاكراء لا بعبل في الاعتقادات ، ولهذا علمي عن المكرء ادا بعلق بكلمه الكفر ، ويقو يون في جديث ، علمي عن أمني التحقأ والسبيان وما استكر هوا علمه ، ان النزاد به الاكراء على على الكفر ، لأن القوم آبداك كانوا حد سي عهد بالاسلام ، وكان الاكراء على الكفر يقع من المشركين ، وحتى لو كان البراد بالاكراء في هذا التحديث

 ⁽۱) كتاب لحارف بلطوسي ۲۰ ص۲۵٪، ومنهاج الصالحين بنيختهد نسيد محسن الحكتم ۲۰ ص۱۸۲ ـ ۱۸۳، الام لتشافعي ۳۰ ص ۲ اعلام الموقفين ۳۰ ص۱۰۸ و ۳۰ ص۳۵ ـ ۱۶٪ وزاد المعاد ۳۰ ص۲۰ ، الكاساني ۳۶ ص۱۸۲ ـ ۱۸۶ ، تلفني ۳۰ ص۱۱۸ ۴

الأكراد على عبر الكفر فلا بسلم ال العنود وسائر التصرفات القولمة مستكرة علمها ، لأن الأكراء لا يؤتر في الأفتادات ، لأن أحدا لا يستصح أن يستعمل سال عبرة فكان المتكلم مختارا فيما تتكلم به ، فلا يكون مسكرها عليه ، فلا يساوله الحديث ، أما ان العصد الى ما وضع له المصرف سرحا حوارد ، فهذا مردود يطلاق الهازل فاله يقع مع أنه عبر فاصد ما وضع به المصرف ، وحلى لو كان هسدا شرطا فهو موجود في الأكراد ، الأمكرة فاصد دفع الهلاث عن عليه ، ولا يندفع هذا الهلاث الأكار المتحد الى ما وضع له المصرف ، فكان فاصدا السنة صرود ، أما الأثار المروية بعده وقوع طلاق المكرد ، فانها تعارض بأثار أحرى بصت على المروية بعده وقوع طلاق المكرد ، فانها تعارض بأثار أحرى بصت على وقوع طلاقه ، فلا يكون آثارهم أولى بالقبون من آثاريا وأحاديشا ،

223 - الغول الراجع :

العول الذي يبحث ، هو ما دهب الله الحميون ، فلا يقع أي عقد أو لا سحله ، فحمل صرف فوني من المكرد للواء أكان لحلل المسح أو لا للحلم ، فحمل عقود و يسرفان المكرد للمالم ، وما ذكره الحلمة لا للهض حجه لما دهوا لله ، وما يكروه من أدية وردود ، قابل للرد والمنافشة ، ولكسا ها ذكر للمصل ما يرد به عني الحلمة ، فقول ، أن اختجاجهم يوقوع طلاق الهاري وكاحه لا يعد ، لان الهاري بأني بالسب مجارا علما بمعاد ويما شرب عليه ، أما المكرد فاله بأني به مكرها فاصدا دفع الادي عن يمسه ، فهسو يسرله من يحكي قول عيره ، فأس هذا من بالذوكيف بشياويان في الحكم ؟ والنص حاء يوقوع طلاق الهاري فأس النص يوقوعه من المكرد ؟ ثم ان اعبار التراضي في السع يوجب اعتباره في البكاح و حود نظر بن أولى ، لان شأن المراضي في المناز من أولى أن لا تستجل الأ بالتراضي الشرعي المعتبر ، ويهذا بهي الوبي أن يروح الرأة الذي يحب ولايته الا يرضاها أن ، وقولهم ان الأكراء لا يميل في الأقوال ، مردود أن النص الفر آني لم يرب أثرا على كلمة الكور يقولها المكرد ، وهذا دين اعتبار الاكراه في الاقوال ،

⁽١) - نظرية العقد لاس تبمية ص٥٥٥ -



أقسسيام العقد

1 4 = TOBULL

مصم المد الى عسما محلمه لاعدادات محلمه ، فيساك تمسيم باعتباد توع باعتباد وقت اتصال حكمه يصيفته ، وقالت باعتباد توع المرد التي بحول عنه ، فقسمات العد ، الله ، هوم على أساس الحهه التي بعد مها اله ، وسلكم فيما بلي ، في أبحاث منابه ، على كل عسم من هذه التقاسيم »

لْمُبَحِّتُ إِلْأَوْلَا المقد باعتبار وصفه

يوصف المقد بالحل والحرمة ، أو بالوحول والدل والكراهة ، لما على طلب المنادع له أو الاحدة أو لهية عنه ، وعلى أساس بنه الماقد وقصده ، والوصف من هذه الأوصاف التي تلحق العقد يسمنه المفهاد ، لحكم المقد » فحكم المعد ، نعني فيما للمنه ، ما للحق الفقد من هذه الأوصاف ، وعلى هذا الأساس يقولون ، مثلا ، حكم النع الأباحة ، أي أنه مناح ، وحلكم الريا الحرمة ، أي أنه محرم ، وحكم الرواح لل يحق من حلق عسلى للسنة الوقوع في الريا لد الوحوب ، أي أنه واحد في حقة ، وهكذا ،

وقد يصلق العفها، عباره م حكم العقد ، وير ندون بها ما نكون للعقد من وصف يرجع الى ما للعقد من وحود معين سرمت عليه آثاره أو لا شربت أو من فوه ملزمه لعاقديه أو عبر ملزمه ، فيقولون حكم هذا العقد الله ناطل لا تترتب عليه آثاره ، وحكم هذا المقد صحيح تترتب عليه آثاره ، وحكم عقد الوكاه الله عبر لاره ، وحكم عقد الاحارث الله لاره ، وحكم عقد المصولي الله موقوف على احاره من له الشأل فله ، قال أحازه للله ، والله يعجره للله الشأل فله ، قال أحازه لله ، والله يعجره للله المقد ، هو ما لمريده في هيدا المحت ، وعلى أساسه ينقسم العقد الى عدة هسمات على أساس الوست الذي للحق لله على النحو الذي ذكر لا أنها ، وسندكر هسدد التقسيمات تناعا مع شرح موجز لها ،

٤٣٦ - أولا - الصحيح وغير الصحيح :

العد العلمين هو ما كان سبا صالحا برب آثاره اشرعية عليمه و وهو العد المنعد الذي لا حلن في ركبه تصدوره من أهله ، وكان محلمه قابلا لحكمه ، وسلمت أوصافه من الجلل ، ولم تعرن به شرط من اشروط القاسمة ، وتعن عنه العقها، لأنه العقد الشسروع بدائسه بـ أي بأصله بـ ووضعه ، وهذا العد سرب عليه آثاره المقررة به شرعاله ،

وعير الصحح ، هو الذي لم تتوافر فيه شروطه وأركانه ، وهو عند الجدملة بنقسم الى فسمال : باطل وقائله ، فالناطل ، عندهم ، ما كان محلا ، والحلل فله راحم الى دكه ، كأن بكون صبعة المقد مصلة علير سليمة لا اعلا لها ، كما لو كان القول عبر مطابق بلايجاب ، أو كان الحن عليم فائل بحكم المقد كما في بنع ما سس بنال أصلا ، والعقد الباطل هو والعدوم سواء لانه غير منعد أصلا ، وغير مشروع أصلا ، ولهذا يعرون عنه بأسة المقد عبر المشروع لا بداله ولا توضعه ، ولا درات عليه آثاره الشرعة ، لان هذه الأثار تشرت على ما له وجود شرعي معشر ، والعقد الناطل بنس له هذا الوجود وان كان له وجود حلي في الحاراج ، ولكن لا أثر لهذا الوجود فهو بحكم المعدوم ،

والفلسد ، عبد الجمعية ، ما كان مجتلا ، والجلل فيه راجع ابي وصف

⁽١) - لاسياد على التعنف ، الرجع السابق ، ص١١٢٠ -

٢) الاستاذ على قراعه ، المرجع السابق ، ص٧٧ .

من اوصافه اللازمة به • فهو عقد منعد سلامة ركبة _ وهو الابتحـــان والفنول _ من أي حلل ، والنحل فائل تحكم الفقد ، وهذا الفدر من السلامة بكمي لاسقاد العقد • وكن التحلل طرأ على بعض أوصافه التجارجية فأهــدد كما يو افتران العقد شرط فالله ، أو كان الشمن مؤجلا الى أحل مجهـول بؤدي الن سراع ، أو كان السم عبر معين ، أو ال عقد الكاح حلا من الشهود ، وبحو به • وبعير العقياء عن العقد العالمة بأنه ما كان مشروعا بأسلة لا يوصفه ،

والعد العالمة لا شرب علمه الآثار الشرعة القررة له لو كان منحيحا ويلزم فسحة من فلل عالمائه لاله لللل محل رعاله الشارع و ولكن فسعة تشرب علمه ع أحانا عصص الآثار الرا فام العافسة للمعدد عكسا لو قبص المشري الملح لالله العالمة عادل النائع عالمة لهذا العلم للملكة وكما في المكاح العالمة اذا حصل فله دحول فاله للحل علم الملك و وحل العدة على الروحة عند العريق للهما عوبست فله السب رعاية للحق الطعل الماء وواصح من هذه الامثلة أن العقد العالمة لم يشرب عليه لذاته أثر شرعي عوالما لرست علمه للعمل الآثار لعلم العلمة القالمة محل رعايمة والمنازع للشبهة القائمة للمسب العقد القالمة ه

٤٣٨ ــ المنجم وغير المنجيح عند الجمهور :

وحمهور العقهاء عبر الحصه ، نقسمون النقد فسمه تماتيه لا تلائية ، فالعقد ، عدهم ، صحبح ، وغير صحبح ، فاعسجيح ما كان مسجما لشروط الصبحه والأمعاد ، أي ما كان أركانه وشروطه وأوسافه سليمه لا حلس فيها على نحو تترتب عليه آلاره القررة له شرعا ، وغير الصحيح ما ليسس كذلت ، فهو ، عدهم ، وع واحد هو الناطن أو العاسد ، فهما السمال لسمى واحد هو العقد غير الصحيح ، فعير الصحيح ما كان فيه خلل ، سواء لمان هذا الحلن في صحة ، أو في العاقدين ، أو في محله ، أو في أوضافه

 ⁽١) الكاساني ح٥ ص ٢٩٩ وعا بعدها ، شــرح الكنز للرينعي ج٤
 ص ٦٠ ــ ٦١ ٠

اللارمة به كجهانه اسمن أو المجن او باريخ أداء النص ، ومع التناق الجمهور على ما قلب ، الأ أنهم احتلتوا في حكم العقد الذي يرجع الحلن فلسمه الى وصف عبر لازم المفتد أي في أمر مجاوز به ، كما في النهي عن السع وقب النداء فسلاد الجمعة ، او النهي عن البحش في المنع ، فاكثر هم فانوا المنعلان (١) ، المفتد في هذذ الجانة مع الكراهة ، وقلة منهم قانوا بالتعلان (١) ،

253 - باسا ـ التافاء والموقوف :

فلما أن العدم العسجيج ما تصلح أن يكون بنيا لتراب الآثار السرعيسة عليه - وهذه الآثار قد تصهر في النجاب عند نمام المقاد العدد دون توقف على الحارة أحداء وهذا هو العدد الثالد - وقد تنوقف طهور هذه الآثار عسلى الحازة الدير وهذا هو العقد الموثوف -

أ ــ العد النافد حو العد الصحيح الصادر من كامل الأهلية والولاية كما لو عقد النابع العافل الرشيد عقدا النصبة أو لعبره بالنابة على هذا العبر وكان ما عقده في حدود لبانية م وحكم هذا العمد لراب آثاره عليسية دول توقف على الحارة أحد ه

ب المقد الموقوف هو العقد الصادر من شخص بليتم بلاهليه ولكن لا للمقت ولايه البيدار هذا المقد واشتائه ، كمت في عمرقات العصولي والصلي الممر الدائرة من اللهم والصرر ، فإن عصرفات القصولي موقوفة عني الحارة من له شيأن فيها ، وعمرفات الصلي الممير موقوقة عني احتارة وليه ، فاذا حصلت هذه الأحارة بقد النفد والا يقل »

٤٣٠ ــ ثالثا ــ اثلازم وغير اللازم:

والمقد النافد ، ينقسم الى لازم ، وغير لازم :

آ - فالمقد اللازم ، هو الذي لا تملك أحد العاقدين فسلحه دون رصا

⁽١) كشاف القدع ج٢ ص٥ وما بعدها ، الشرح الكبير للدرديس ح٣ ص٦٠٠ ، معدمات ابن رشد ح٢ ص٢١٣ وما بعدها ، ويلاحظ هما ، ال عداون المدني العراقي حد بالعسمة الشائية ، فقد ذكر العقد السنائل ، ومنى يكون باطلا ، ولم يدكر العاسد ، أنظر اللواد ١٣٧ – ١٤٠ -

العاقد لاحر كاسع والاحاره و ويلاحظ ها ال امكان فيح العد الدالارم العاقد بن النا يكول في العقود العابلة للمسح ، أما التي لا تقبل النسخ بطيحها قانها تنقى لازمه ولا يمكن فسنجها حتى ولو أزاد الماقدال دنات ، كالحلم – وهو العلاق على مال – وكفقد الرواح قانه بعد العقاده لا يمكن فسنجه من قبل أحد النظر فيل ولا بمسح بالعاقهما ، ولا يعرض على قولنا هذا بما للروح من حق الطلاق ، قال الطلاق انهاء لعقد الرواح وليس فسنحا له ، لان العسح رفع بلعقد من أساسه واعباره كأن من يكن وارجاع الطرفين أي حالتهما قبل العقادة قلا ينفى من آثار العقد المعسوح شي، ، ويسن العلاق في حالتهما قبل العقادة ولكن لا يرقع ما وقع من آثاره كلروم المهسر ووجوب النعقة ه

را العقد عبر اللازم ، أو العقد الجائر ، كما بسيه ملص العقها ، هو العدد الدي تعسمته بمكن فسحه من قبل أحد العاقدس ، فهو غير لارم في حقهما ، فلكن منهما فسحه على وجه الاعراد والاستقلال متى شاء ، كعقد الوديمة والعاربة ، وقد يكون العقد لازما لاحد العاقدين غير لازم للعاقد الآخر ، فستطح هذا فسجه بسما لا تستطيع الأول ذلك ، مثل عقد الرهن والكفالة ، فالرهن بعد تمامة لازم بالسبه للمدين لا تحود فسحه ، سما هو عبر لازم بالسبة للمربهن فله أن تقسحه مني شاء ، والكفالة عقد لازم بالسبة بلكمان ، غير لازم بالبسة بلكمول له ، فله فسح عقد الكفالة بدون بالسبة بلكمان ، غير لازم بالبسة بلكمان ، غير لازم بالبسة بلكمان له ، فله فسح عقد الكفالة بدون بالسبة بلكمان ،

لمبحث إثابى

العفد باعتبار اتصال حكمه بصبيغته

كما بو قبل حكم البيع تهوت ملكه المبيع للمشتري ، وملكه النص بلائع . وحكم الحوالة بقل الديل من دمه المديل المحل الى دمه المحال عليه . وحكم عقد النكاح افادته ملك المنمه بكل من الروحين بالآخر ، وهكذا . والمقود ليست سواء في اتصال آثارها بها ، فمنها ما يترتب عليها آثارها فور المقادها ، وهدد هي العفود المحرة ، ومنها ما تترتب عليها آثارها في رمن لاحق على المقادها وهده هي العفود المصافه الى استقبل ، ومنها ما فد لا تترتب عليها آثارها مطلقا لابها علمت على شرط وقد لا يوحد هذا الشرط وهده هي العقود الماقة على شرط »

272 - أولا - العقود المنجزة :

العقد المنجر عهو ما بكفي صبحه لاسقاده وترتب آثاره عليه في الحدية وهذا في المقود التي لا بحداج في بنامها الى قبص المعود عليه كما في البيع وبحوه ه قابيع بمحرد صدور صبحه المسرة من الماقدين يتم العقد وتترست اثاره عليه في الحال ع فيتملك المسري البيع ع ويتملك البائع النس ه أما في العقود التي بحثاج في تمامها الى فيص المعود عليه كالهنه ع وتحوها مسس عمود الشرعات عقلا بكفي الصبعة لتمام المعد وترس آثاره عليه في الحال على من لا بد فيه من قبص المقود عليه حتى يتم وتترس آثار عليه ه والعقد هنا قبل القيمن سنجيح عولكه عبر تام ه وهاك عفود لا صبح عبدون قبص عكما في السنم والصرف عقلا بد لصبحة السنم من قبص الثمن عولا بد في الصبحة السنم من قبص الثمن عولا بد في الصبح المستري من قبص الدين في محلس العقد عودون هذا القبص لا يصبح المستري من قبص الدين في محلس العقد عودون هذا القبص لا يصبح المستري من قبص الدين في محلس العقد عودون هذا القبص لا يصبح المستري من قبص الدين في محلس العقد عودون هذا القبص لا يصبح المستري الم

والاصل في العقود أن تكون منجرة ، الا ما كان منها علمينته لا يقيل التنجير ، كنقد الوصية وعقد الايصاء - فالوصية ، وهني معليك مضاف الى ما يعد الموت^(٣) ، عسمتها لا يعنهر أثرها الاسد وفاد النوصي - وكسمندا

 ⁽۱) الاستاد مجید سیلام مذکور ، المرحیح السیاس ، ص ۱۱۲ ،
 والدکتور مجید نوسف موسی ، المرحم السابق ، ص ۶۶۳ *

 ⁽۲) الدر المحارج ص ۱۹۸۵ وعرف الوصيه قابون الوصيسة للمري رقم ۷۱ لسنة ۱۹۶٦ صادته الاولى و الوصية تصرف في التركسة مصافى الى ما يعد الموت ع ٠

الانصاء ، وهو المامه الموصي عبرد وصنا على أولاد. سد وفاته . £٣٣ - ثانيا - العقود المضافة الى المستقبل :

العد الصافي أن السفيل هو الذي بدل صفة على اشاله من حيايي صدور هذه الصفة ولكن أثاء لا تترب عليه الا في رمن مسفيل عيسم الفاقدان في العمد ، كما أو قال شخص لآخر أخريك هذه الدار بعشر من دينارا في الشهر ابتداء من الشهر القادم (١) .

٢٣٤ - والعفود من ناحيه قبولها الاضافة وعدم فيولها بتقسم الى ما ياني .

الم عدود الصحها لا معدد الا مصافية المستمان وهي الوصياحة والايضاء (17) .

ب عنود لا عبل الاصافة وهي ، على ما فاود ، عقود السلمات ، اي العقود التي عبد تبليف الاعبال ، كاسع والصلح على مال والهية واشتركة والمستمة ، والابراء من الدين ، وكدلت عقد المكاح ، و سبب في عليلة فولها الاصافة ، أن هذذ العقود حقلها الشارع أسمانا مقصية إلى التارها في المجال ، فتأجير هذذ الأثار لا شفق وأصل وضعها الشرعى ،

ح - عقود تميل الاصافه (٢٥ مصبح الماعها منجرة كما نصح القاعها مصافه الى المستقبل ، وهسده العقود أنواع : (منها) الاحارة والمرارعة والمرارعة والمارية ولنحو دلك ، والنا حارث الأصافة في هذه العقود لالها برد عسى للملك المنفعة وهي لوحد آنا بعد آن ، فاصافتها لا بناتي أصدل وصفها ، للملك المنفعة وهي لوحد آنا بعد آن ، فاصافتها لا بناتي أصدل وصفها ، (ومنها) الكفالة والحوالة ، والنا حارث الأصافة هنا لاية قد لا تطلبال الكفيل ولا المحال عليه بالدين الا بعد رمن ، فصهما ملتي الأصافة ، فيسال

۲) المستوط ح ۱۵ ص ۷۶ وما تعدماً ، فتنح القديس ح ۷ ص ۱۹۷ وما تعدماً ، فتنح القديس ح ۷ ص ۱۹۷ وما تعدماً ، تشتح أحمد الراهيم ، المرجع السيادي ، ص ۱۸۰ ـ ۱۸۸ الاكتور محمد توسف موسى ص ۱٤٥ ـ ۲۶۵ ، الاستاد محمد مثلام عدكور ، المرجع السابق ، ص ۱۱۳ ـ ۱۱۰ ؛

يتنافيان مع الاصافة إلى الرمن المستقبل • (ومنها) الاسقاطات ، وهسين التصرفات المنصمة السفاط ما لملكه التنجيل ، كالطلاق والعبق والوقف • فله أن يؤخر هذا الاسفاط إلى رمن مستقبل ، كما له أن يوقعه خلا ، (ومنها) الاطلاقات ، وهي عشرفات فنها العلاق ولمكين شبخص من تصرف كان مسوعا منه ، كانوكانه والأدن للصبي في التجازه • والما حارب اصافة هذه النصرفات إلى المستقبل ، لانها للسمتها لا عبد أحكامها وأثارها كالملة حال صدورها ، لل تحدث شيئا فشيئا فلا تشافي مع الاصافة •

د٣٤ ـ العقود العلقة(١) :

العد الملق المترط هو الدي على وحود على وحود شيء آخر م ي أن وجود المعد ربعا بوجود أمر في المستمل ، فادا وحد وحد المقد وال م يوجد لم يوجد المقد - كما يو قال شخص لآخر ال سافرت الى حمارح العراق عاب وكلى في سع داري ، فقال الآخر قبلت - فالمقد العلق لا وجود له فيل وجود الشرط المعلق به - و وشني عد المعلق أن يكول المعلق عدم معدوما وقب التعاقد الا أنه ممكن الوجود في المستمل ، فادا كال موجودا وقت النعاقد ، أو كال مستحيل الوقوع في المستقبل ، فان المعد في الحالمة الأولى بكول منحرا ، لا التعليق صوري فعط ، وفي الحالة الثالث بكول المقد بالله المعلق صوري فعط ، وفي الحالة الثالث بكول المقد بالله المالة بالأولى أن تمول تسخص أنا كميل لك على فلال المقد بالله المنحال المقد وهب لك هده الساعة ، ويتين أنه كال باحجال فيد وهب لك هده الساعة ، ويتين أنه كال باحجال فيد و ومثال الحالة انثائية ، أن تقول لآخر وهبتك هذه الساعة اذا دخل الحمل في سم الحاط ، أو ادا شرب ماه دخلسه ، أو ادا أحيت والدك المحد المحد في هذه الصور على المقد على أمر مستحيل الوقوع فيكول العقد الملت ، فعي هذه الصور على المقد على أمر مستحيل الوقوع فيكول العقد ناطلا أي لا يعقد أصلا «

۱۱) اشتيع أحيد الراهيم ، المرجع النسابق ، ص۱۷۷ - ۱۸۰ ،
 الفروق بقراق ح٤ ص٢٧٦ ، الدكتور محيد توسف موسى ، المرجع السابق ص٨٤٥ ـ ٤٥٠ ، الاستاد محيد مصطفى شدني ، المرجع السابق ، ص٨٤٣ وما بعدهيسا ،

٤٣٦ - والععود من ناحية قابلينها للتعليق وعدمه ، تتقسم الى ما يأتي ٠

آ - عقود لا شل التعليق: وهي على ما قانوه عند التعليكات السي رد على الأعان أو المافع ، سوص أو بدويه ، كالبيع والاحاره والهسمه والعرص والأعاره و بحو دلك ، وانما لم بنجر التعليق في هذه العقود ، لأن الشأن في النعلق علمه أنه فلا توجد وقد لا توجد ، مما بنجعل همده العقود مسرده ، بال الوجود والعدم ، فكون كأنها قمار ، وأيضا قان عقود السليكات يحب أن يكون حارمه حتى بنحقق فيها الرضا الذي هو أسلس النعاد المقد ويرس آثاره ، فادا لم يكن هذه المقود حارمة بأن علقب على شرط ، قان الرضا قد يرول حين تجعق السرط ، فسعقد النعد دون رضا ، وهسيدا لا يحود ، وعنى هذا لا يصبح أن يقال ستك هذه الدار اذا اشتريت دار حاري ، أما عدم حواز بعلى النكاح على شرط ، فأمره واضح ، لأن عقد النكاح لحظورته وتصروره سلامه اساله ووضوح الأمر انتداءا كن همدا النكاح لحظورته وعدم سليعه أو اصافه ، وعنى هذا لا نصح أن يقال تزوجتك عصي شجره وعدم سليعه أو اصافه ، وعنى هذا لا نصح أن يقال تزوجتك على أهلى أو اذا قدم والذي من استمر ،

هدا ، وهناك رأي بحر على عقود التمليكات على شمرط م سواه أكاب عوص أو عبر عوص ، لأن الحاجه قد تدعو الى من هذا التعليق (م) وهذا الرأي له وحاهم ، وتؤيده على الآثار المروية عن البي (ص) وقبها تعليق الهنة على الشرط (٢) ه

ب معدد تقبل العلمي بكل شرط ، كالوكاله ، والوصية والإيصاء ، والاستامات كالعلاق والاعتاق ، وسب حوار التعلمي في هذه العقود ، ال هذا التعلمي في مصن هذه المقود لا سرتب عليه صرو بأحد المعاقدين ، ولال مصلها ، كالعلاق ، استاط لما يملكه الشيخص بمحص ارادته ، فصبح تعليقه على أمر مستقبل ، كما أو قال شخص بروحه ، ان سرف فأت طابق ، فان

⁽١) اعلام الموقمين ، للامام ابن القيم ، ج٣ ص٢٨٨ .

⁽٢) - ثيل الاوطار للشوكاني ، يجا" ص١٠٠ -

الطلاق يقع أذا وقع الشرط بأن سرقت المرأة (١٠ والوكالة لا تعيد آثارها وقت صدورها ، بل تحدد الآثار حين مباشرة الوكالة آتا بعد آن و والوصيه والأصاء ، لا يتر ب عليهما أبر الا بعد وفاة الموضي ، فهما معلقان على شرط الوفاء ، فصح ملتهما على شيء احر عير وفاة الموضي ، ولا صرد في دلك على أحد العافدين .

ح عمود وحص بين بوعين الساعين علي بعدل المعدق وسكن شرك أن يكون الملك عليه سرطا ماسا أي ملائما للعدد ومن هسدد المعود الكمالة والحوالة و والشرط الملائم هو ما كان ماسا مقتصى المصد حسب الشرع أو العرف ، أن بكون بين اشترط وما علق علسه ماسة تقتصي هذا النمليق (٢) و فصح أن فقول للمشتري ١ ان الشحق البيع فأسا كمل شمة و وصح أن خول لأحر ، ان أفرضت فلانا فأنا كميل بهسمدا الدين و وأما اذا كان اشترط عير ملائم فلا يصح التملق عكما بو فسال شخص لآخر ، اذا أمطرت السماء فأنا كملك بما لك من دس في دمسة فرا ، أو اذا بحج في الأمتحان فقد بكملت بما لك من دس في فلان و فول ، أو اذا بحج السي في الأمتحان فقد أحلتك بالدس الذي لك علي على على على ملان و فولت اذا بحج السي في الأمتحان فقد أحلتك بالدس الذي لك علي على على ويور كالهران ع قلا يصح المقد به (٢) و

للنجِّفُ إِلثَالِثَ

اقسام العقد باعتبار نوع آثاره

٤٣٧ ــ لكل عقد أو نصرف آثار مسينة تترتب عليه ، هي غرض العاقد

⁽١) ردهب بعض الفقهاء وسهم لامام بن بنيبه ، الى أن بعليسق الطلاق على شرط ووقاعه اد بعض السرط ، ابنا بكيان أدا كان قصد بتكلم ابناغ الصلاق دا وقع السرط ، أما اد لم بقصيد وقوعه توقوع الشرط ، والمها قصد حين الروحه على عين سيء أو الاستاع بن شيء ، فلا يقع الطلاق د تجفق الشرط ، فتاوى إين قيسية ج٣ ص٣ وما بعدها ،

⁽٢) لاسناد محيد عصطفي سنني ، المرجع السابي ، ص ٣٨٨٠٠

⁽٣) الدكتور محمد يوسف مرسي ، المرجع السابق ، ص٤٥١ .

من أشائه هذا العد أو دائد ، فعقد السع نفيد ملكية المستع للمشتري ، وملكمه التس نظائم ، وهذا هو العرض الذي نقصده العاقدان من عقسة البع ، وعلى هذا الاساس تسوع العقود الى مجموعات ، أي على أسساس العرض منها ، وقد نكون للنقد الواحد أكثر من عرض واحد فيدرج تنحت أكثر من مجموعة ،

١٣٨ - و بدكر فيما يلي هذه المجموعات وما يبدرج تبحث كال مجموعة من عقود وتصرفات :

أولا - عقود التمليكات: وهي التي يكون العرص مها تمدك العين أو المعمة ، سوس ، أو سير عوس ، والتي بموض هي عقود المعاوضات ، والتي بعبر عوض هي عقود التبرعات ، فمن الأولى السع والسلم والاحارة ، والمصاربة ، والمرازعة ، والسافاة ، فكل عقد من هذه العقود فيه مادلـــة ومعاوضة من الحاصين ، أي من طرقي العقد ، ومن الثانية ، أي عقـــود التبرعات ، الهنة ، والأعاره ، والوصية والصدفة ، وليس فيها مسى المعاوضة واسادية ، وابعا فيها سرع ومعونة من حال واحد أي من أحد العاقديس الى الأحــر ،

الله الإسال من حق ع عادا كان الأسقاط الا الدن فهي الأسفاطات المحصة ، وإن كانت سوس فهي اسفاطات فيها ممى المفاوضة ، فني الوع الأول الطلاق المجرد عن المال ، والاعتاق ، والمفو عن القصاص الا بدل ، واتسازل عن حق السقفة ، وابراء الدائل مدانة من الدين ، ومن الثاني الطلاق على مال تدفيه الروحة بطبع طلافها ، وهو المسمى بالحلم ، والمعلو عن القصاص على مال بدفيه الحاني ، ثالثا د عقود التمويض والاطلاق ، وهي التي تتصبيل هو بي الغير واطلاقي يده في التصرف سمل كان ممنوعا علمه قبل هذا التمويض والاطلاق ، واطلاقي يده في التصرف سمل كان ممنوعا علمه قبل هذا التمويض والاطلاق ، كمقد الوكانة والانصاء والادن للصمير المبير بمناشر، بنص أعمال التحارة ، كان مناحه له من قبل ، مثل عرف الوكيل أو ناطر الوقف ، وعزل القصياة والاوصناء ، والجحر على المأدون له بالتجارة .

حامدا معدد التواتفات أو التأمينات : وهي التي يكون الفرض منها المبن الدائل على دينه قبل مدلم ، ومن هذه العقود السكفالة ، والحوالة ، والرهن! ! »

عدد عمود اشتركات * وهي التي يكون العرص منها الاشتراك في العمل والربيخ * ومنها المصاربة والمرازعة والمساطة *

سالما لما عدود التحديد : وهي التي تعصد بها حفظ المسال ، كعقسيد الوديمة ، فان التوريخ تصبح مانه عبد التوديخ تعرض جفظ مالة فقط .

 ⁽١) الكفالة ، عقد بغيد ضم دّمة ال دّمة في المطالمة •
 والحوالة عقد بعد نفل الدين من دمة الإستال « الله ين » إلى دم

و الحوالة عقد نفيد نقل الديل من دمة الإستال « اللدين » الى دسيسة المحال عليه -

والرهى ، حمل الثني: مجنوساً عبد الدائن حتى يمكنه استيفاء ديمه منه عبد عدم ادائه من قبل المدين في حيمه ، ويسمى هذا الشيء بالرهن أو المرهون ، وسمى الدائن ، الذي وصمح عليه الرهن ، بالمرتهن ، الدي وصمح عليه الرهن ، بالمرتهن ،

الفيطر (التول) الخيسادات

۲۳۹ – تمهیست :

الحارات حمع مفردها حار ، وهو طلب حير الامرس أو الامور ، وعد الفقياء براد بالحار أن تكون للمتعاقد الحق في المصاء العقد أو فسجه ، والحكمة في وجود الحارات في الفقود اللارمية _ منع ال الاصل بروم مقتصاها بالسنة للعاقد س حي التأكد من رضا العاقدين في اشاء العقد وامسائه ، ولأن الحاجة ورعاية مصلحة طرفي العقد بدعوان الى هيد الحارات ، فالانسان قد يشتري ، مثلا ، للعه ، ويحقى عليه ما فيها من الحارات ، فالانسان قد يشتري ، مثلا ، لعم أن يعطى هذا المشتري عب عد المعاود ، ثم يطلع عليه فيما بعد ، قس العدل أن يعطى هذا المشتري الحار في قلم العد أو اعاله ، وهذ الحيارات مها ما ورد النص الشرعي بها ، فهي بالله بحكم الشرع حتى ولم بشترطها أحد المتعاقدين كحب التروية وحيار العب ، وسها حيارات لا شت بدون اشتراطها في العقد كحيار الشرط وحيار العب ، وسها حيارات لا شت بدون اشتراطها في العقد كحيار الشياط وحيار النمس ، وسها حيارات لا شت بدون اشتراطها في العقد كحيار الشياط وحيار النمس ، وسها حيارات لا شت بدون اشتراطها في العقد كحيار الشياط وحيار النمس ، وسها حيارات لا شت بدون اشتراطها في العقد الحيارات ،

للنجَّثُ إلاوَل

خيار الشرط

٤٤٠ ــ تعريفــــه :

وهو أن يكون لاحد العاقدين أو تكليهما أو تعبرهما النحق في امصناء العقد أو فسنحه في مدة معلومه اذا شرط ذلك في العقد^(١) • ويشب النحيار للعاقد بأن تشبرطه لنعسه أو تشبرطه العافد الآخر له يم كما نو قال النائسع

۱۱ الاستاذ محمد مصطفى شلبي ، المرحم السابق ، ص١٥٥ .
 ۱۲۷۷ ...

المشتري بفتك هدد اعربي ولك الحار بلائه أنام • فين ثبوت هيندا المشترات في العدد من فين أحد الفاقدين ولذا سبي محار الشرط ع أي العقار الذي سبية الشرط(١) •

٤٤١ تا مدتسية :

ومده هذا البحار اللاته أياء أو أفل م وهذا عند قريق من المقهداء كشافيه وأبي حديم م وعد البحايلة والتجمرية للجور أل يكول البحار لاكثر من اللانه أيام ما دامت المده معلومه عدواء أكالت فصيره أو طويلة م وعد المالكة شت هذا البحار باشرط أو للمقتفى العرف بدول اشتراط عولي اللم البحثيث مدله باحلاق لوع المسع⁽³⁾ م ووجهة القائلين بتحديد المدة للائه أيام أل البحديث ودد لهذا المده فقتصر عليها لأل حيار الشرط للحائف معلقي المقد وهو اللزوم فلمصر على أقفى ما ورد له النص وهو اللائبة أيام أل هذا البحار شرع لمصلحة مسرطة وهو أدرى لما يكفه من مده عولاً صدر في اطالتهما ما دامت معلومة م أما للحديدة في البحديث للائه أيام قلا يعني عدم حوارها بأكثر من هذه الدم عوارها بأكثر من هذه المدارة والرأي الأول أرجح (⁷⁾ م وادا كان المدة مجهولة عاصح المقد والذي الشرط عند فريق من القفهاء كالتحاللة (²⁾ م وعند قريق آخر لفليد المقد وهذا معلقي مدها الجنفية لأن مجهولة المدة شرط فاستند والشي الشرط عند المقد عندهم المحلومة المدارة المنطق عندهم ها

\$\$\$ ـ. العفود التي يجري فيها حيار الشرط :

للجور اشتراط خبار الشرط في العلود اللازمة الفائلة للفسح كالسبع

⁽١) الاستاذ على الحقيف ، المرجع السابق ، ص١٢١ •

 ⁽۲) النباب في شرح الكتاب لنسداني ح١ ص١٩٥٠ - ٢١٦ ، معسي
المحباج ج١٤ كشاف الفياع ج٢ ص١٧ ، مواهب الحليل ح٤ ص ٤١ ٤١١ ، شرح الصمير للدردير ح٢ ص٥٥ ، ٥٥ ، منهاح الصبالحين ، الطبعة
السابقة للمحتهد السيد محسن الحكيم ج٢ ص٣٧ ٠

⁽٣) أنظر ببل الاوطار للشوكاني ج٥ ص١٨٤٠

⁽٤) المغنى ج٣ ص٩٩٥٠٠

و لاحاره ، ولا يحور في المتود اللازمة التي لا تقسيل الفسيح كالرواح والتحلع ، وكدا في الاعتقاب كالعسلاق والسق الماء ولا يحري كذلك في العقود غير الملازمة والوابعة والعارية ، ويتسرط هذا الحيار لاحد العاقدس أو لفيزهما ، ولهذا العير في باسر هذا الحيار كما لمن السرط له أن يباشم التحيار معلمة وأيهما ناسر حقة في الحيار عد ونظل حتى الثاني فيه ،

222 - أثر الخيار في العقد :

لا حلاف في أن التحار يحمل المعد عبر لازم بالسبة لمن له التحاراء فله الراسمة أو المستح للعد محصوص الراسمة أو المستح للعد محصوص لل يحور بكن لمعد بدن على اراده المعدة المعد أو فلسحة و وكذلك يحور أن يكون ذلك بالعمل الدال على رعبة الماقد في الماه المفد أو المائة و وادا معت المدة دون أن ينس من له التحار رأية فان العمد بكون لازما في حسق الطرفيين و

وادا كان الحار في عفود الماوصات قاله لمنع حروح الموص من ملك من له الحار ، قادا كان الحال للبائع لم للحرح السع من ملكه ولكن الثمن للحرح من لملك المشتري لم للحرح الشين من للحرح من لملك المشتري لم للحرح الشين من لملك ولكن دلك لا يملع حروج السع من لملك بائمه لا قادا ألمصي العقد من لملك بائمه لا قادا ألمصي العقد من لملك السع دخل في ملكه من للحيار فيه لا كالمشتري ، مبالا ، فيهر عبه ذاك أن المسع دخل في ملكه من وقت صدور العقد ، وأن فيبحه منهر الله عاد إلى المائم (٢٠) ه

222 - انتها، خيار الشرط :

بنهي حيار الشرط بحملة أمور (٢٠) عاملها : أولا : انصاء النقد أو فسخه في مدة الحيار ... «بيا : معني مدة الحيار بلا انصاء أو فسخ ...

⁽١) الحلهد السيد محسن الحكيم ، المرجع السابق ، ص٢٦

⁽٢ - سنج سي حفيت الرجع استاقي ، ص١٢٤ ــ ١٢٥ -

 ⁽٦) بدانة المحتود ح٢ ص١٨٤ ، السيد محتين الحكيم ، المرحيم السياق ، ص١٣٥ - ١٤٦ ، الإستاد علي الحقيف ص١٢٥ - ١٣٦ ، الإستاد محبد مصطفي شلبي ، المرجع السيان ، ص.٤٠٩ -

ثانتا - تعلى محل المعد أو هلاكه به العافد الاحر ادا كان التحيسان له + لان فللح المقد يفتصي رد محل المعد الى صاحبة ، ومع سببه أو هلاكه لمتنع الرد ، فيلزم المقد وينتهي حكم الحياد ،

راما مول من له الحار ، وهذا عند فريق من العقهاء كالحنفية والتحالمة ، لان حبار اشترط رعبه ومشيئه من احاره ، والرعبال وسائر الصنفات الشخصة لا تورث ، ودهب غيرهم كالحنفرية واشافعة والمالكية الى ودائة شرط الحار ، وحجتهم الله حق متعلق بالمان ، فنورث كما تورث سائر الأموال ، وبهذا حاء الحديث الشريف : « من ترك مالا أو حقسا فلورثته » »

للبخش لتان

خيار النعيس

250 _ يرد هذا الحياري عنود الماوصات التي تعد لملك الأعيال كالبع والهنه شرصا المواص⁽¹⁾ ، ومعاد أن لكون لأحد المعاقدين حتق تميين أحد اشتثين أو اشلاته التي ذكرت في النقد مع تمن كن منها عاليكون هذا المدين هو محن الفقد ، كما لو قال شخص لآخر لملك أحد هديسس النولين للمنه لما ويعين النائع تمن كن توت - على أن لعين ما الرائد شراعه في مده يومان ، فقول الأخر قبلت ، فتنت لهذا الحار الممششري احيار أحد النولين وحمله محلا لعقد البيع بالثمن المعين له ،

وي الدار عدا الحيار للس محل العلى العقهاء عالاكثرول للم للمحيروم للجهاء المحل على المحيار الله محل العلى المحيوم المحلم أبو حسمه وصاحباء أبسو للوسيد ومحمدول والطاهر الله فول المحرس أرجح من قول المامين عمد المامين على الدار في الدار على أحد المعادمين المحاد عن العادمين المحاد على الحد المعادمين المحاد عن العادمين المحاد عن العادمين المحاد على العادمين المحاد المعادمين المحاد عن العادمين المحاد المعادمين المحاد عن المحاد المعادمين المحاد عن المحادمين المحادمين المحادمين المحادمين المحادمين المحادم على المحدد ال

⁽١) (لاستاد شلبي ص ٤٣١ -

 ⁽٢) لكاساني حدد ص٦٦ وما بعدها ، شرح الكبر للربلغي ج٤ ص
 ٢٦ وما يقدها ــ شرح المجلة لعلي حياد ج١ ص٣٦٣ .

ولا يؤدي حهامه المحل فين النميين الى اي براع لتميين تمن كل واحد من لانساء الذي يتحري فنها حباد التماين ، ويتحود اشتراط هذا الحباد المشسري بلا خلاف بين اعاللين به ، ويتحود اشتراطه للمائع أنصاعتي دأي بعضهم ، وبكن أكثرهم بمنمه ، وتشترط أن يكون مع هندا الحياد حباد الشرط أنصا ، وهذا على رأي بعض الفائلين بحباد النماين ، ويسن هذا شرط على رأي المعنى الأخر متهم ،

٤٤٧ – شروط صنعة خيار التميين(١) :

آ سا أن يكون الحار عين ششين أو تلاته أشاء لا أكثر r لان الحاجة تندفع بدلك ه

ب ـ أن تكون هذه الإشناء معاويه فيما سهيما ۽ والتعاوت يشت في الاموال السلم الحسن . الاموال السلم اذا احتلف الحسن .

ے ۔ أن بكون أنبيان الاشياء اسي بحري فيها خيار التعيين معينه ۽ أي يدكر تبس كل واحد من هد. الاشياء ، فان لم تعين أثبانها فيند العدد ،

د ساأن تكون مدء الحيار معلومه ، وهي عبد أبي حسفه لا تري<mark>د عن</mark> تلاته أنام ، وعبد صاحبه بحور أن بكون أكثر من دبك ما دامت مصيفة واتعق عليها الطرفان^(۲) ه

\$14 ـ مسعطات خيار التعيين :

يسقط حار النصل فلاحسار ، بأن بعوم المشتري بعيل الشيء الدي يريده صراحه كأن يقول رصت بهذا الثيء ، أو دلاله كما لو تصرف في أحد الاشياء تصرفا يدل على وصاء به ، كما لو كان المحبر فيه تلاث قطع من القماش فدفع واحد، منها الى حاط بيخطها بدله له ، وكدلك يسقط هذا الحيار بهلات أحد الاشباء بعد قيصها من قبل المشتري ، فينعين الهالك محلا

⁽١) الاستاد محمد مصطفی شلبی ، ص ٢٦٨ .. ٢٢٩ .

 ⁽٢) وهم ما أحدث به مجله الإحكام العدلية ، فقد حاء في المسادة ٣١٧ ، سرم في حياز التعسى تعيين المدة ، فلم تقدد هذه المادة المدة بثلاثه أيـــام .

العقد شمنه المجدد به - وكدلك ادا نصب أحد الاشياء نصب يسلع زدد فانه يتمين مجلا بالمصد أيضا +

223 - وراثة خيار التعيين :

ادا مان من به هذا التجار فين التمان ، فام سامه وارثه في هذا الحيار لايه جار بورث ، ولأن ملك النورث ثبت في واحد عبر معين فعني الوارث تمييه ودفع ثمله من التركة (١٥) .

المبحث الثالث

خيار الرؤية

۵۰ ٪ تعریفسته :

هو حق يئيب بمقتصاد لأحد العاقدين أن نصبح العقد أو يمصه عد .
وقية مجل المقد اذا لم يكن فيد راد وقت النمافيد أو قبلة توقيب لا ينمي فيه والمائد والمثالث معادا اشترات قربنا لم ترها كان لك المجاز عد رؤيتها بين فسينج المقد والمصالبة و فسيب تنوت هذا النجاز هو عدم رؤية العاقد مجن العقد عبد المعاقد او قبلة توقيب فضير لا سعر فيه مجن المقد عادة و وثنوت هذا النجي سبب عدم الرؤية بمى قائبا ويو وصف مجل المقد من قبل العاقب الأحيار والمائل بنام مبلغ الملم منه عن طريق رؤيته ولهذا شرع هذا النجيار عبد الرؤية حتى يتحقق بها العلم السكافي منحل المقد م قادا أمضاد الماقد كان عن رضا كامن و

. د: ــ ممنى الرؤية وما تتحقق به :

 ⁽١) حاء في لماده ٣١٩ مي المجلة ، العانون المدني انعراقي العديم
 خيار التعيين ينتقل الى الوارث ٠٠٠ ه ٠

⁽٢) الاستاذ مجيد مصطفى شلبي ص419 -

وبحوه مم سنتعمل لمجيوش السمع عوالحيوان المصر والحسر والحس وهكدالا و ولا شرط رؤله حميع المحل ادا كالل رؤية العص تؤدي لى معرفه الكن عويكون هذا في الأموال التي لالعاوث بين أفسامها وأحرائها، وعلامه عدم المقاول أن لكول من المعاد للع دلك لمان اكتفاء برؤله لمودحه كما في سع الكللات والموروعات والمعدودات التفارية والقساس الصوع من مادة واحدة في معمل والحدودات

٤٥٢ - العقود التي يشت فيها حبار الرؤية :

شت جار الرؤية للمسلك في كن عقد يكون فيه مجل المقد منس بالتعبين ، أي متنجمه ، وتكون فائلا للمسلح ، وعلى هذا الاساس شب في العقود التالية[۲۹] .

أولاً – في اسع ادا كان اسع عنا مشخصه فشب حسار الرؤَّسة للمتسري • وكذلك نست للنائع ادا كان اشس عنا مشخصه ، كما يو بعث سيارة يعرس ، فالحيار للنائع والمشتري •

تامياً في الأحاره ، كما لو المأخرات عما م برها ، فالمحار الل عبد الرقيقها الله المصماء الأحمارة والين فسنجها ، وكدلك شبت للمؤخر همما اللحارة عما مشخصه ، كما لو استأخرات دارا لمده سمسة على حوال معين ه

تالثا _ فسمه الأعنان القيمة ، فاذا فسمت بن أصحابها ، ولم بن أحد الشركاء نصيبه كان له النخيار اذا رآء «

راحا ـ الصلح عن دعوى المال على عين مصه لم برها المصالح ۽ فادا رآها كان به الحار ۽ لان هذا الصلح بنسي البيع ۽ اد بيشر معاوضه بين الحق المدعى به والبدل المصالح عليه ه

⁽١) شرح المحدة للاسماد علي حيدر ج١ ص٢٦٨٠٠

 ⁽٣) نصبت الماده ٣٢٤ من المجله على أن د الإشبياء السي تماع على
 مفتصى المودجها تكفي رؤية الانبودج منها فعط » -

 ⁽٣) الاستاد علي حندر ، المرجع ،لسانق ، ج١ ص٢٦٩ ، الاستاد على الخليف ، المرجع السابق ، ص١٣٨ ،

و مطهر من هذه المعود التي نست هها حيار الرؤية ، ان هذا الحدار المسلك ، ودهب مصهم الى تبوته اللسلك أنصا ، والراحج هو الأول . 20% ما يشترك تثبوت خيار الرؤية :

> يشترط لشوت خار الرؤية جملة شروط هي(⁽⁾ : أولا _ عدم رؤيه العامد محل العقد عبد التعامد أو هيله •

انا _ أن يكون محل النقد عبا معيه ، أي متحصه ، كالدار التي والحية العلاية في النوم الملايي وداب الحدود العلومة في حارطتها وسند سحيفها ، سوا، أذكرت أوصاف المحل في العقد أم لم يذكر ، لأن دكس الأوصاف مهما كان دفعا لا تحقق العلم بالمحل استفاد من الرؤية الحقيقية به ، أما ما يثب دينا موصوفا في الدمة ، كما في المنح في عقد السلم ، فلا يثبت فه حيار الرؤية ، لأن تحقق الرصا بالمحل يكون تتحقق الوصف ، فاذا تحقق الوصف ، على هاك مقتمي للحساد الرؤية ، بحلاف العين المهنة ، عان الأوصاف ، كما فلما ، لأ تكمي لتمام الملحل ،

تان _ أن بكون العقد مما يقبل الصبح ، ليمكن فسحه ، فادا كان مما لا يقبل المسح ، كالرواح والحلم ، فلا يثبت حياد الرؤبه فيما بحب به من مار وان كان عبا مشخصه ، كما لو روح شخص امرأة على دار لم مرها ، أو حالمه على دار لم يرها ، لم يكن لاحدهما الحاد عبد رؤسية السيدار ،

رابيا ــ رؤية النافد محل العقد ، فلا حيار له قبلها ،

\$62 - وقت ثبوت الخيار ومدته :

حار الرؤله يثبت عد رؤية محل العد فلا يثبت قبل هذه الرؤية . وتبوله يكون لتحكم الشرع للدول حاجة الى اشتراطه في العقد ، س يثبت

 ⁽١) الكاساني ح٥ ص ٢٩٢ ، شرح المحله للاستاد على حيدر ح١ ص ٢٦٩ ، الاستاد على الحقيف ص ١٣٧ ، الاستاد محمد مصطفى شلبي عر ٢٦٤ – ٣٣٤ ٠

وال شرط في العقد عيه • فاذا اشترى شخص عبدا لم برها على أن لا يكول له حدر رؤيه كال شرعه لنوا ويشب به انتجاز عبد رؤيتها • ومده التجاز بدأ من وقت رؤيه المجل ويسمر الى أن صدر مين له هذا التجاز ما بدل على رصاد بالمجل أو فينح العقد • كما يشهي تحصول ما يسقطه • فليس له عادل عمدة معنه يشهي بالنهائها ، ويهذا الرأي الراجح في الفقه التحقي أحدث محلة الاحكام العديه ، ودهب بنص الاحتاف الى أنه موقت ، ويشهي أحدث محلة الاحكام العديه ، ودهب بنص الاحتاف الى أنه موقت ، ويشهي هذا الوقب ينضي أي رمن بعد الرؤيه ينمكن فيه من يه الحار من المستح تما الوقب ينطل الحار ، وهذا مدهب المجتمورية أيضادا ،

٥٠٥ ــ الرم في العقد :

سوب حياد الرؤية لاحد العاقدين لا يسلع بقاد المقد ، فهو نافد بالرغم من هذا البحاد ، وبكنه بسلغ برومه بالسله إلى من بلب له هذا البحاد الهو بالسلم له عقد عبر لازم ، والنا بلزم اذا أنصاد بقد رؤيه المحل بأن يهدد منه ما يدل على رضاه بالمحل بالقول أو بالعمل كأن بقول رضيت أو المصلت المقد ، أو بالعمل كأن يعلمن المعدود عدله بعد رؤيته ، أما رضاه ، فلم الرؤية ، بامصاء المقد فلا بحمل المد لازما به ولا مسقطا بحبسبار الرؤية وحتى بو قال بارات عن حق حاد الرؤية ، لأن الثارل عنه السقاط له قبل وجوده ، ولا يصح المقاص الحق قبل وجوده ، وكذبك بو اشرط في المقد بقله بأن لا يكون بي حاد الرؤية ، لم يلزمه ديك وكان له حياد الرؤية ، لان هذا اشرط بعير لما شسيرعه لم يلزمه ديك وكان له حياد الرؤية ، لان هذا اشرط بعير لما شسيرعه الأسلام ، وما شرعه لاسلام لا يملك الأسبان سيره ، وعلى هسندا سفى لم يليده ، ولا يقهم من هذا ان من له الحياد لا يستطع قسح القعد قبل أو فسيحه ، ولا يقهم من هذا ان من له الحياد لا يستطع قسح القعد قبل

 ⁽١) شرح المحله للاستاد علي حندر ج١ ص٢٦٩ ، منهام انصالحين المحلها السناد محسن تحكيم ج٢ ص٣٩ ، الاستاد علي الحقيف ص٣٨٥ ، - ٣٨٥ – الشريّعة الاسلامية (مـ٣٥٠)

رؤمة المحل ، فان حق الصبح ثالث له قبل الرؤمة ولكن لا على أساس حيار الرؤية واتما على أساس ان النقد تمير لازم له ه

وكما له عد الرؤم امصاء العقد فال له أنصا فسنجه ع كأن بقسول فسنجت العد أو رفضه • والفسنج لا توقف على رضا الطرف الاخر ولا على قضاء القاصي وانما سوقف على علم الطرف الآخر دفعا للصرر عبه ادربيا بعدد على ما أخراء من عقد معه فلا يطلب بسملته مششريا آخر المراد • 203 مستقطات خيار الرؤية :

يسقط خيار الرؤية بواحد مما يأتي :

 آ ــ الرصا بالعقد صراحة أو دلالة من به الحيار • عادا قال رصيت بالنقد ، كان هذا القول اسقاطا صراحة • وادا قيص المعود عليه عند رؤيته كان هذا القنص اسقاطا دلاله ، كما فلت من قبل • وكدلك ادا طلب الأحد بالشعمة سننه ، يعتبر هذا الطلب رضا دلالة بالمحل عند رؤيته •

 نصرف المسلك بالمحل كبيمه ورهبه واحارته وهمته مع التسليم أو بدوته ، وانتماعه به ، وعرضه اياء للبيع »

ح بـ تعيب المحل في بد متملكه فانه لا ينحور في هــــده النحابة رده الصاحبة وقد سلمه سائيما عالاته لا تنحور دفع الصرر عن المتملك بأصرار الماليـــك ه

د به تعدر رد المحل كاملا الى صاحبه لهلاك بعضه أو تعيب هستمة المعص أو لتصرفه في هذا المعص والسبب واضح ، لان حياز الرؤية لا يتحرأ عاما أن نشل الكل أو برد الكل ، فادا تعدر رد الكل سقط الخيار ولسسرم العسد (5) .

هـ ـ ويسقط هذا الجار بثرك المادرة الى النسح عد الرؤية ع وهذا عبد الجغرية (٢٥)

⁽١) الاستاد شلني ، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ ـ ٤٢٥ .

 ⁽۲) الاستاد على الجعيف ، المرجع السابق ، ص۱۳۰ – ۱۳۱ ،
 (لاستاذ مدكور ، المرجع السابق ، ص١٩٠ – ١٩٩١ .

⁽٢) منهاج الصَّالحين للمحتهد السيد محسن الحكيم ج٢ ص٢٩٠٠

ر - موت من له الحيار قبل أن يتحتار الفسح أو الأمضاء عادا توفي عفظ الحيار ولرم العقد ، ولم تنقل التحيار الى الورته ، لأن حيار الرؤية كحسار الشسرت ، اداده ومشبئه ، والوارث لا ترث مورثه في رعاتسه واراديه (۱) ، وعبد الجعفرية يورث حيار الرؤية ، فلا تسقط بوقاة من له هذا الحيار ، بل تنقل الى ورثته (۱) ، وجول الجعفرية قال الشافعي (۱) ،

للبيجث لنرائع

خيسار العيب

٤٥٧ - تعريفه ، والعفود التي يثبت فيها :

هو ما بكون للمتعلق من حق في قسح المعد أو المصائه سبب عيد يحدد فيما بملك الله وإصافه الحيار إلى العيب من إصافه المسبب إلى العيب أي الحيار الذي يتب بسبب العيب و هذا الحيار الله كان المعود عليه معيد المحيد كما في حار الرؤية ، فادا كان معيد بأوضافه كما في الشبع في السلم فلا يتب فيه حار العلب ، لأن للحقفة بكون لتحقق أوضافه فادا للم للحقق لم يكن محلا للمقد (٥) و وعلى ذلك بتبت في المقود التي يتب فيها حار الرؤية وهي السع ، والأحارة والقسمة و بدل الصلح ، على النحو الذي يباد في منحك حيار الرؤية ه

٤٥٨ - العيب الذي يثبت فيه الخيار:

العب في المتقود علمه الذي يوحب الحار هو الذي يوحب لقصا في تسمه عبد التحسار وأرناب الحيرة فيه بم أو الذي تقبضي الحلقه السليمة أن لكون المفود علمه خالبا منه بم أو الذي يعوب المرض المفضود منه م وكان

⁽١) شرح المحلة للاستاد على حيدر ج١ ص ٢٧١٠ -

⁽٣) مهاج الصالحين للمحلهة السيد محسن العكيم ح٢ ص٢٢

⁽٢) الدكتور محيد يوسف موسى ، المرجع لسنابق ، ص٩٧٦ -

⁽ ٦ ، ٥) الاستاد على الحصف ، الرحسّع السيابق ، ص١٣١ ، ١٣٢ – ١٣٢ ٢

دلك يوحب عصابا في فيسه (۱) • حيث لم علم الشمري و تحوم بهذا العيب لما أقدم على تملكه باشمل الذي رصيه • وعلى هذا فالكمر في الآباء ، والعمى و لمراح في الحيوان ، والعص في الكتاب ، كل هذا وأمثاله يعشر عيبا في المعقود عليه يثبت به العجار •

٤٥٩ ـ سبب خيار العيب :

وسب هذا الحيار عمو العيب كما هو طاهر من السمه عواسا كان السب سب للحيار لأن سلامه المعود عليه من العيوب أمر مقسود للعقد عواسب مرعوب هم عادة وعرفا على للمسلك الانتفاع بالمقود عليه على الوحه الكامل التام عكأن سلامه المحل من العيوب قد شرطت في المقد عفادا قاب هذا الشرط المدم وصا الماقد ولحقه السرر عامكان في اعطائه هذا الحيار دفيا للصرو عنه ومعا لالرامة شيء لم يرض به عولهذا شرع هذا الحيار و ولا تحتاج لشوية اشتراطه في العقد علاية شت بحكم الشرع عقلا يحتاج الى اشتراطه في العقد علاية شت بحكم الشرع عقلا يحتاج الى اشتراطه في العقد علاية شت بحكم الشرع عالم يحتاج الى اشتراطه في العقد علاية شد

٤٦٠ -- شروط ثبوت خيار العيب(٣) :

أولا – حدوث العب في محل العقد – كالمبح في عقد البيع – قبل أن يتسلمه المشتري ، سواء أحدث العب قبل العقد أو نعده ولكن قبل التسلم. قادا حدث العب بعد قبض المبع من قبل الشنتري قلا شت له حبار ، لان المبيع وصل البه سالما وهذا مقتضى العقد ه

تانيا _ ألا يعلم المشتري بانسي حين النقداء وألا يرضى به عد علمه بهاء وألا يرول هذا النبيب قبل أن مستعمل صاحب الحيار حقه في فسنسنج

⁽١) شرح المحله للاسماد على حيدر ح١ ص ٢٩٠٠ وحاء في المادة ٢٣٨ من المحلة ، العيب هو ما يسقص ثمن للمنع عبد المتحار وأرباب الحيرة، وانظر الكاسماني ح٥ ص ٢٧٤ ، وكشباف القباع ج٢ ص٥٥ ، ومنهمساح لصنابحين للمحديد النبيد محسن الحكم ج٢ ص ٣٠٠

⁽٢) الاستاد على الحمف ۽ الرجع السابق ۽ ص١٣٢ *

 ⁽٣) شرح المحلة ، المرجع السابق ، ج١ ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، الدكتور محمد نوسف موسى ، المرجع السابق ، ص ٤٨١ ، الاستاد على الحقيف ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ -

مد ، وعلى هذا ادا حرى العقد وكان المستري عالما بينا في المجل من عيب ،
و دن حاهلا به ثم علم به عند الفقد فرضي به ، أو ادا زال قبل أن يبادر بن ظلب الفسيح ، ففي هذه الحالات لا تنفى له حيار في الفسيح ، لان سنب التجار وجود العيب وعدم رضاء به ، فادا زال السنب زال المسبب ،

اسا مدألاً يكون المملك كالنائع في عقد البيع ما قد النسوط موادئه
 العيوب ، قان المشرط دلك ورحي المتملك ، ثم طهر عيب في المعدود عليه
 م مراس علمه حار ،

٢٦١ - اثره في العقدرا) :

وحود احيب في المعود عليه لا يؤتر في ترتب أحكام المعداء والمسلط المهر أثره في دروم المقد فيصمه بالسنة الى من يثبت له هذا النجاراء اللهما الأحبر النحق في المصاء النقد أو فسيحة ما دام الفسيح ملكا لال المقد بالسنة به عبر لارم سبب حال المب عادا أزاد الفسيح فله هسيدا دول بوقت على رصا العاقد الأحراما دام الفليح في حصرته ولكن ادا لم يكن هذا العاقد حاصرا عند الفليح المتراط علمه بالفليع و وادا كال العليج بعد العلق المعلى فلا بد من رصا العاقد الأحراء أو قصاء القامي عند ابائه و والسلس في اشتراط رصاء في هذه الحالة عمو تأكد المقد بالقبض ولاية يمكن أن يبارعه في وجود النب فليحتم الفصل والحكم بالفليح عن قبل القصاء ما هذا وال الفليح عن قبل القصاء ما هذا وبن المسلح بالرامي بمنز فليحا بالنسة للمار فيشت بالدماء في مدر فليحا بالنسة للمار فيشت فيه حق الشفعة والمائدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالنسة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالنسة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالسنة للماؤدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالمائدين وغيرهما علا يثبت فيه حق الشفعة والمسلح بالمائدين وغيرهما علا يشبع في المائدين وغيرهما علية يشبط بالسلح بالمائدين وغيرهما على المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما على المائدين وغيرهما على المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما المائدين وغير المائدين وغيره المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما المائدين وغيرها المائدين وغيرها المائدين وغيرهما المائدين وغيرهما المائدين وألمائد المائدين وغيرهما المائدين وألمائدين المائدين وألمائدين وألمائد المائدين المائدين المائدين المائدين المائدين المائدين المائدين

هدا ، و بلاحظ هما ان المتملك ، المشتري مثلا ، لا يستطيع امسىاك المعود علمه والاحتفاظ به والرام النائع بقص الثمن بسبب العيب ، الا ادا رسي النائع بدلك فنكون دلك حطا لحرء من الثمن ، ويطلون دلك بسنان

 ⁽۱) شرح المحله للاستاد على حيدر ج١ ص٣٨٥ ، الاستاد مدكور ، لمرجم سنانق ، ص٣٩٨ ، الاستاد على الخفيف ، المرحم السمايق ، ص٣٦١ - لاستاد محمد عصطفى شديي ، المرجم السنائق ، ص١٩٥٥ -

العيب نقص في أوصاف اسم ، والأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لابها الله فلا علرم النائع نقص النمن اذا فات شيء منها ، ولانه لو ألزم عدلك كان فنه صرر على النائع باحراج ملكه شمن لم برصه والعمرة لا يجود ، وال كان فنه اداله صرة عن الشغري لان الصرة لا برول بمثله ، ولهندا كان الحكم أما فنتج اللهد ورد اسم إلى صاحبه والسرداد النمن منه ، وأما المصاء المقد على حالته الا إذا براضيا على النعط من النسن ،

٢٦٦ - منقوط خيار العيب(١) ٠

أولا ما سبعط حيار الصد برصا من سبت له هذا التجارات صراحته لان هذا الرصا أو دلاله ، فيصد النفد لازما ولا تبكن فسيحه الاسراصيهماه والرصا الصراح سم بأي لفظ بدل عليه كقوله رصبت وأخرت ، والرشا دلانه من نصرفه به بالنبع والهنة مع السلم ، وكدنك سنقط بالاستقاط الصرائح أو بما هو في حكم الصرايح ، وكذا بايراه المتبلك للمملك من العيب لان الابراء استاند وهو بملك الاسقاط لان حيار العب حقة فله أن سشمر فيه أو يسقطه »

ادا سد المعود عليه يعيب جديد في يد من له الخيار ، سسوا، أكان هذا العب مصافي دامه ، أو غصافي فيمته ، وكدلك علاكه ، أو ادا مبر سبرا ناما كما نو كان فسحا فطحه أو دفيقا فمحمه .

الله الدول على المعود على والدول الحار رياده متصلة عير موادة منه كالواد واللس والصوف من الحيوان عوالتموان عوالتموان الشيخ عادا ما حصلت هذه الرادة بعد العنص والنا السع الرد وقليع المقد في الصورة الأولى لأن الريادة لا يمكن فصلها عن المعود عليه عاوق العليع براد رد مجل العقد فقط وهذا لا يمكن فيستع في العمود عليه عادة هدين المتعد فقط عليه عند فسينع

 ⁽۱) منهاج الصالحين للمحتهد البيناء محسن الحكم ح٢ ص٣٠٠ ،
 لاستاد مذكور ، الرجع لينانق ، ص١٩٥ تـ ٢٠٠٠ ، الاستاد محمد مصطفى شلبي ، المرجع السابق ، ص٤١٥ - ٤١٧ .

العقد ، مع الربادة ، كانت هذه الريادة بدون عوص وهذا لا يلحور ، وال أبقاها المتملك له كانت بدون عوص أيضا وهذا لا يلحور ،

٢٦٢ - الرجوع بتقصان العيب(١) :

ادا اسم فسم العد ورد المقود عليه ، يسقوط حار العيد ، فسال السملك في عص الحالات يستحق الرجوع على المملك مقصال العيد ، فكون له هذا الرجوع ادا هلك المقود عليه ، أو عبد سعير فعله سواء كان سد علمه ناميد أو قبله ، وكذلك ادا تعيد جعله كما لو كان فماشا فقطعه لمحتطه ثونا ، أو استهلكه كما لو كان طعاما فأكله ، شرط أن لا يكون التعيد والاستهلاك عد علمه بالبد ، فان كان عالما بالعيد ثم عيده أو استهلكه فلا حق به برجوع القصال ، وكذلك يرجع بالقصال في حالة الرسادة المناه من العسم ورد المعود عليه ، على النحو الذي بياء ،

وتقدير قصان العب يكون بتقوم المعقود عليه سليما من العب وقت المقد ومعينا وقد تم تؤخيد الفسرق بين القيمتين ويسب الى فيمته سليما ، وبقدر هذه النسبة ينقص النس ، وبه يرجع على المملك ، فلو قوم المعقود عليه بد ١٠٠٠ ديار ومعينا ، ١٠٠٠ ديار فالمرق ٢٠٠٠ ديار ، وسبة هيدا الفرق الى الالف تساوي أن الحادا كان المعقود عليه بيم بد ١٠٠٠ دينار وجع على المملك بعقمس الد ١٠٠٠ أي بد ١٧٠٠ دينارا ،

٤٦٤ ـ وراثة خيار العيب :

وحيار العيب بورث ۽ قادا مات من له هذا النحيار قبل أن يختار فسيح المقد أو امصاء، قام وارته معامه في دلك ۽ ولا حلاق في هذا مين المعهاء ، الا أن الحقم عولوں ان هذا النحق يشت للوارث ابتداء ۽ وغيرهم يقولون يشت للوارث لحكم الوراثة لاله حق مالي ۽ ولا يترتب على هذا الحسلاف لتيحة عملية (٢٤) ه

۱۹۲۳) منهاج الصالحين للمحتهد السيد محسن الحكيم ج٢ ص٣٥٠ ،
 ۱لاستاد علي الحقيف ، المرجع السابق ، ص١٣٦٠ *

الفصل السابع

مدى سلطان الارادة في انشناء العقود والشروط

٤٦٥ — تمهيستاد :

عرفنا مما تعدم أن العفود وسائر النصرفات القوفية تبشأ باراده العافدين فادا ما تم العقد بريب عليه آثاره اشرعيه ﴿ وَيَكُنِّ تَبُونَ هَدِهِ الْأَثَارِ يَكُونَ تحكم الشارع ، أي أن الأرادة هي التي تشيء العقد ، ثم ان الشارع هو الدي برئب على كل عند آثارا مصه ، ولهذا يقول العقها، : ال المقسبود أساب حمليه شرعته ، أي ان الشارع هو الذي جمل العقود أنساه مفصية اي آادها ، ولولا هذا الجمل من الشارع ما كانب هذه العقود أسبابا لأتارها . وفي هذا المعنى نفول الأمام الل تدمية . • ان الأحكام الثابية بأفعالنا تم كالملك الثاب بالبيع ، وملك النصيع الناب بالسكاح ، بحن أحدثيها أساب تلك الأحكام ، والشارع ألب الحكم لبوت ب ما ، بم شتبه اشداه ٥١٠٠ . وهدا النمي لا تحلف فيه العلها، من حيث التحمله ، ولكنهم يحتلفون فيما وراء دلك ، تحلفون في مدي حربه الاسان في ابتناء العقود والشمروط المتصله بها • دنك أن أشارع بص على مص العقود ، وجعلها أسايا معصية لأنارها كما قلماء فيل ينشر هذا التنصيص على بنص العقود مانعا من اشناء عبرها من العقود؟ ثم ال آثار العقود عليها وحددها الشارع بالسبب لكل عقد ، واشتروط من شأنها أن تربد أو بفض من هذه الآثار لمصلحة هدا العافد أو ذاك (٢٠) ، فهل بملك العافد حديل هسيد، الآثار بما يشترطه من شروط ؟ ، أم لا يسطم هذا ناعتبار أن تجديد الشارع لهذه الآثار يصبي

⁽۱) فناوی این تیبیهٔ ، ج۳ ص ۳۳۹ -

 ⁽۲) مثل أن يسع الاستان سبارة لآخر وشبترط عليه أن نستعملها
 لمدة استوع -

وحود برسها وعبده امكان بعيرها او صديلها بازاده الأسان ؟ هدا با حلف فيه اعتهاء ، قمهم الصدون الدين بريدون النص الصريح على اناحه المند أو السيرص ليمونوا بالحسواد ، ومهم الموسيعون الدين لا سيرضون عص الصريح على الأباحه ، بل يكمون عدم وجود النص على تجريم عقد أو استرصا بيمونوا بالحواد ، ومهم المتوسطون الدين بين هؤلا، و وللد ، ونعرض فيما بلى هدد الأزاء بشيء من الانتجار ،

٢٦٦ - اولا - رأي الضيفين :

وهؤلاء يعدور اراده الاسال و بعلونها و تصغول عليه المحال في ناب المقود واشرومه لال الاسل الذي أصلود هو : بحريم كل عقد أو شرط الا ما ورد شرع باحد به ، وهؤلاء فيهاء المدهب الطاهري ، ، فلم تصبححوا عقدا ولا شرطا الا ما سب حوارد بيس أو احماع ، وادا ليم يسب حواره أنسلود الأن ، فارده لا سال ، على هسدا الرأي ، لا بشيء من المقبود واشروم الا ما بصل سارع على المحته ، أما ما وراد دنك فهي لا بملك الشاء ، وال فعلته كان باطلا ،

٤٦٧ ــ ادلة هذا الراي :

استدل أهل الظاهر يبحملة أدلة ، منها :

ا - اشاء المعود واشروط التي لم شرعها الاسلام لكول من بال العدي لحدود الله والريادة في دله عوهدا لا لحور لال الله يقول دومن العدي لحدود الله فأولت هم الطالول عوفال به اللوم أكمك لكم ديبكم ١٠٥٠٠ لمد حدود الله فأولت هم الطالول عوفال به اللوم أكمك لكم ديبكم ١٥٠٠٠ له الله مع

ب دل السبة على اسع من اشاء أي عقد أو شرط لم يود الشرع محواره عمن دلك المحدث عمن عمل عملا لسن علمه أمرنا فهو رده و ومن سفد عقدا أو شرطا لم لود به النص الشرعي بكون حارجا عن أمسر الشسرع فيكون باطلاله و وفي حدث آجس : • ما بال اياس يششرطون

⁽۱) فتاوی بن بیسهٔ ج۳ س۳۲۳۰۰

⁽۲) فتاری اس بیمهٔ ج۲ ص۲۲۳ -

[&]quot; الإحكام في اصول الإحكام حه ص٣٦٠٠

شروطا ليست في كتاب اقد تمالى ، من اشترط شرطا لنس في كتاب الله فليس به وان اشترط مائه شرط ، شرط الله سالى أحق وأوثق ه (١٠ • فها الله الله الله المرط لم يرد به نص في الكتاب أو في السنة أو في الاحماع _ لدلاله الكتاب والسنة على حجمة الاحماع _ فهو شرط باطل لا بحود اشتراطه ، وهصر عنه ازادة الاسان (١٠ •

۲٦٨ ــ ثانيا : راي الوسمين :

وأصحاب هذا الرأي فريق من الحابلة وعلى وأسهم الأمام ابن تيمية وتلسده الله القسم و وهؤلاء يعلقون ادادة الاسسان في العقود والشروط ويمعلونه حرية واسعة في هذا الله عولا شدونة ويصيقون علية المحال كما يعمل أهن الطاهر و دلك ، ان الأصل عند الموسعين ، في العقسود والشروط الصحة والحواز ، فلا تحريم وينقل منها الا ما دل على تحريمة وانقالة بيض في الكتاب أو في استه أو احماع صحيح أو فياس معسر (") و فهؤلاء يتخلفون مع أصحاب الرأي الأول اختلافا أساسيا ، فلا يشترطون السفى على اناحة العقد أو الشرط كما يشترطون المستقون ، وانما يشترطون فقف ان لا يوحد مصل سحريم هذا النقد أو الشرط ، فان لم يوحد مشن معاد النفي المحرية في اشاه ما يريد من عقود أو شروط و وعلى هذا الأساس لا يحوز اشرط على ان الولاء لميز المشتق لحائمة هذا اشرط للحديث الصحيح الذي حاه فيه : الولاء لمن اعتق (") ولا يحوز الجوز الميام شرط أن يشتري القدرص من المقرض هذا الشيء (") و ولا يحوز السبع شسمرط والميتري القدرص من المقرض هذا الشيء (") و ولا يحوز السبع شسمرط والميتري القدرص من المقرض هذا الشيء (") و ولا يحوز السبع شسمرط والميتري المقدون الميام المناس عدا الشيء (") و ولا يحوز السبع شسمرط والميتري المقرض من المقرض هذا الشيء (") و ولا يحوز السبع شسمرط والميتري المقدون الميام المين المي

⁽۱) تیسیر الوصول ج۱ ص۱۰ ۰

⁽٢) فتاوی ابن تیبیة ج۴ ص٣٢٥ ٠

 ⁽۳) فداوی این تیمیه ح۳ ص۳۲۹ وما بعدها ، ونظریه المقد لاس
 تیمیه ص۱۵ - ۱۹ *

⁽٤) تيسير الوصول ج١ ص٦٥٠٠

 ⁽٥) کشاف القباع ج۲ س ۱٤٠٠

السبليم. ٢٠٠ و يحو دلك منا ورد النص بالنهي عنه ٥ وما عدا هــدا يحور المعاقد السراطة ، كأن تشرط المرأد على روحها في عقد النكاح أن لا يحرجها من بلدها أو أن لا مروح عليها ه فادا أحل بالشرط كان بها أن بعسمع عقد البكاح ، وكدا بحور بلمائع أن تشرط النقاعة بالمبيع مده معلمة كسكني الدار المبيعة لمدة سنة .

وهدا الرأي _ رأي الموسمين _ هو الارجح للادلة التي ساقوها لتأبيد رأيهم ، والتي نذكر أهمها في الفقرة التالية ،

٤٦٩ - ادلة راي الوسمين(٢) :

أ ــ فوله سالى : • يا أنها الدس أسوا أوقوا بالنمود ، • وأوقوا بالعهد ان المهد كان مسؤلاً ٥٠٠ وأوقوا سهد الله ادا عاهدتم ولا تمصوا الايمسال بعد توكدها ه ه ، فقد أمر الله تعالى بالوقاء بالعقود وهدا عام ، وكدلك أمريا بالوفاء بعهد الله وبالعهد وقد دخل في دلك ما عقدً المراء على بعسه وال لمسم يكن الله قد أمر النفس دلك المعهود عليه فين المهد كالندر والنبع ، النما أمر بالوفاء به - والسبه بهت عن المدر وعدم الوفاء بالمهد ، من ديك الجديث اللدي عدد حصال المافق ومنها . وادا عاهد عدر . وفي الحديث : • أحميق استحفاق الشروط الوفاء وان شروط البكاح أحق بالوفاء من عبرها م وفي حدث آخر : • ثلاثة أنا حصمهم بوء القنامه : رجل أعطى مي ثم عــــــدر ، ورحل باغ حرا تم أكل تممه ، ورجل اسأخر أخيرا فاستوفى منه ولم عطه أحره ٥ ٠ فهذا الجديث فيه دم للعادر ۽ فيدخل في مصموته كل من شرط شرطاً ولم يف به و ومن هذا كله نتصح أن الكتاب والسنة يأمران بالوقاء بالمهود والشروط والمواثيق والعقود وسهى عن نقصها وعدم الوفاء بهنا .

⁽١) حاء في تيسير الوصول الى حامع الاصول من حديث الرسول ج ١ ص٦٣ - وعن مالك رحية الله ، أنه علمه أن رسول الله (ص) بهي عن بَع وسلف * أحرجه مالك ، وقال : وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرحل آحد سلمتك بكدا وكدا على أن تسلفسي كذا وكدا ، فان عقدا بيعهما عسلي هدا فهو غير جائر ۽ ،

⁽۲) فتاوی اس تیسه ج۳ ص ۳۲۹ وما بعدها .

فلو كان لاصل في العقود واشروط الحطر والحرمة الا ما أباحه الشارع لم يحر أن يأس بها معلقا ويدم من يقصها وعدر بها مطلقا وهذا واضح م فكما أن قبل النص عا كان الاصل فيه النحريم الا ما أباحه الشارع أو أوجبه ثم يحر أر يأس هنان النفوس ويحدل على القدر الماح م يحدلاف ما كان حسبه واحدا قابه يأس به مطلقا وان كان منه ما لا يحور لتخلف بعض شروطه م كانسلام ميلا يؤس بها مطلقا وان كان ينهى عنها اذا كانت بعير طهارة و كندا الصدق يؤس بنه وان كان يحرم أحياه عاسم فيحد المسكوب أو التعريض وعلى هذا الم حاء الكناب واسبه علامر بالوقاء بالمقود والشروط كان معى ذلب الاصل بيحه المعود والشروط و

ل _ وقي المحدث عن التي (ص) ، م الصلح حالر بين المسلمين الأ صلحا حرم حلالا أو أحل حراما ، واسلمول عني شروطهم الأشرطا حرم حلالا أو أحل حراما ه (١) - فامتسرط سن له أن ينبح ما حرمه الله ولا تحرم ما أناحه الله ولا سقط به أوجبه الله ، والما له أن يوجب بالتسرط ما لم يكي واحدا بدول الشرط ، فالفرض من الشرط وحوب ما لم مكس واحدا ولا حراما ، ولا يعني هذا القصود من اشرط الطال حكم الشسرع وماقصته لان عدم الانجاب لين لما للانجاب حتى يكول المشترط ماقصا

- والحدث الذي فيه : من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو اطل ما الحرم و فهذا النظلال الما لكول ادا حاصه دلك الشرط كتاب الله وشرطه من يكول المشروط مما حرم الله معالى ، وأما ادا لم يكل المشروط معلم حرمه الله علم يحالف كتاب الله وشرطه حتى يقال كتاب الله أحق وشرط الله أو تق و فيكول ، ادل ، معنى الحديث : من اشترط أمرا ليس في حكم الله أو في كانه بواسطه أو بعبر واسطة فهو باطل لاسمه لا بد أن يكول عصما ، أنظر مين الإوطار للشموكاني حاه صهره "

و يمكن الأستدلال أحسب بالحديث الذي حاء فيه أن النبي (ص) اشترى من حابر حملا ، واستشى حابر حملانه الى المدينة أي الحمل عليمة الى المدينة بيل الاوطار حد ص١٧٨ . استروط مما ماح فعله بدون الشرط حتى بعلج اشتراطه و بنجب بالشرط و شهروط بكون ماحا ادا لم يكن في كنان الله بعده صراحه ، لأن كتاب الله اوجب الوقاء بها بقطي أن تكون ماجه لا ادا فاء الدليل التحاص عتى بحريم شرط ممان و فيكون اشتراط ما لم لحرمه المبارع بحصوصه ماجه بعبوء الكتاب فيكون هذا الشرط في كتاب لله بهذا الاعبار ، فلا يكون اشتراطه مجالها للكتاب م

العنود والشروط من الأفعان العادية ، والأصال فيها عدم التحريم
 بدن بن على المجرم ، وادا بم بكن حراما كانب مناجة ،

ها لـ لـس في الشرع ما بدل على بحريم حسن العقود والشروط الأ ما تب حله نعينه ، بل في اشترع ما بدل على عكس هما كما بــا م

و ـ العقود في العاملات من العادات بفعلها المسلم وغير المسلم ، فلمنت هي من العادات التي تحتاج الى شرع خاص بها ٠

ر - الأسن في العقود التراضي ، قال حالى : ، الا أن يكون محمارة عن براضي مكم ، فلم يتسرط في المتحارم الا التراضي ودلسك يقضي أن سراضي هو المدح للتحارم ، قادا براضي المتعاددان الأمر كذلك ، فادا براضي المتعاددان في المتحارم في التحارم في المخمر وبحو ذلك ،

270 - ثالثا - راي التوسطين :

وهؤلاء موسطون من الرأي الأون والتاني ، فلا تشرطون لأناحية المقد والشرط ورود على حاس بالأناحة كسا اشترط أصحاب الرأي الأول ، ولا يحقلون الأصل في الفقود والشروط الأناحة كما دهب أصحاب الرأي الثاني ، من مسلون الى أن الأصل فيها التجريم واستوا معمها ويكمهم يوسعوا في الاستثناء (١) ، ومن أصحاب هذا الرأي الحقمة ، ولهم ويكمهم يوسعوا في الاستثناء (١) ، ومن أصحاب هذا الرأي الحقمة ، ولهم في الشروط وما يصبح فيها وما ينظل تقسيم معموط مرى من الحير دكرة احمالا ، فالشرط عندهم اما أن يكون صحيحا أو فاسدا أو باطلالا) ، وفينا احمالا ، فالشرط عندهم اما أن يكون صحيحا أو فاسدا أو باطلالا) ، وفينا

⁽١) - محمد مصطفى شلبي ، المرجع السابق ، س١٩٥٥ -

 ^{(&}quot;) الدكتور محمد برسف موسى ، للرجع السابق ، ص-٤٦ وما تعدمتها -

يلي تعريف بكل توع • أولا ــ الشرط الصحيح :

وهو ما كان موافقا مصفى العقد كما و شرط النائع على المسري أن سلمه النس قبل أن سلمه النبع ، أو كان الشرط مؤكدا مصفى العقد كاشتراط النائع أن بعدم المشتري كعيلا النبي عند تأخيله ، أو كان الشرط مادونا به من قبل الشرع وهو ما ورد به نص حاص ۽ كشرط النجيار ، واشتراط حاد الرؤيه ، أو كان اشرط مما حرى به المرف مثن اشراط المشتري على النائع بعهد اصلاح ما اشتراه مده معله ادا حرى العرف بدلك كما يو اشترى ساعه أو سارة وكان العرف بعضي باعتبار هذا اشترط المائل عائدا اشترط العرف بعلك كانها به الشرط الفاضلة ؛

هو ما لم يكن واحدا من أنواع الشرط الصحيح التي مر دكرها ، وكان فيه مقده لاحد العاقدين كنن سم داره وبشترط عسلي المستري كاها مدة سه ، وهذا الشرط القاسد يعبد عقود العاوضات المالية كابيع والأحاره ، وبكون لغوا في العقود الأحرى كاشرعات والتوثيقات والرواح فلا يصدها ، والمله في هذا الثمريق ان الماوضات نقصد بها التعادل بين السرفين ونهذا يشترط كل مهما ما يراه من الشروط محققا بهذا المصود ، فادا فات الشرط احدل الثمادن المقصود فقوت الرشا بالعقد ، والرسب أساس صحة المقد فقسد ، أما في العقود الأحرى فليس فيها معاوضة مالية تستلزم التعادل حتى بحشى قوات هذا التعادل اذا العيا الشرط وصححا العقادية ،

تالنا ـ الشرط الباطل :

هو ما ليس فيسه من أوصاف الشرط الصحيح ، وبيس فيسه منعه لاحد المتعاقدين ، كمن يسع داره و نشرط على المشتري أن لا يسكنها ، أو سيع أرضه ويشترط على المشتري أن لا يردعها ، وحكم هذا الشسرط انه لنو فيسقط وحده ويبقى العقد صحيحا ،

⁽١) واعتبار الإحداف العرف دليلا شرعنا ما لم يكن مخالفا لنص الشارع ، وتصنحيحهم الشروط بناء على ذلك حقلهم بوسعون كثيراً عسلي العاقد فيما شبرطه من شروط وما ينقدم من عقود "

الناث الثالث

في الجرائم والعقوبات

۲۷۱ ـ تمهرست :

القانون الحاثي هو العانون الدي بلين الحرائم المعاف عليها وقدر هذم العقومة ، فهو محدد علاقة الفرد بالدولة من ناحية الأفعال أسهي عنها والني ادا ارتكبها الفرد اعتبر حارجا على المجتمع مستحقا العقاب^(١) . وهدا القانون نصر من فروع العانون العام^(*) • وفي الشريعة الأسلامية أحكام حاصة بالحرائم والعفوبات كوراما بمكن مسمئته بالقانون الحاثي الاسلاميء فهو ادن ، في الأصطلاح الفانوني من فروع القانون العام لا النحاص . ولا ستقص قودا هدا بأن عقوبة القصاص في الشريعة الاسلامية حملت في القتل العمد من حق أولياء المحني عليه ، منا يدل على أن القانون الجنائي الاسلامي س فروع القانون الحاص ، لا نقال هذا ، لان القصاص وان كان مي حق الفرد الا ان فيه حق الله ۽ أي حق المحتمم ۽ ولهدا علي معمل العقهاء علي ان أوبياء المفتول ادا عموا عن القاتل و بازلوا عن حمهم في الفصاص ، فان الدولة بها أن تعافيه بالتحسن ويتجود^(٣) ، وهذا يدل على ان الأحكام التحا**ئية في** الشرع الاسلامي بنعم علاقه الافراد بالدولة من جهة الافعال النهي عنهما والعقونات المقدرة لها - وهذا لا يسم من أن يكون حق العسرد ـــ في بعض (١) اصول الفانون للدكتور السنهوري والدكتور حثبيت أنيسي

ستیت ص۱۸٦ ــ ۱۸۷ -

 ⁽٢) شرح فأبون العفونات النقدادي - القسم العيمام - للذكتور مصبطعي كنفل ص ٤ ـ ٥ ، واصبول القانون للسنهوري ص١٨٧٠ ٠

۲۵۹ سه ۲۵۹ الحكام لاني فرحون المالكي ح٢ س٠٢٥٩ -

البحرائم ــ هو العالمــ ، وفي المعص الأخر حق الله ــ أي حق المحتمع ــ هو الغالب ء وللدولة في الحالتين أن حاف الحالي •

٤٧٢ - تعريف الجريمة :

م برد في قانون المعونات المدادي بعرانت للجرائمة ، وابنا اكعى يبين أنواع الحرائم ، والواقع ال معلم القوانين الحالم المحدثة ، كاعانون المجتري ، ثم نفرف الحرائمة ، ولكن ينص القانونين بعرف الحرائمة بأنها ، كن قبل او المثاع على قبل صادر من شخص و هرد له القانون عقامينا حاليا ، (۱) ،

وسرع علمه اشرعه الاسلامة للجريمة ثلاقي مسع سرعة القانوين بها و فالحريمة عند فيها السرعة دخل و محظورات شرعة وحل الله عنها بحد أو بعريز الآلاف والمهدود المحظورات الأمود المموعسة و فشترط فيها أن بكون مسوعة من قبل الشرعة الاسلامية و قان م بكس محطورة من قبل الشرع الاسلامية لا تكون حرائم و كما أن المحظورات الشرعة بعد أن بكون بها عقال في الشرعة الاسلامية حتى مشر حرائم شرعية و وعلى هذا يمكن أن يقال في تعريف الجريمة شرعا ، أنها فعل أو برك بصت اشرعه الاسلامية على تجريمة والمقال عليه (٢) و

٤٧٣ ـ أساس اعتبار الفعل جريعة :

وأساس اعتبار العمل او البرت حريمه في الشراعة الاسلامية يرجمه الى ما في هذا العمل أو البرئ من صرر بالمجتمع يتمثل بتهديد سلامته وأمنه واستقراده ونظامه وعقدته ، وصرر بالافراد يستل بالاعتداء على مصالمح الافراد التي بحرص اشراعه على المحادها والمحافظة عليها ، وهذه المصابح هي المتعلقة بالدس والنفس والمقل والسل والعرض والمال ، وحميسع

١١) بدكور عفيظفي كامل ، المرجع السابق ، ص٣٥ - ٣٦ .

⁽٢) المأوردي مس١٢٧ *

الشريع الحائي الإسلامي للبرحوم عبدالعبادر عوده ج١٠
 ١٦٠ -

احرائم اشرعية الا استناء فيها اعداء على مصابح الافراد ، واصراد المحتمع والقوابين الوصعة وال العقت مع الشريعة ، من حبث الحملة ، عسلى الساس اعداد العمل حريمة هو ما في هذا العمل من اصراد بمصابح الافراد والمحتمع ، الا الها بخلف مع الشريعة في نظاف عدا الاساس ومدى انساعة والأفكار التي وداء هذا الاساس ، فاشريعة ، مثلا ، تهم الدس والاحلاق والعرض ، وحاطه العقل معا يفسده ، وعلى هذا الاساس ، كان فيها عقوبة الرقة على جريعة الارتداد عن الدين ، وعقوبة الرقا ، وعقوبة شرب الحمر، ولا وحود لمثل هذه العقوبات في القوائين الجنائية الوصعية (١١) ، وعلى هذا وحدما احتلاقات من الشريعة والقوابين الوصعية فيما بعشر من الافسال خريمة أولا بعشر على الشريعة والقوانين الوصعية فيما بعشر من الافسال خريمة أولا بعشر عدير هذه المصالح وتقييمها في صوء الافكار والقيم الأفراد والمحتمع والى عدير هذه المصالح وتقييمها في صوء الافكار والقيم في كل من الشريعة والقوانين الوضعة ،

٤٧٤ - اساس تشريع العقاب والقرض منه :

معرص الشريعة الاسلامية على حمل اللس على طاعة أوامرها و واهبها طاعة اختيارية تسعت من أعماقي النفس ، وتعتبد اشريعة في محميق هذه الطاعة الاحبارية على ايقاط الشعور الدسي في المعوس واتارة معاني الإبهان في القلوب وتدكير الأسمان بالنوم الآخر ، يوم بحد كل نفس ما عملت من حير محصرا وما عملت من سوء تود لو أن سها وبسة أمدا بمدا ، وبال ما في أوامرها و بواهبها من حير ومصلحة للباس في العاجل والآخل ، م ولكن هذا كله لا يكفي لحمل الباس حسما على طاعة أوامرها و بواهبها ، ولكن هذا كله لا يكفي لحمل الباس حسما على طاعة أوامرها و بواهبها ، لا يهم نسبوا سواء في عقلة الصمير الديني وعبق الأنمان واستحصار اسوم الآخر م ، كما أن من الباس باسا تعلم عليهم بوارع الشر وابهوى واشهوة والأثرة وحر المنافع ولو على حساب الإصرار بالآخر بن ، و ومن أحل هذا والأثرة وحر المنافع ولو على حساب الإصرار بالآخر بن ، و ومن أحل هذا في الدين من اللازم افتران المحقورات الشرعية بعقونات ديونه من شأنها كله كان من اللازم افتران المحقورات الشرعية بعقونات ديونه من شأنها

 ⁽١) أما عقومة الربا في العوانين الوصيعية ، ومنها قانون العفويات البغدادي ، فهي مفصورة على حاله معنبة سندكرها قيما بعد -

١٩٠٥ - الشريعة الاسلامية (م-٢٦)

أن تحبف من بريد الشر وترهب من سول له بعسه ارتكاب الحرائية وترعه عن اقرافها ويسعه من الأقراب سها و فالمقولة عكرادع عين الحريبة عدد تحد سدها في عريزه الحوق عند الأنسال وفيما حل عليه من حرص على كف الأدى عن بعسه و وعلى هذا عادا دأى الأنسال في الحريمة بعما به وهم باريكانها قال شبح المعاب المرعب بردعه عنها ترجيحا لدفع أدى المقاب على ما يتصوره من معمة له في الأخرام ووو وحتى ادا طوعت لنه بسمة ارتكاب الحريبة قال ابقاع المعاب عليه يسمه من المود اليها عكمنا برحر الأخرين عن ارتكانها لئلا يصيبهم ما أسانه وواجر بعده والها عول بعض الفقها، في عقونات المحدود الانها موابع قبل العمل عرواجر بعده والأعلى المحدود الانها موابع قبل العمل عرواجر بعده والأعلى يبسع من المود اليها و عادا ما الكفت النموس عن الحرائم حملت مصابح يسم من المود اليها و عادا ما الكفت النموس عن الحرائم حملت مصابح الأفراد المنطقة بالدين والنفس والنقل والسيل والمرس والمال عوجمعت مصالح المحسم وأمن الأختلال وسم بالهندوء وبالاستقرار و وهسدا هو المرس الأول من تشريع المقاب وعلى تنحو تكفي للردع والزجر و

والمرص النابي للمقونات الشرعية اصلاح المحرم نفسه وتقويسم اعوضاحه ، وقد أشار نمص العقهاء الى هذا المرض ، فالامام الماوردي يقول ، وهو تذكلم عن عقونات التمريز ، : « الله ... أي التمريز ... يوافق المحدود من وحه وهو الله تأديب واستصلاح وزجر تخلف بحسب اختلاف الدس الله ، فالمقونات الشرعية ، اذن ، تهدف ، أيضا ، الى علاج المحرم واصلاحه ، فهي من هذه الناحة من فيل الرحمة بهم والاحسان اليهم ، وفي هستال يقول الن تيمية : « المقونات الشرعية اتما شرعت رحمة من الله تحسبالي بمادد ، فهي صادرة عن رحمة الله نالحلق وازادة الاحسان اليهم ، ولهذا يسمي لمن نقاف الناس على دنوبهم أن يقصد بدناك الاحسان اليهم والرحمة يسمي لمن نقاف الناس على دنوبهم أن يقصد بدناك الاحسان اليهم والرحمة وسمي لمن نقاف الناس على دنوبهم أن يقصد بدناك الاحسان اليهم والرحمة وسمي لمن نقاف الناس على دنوبهم أن يقصد بدناك الاحسان اليهم والرحمة

⁽١) فتح القدير ج٤ ص١١٤ ٠

۱۲-کام السلطانیة س۶۱۶ •

عهم كما يقصد الوالد أدب و ده ، و كما عصد العلب معالجة مربصه هدا، ومن الواصح أن العيب يعالج مربصه بالدواء الذي شمه لا بالدواء الذي يشمه و وادا كان المص مرى في مص العقومات الشرعية فسوء وشده عهدا لا يسم من صلاح هذه العقومات وقولها ، كما لا يسمع من قبون الدواء الشافي كوله مرا مؤها ١٠٠٠ وحث أن من أعراض العقومة الشرعية السلاح المجرم حسب الأمكان ، فعد حاءن مرأد من معاني الانتقام ، و ومن مطاهر هذه البراءة منع اشريعه من المله عد الاقتصاص من القابل ، فقد حاء في الحديث العلجم أن الذي (ص) بهدي عن المله أن وحصير حساد في الحديث العلجم وحده دون عبره من قريب او صديق ، قال تعلى المسؤولية الحائدة وبرز أحرى ، و .

ويتخلص بنا منا عدم ان العقوبة قامت على أساس ما في النفس من عرارة التحوف منا يؤدي ، وبدرس رعابة مصابح الافراد والتحبيع واصلاح المجرم حهد الامكان ، وبناه على دلك حقلت اشرابعة التقوية بقدر الحرعة ، وكافية للردع والرحرة حابية من معاني الطلم والانتقام ، والعقوبات في العوامل انوضعه لا تبلغ مناع العقوبات الشرعية في حساية مصابح الافراد والتحديم واصلاح النجابي ، ولا في مدى فدرتها على الردع والرحر ، والواقع حير شاهد على ما هول ، فالحرائم في طل العقوبات الوضعة في اردياد ، والمحرمول يكثرون ولا ينقصون ،

200 – انواع الجرائم :

الحرائم على اختلاف أنواعها نحمها حامع واحد هو انها محطورات شرعبة معاقب علمها • وقد قسمها الفقها، إلى ثلاث أقسام بالبطر إلى نوع عقوبتها • وهذه الاقسام هي ترجرائم الحدود، وحرائم القصاص والديات،

⁽١) الاحتيارات لابن تيمية ص١٧١٠

 ⁽٢) بيسار الوصول إلى حاملع الاصول ، لابن الديسع الشبدائي
 ج٤ ص٧٦٠ -

وجرائم النعرير^(۱) . 2**۷**° ــ **اولا ــ جرائم الحدود** :

وهي الرباء والقدفء وشرب اللحمر ، والسرفة ، والحرابه ، أي قطع الطريق ، والردة (٢) ه

والحد في اللمه المع ، ومه سعي الواب حدادا لمعسه الناس من الدحول ، وفي الاصطلاح اشرعي عقوبه مقدرة وحساحة قد تعالى (٢) ، ومعى ابها مقدرة أي ان اشارع هو الذي قدرها قلم شرك لعيره تحديدها ، ومعى ابها وحت حقافة تعالى ، أي أن هذه الفوية وحسانصالح عملوم الناس ويدفع الصرر وانفساد عنهم ، فكل حريبة برجع صررها وقسادها الى انعامة ومعله عقوسها نعود اليهم ، قان العقاب المقرر لها يكون حفافة عالى تأكيدا بدقع الفسياد والصرر عنهم وتحقيقاً للمنع نهيم ، ولاعبلام المحاطيين بلروم المامة هذه العقوبة وعدم التعريط بها وصرورة رعايتها لان ما يصاف الى الله ناعباره حقافة يستلزم هذه الرعاية والساية ، وتهسيما المعى لكلمة الحد لا يعشر العصاص حدا لاية حق المد لا حق الله ، وتعسما المقيد، يقسر معنى الحد بأنه المقوبة المقدرة من قبل الشرع المداء (٤) ، الا أن يعض العليم عن كونها وحيث حقافة أو بلعد ، وعنى هذا التسير يسمى القصاص حدا أيغسائه ،

 ⁽١) وقابون المقونات السعدادي قسم الجرائم الى ثلائه أقسام حيايات ، وحسح ، ومجالعات ، وحدد كل قسم على أساس برع العقونه ومقدارها ، أنظر المواد من آ – ٨ من هذا القابون ، وكدلك قميل قابون العقونات المصري ، أنظر المواد من ١٠ – ١٢ من هذا العابون ،

 ⁽٣) الشريع الجائي الإسلامي للبرحوم عبدالعادر عودة ج١ ص٧٩٠ وانسر البدائع بلكاساني ح٧ ص٣٥٠ ، وحاشية ابن عابدين ح٢ ص٣٩٠ .
 (٣) الكاسائي ج٧ ص٩٥ ، الهداية ج٤ ص١٩٢ .

⁽٤) السياسة الشرعية لاس تبعية ص٦٦ ، والكاساس ج٧ ص٥٥ .

 ⁽٥) الماوردي ، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ ، الاحكام السنطأنية لابي يعلي
 الحتملي ص ٢٤٤ ـ ٣٤٧ ، فتح القدير ج٤ ص ١١٣ "

و تنكلم فيما علي عن حرائم الحدود بالتحار تام للتعريف بها وبمقوباتها : £47 ــ آ ــ الزقا :

وهي حريمة فيحه من حرائم الاعتداء على الاعراض ، وقد ورد النص الصريح تتحريمها ، فقد حاء في الفرآن الكريم : ، ولا نقربوا الريا اله كان فاحشة وساء سبلا ، (1) ، وعرفها المقهاء بأيها : ، كل وط، وقع على عبر يكاح ولا شبهه يكاح ولا ملك يبين ه (2) ، وعقوبة هيده الجريمة المحلد ، والاصل فيه قوله تعالى : ، الرائمة والرابي فاحلدوا كل واحد مهما عائمة حلدة مه مه ولا تعالى : ، الرائمة والرابي فاحلدوا كل واحد على الرابي ادا لم يكن محصا⁽³⁾ ، ولا حلاق بين الفقهاء في وحوب هذه المقوبة على الرابي ادا لم يكن محصا⁽³⁾ ، أما ادا كان محصا فعقوبته الرحم حتى على الرابي ادا لم يكن محصا⁽³⁾ ، أما ادا كان محصا فعقوبته الرحم حتى الوت ، وقد شت هذه العقوبة بالسنة النوية (6) ، وقانون العقوبات المصري ، أحد الروحين ، ولا يعاقب عليه ، وابما اعتبره ريا ادا حصل من أحد الروحين ، ولا يعاقب عليه الا ادا حرك الدعوي الحائية الروح عرض ، ولا يعاقب عبي الوقاع أو حتك المرض ادا وقع بالترامي ، وابما عرض ، ولا يعاقب عبي الوقاع أو حتك المرض ادا وقع بالترامي ، وابما يعاقب علم ادا وقع باكراه أو ادا كان رضا المقمول به معيا بأن كان دون يعاقب عشرة من عمره (1) ، وقانون العقوبات المدادي سلك مسلك القانون الماسمي (4) ،

وأساس الاحتلاف بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوصعية م ومنها القانونين المصري والعراقي ، هو أن هذه القوانين تعتبر الزنا من المسمسائل

⁽١) صورة الاسراد ، الاية ٣٢ ٠

 ⁽٦) ندايه المحتهد ج٢ ص٣٦٢ ، وانظر تعريفات أحرى للرفيا في الددائع للكاساني ج٧ ص٣٣ ، ولنياوردي ص٥١٥ .

⁽٢) سورة النور ، الاية ٢

⁽٤) - المستوطّ ح٩ ص٣٦ ، العني ج٨ ص١٦٦ - ١٦٧ •

⁽٥) داية الحبهد ح٢ ص٣٦٣ ، البحر الرحار ج٥ ص١٤٠ ــ ١٤١

⁽٧) المواد من ٢٣٢ -- ٢٤٠ من قانون العقونات البعدادي ٠

الشيخصة التي لا ينسى مصلحة الجماعة عدما دامن هذه الحريمة قد تمت بالتراضي قال العانول لا يهتم بها ولا يشرها حرسة الا ادا كان أحد طرقي البحريمة روحا قانه تعافل على هذه البحريمة في هسده المحالة للحق الروح الأحر وشرط بحريك الدعوى من قبله م أما الشريعة الاسلامية قانها نعشل الريا بحسع أنواعه من الجرائم المصرة بمصلحة الجماعة لا بها اعتداء على كان الاسرة التي هي أساس المحتمع ، ولهذا اعشرات العقال فيها بحق الله ، أي بحق المحتمع ، ولهذا اعشرات العقال فيها بحق الله ، ويمه الريا من السائل الشخصية التي لا علاقة لها بالمحتمع ، لا بها يؤلس في كان الاسرة وتهرها هرا عبنا ويمكك روابعها وطوت السن ويعتدي عن الإعراض ، وعلى أساس بطرة الشريعة لهذه الحرامة حادث العقوبة عني الإعراض ، وعلى أساس بطرة الشريعة لهذه الحرامة حادث العقوبة مؤثرة كافية للردع والزجر ه

۲۷۸ ساپ بالقلاف :

الفدق شرعا الرمي بالرباء أي نسبه الشخص الى الرب شروط مصه الله الرب شروط مصه الله وهو بماول خلاة ادا ما وافرت شروط الحريبة عال سالى ، « واندين يرمون المحسبات تم لم يأتوا بأربية شهدا والحديم تمايين خلاه ولا هيلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسفون «^{٢٥} » ولا وجود لهذه العلومة في قانون العقوبات المعدادي ولا في قانون العقوبات المعدي عوابما فيهما النصى على حريمة القدف وهيمي أوسع مدلولا من حريمة القدف في الشريعة ، اد تشتمان الساد أمود لسبو كانت صادفة لاوحت عقاب من أسندت اليه ، ويشترك أن تتم نظري مصة ، وعقوبتها تكون بالحسن (٣٠) «

 ⁽١) الدر لحدار ج٣ ص ٣٣٠ ، الكاساني ح٧ ص ٤٠ ، المعني ج٨ ص ٣٧٥ .

⁽٢) - ستورة البور ، الآية ٤

٣٠٦ من قانون العقونات المصري ، وأنباده ٢٥٦ مسلس
 قانون العقونات البقدادي ٠

274 - ج - شرب الخمر :

وهي حريمه في علم الشرعة الاسلامية لافسادها للعقل ، وما يترتب على دلك من صباع المال وارتكاب الحرائم ، وقد حرمت الشريعة الاسلامية الحصر ، فعي القرآن الكريم ، • ما أيها الدين آموا انما الحمر والميسمر والاحساب والارلام وحس من عمل الشيطان فاحتسوه لملكم تعلجون ، • وفي السنة النبوية : • كل مسكر حمر ، وكل حمر حرام ، • وعقوبة هذه الحريمة تمت بالسنة وهي حلد الشيارات أربعين حلدة ، ويجوز الريادة عليها الى الثمانين باعتبار أن هذه الريادة تعرير بحور للامام فعله (١) •

٤٨٠ - د - السرقة :

السرقة في الاصطلاح الشرعي أحد مال العير حفية طلما من غير تأويل ولا تسهه (٢٠) ، وهي محرمه بالنص وعقوشها قطع اليد ادا توافرت شروط الحريمة ، قال نصالي ، ، والسنارق والنسارقة فاقطعوا أيديهما حراء مما كسيا تكالا من الله والله عريق حكيم ع^(٣) ،

وقد على على حريمية السرقة على حريمية السرقة أو الموقية أو التحييل على السرقة أو المحييل على المعلوبة الاشمال الشاقة المؤيدة أو الموقيلة أو المحييلة والمرادهم والمرادم والمرادهم والمرادهم والمرادهم والمرادم والمرادم والمرادم والمرادم وا

٤٨١ ـ هـ ـ قطع الطريق :

وهده النحريمة من الحرائم التخطيرة لما فيهما من التجاهرة بالاجرام وترويع الناس وأحد أموالهم بالقوة والقهر ، وما يتراب على ذلك كله من

⁽١) اللمني ح١١ ص٢٣٩ ، وقبع القدير ج٤ ص١٨٥ -

 ⁽۲) العباية على الهداية ج٤ ص ٢١٩ ، بدآية المحتهد ج٢ ص ٣٧٣ ،
 المصير ج٤ ص ٢٣٨ *

⁽٣) سررة المائدة ج٦ ، الآية ٢٨ ،

 ⁽٤) المادة ٣١١ من قانون العمومات المصري ، والمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات البشدادي *

⁽٥) المواد ٩٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٦ من قانون المقونات المصري والمواد ٩٧٠ - ٣٧٤ - ٢٧٧ من قانون العقوبات المعدادي ٠

احلال حطير بأمن الدولة (٢) و وقد عرف المقهاء هذه البحريمة بأنها الخروج على الماره لاحد المال محاهره النبوة والفهر على وحه بسبح الناس عن المرود و سقطع المطريق عنواه أكان مريك هذه البحريمة فردا أو أكثر عيسلاح أو تعيره عوسنوا مرتك هسده البحريمة بالمحارب (٢) و وقد بيس القرآن الكريم على تحريم هذه المحريمة ومن عقوشها و قال تعالى و الما حسوا الدين يتحاربون الله ورسولة و سعول في الارس فسادا أن يعتلوا أو يصلوا أو عظم أبديهم وأرحلهم من حلاف أو يموا من الارس دلك لهم حرى في الدين ولهم في الأحرة عدات عظم الا الدين بانوا من قبل أن تقيدروا في الدين فاطريق أن نفيل أو عليم عليم المالون أن الله عقود رحمه (٢) وعقوية فاضع الطريق أن نفيل أو بعلم يدد ورحلة من حلاف اذا أحد المال ولم يقتل و ويعلى من الارس وعلم بدد ورحلة من حلاف اذا أحد المال ولم يقتل و ويعلى من الارس ادا أحاف السبن فقط فلم يقتل ولم يأخذ والمراد بالنعي حسين الحائي في غير يقده (١) ه

٤٨٢ - و - الردة :

المرابد في اللمه الراحسيخ مطلعا ، وفي التسيرع الراحسيخ على ديني الأسلام (١) ، والردم قد تكون باللمط بأن تحري المسلم على نسانه كلمسة والكفر ناحساره (١) ، وتكون الردم أيضا بالاقفال كأن تأني المسلم فعلا بدل على استجعافه بالدين كالصلام بلا وصوء عمدا ، والقاء الفرآن الكريم في

١٦٠ عديل هذه الحريبة ، الحريبة المصنومي عليها في المادة ٢٦٠
 من قادون العقونات البعدادي ، والمادة ٢١٥ من قادون العقونات المصري .

ر٢) شرح لحرشي ج٨ ص١٠٤ ، الكاسابي ح٧ ص١٩ - ٩٢ .

ا؟ - سوره المائدة ، الاينان ٣٣ ، ٣٤ ٠

 ⁽٤) استیاسه اشرعیهٔ لاس بینیه ص۸۲ - ۸۳ ، المعنی ج۸ مس
 ۲۸۸ ، لکاسانی ح۷ ص۹۳ ، فتح العدیر ج۷ ص۸۳۳ ، ندایه المحتهد ح۳
 ۳۸۰ - شرح الحرشی ج۸ ص۱۰۵ - ۲۰۱ ،

⁽١) حاشية ابن عليدين ، ود المحتار ، ج٣ ص١٩٦٠ -

⁽۷) العتاوي الهندية ج۲ ص۲۵۲ ، تنعني ح۸ ص۱۲۳

فدر عبدا " و و و كم الرقد امهاله ثلاثه أيام وعرض الاسلام عليسه لعله يرجع عن ردته ، قان أبي قبل " و قعوسه الرسد فتله اذا أصر على الرده ، وقد روي عن النبي (ص) أنه قال : « من بدل دسسه فاقتلود » و قله المعابد الله المعابد المعابد العالم المعابد الكانها و بعامها (2) م

٤٨٣ ـ ثانيا - جرائم القصاص والديات :

وهدم هي حراثم الاعتداء على النمس بارهانها أي حراثم القتل ، أو على ما دون النمس كالنجروح وقطع الاطراف ، وتسمي الفقها، هذه الحراثم بالنجابات على النمس أو على ما دون النمس (٥٠) ، وعقوته هذه الحراثم اما القصاص » وأما الدية ،

أ - القصاص ، وبحد في الفتل العبد لقوله تعالى : « ما أيها الدين أسوا كتب علكم القصاص في الفيل ٥٠٠ « ولقول البي (ص) : العبد فود الله علكم القصاص أنصا في الحرائم على ما دون النفس ادا توافرت شروطه ومها أن بكون هذه الحرائم عبدينه ويمكن احبراه القصاص « وابنا يمكن احراء القصاص ادا تحققت المماثلة بين محل الحريمة وبين ما وابنا يمكن احراء القصاص مه في هذه المحل ، مع امكان استشعاء يقابلها في الحائي المراد الاقتصاص مه في هذه المحل ، مع امكان استشعاء

⁽۱) رد المحتارج؟ ص٣٩٦ ، شرح الارهار ج٤ ص٧٦٥ ـ ٧٧٥ ، شرح النيل ج١٠ ص٤٤٥ ٠

 ⁽۲) المعنى ج٨ ص١٢٣ ـ ١٢٥ ، العتاوى الهندية ح٢ ص٢٥٧ .

 ⁽۳) بدایه المحبهد ح۲ ص۳۸۳ ، الحصاص ح۲ ص۳۸۳ ، بیسیل
 (۷وطار ج۷ ص۹۸ ـ ۱۰۰ ، التعریز للدکتور عبدالعریز عامر ص۱۷ .

⁽٤) - أنظر ص٥٣ من هده اللذكرات ،

⁽٥) الكاسائي ج٧ ص٢٢٢ ٠

⁽٦) سورة النقرة ، الاية ١٧٨

^(∀) سبن آبي داود ج٦ٌ ص٣٤٤ ، وسبن السبائي ج٨ ص٠٤٠ ، وسبن ابن ملحة ج٢ ص١٤٠٠ ٠

هذا اشراً ، وثنت القصاص فيما دون العس بالكتاب والنسة^{ومي} ،

م الدبه: اسم للمال الدي هو بدل النفس (٢٠ م أي التقويص المابي بعد دفعه الى أهل المعنول م أما الشويص الواحد دفعه الى المحي عليه في حرائم الاعتداء على ما دون النفس كالجرح فان هذا النفويص يسمى و الارش و (١٠ م وقد بعلق اسم الدبة على الارش أيضا فيقال دبه السمح كذا م وبهذا الأطلاق عرف بعض الفقياء الدية بأنها امال الواحد بالحاية على بعض أو طرف ، أي على ما دون النفس (٢٠ م هذا) واندية في باب القتل أي دنه النفس مقدرة في الشريعة الاسلامية > ويتخلف مقدارها باحتلاف بوع المال م فهي دادا كان القبل حرا مسلما دام الاس مائه ومن الدهد أنف دساز > ومن النفر مائنا بعره > ومن المم أبقا شاة (٢٠ م وأما الارش قسة ما قدر به الشريعة وهو الارش المقدر > ومن كما في قطع الداد أن أرشها هو صف الديه في انفس > وفي كسر انس قدر الارش بعين الفيدر فكون في بعض قدر الارش بعين ما دون النفس و بقدر الفاضي حسب قعدة مصية (١٠) .

EAP ــ والذي عليه العمل في العراق الآن في حراثم القتل العمد ء اعدام النجالي في تنصل النجالات ۽ فقد نصل فالون المعولات البعدادي عسلي عمولة الأعدام في حراثم القتل العمد مع سبق الأصراد ۽ وفي القبل العمد

⁽١) الكساني ع٧ ص٢٩٧ ، الدر المحارج ٥ ص٥٨٤ ٠

⁽۲) تعسير المرطبي ح٦ ص١٩١ وما بعدها ، المني ح٧ ص٧٠٠. وما بعدها -

⁽٢) السر المحتار ورد المحتارجة ص ٥٠٤، ١

⁽٤) اللباب شرح الكتاب للميداني ج٢ ص٤٤ *

⁽a) حاشيه سعيني حلى على الهداية والعياية ج A ص ٣٠٠٠٠

 ⁽٦) الكاساني ح٧ ص ٢٥٤ ، الدر المحمار ورد المحتار ج٥ ص ٢٠٥ ـ
 ح ٥٠٥ و براجع الصا المحل ح-١ ص ٧٥٩ ، وسعيمة المحاة ح٢ ص ١٠١ الروض لنصير ح٤ ص ٣٤٤ ، بداية المحتهد ح٢ ص ٣٤٤ .

 ⁽٧) المعني ج٨ ص٧٥ ـ ٨ ه، شرح الحرشي ج٨ ص٣٤ ، المحتصر
 الناقع ص٣٢٥ ٠

بدول سو اصراد في حالات معية (١) ، أما الدياب فقد استعص عبها مظم استيص ، والمويض بنعاه المحاص هو ما تقابل المصرد مقدرا بالنقود ، وقد نص القابول المدني العرافي على الرام الفائل أو الحارج بالمويض عما أحدته من صرد للاحرين بسب حريمته ، كما نص أنصا على من يستحق التقويض وشروطه وما بلاحظه المحكمة عد مديرها هذا التقويض (٢) ، وما قلماد عن المطبق في العراق بالسبة لحرائم الاعداء على النفس وعلى ما دور الفس والعويات الفررة لها ونظام المعويض المأجود به ع نقال أيضا عما هو معلق في الجمهورية الهربية المتحدة (٣) ،

201 - ثالثا - جرائم التعزير :

المعرير علمه عالمأديب و وشرعا بأدب على أصال بهت الشريعة على وم شرع به الشريعة على أصال بهت الشريعة على وم شرع به عقابا محددالات و فحرائم السرير عادل عمومة مقدره من قبل الشارع عمل التحلوم بالمرأة الاحبية عواكل الريا والعدف بعير الرياع والشم والسمال عوالتطعيف في البكيل والمبرأل وبحو ذلك (م) و

والأمام على الدي عدر عقوله السرير عولهذا قال الفقهاء ال مس الفروق بين الحدد والمرسر ال الحدد مقدد والمرسر مقوض الى دأي الأمام (١٠ والأمام عدد أو بالله عكالقاضي على بقديره عقوله التعرير لا بعدد على هوى والما يلاحظ حسامه الحرامة وطروقها ومقدار صردها وحسال المحالي من كولة من دوي المرواب ولم يريك من قبل حريمة عاو كولة

⁽١) المواد ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، من قانون العقويات التعدادي •

⁽٢) المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٣٠٠ ، من القابون المدني

⁽٢) الماديان ٢٣٠ ، ٢٣ ، من قانون يعقونات المصري ، والمنواد ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٢٢ ، من القانون المفتى المصري *

 ⁽٤) تنصرة الحكام لاس فرحون المالكي ج٢ ص٨٥١ الماوردي
 ٣٦٧ ، أبو يعلى الحبيلي ص٣٦٣ ،

 ⁽٥) السياسة الشرعية لاس تسية ص١١٩ ـ ١٢٠ ، رد المعتسار
 ٣٥١ - ٢٥١ ،

⁽٦) رد المعتارج ٣ ص ٢٤٥٠

من دوي السوائق والأحرام • كما يلاحط ما به بثم ردع والرحاد النجابي وعدم عوده الى مثل فعله في المستقبل (1) • ونظام التعرير في العقوبات مما المردب به الشريمة الأسلامية • وهناك النجاد في الوقت النجاصر عبد بعض كار علماء القانون النجائي الى برك تتجديد العقوبة ، بوعنا ومقدارا ، الى أحتهاد العامي وتقديره حتى بكون النعوبة منجعة للمراص من تشريعها (٢) • الحكاد بالوائق النجائي الإسلامي من حيث المكان :

المدأ المآخوذ به في القوائين الجائية الحديثة هو مبدأ اقليمية القانون الحائي، وهذا المدأ له شعال ، الأول ال القانون الحائي في دوله ما يطبق في اقليمها فقط فحكم كن ما يقع على اقليمها من حرائم أيا كانت حسية مرتكيها ، والشق الثاني لهدا المدأ هو أن القانون الحائي لا يعشد الى خارج اقليم الدوله ، فلا سلطان له على ما شع هاك من حرائم ، ولسكن مرد على هذا المدأ شفيه استنادات مطل تطبيقه داخل الأفليم أو تعد من سلطانه الى حارج هذا الأفليم "، وقد أحد كل من القانون الحائي العراقي والمصري بهذا الميدأ في

24% ـ وانقانون الحالي الاسلامي في أصله فانون عالمي لأنه حر، من الشريعة الاسلامية ، وهي نظيمتها شريعه عالمية لا اقليمية تطبق على الناس كافة في حصع نقاع الارض ، وهم محاصون تأحكامها ، ولكن لعدم ولاية وسلطان دار الاسلام ـ الدونة الاسلامية ـ على ما سوى اقليمها فقد تعدر

(٣) النشريع النجائي الإسلامي للبرجوم عبدالقسادر عودة ح١٠ من ١٥٩٠

(٣) شرح قانون العقونات العراقي - القسم العام - لعدكت مود
 مصطفى كامل ص٩٥ - ٩٦ ، وشرح قانون العقونات المصري - القسم المام - للدكتور مجبود مصطفي ص٨٥ *

 ⁽١) السياسة الشرعيه لاس نيسة ص١٢٠ ، تيسرة الحكام لابسن مرحون ج٢ ص٢٦٤ ٠

⁽٤) العقرة الثانية من المأدة الثانية من قانون العفونات النفدادي و شيري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في العراق أيه حريبة ندجن صبي نطاق احكامه ، وانظر المأدة الاولى من قانون العقونات المصري رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ *

نصبعها في حارج اقليمها ، وعلى هذا فاشتربعه الاسلامية ـ ومنها القانول الحالي ـ من حث الباحة النظرامة العلمية شرائعة عاملة ومن حيث الواقسع والصرورات العملية شريعة الليب ، وفي هيدا يقول الأمام أبو يوسف ، ه ولان الأصل في اشرائع هو العموم في حق الماس كافه الا أنه تعممان تصدعا في دار الحرب لعدم الولاية وأمكن في دار الاسلام فلرم الشعيب. فيها ٤٠٠ و فالقانون النحيالي الأسلامي ، ١٠ ل ، قانون اقليمي من حيث الواقع صطبق على حميع الحراثم اشي هم في دار الأسلاء معن النظر عن حسبة مرتكيها أو رباسهم ، وهذه هي الفاعدة العامه (٢٠ م الأ أن في معص حرثياتها احتلاق قديلا بين العقهاء بالسب الى الدميين ، واحسلاها أكثر بالسبه الى المستأمين(") • وقد استشى جمهور العقها، غير المسلم من عفوته شرب المجمر رعامه مصدته في حلها(٤) م ودهب المقهاء الأحرون الى عبر ما دهب السِّمة الجمهور في هذه استأنه ۽ قمد الطاهرية بنجب عقوبة شرب الحمر عيسلي شاريها مسلما كان أو غير مسلم^{ون} ، وعبد التجمعرية يعاف غير المستسلم بالعقوية العرزء أذا نظاهر شيرت التحمر أأأن وعبد الريدية يتجد شيارت اخمر أدا حكر لتحريم السكر علمهم(٢) وهذا أنقول هو الراجح لأن الحمر معسدة للمعول ، وفي الانجيل ما يدل على تحريم السكر فقد حاه فيه : ه أما تعلمون أن العدين لا يرتون ملكوت ألله ٥٥٠ ولا السكيرون ٥(٨) .

⁽۱) الكاساني ص٢١١٠ ٠

⁽٢) شرح السيد الكبير ج١ ص٢٠٠ ، و ج٤ ص١٠ ، المسوط ح٣ ص٢٠ ، المسوط ح٣ ص٤٤ ، الحلى لابن حرم ج٩ ص٤٤٥ ، المحلف لنظوسي ح٣ ص٤٤٠ ، احتلاف الفقهاء للطبري ص٤٥ ، المحسر الرحار ج٥ ص١٤٨ ، التشريع الحائي الاسلامي للمرحوم عندالعادر عودة ج١ ص٢٨٥ -

 ⁽٣) كتابا أحكام الدميين والمستأمنين ص٣٢٥ وما بعدها ٠

 ⁽٤) شرح الحرشي ح ٨ ص ١٠٨ ، كشاف القباع ج٤ ص ٥٥ ، معني
 المعتساج ج٤ ص ١٨٧ ،

⁽٥) للحل ١١٣ ص٢٧٢٠٠

 ⁽٦) الروصة النهبة في شرح اللمعة النمشقية ح٢ ، الفصل الرابع ،
 كتاب الحدود ، سفينة النجاة ج٢ ص٧٧ ،

⁽٧) شرح الازهار ج٤ ص٢٦١ -

الحسل بوحتا ، الاصحاح السادس ، مطبعة الاله المدومكيين
 الطبعة الثانية ، ص١٤٧٤ ،

٤٨٧ ـ سريان القانون الجنائي الاسلامي خارج دار الاسلام :

ده حمهور اعتهاء الى سريان القانول الحائم الأسلامي حارح دار الأسلام بالنسبة لرعايا الدولة الأسلامية عادا ربي أحدهم هاك تم رجع الى دار الأسلام فافر برياد أمام القاضي المسلم أقام عليه البحدة والحجمة دهسدا ليه الحمهور عال المسلم باسلامه الترم احكام الأسلام فلا يفارقه هسدا الأسرام اسماكان وأبي دهب عوال الدمي البرم يعقد الدمة أحكام الأسلام فلا يفارقه هذا الأسرام أنصا الأ ادا نقص المهدة وانه ادا بعدر بعيد المقونة على المسلم والدمي في دار الأسلام على المسلم والدمي في دار الأسلام ادا رحما اليهالاث مدا عوالفانول المقونات المعدادي فسريال أحكامه الدولة المراقبة وعملتها أو طوالها أو مسيداتها الماسة (٢٠ و كما على حالات المراقبة وعملتها أو طوالها أو مسيداتها الماسي على بعض الحالات التي يطبق فيها هذا العانول على العراقيين اذا ارتكنوا حرائم صد سلامة الدولة العراق فيها هذا العانول على العراقين الماسري على بعض الحالات التي يطبق فيها القانول المسري على بعض الحالات التي الدا ارتكنوا بعض الحرائم التي على عص عليها هذا القانول (٤٠) ه

وبهدا أنهي من الانجات التي رأب من المد عديمها في هذا المدخل الى طلبتا الأعراء ، واقة أسأل أن يوفقني واياهم الى خدمه شريعته والدعوة الى الأحد بأحكامها ، والحمد فة أولا وأحرا وصلى الله على سندنا محمد وآله وصحه أجمعين ،

 ⁽١) فيع العدير ح٤ من١٥١ ، المعني ص٣١٩ ، المهندت ج٢ ص
 (١٥ ، المدوية ليكرى ح٤ ص٣٦٠ ، المحتلى لابس حرم ج١٠ ص٣٦٠ ، المحر الرحار ج٥ ص٤٤ ، المشريح الحائي الاسلامي للسرحوم عبدالعادر عودة ج١ ص٢٩٧ -

 ⁽٦) العفرة (ت) من البادة الثانية من قانون المعونات البعدادي .

 ⁽٣) العقرة (د) من المادة الثانية من قابون العقوبات المعدادي •

 ⁽٤) عادة الثانية من قانون العفونات المصري رقم ٥٨ لسمة ١٩٥٧ وتعديلاته ، والمادة الثالثة منه -

4.8

المقدمسة

الأحبوع الإسباني صروري لنشر فقره (١) أنواع الشرائع (٢) برير الران الشرائع السباوية (٣) الشريعة الاسلامية حاتيب الشرائع السباوية (٤) عاصلي الشريعة الاسلامية وحاصرها (٥) استعمل لنشريعة الاسلامية الشريعة (٧) الاقتال على دراسية الشريعة (٧) الطريقة لنافعة لدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) الطريقة الدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المعروفة الدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المعروفة المدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المعروفة المدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المعروفة المدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المعروفة (٨) المنافعة المدراسية المدراسية المدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المدراسية المدراسية الشبريعة (٨) منهج البحث (٩) المدراسية المدراسي

القسم الاول في التعريف بالشريعة الاسلامية وخصائصها والفقه الاسلامي وتاريعه ومدارسه ومصادره

1-0-17

الباب الاول في التعريف بالشريعة والفقه

تمهيد ومنهج البحث (١٠) .

\$Y..14

الفصل الاول

العرب قبل الاسلام حالتهم الاجتماعية والقانونية

تبهید (۱۱) ۰

15_11

البعث الاول حالة العرب الاجتماعية

حيام البدوة (١٢) حياة العصر (١٣) أساس بطامهم الاحتماعي (١٤) العصيبة الفيلية وبنائجها (٥٦) الفيال بين القيائل (١٦) اكبر شيأن الرخل واستصعار شيأن المرأة (١٧) الصعاب الحميلة عبد العرب (١٨) أثر الاسلام في حالتهم الاحتماعية (١٩) ميا

تربب على عدم العصبية القدمة (٣٠) انطال الاسلام عادة العرو الصفحة والنهب (٢١) انكار الاسلام وأد السات (٢٢) ما أقرم الاسلام مى عادات الحاعلية (٢٢) الحلاصة (٢٤) -

7V_Y4

المبحث الثاني العالة القانونية عند العرب

تمهدد (۲۹) أولا _ في قانون الاسرة _ المكاح وقعص ما تتعلق ما (۲۳) به (۲۳) بكاح لشمار (۲۷) بكاح المقت (۲۸) الحبيع بس الاحبين (۲۹) لمحرمات من النساء في المكاح (۲۰) المهر (۲۱) ثابيا _ درق المكاح (۲۲) لطلاق (۳۳) تبطيم الشريعة للطلاق (۳۶) الحلم (۳۵) الحلم (۳۵) آبار العرقة (۲۸) ثالثا _ الوصية والميرات _ الوصية (۲۹) الميرات (۲۶) بابيا مدين المعاملات _ عقد الشركة ، لمصاربة ، السلم ، القرص والربا ، الرحى ، ابواع السوع (۲۱) المصاص والدمات (۲۳) في المسات الرحى ، الواع البحق في المعاوى (۲۶) في المسات

ጓጓ_٣٨

الغصل الثاني

الشريعة الاسلامية تعريفها وبيان خصائصها

شريعة في اللغة والإصطلاح (٥٥) حميائص الشبريعة (٤٦) أولا بـ الشريعة من عبد الله (٤٧) ما سرتب على كون الشريعة ديبوي من عبد الله (٤٨) بابت بـ الحيراء في الشريعة ديبوي وآخروي (٥٠) مدى لاتفاق والإختلاف بين الشريعة والقوانين الوصيعية في مسألة الحراء (٥١) الحراء الآخروي (٥٢) ثالثا بدعيم لشريعة ويفاؤها (٥٥) ما يستلزمه عنوم الشريعة (٥٥) الساء الشريعة على حلب المصالح ودره المقاسد (٤٥ مكرر) مبادئ الشريعة وطبيعة احكامها (٥٥) البوع الأول - أحكام المفيدة (٥٥) احكام الاحلاق (٥٥) البوع الأول - أحكام المفيدة من الاحكام (٤٥) مصادر الاحكام التعصيلية (٨٥) البوع الثاني من الاحكام العبلية (٦٢) بحصائص الشبول (٦٢) الحياب الديني في المعاملات (٤٦) حصائص الشبول (٦٢) الحياب

14 18

الفصل الثالث تعريف الله الاسلامي

ريت البيا البياديي وبيان خصائميه

العصة في المصة (٦٥) أعلمته في الاصطلاح السرعي (٦٦) بعير معيوم العمه الاصطلاحي (٦٧) ما آل السنة معيوم العصالة في الاصطلاح (٦٨) علاقة العمة بالسراعة (٦٩) حصائمي العمالة الاسلامي (٧٠) مرواسة العملة وقابلينة للنقاء (٧١) العسرف وأهميته (٧٢) الاحماع وأهملته (٧٧) م

A4_V+

الفصل الرابع

علاقة الشريعة الاسلاميه بالشرائع السابقة

Tokul (3V) +

VT V+

المحث الاول

علاقة الشريعة الإسلامية بالشرائع السماوية

تعدد أشر ثع استماوية (٧٥) أوجه العلاقة بين السريعة وغيرها من الشرائع السماوية السابقة (٧٦) •

AA VE

البحث الثانى

علاقة الشريعة الاسلامية بالقانون الروماني

بمهند (۷۷) أوله العائلس بناير السيريمة الإستلامية بالقانون يروماني(۷۸) ساقسه اندنيل الاول ويقعيه (۷۹) منافسية الدليل بنائي ويقعيه (۸۰) منافشية وليلهم البالب ويقعيه (۸۱) منافشية وينلهم الرابع ويقعيه (۸۲) منافشية الدليل الحيامس ويقعيه (۸۳) الخلاصية (۸٤) م

1 - . . 9

الفصل الخامس

شرح بعض القواعد الكلية في الفعه الاسلامي

تمهيد (٨٥) لعاعده الاولى – الامور بيعاصدها (٨٦) العبرة في لعفود لمهاصد والمعاني لا الالعاظ والمناني (٨٧) الاصبيال في الكلام الحقيقة (٨٩) لايسبب للكلام الحقيقة (٨٩) لايسبب لي ساكت قول (٩٠) لا سباع للاحتهاد في معرض النص (٩١) ليسبب النفس لا يرول بالشبك (٩٣) الاصبل برادة النفة (٩٣) اليسبب على من الكر (٩٤) ما حرم أحدة حسرم على من الكر (٩٤) ما حرم أحدة حسرم اعطاؤه (٩٥) المتصرف على الرعبة منوط بالمصلحة (٩٦) لا صرر

ولااصوار (٩٧) الصرر برال (٩٨) يتحيل المترر الحاص بدفع المنفعة الصرر العام (٩٩) الصرر الإشد برال بالمسترر الاحت (١٠٠) المتروزات تبيح لمظورات (١٠٠) المعاجه بدول منولة الصرورة عامه أو حاصة (١٠٠) دره الماست أولى من حلب المنافع (١٠٠) الدادة منحكية (١٠٤) لا بنكر تغير الإحكام بتمبر الازمان (١٠٥) الميره لتعالى الشنائم لا للبادر (١٠٠) العرم بالمنم (١٠٠) حمانة المنحياء حيار (٨١) لا يحور التصرف في ملك الميستر بلاحر والمنبان لا بعديمان (١٠٠) من استعمل الشيء قبل أواقة عوقب بحرمانة (١١١) من استعمل

181.1-1

الباب الثاني أدوار الفقسه

تبهید (۱۱۲) ۰

117_1+7

الفصل الاول

الدور الاول

عصر النبي (ص) أهم العصور (١٩٣) الشريع المبكي (١١٤) التشريع المبكي (١١٤) التشريع المبكي (١١٤) والتشريع المبيرات النشريع في هذا الدور (١١٧) البدرج في التشريع (١١٨) رفيع الحسرج (١١٨) المبير (١٢٥) المبيرات المبيرات البيرات البيرات البيرات المبيرات المبيرات المبيرات العمرات (١٣٢) المبيرات في هدا المبيرات (١٣٥) التدوين في هييسيدا المبيرات المبيرات في هييسيدا المبيرات المبيرات في هييسيدا المبيرات المبيرات في هييسيدا المبيرات الم

171_11A

الفصل الثاني

الدور الثاني

تبهيد (١٢٧) طريقة الفعها، في هذا الدور في التعرف على الاحكام (١٢٩) لمرهان على صحه طريقهم في التعرف على الاحكام (١٣٩) لمقصود بالرأي (١٣٠) التعاتهم الى تعليل الاحكام ورعاسك المصبحة (١٣١) أحكام وردت بها البصوص وثم تطبق ، وتوجيه دلك (١٣٣) لاحكام المسبحله على أساس حلم المصلحة ودفع المسبحة (١٣٣) بعديرهم لآرائهم (١٣٤) الاكتسار من السرأي والإقلال منه (١٣٥) الاحتلاف في الرأي (١٣٦) استاب احتلاف المعها، في هذا الصر (١٣٧) الاحتلاف قليل لا كثير (١٣٨) أكثر وقهاء الصحورة الداء (١٣٩) التدوير في هذا العصر (١٤٠)

15 - 177

الغصل الثالث

الدور الثالث

تمهمه (۱٤١) استاع دافيرة العقبة وكثرة الحلاف في مسائلة (١٤٢) شيوع روانة المعدن ، سببة وأثره (١٤٣) ظهيور مدرسة أهل الرأي (١٤٤) أساس الحلاف بين المدرستين (١٤٥) أسباب وجود مدرسة المعدن في المدينة والكومة (١٤٦) رئيس مدرسة أهل المعدن ، ورئيس مدرسة أهل المعدن ، ورئيس مدرستة أهل الدور (١٤٥)

150_151

الغصل الرابع

الدور الرابع

تيهيد (١٤٩) اردمبار العقب وأسيانه (١٥٠) ظهور المداهب الاسلامية (١٥١) -

151_157

القصل الحامس الدور الخامس

تمهيد (١٥٢) خبرج (لعمهاء الى النقليد (١٥٣) سند باب الاجتهاد (١٥٤) عمل الققهاء في هذا العصر (١٥٥) ،

101_10-

الفصل السيادس

الدور السادس

بمهمد (١٥٦) المون والشروح والحواشي (١٥٧) كتب العتاوي (١٥٨) المعين (١٥٩) ملاحظات على النفيمات (١٦٠) النهصة الفقهية الحديثة (١٦٦) -

181_100

الغصل السابع

التعريف ببعض الجبهدين ومذاهبهم القعهبة

سهيد (١٦٢) أبو حسمة (١٦٢) أبو حبيعة رغم أهل البراي (١٦٤) أبو حبيعة رغم أهل البراي (١٦٤) أبو حبيعة والحديث (١٦٥) طريقته في المندريس (١٦٨) أصبول استنباط أبي حبيعة (١٦٧) الامداة وندوي دعهة (١٧٨) مالك ابن أبس (١٦٩) لصول مدهبة (١٧١) الامداء الامام الشافعي الدرين دعهة ويقلة (١٧٧) الشافعي (١٧٣) لقة الإمام الشافعي (١٧٤) أصبول مدهبة (١٧٨) تدوين العقة الشيافعي ويقلة (١٧٨) أحبد بن حبيل (١٧٧) أصبول فعهة (١٧٨) تدوين مدهبة ويقلة (١٧٨) ويعله (١٨٨)

صول لمدمب الربدي (۱۸۲) جعمر الصادق (۱۸۳) أدله العقه الصفحة الحمري (۱۸۵) (لمداهب المحمري وانتشاره (۱۸۵) (لمداهب المدرسة (۱۸۸) الاوراغي (۱۸۷) صعبان الثوري (۱۸۸) الليث بن سنسمه (۱۸۹) داود الظامري (۱۹۰) ابن حرير بطنسري (۱۹۹) -

TIT_IAT

البا*ب* الثالث مصـــادر الفقه

تمهيد ، ومنهج البحث (۱۹۲) -

140.1AE

الفصل الاول

المنادر الأصلية

البحث الاول

14-2188

السكتاب

تمر عب لكناب (١٩٢) حصائص تكناب (١٩٤) أبواع أحسكام غيران (١٩٥) بيان القرآن للاحكام (١٩٩١) ربط الاحكام بالعفيدة (١٩٨) سنوب لقرآن في بسبان الاحكام (١٩٩) حكيبة بكرار الحكم الواحد ويث الاحكام في سور القرآن (٢٠٠) *

140,14-

البحث الثاني

السيئة

بعراب است (۲۰۱) الدنيل على حجبه سببه ۲۰۱) أدبوع السبه باعتبار سبدها (۲۰۲) أبواغ السبه من حبب ماهيمها (۲۰۱) سببه بسريع وعبر تشريع (۲۰۵) (بواغ الاحكام التي حاب عا انسبه (۲۰۲) مرتبة السئة في الاحتجاج (۲۰۷) -

Y17_111

الفصل الثاني

المبادر التبعية

سحب الأول الاحماع - تعريفه (٢٠٨) مستند الاحماع (٢٠٩) أبراغ الاحماع (٢١٠) مكان الاحماع وهل وقتع تعملا (٢١٦) أهميت المحاسر (٢١٦) المنحث الثاني العياس العريفة (٢١٢) أمثلة على القياس (٢١٤) حجبه الهياس (٢١٥) المنحث الثالث الاستحسان - تعريفة (٢١٦) أبواعة عراح الأول (٢١٧) البوغ الشيابي (٢١٨) حجبه الاستحسان الراح المنحث الرابع المصالح المرسلة - تعهيد (٢٢٧) تعريف

العديم الرسبة (٢٢١) حجبة المسالح الرسلة (٢٢٢) المبحث الصفحة المدر سند لدر ثم ، معاما وما لمنع من الافعال (٢٢٢و٢٢٢) حجبة هذا الاصل (٢٣٥) المنحب السادس العرف بالعرف بعراعة (٢٢٦) الواعة (٢٣٦) العرف المعسر (٢٣٨) تعيير الإحكام تنعير العرب (٢٣٦) العرب السنانع المدهب الصحابي بالمهيب (٢٣٠) تحرام محل حالات العلماء (٢٣١) مدى حجبة مدهب الصحابي (٢٣٦) العلماء المامن شرع من قبلاً بالقصود به الصحابي (٢٣٣) احالات العلماء فيه بالعرب عجب الاستصحاب تعراف (٢٣٣) مدى حجبة (٢٣٥) المحد باسم الاستصحاب تعرافه الإستصحاب في الاستصحاب من مبادى؛ وقواعد (٢٣٧) مرتبة الاستصحاب في الاحتجاج به (٢٣٨) .

القسم الثاني الباب الاول

مطام الملكية

الفصل الاول

السال واقسامه

بعريف بلان (٣٣٩) ما تتريب على بعريف المآل (٣٤١) اليعقوق و تسافع (٣٤١) الإدبة على مائية المنافع وعدمها و تراجع من العويات (٣٤٥) ما يتريب على الحلاف في مالية السافيع (٣٤٣) بعسيمات بنال (٣٤٤) المنفوم وعير المنفوم (٣٤٥) ما يتريب على فسيمة الله الى منفوم (٣٤٦) المعار والمنفول (٣٤٧) فائده بعسيم لمان ان عفار ومنفول (٣٤٨) تنالي والميسي (٣٤٩) ما يترتب على هذه التسبية (٣٤٩) -

الفصل الثاني

اللك أو اللكية

تعريف الملك (٢٥١) الملك و بال (٢٥٢) ما يقبل الملك مسى المرك المنحث الأولى المولى وما لا يقيد (٢٥٥) المنحث الأولى الملك الماقص - تبهيد (٢٥٥) ملك العين فقط (٢٥٦) حصائص هد الموع عن المك (٢٥٥) ملك المنعمة أو حق الانتفاع الشخصي (٢٥٨) العرف بين الملك والإباحة (٢٥٩) اسمال الملك المنعمة (٢٦٨) المهاء حق الانتفاع المنحصي (٢٦٦) حق الانتفاع العنبي - تبهيد (٢٦٦) حسى المنحصي (٢٦٦) حق الانتفاع العنبي - تبهيد (٢٦٦) حسى

የደዩ የተ

* A { _ * 1 1

_

شرب (٢٦٤) حق المحرى (٣٦٥) حق المسيل (٣٦٦) حسق الصفحة مرور (٣٦٧) حق العلى (٣٦٨) حق الحوار (٣٦٩) أصباب أسوب ملكية حقوق الارتفاق (٣٧٠) القرق بين حق الارتفاق وحق الانتفاع الشخصي (٣٧١) المنحث التابي الملك اسام – تنهيد (٣٧٢) حصائص لملك النام (٣٧٣) طبيعة حق الملكية (٣٧٤)

YAELYE!

الفصل الثالث

أسباب الملك التام

بعداد استاب علك النام (٢٧١) تقسيم هذ الأسياب الي عنامة بعينيات (٢٧٧) المنجب الأول الأستبلاء على الأموال المناجة ... القصود بدنك (٢٧٨) العبيد - تعريفه (٢٧٩) حل العبيسية وما يجرم منه (٢٨) الاستبلاء الجفيفي والحكس في دات الصنيد (۲۸۱) الكلا والآخام (۲۸۲) المادن والكبور ــ تعريفها (۲۸۳) أحكام المبدن (١٨٤) ما يجب في العدن بنيب المأل (١٨٥) معادن لبحر (٢٨٦) الكبر وحكمه (٢٨٧) أحياء الارض المواب (٢٨٨) عصود بالإجناء (٢٨٩) التعجير (٢٩٠) أدن الأمام بالأخيسناء (۲۹۱) حكم الارص بعد تركها و بعطيلها (۲۹۲) المنحث الثاني المعود البافلة للملكية - أنواعها (٢٩٣) المنحث التسالث ببرات لـ تفريعه ويعص أحكامه (٢٩٤) لمنجت الرابع - الشفعة ـ تعریفها (۲۹۵) حکمه مشروعیمها (۲۹۱) فی ای سیء تشب السعمة (٢٩٧) سبب استحماق الشعمة (٢٩٨) مراسب الشعماء (٣٩٩) تراجم الشعماء (٣٠٠) سروط الشعمة (٣٠١) التسترط الأول (٣٠٣) الشبرط السابي (٣٠٣) الشبرط الثابت (٣٠٤) لشرط الرابع (٣٠٥) اجراءات طلب الشفعة (٣٠٦) وحبسوب طلب الشعوع فيه كله (٣٠٧) مراحل الطلب (٣٠٨) ما يحب على الشعيع داؤء (٣٠٩) تصرفات المشدري في الشعوع فيسمه (٣١٠) مستقطات الشبعمة (٣١٠)

447_44

الباب الثاني طربة العقد

تمهياء

المعد وانتصرف (٣١٣) الالبرام (٣١٣) منهج البحث (٣١٤)

ዮ-ጌ የለል

الفصل الاول

تكون العقد

لمنجث الاول الانجاب والقنول فبهيد وشروط الانجساب

والعبول (٢١٥ و ٢٦٦) الشرط الاول (٢٦٧) الشرط الشابي العبلعة (٣١٨) لشرط لتالت (٢٦٩) الشرط الرابع (٢٢٠) حيسار الرحوع (٢٢١) حروح الموحد عن اعليه (٢٢٣) العبلسارة وأبرها في انشاء العقود (٣٢٣) المبحث الثاني حبيعة لعقد للمحد (٢٢٠) المحير عن الارادة باللفط (٢٣٦ الكال (٢٣٠ المحد (٢٣١) المحد (٢٣١) المحد (٢٣١) المحد المحد المحد و ٢٢١) المحد المحد و ٢٢١) المحد المحد المحد و ٢٢١ المحد المحد و ٢٢١ المحد المحدد (٢٣٦) الحدالة المحدد (٢٣١) الحدالة المحدد (٢٣٦) الحدالة المحدد (٢٣٨) الحدالة المحدد (٢٣٠) الحدالة المحدد (٢٣٣) المحدد (٢٣١) المحدد (٢٣١) المحدد (٢٣٣) المحدد (٢٣١) المحدد (٢٣١) المحدد (٢٣٣) المحدد (٢٣٣) المحدد (٢٣١) المح

T11_T+V

الفصل الثاني

sect that

بعرابعه (۳۲۲) شروطه (۳۲۳) آن بکون قابلا تحکم العقد شرعا (۳۲۶) و حوده حس العقد (۳۲۵) آن بکون معبوما (۳۲۳) آن بکون معبوما (۳۲۳) آن بکون مقدورا علی تسلیمه (۳۲۷) ،

TOY_TIT

الفصل الثالث

العاقب

تىھىنىڭ (٨٤٧) ،

Ł

لمحت الأول الأهلية ما تعريفها (٣٤٦) أهلية الوجوب (٣٥٠) أهلية الأداء (٣٥١) الأهلية الكاملة والإهلية المنافضية النافضية (٣٥١) الدور الأول حدور البعيال الدور الأول حدور البعيال الدور الثاني حدور البعيال الدور النابي الدور البعيال الدور (٣٥٦) الدور الرابع مالدور الثاني عوارض الدياوية ماليول الدوارض الدياوية مالولا موارض الدياوية مالولا معارض الدياوية مالولا معارض الدياوية مالولا معارض المعارف الإهلية ماليا المعارف المعارف

«عديا» فيه (٣٧١) أ. له الجنهور (٣٧٢) أنه أبي حبيمه (٣٧٢) الصفحة الفول الراجع (٢٧٤) مني يتم الجعر على السفية (٣٧٥) حكم بصرفات السفية للمحجور (٣٧٦) السفة في العامون المدني العراقي (٣٧٧) السلمة في العانون عصري (٢٧٨) السكر – تقريفــــــة (۲۷۹) اسکر نظریق مناح (۲۸۰) کسکر نظریق مخطسور (٣٨١) مؤاحده مسكران على مصرفاته واقوال الفقهاء في هممه دسدته وادلتهم (٣٨٢ ، ٣٨٢) القول الراجسع (٣٨٤) حسكم السيكران في عواس الوضعة (٢٨٥) ٠ المبحد الشيالث ولاية - بعريفها (٢٨٦) أبواع الولاية (٢٨٧) الولاية عيل سعسي والنال (٣٨٨) شروط لولاية المالية على الصنعير ومن في حكيه (٢٨٩) نصرفات الولي (٢٩٠) - السحث الرابع الوكاله سهد (۲۹۱) رکن لوک (۲۹۲) سروط الوکانه (۲۹۲) فسام الوكاله (۴۹٤) ديه لوكيل عبره (۴۹۵) بعدد الوكلاء (۲۹٦) حكم العمد وجعوفه ولمن ترجع (۲۹۷) علاقه انوكسسل بياركله (٢٩٨) سهياء الوكالية (٢٩٩) - المنحب المحامس عصاوني بـ بغريفة ١٠٠٤) حكم عقد القصولي وأقوال العقهــــاء فيه (٤٠١) الرجيح من تقويس وسروط الاحد به (٤٠٢) اثر الإحارة (٣ ٪) سروط منحه الإحارة (٤٠٤) فسنح العقد فيس الإحازة (٥٤٠) ٠

TRE_TOT

الفصل الرابع

عيوب العقد

تعهيسه (٢٠١) -

اسحت الأول أملط به بعرامه (۷-٤) العنظ لباطني والطاهري السحت الأول أملط به بعرامه (۷-٤) العنظ لباطني والطاهري (۶۰۸) أثر العنظ (٤١٨) أمواط العنسان (٤١٠) أمواط العمران (٤١٠) أثر العنسان والتحرير في المعد (٤١٤) أثر العنسان والتحرير في الرافعان وحده (٤١٥) أثر العنزير وحده (٤١٦) أثر العرام الأكرام عنزيمه وشروطه (٤١٨) أثواط الأكرام (٤١٩) أثر الإكرام وتصرفانه عبد الإحناف (٤٢٠) عبد عبر الإحناف على محالفيهم (٤٢٠) العول الواجع (٤٢٣)؛

TV7 770

القصل الخامس

أقسأم العقد

تىپىسە (٤٣٤) -

سحب الاول العد دعتبار وصفه - بنهيد (٢٧٥) الصحيح الصفحة وغير عسجنج (٢٢٥) أفسام غير الصحيح عند الجنهية (٢٧٥) المنحيج وغير الصحيح عند الجنهور (٢٦٥) الباقد والموقوق (٢٩٥) اللازم وغير اللا م (٤٣٠) • المنحث الثاني المقسنة بعندر الصال حكية تصنيف المنصور بدلك (٤٣١) آولا بالمفود المتحافسة الى المستقبل المعود المتحافسة الى المستقبل (٢٣٥) ما يقبل المعاود وما لا يصله (٤٣٥) المعود المحاف البالث أقسام المهد باعتبار برع آثاره (٤٣٧) تعسيم المعود الى مجبوعات باعبار آثارها (٤٣٨) •

#41_YYY

الفصل السادس

الحبارات

Tagent (173) *

لمحد الأول حسر اشرط لا تعريمه (23) مدته (231) المحد الأول الحياري المعد لمعود ألى بحري فيها حسر السرط (233) المحد الثاني حسسار (233) المحد الثاني حسسار المحدل سعده (233) المحد الثاني حسسار المحدل سعده (233) الاحداث في حواره (233) المدحث النسالت (233 مستعداله (233) وراسة (233) المدحث النسالت حيار برؤاله لم بحريفة (203) معنى الرؤالة وما تمحدل يسه بدر (203) معود من يست فيها حياز الروالة (203) ما بشيرط المدونة (203) الرب في المعد (203) مستقطاته (203) المبحث الرابع حياز الميت ما تعريف مستقطاته (203) المبحث الرابع حياز الميت ما تعريف مستقطاته (203) المبحث الرابع حياز الميت ما تعريف ما تعريف (203) المبحد (203) المب

T44.T4Y

الفصل السبابع

ملتى سلطان الارادة

في انشاء العقود والشروط

سهبه - واحدلاف المعها، في مدى سلطان الاراد، (٤٦٥) اولا - رأي عصدمين (٤٦٥) باست - رأي الموسعس (٤٦٥) باست - رأي الموسعس (٤٦٩) ثالث - رأي الموسطين وأتواع الشروط عندهم (٤٧٠) .

الباب الثالث في الجرائم والعقوبات

تبهيد - الهابون الحائي الاسلامي من فروع الهابون المسام (٢٧٤) تعريف الحريف (٢٧٤) أساس اعتبار العمل حريسة (٢٧٤) أساس عبار العمل حريسة (٢٧٤) أساس تشريع بعقبات والعرض مسة (٢٧٤) أواع الحرائم (٢٧٥) أولا - جرائم الحاود (٢٧١) ٢ - الريا (٢٧٥) ب ب الهدف (٢٧٨) ج - شيرت الحجر (٢٩٥) د - السيرفة (٢٨٠) هـ - قطع العربي (٢٨٤) و - الردة (٢٨٨) تابيا - حرائم الهساس والديات (٢٨٥) ما عليه العبل لاب في حوائمها العصاص (٢٨٥ مكرز) بابيا - حرائم لمريز (٢٨٥) سيريان الهابون الحيائي الإسلامي بن حيث بكان (٢٨٥) بقابون الحيائي الإسلامي على (٢٨٥) مريان الهابون الحيائي الإسلامي حارج دار الإسلام (٢٨٥) المحائمة (٢٨٨) .

الخبطا والصواب

الصواب	Uni-1	السطو	الصفحة
بعطاه	يعطياه	7	19
المتدين	المتدوين	1	7.7
أخص علاقات الانسان بعيره ،	أخص الاتسان	19	7.7
مقدارا	Maria	A	٣.
متتابعين	متتاليين	٤	771
تنقضى	تتقض	Α	41
lain	llain	٨	17
أطهار	اظهار	42	77
الطيري	الطيي	11	77
قبيل	قبل	٦	4.4
والزواج	والتزواج	12	٤١
النقمة	النقة	1	0.5
ظروف	ظرف	۲.	٥٦
الرحلة	المرحلة	10	٧٦
والقياس	والقساس	٥	۸٠
بكامل	كامل	14	AY
وحده في الشريعة الاسلامية	وحده	7.1	٨٥
الظن الغالب	القالب	15	90
استمجل	استعبل	0	1.0
الباب	التصل	11	1.7
ما القائدة	مالفائدة	17	717
المسينة	السقدة	٤	177
لزوال	بزوال	٦	177
يئق براويها	يثق بروايتها	Ä	177
بينها	بينا	٨	144
وساله	وسائله	17	74.6
برواية	يراوية	ž	179

اخطأ والصواب

الصواب	(Ld)	السطر	المنفحة
تدوين	تدون	۲	155
وتوسيعا له	وتوسيعا	19	159
نصوص	التصوص	7	101
فيها	بيغداد	17	140
آمنوا	1 i atel : 0	3.7	1.44
سئة	مسائد	17	791
770	750	1	4 - 5
777	770	A.A.	4.5
فيسيوا الله عدوا	عدرا	- 1	4.5
يحتجون	كمتجون	15	41.
تظائره	لظارته	٣	777
يستوفي	يسوقي	13	YYA
لتوسعة	لتوسعه	1.	750
توسعة	توسمه	33	750
فتقسم	قنقسم	4	YEA
الرواية	لرواية	٦	777
يعوض	يومض	9	TVE
نصيا سني	المقتى تهى ء	47	TVE
نو بحا	يوجب	1	007
الماملات ٠	المأملات	٩	KOA
٤٢٧ _ وغير الصحيح	وغير الصحيح	15	777
٤٨٣ مكور	YAZ	10	1/3



من آثار الوُلف :

١ ـ احكام اللمين والستامنين في دار الاسلام

१ - الوجيز في أصول الفقية